

كتاب بشارت الأشرار شرح الأشرار في الحكمة الفلسفية ١٩

من الكتب
من الأولى

٢٤١٨



شرح اشارات غيب

شرح الاشارات المستفيضة بشارت الاشارات
في الحكم العاصم

مدون في النسخة طاب الاكم والحق المعطى ملك
بالبحر دم الحرم السر الك طاب ملك
ان كى القادر محمود وحق صحى سر عفا
حرر القدر المحمى راجع المفسر
ما وفاق الحرم
السر لفسر محمدا



استتم الله الرحمن الرحيم المحمد الذي ذكر السنن الشكر
 وسرق قلوبنا بذكره وكل عقولنا الفهم والسلام على محمد
 حله وعلى آل وصحبه وسعداؤه طيبا بكشف الدنيا والنجاة
 للاخرون والكمال العلم والعصايل العلم الفهم العلم لا
 ايضا علمه بعمل القلب الذي هو اعز الاعضاء والعقل الذي هو اشر
 لاسما لاسما البرهانة التي يفتح بها باب الحق والحق يتفتح
 بحجة الصدق والصدق من العروة العلوم والمعارف بالعلم
 والتشديد لا باطل والتشديد وكما لا سادات الذين صنفه
 السجدة الرئيس ليوث كسما رحم الله من حله الكتب المتداول بين العلماء
 المتناولة عند العتلا جمع في خلاصة افكار القدماء وعلمه اذ
 الحكايات مرموزة والفاظ معجونة وقد اعني شرح
 اعسان افاضل من ذلوا فيهم وصححه لكون بعض السجدة
 من الاضرب من الطول بعضها فاصرا عن هذا العمل منسوخ في ان
 الكتب له شرفا حاديا وشارع لرواد مسير الا موضح خلة وموافق
 لاسما التي خالف السجدة المستقيم والدين القويم صرف في رها
 من الذين ملأ من الاوان الى ان وافق يوفيق الحق ووافق لسان
 من سخر الله تعالى له ولا في الايمان والفضل ولا في الصلوة
 الذي جاز الكارم والخلد افاض من الغاية سرف الدنيا رامة الا ان شرفا
 لوفيق بحسب الليل الذي هو الصالح العظيم الذي هو المحرم محراب الامم
 نعم

للفوائد قاريا

مجمع الفضل والكرم مطيع لهما في والنعيم لهما الفضائل والحاسن
 دو المعايير المعاني من العلماء والفضلاء عروة الدواب الناهضين
 عند الملاء الزاهرين بقدر الملك سرف الدنيا والدين علا لاسلام والملمة
 عند الرحمن لا راسا امام دولته معروفه بالسعادات احوال مدته مشجونه
 بالكرامات في كل الكتاب ستمت بسادات لاسادات بالله التوفيق
 صدر الكتاب

والتمام الحمد الفصل في الصلوة والطهارة
 كمالها بحسب العون العلم والعلية وذلك لان كمالها بحسب العون العلم والعلية
 بل كل مطلوب بانتم سلة انما الاستعداد والسلوك والوصول
 والاستعداد انما يكون بتوفيق الحق والسلوك بعبادة والوصول
 بالهامة لما كان الاستعداد الجاهل والكرامات الاجل موقوف على الله
 واصفاه ولا اعمال الموافقة لهما لاسما اعلمهم اللهم مسندون
 ذلك وجب على كل عامل مبلغ الصلوات والحيات لهم ولا اله الا الله
 الفاعل مناهم وذلك لارسالها اليها الجرح على الحق في هذا الملك
 هذه الامارات النبوية اصولا وطلائع الحكمة ان احد التوفيق من سبل علمه
 او الحكمة علم مستفاد منه ما هو الحق في فعله من حيث الطهارة والاسانته به

في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب

وهي فيمن يطهر وهو الذي يستفاد منه العلم بحال الموجودات التي
 لا يكون وجودها بفعل الانسان ليحصل الراي فقط وعمل وهو الذي
 تستفاد منه العلم بحال الموجودات التي لا يكون وجودها بفعل الانسان

الفلسفة التي لا تدرك على الطائفة البشرية محمد
 السجدة لا بد

المحو للغة والهندية للماء وما جرى هذا الجري واما في القسم
 مراعاتها وما قال عاصم لان المطع قد نزل اذ لم راع المطع
 ولا له العاقبة كالحسن وما بعد كالبطل فان قلت لو كان عاصم
 بالمطع الاحتاج الى مطع آخر لان المطع ليس بضرورة في محله اجماعا
 كسبب الاحتاج اليه او بعضه على السبب بل يلزم احتاجا لا مطع
 فليس المطع بعضه غير كسبي وبعضه كسبي كسب من الاول فيكون كسبي
 كما ان المسكال المله كسب من السكال الاول الخلف الا فراضا في العكس
 الصا كسب بها ولا فراضا في ضرورة الخلف كسب من الصا الصا
 وهي قولنا من لم يكن هذا كان بعضه وتي كان بعضه كان هذا الصا
 الاخر من صدق لزوم من السكال الاول كذا ولوق كسب من اطراف
 تلك الصا ما جمع في السبب والناقص ما يوفى عليه كذا جمع في بعضه
 والجهه وغير ذلك هو من كسب المصطلح اليه كسبي في النسبة
 محتاج المطع الى مطع آخر فالاعين العكس ما لم يكن عند اجماع الاسكال
 عن امور حاضره في هذه مضوية او مصادقة بالصدق علمنا او ظنا او
 اقوال العكر بطلان علمنا بل هو الاول حركة النفس المعقولات مستقيمة
 بالمعقولات وهي قوة في مقدم البطل الاوسط من الدماغ وبذلك الحركة ان
 في المحسوسات ليست محتملة الماني حركة النفس عند البطل الى المطع
 من امور حاضره في الذهن لا امور غير حاضره فيه وهذا احتج الاول
 والناظر ذكر في النظم الثالث هو حركة النفس المعقولات مستقيمة
 بالذهن

من
 صحت
 الى
 الامور
 المذكورة

فالممكن طلبنا للجد لا وسط وما جرى مجراه لتحصيل المطع هو احقر
 من الماني الاول خاص بالافراد السانية والماني بالمطع هو الذي
 ذكره الشيخ في دم المطع الاحتاج الى المطع من طرف اسكال النفس
 من الامور الحاضره الى غيرها وصحتها وفسادها والمالي خاص بالحكم
 قوله ان حسن بل من قول ما يكون والامور الحاضره اعم من كونها صواب
 او تصديقات والصدقات اما علمية او ظنية او وضعية او سلمية
 لان الصدق من قايح الحكم او الاول ان لم يكن مطابقا فهو الحمل
 وان كان فهو العلم وهو ان كان مجرد العمل فهو المذهب والافان كان
 بالعمى البديهة الخاذه في الجسدي ويدخل فيه المجرىات المتوارات
 والحدسات بالداخله الوجداني وان كان من الاعتقاد لا يستحق
 وان كان من غير ذلك فالمسند والعمادى من الحكم فالراجح العلم والروح
 الوهم والمساوى السك ويد بالعلم هي ما يكون مع الحكم فالبديهة الحسن
 والوجداني والسليدي والمسند والحمل على العهد والعلما وما قال
 علما والظن ان وضع لبس البرهان علمه امام حسن الظن او مع
 لنفس المدعى وما من خلف مستضعفا وان كان مسلما عند الخصم فهو
 مسليهم والافا لظن الصبر في الوهم والسك ايضا ان صعبين
 لكن وما من خلف فوط واما لم يودد الشيخ حرفا الغناد من الوهم والسليم
 لان قنانه اعتدالي في هذه الاقسام آتية البصيرة اصل لكل عالم
 لها فائدة في الامور الحاضره كما مكرز الاقسام الصدق في بعضها السبب

واقسامها المفصلة فيها هي كونه اداة او عرضة او حسي او فصلا
او غير ذلك وتعني الامور الكثر من احدى هاتين الحرفات ولا يفسد لان
الفكر لا يتم بمفرده **قال** وهذا الاستدلال لا بد له من ترتيبها تنصير في

لا بد من ترتيب

وهذه وذلك الترتيب المقتضى وينفع على وجه صواب وينفع لاجل وجه صواب
وكثيرا ما يكون الوجه الذي ليس بصواب سميها بالصواب وهو في الحقيقة
فالمطلوب لم يتعلم منه ضرر ولا اسعالات من امور حاصلة في هذه الاسعالات
لما لا يمكن تحصيله واحوال تلك الامور وعلاوة اصنافه ورتبها بعبارة ههنا
جاء ان على الاستقامة اصنافا ليس كذلك **قال** حركة النفس من
الامور الحاضرة الى غير ههنا على كل الاطراف وتلك الطرق لا يكون من رتبة تلك
الامور وههنا ذلك الترتيب من حصول سن واحد من غير ذلك الترتيب من رتبة
صوابا واما ان يكون على وجه غير المطلوب فلا بد من وصوله الى الترتيب
المعروف ان يوضح المجلس بقوم معانته او لا يتم بقدر الفصل او ما يقوم
وصولته ان يحصل الاجزاء اصول وحدانية مطالبه اصول المطلوب
وصول الترتيب في المسائل ان يوضح الصوري ثم الكبر في عدد رعايته
لا طرأ وصول الهاء لتركيبه من رتبة متحدة والفساد في الترتيب ان يكون
مختلفا في ذلك ثم الذي ليس بصواب فيكون سميها بالصواب وهو ما اتم سميها
بـ وليس المهم من الصواب ما ليس بصواب بل العلوم البديهة والالهام
منها فمقتضى ذلك ان يكون كما مر فاحسب للمعلم تعلم من اقسام حركة النفس
من الامور الحاضرة الى غيرها كما تعلم اقسام الحرفات ولا يفسد وتعلم
احوال

احوال تلك الامور من كونه اداة او عرضة او حسي او فصلا وبنوعا
وجاهة وعرضاعا وما هو موضوعه ومجوله وههنا وعكس ههنا وعكس
وتعلم عدد اصنافها كتركيب الترتيب ههنا فيه جاريين على وجه من منظور
مثل ان تعلم الصورات الثلاث في كل واحد واحد من احدى اللام والباء
والرسم اللام والباء في علم الاحباب السلك والجماد والاختلاطان المتعد
والضرور المتجهة وتعلم اصنافها ليس كذلك وهذا يتم للمطلوب في رتبة
قال اسان وكل محقق معلون ترتيبا متساويا حتى يتبادر منها الى
غيرها بل كل باللفظ فذلك المحقق نحوح الى تعريف المفردات التي هي الكبر
والمالفة لا من كل وجه بل من الوجه الذي لا حله يصلح ان يتعاقبها و
ولذلك لا يجوز المطع الا ان راعى احوالها من احوال المعاني المعنوية
ثم يتفكر في مراعاة احوال المالفة **قال** كل محقق معلون ترتيبا
لا سيما بل باني باللفظ في حد ذاته منها لا غيرها المحقق نحوح الى
تعريف المفردات التي هي الترتيب المالفة لا من كل وجه بل من
الوجه الذي لا حله يصلح ان يقع الترتيب المالفة ذلك المحقق نحوح الى
ان يطرح السلك في احوالها الى معرفة ماهية العسل والخل وانها
مركبة من البترول والصون او من غير ذلك لا يجوز ان يسلط ذلك بل يحاج
لا معرفة الوجه الذي به كل امر الكبر كما تعرف جودها وادائها وجمعتها
وكيفية فذلك المظهر لا يحاج الى المعاني المعنوية المتعد **قال** المتعد
لا البصور او المتعدد بل يحاج لا معرفة الوجه الذي يعلو من اللفظ
الموصل

نها

نحو

وذلك

كس

من قبل العلم بمعنى اسم المثلث قد علم بصورة معدود من قبل علمنا بان كل مثلث
 فان زواياه مساوية للعلم بمعنى كوكب السنين قد جعل من طريق الصورة ولا
 صورة معناه الى ان يعرف من قبل حيز الاستيعاب المنفصل وغيرهما وقد جعل
 جميع الصدق الى ان يحل من قبل كون القطر فورا على ضلعين الغاية اقول
 المحمولات معاملة المعلوم لان السنين انما تكون معلوما اول مرة والمراد بالمحمول
 هي ما لا تكون معلوما وكما ان السنين قد علم بطريق الصورة وقد علم بطريق
 الصدق وكذا قد جعل من جهة الصورة وقد جعل من جهة الصدق من ان يعلم
 بطريق الصورة فلما علمت اسم المثلث انما قال معنى اسم المثلث لم يعلم المثلث
 لان المعنى انما يكون في السنين الى ان اسم ما لم يعلم بطريق الصدق فلما ان كل
 مثلث فان زواياه مساوية للعلم بمعنى ذلك صدق من جهة علم السنين السبيل الثاني
 والبلدين من المثال الاول برهنا وقد علم من ان جعل من جهة الصورة وذلك
 والمنفصل وغيرهما وتعرفها هو قوف على مبدئات وهي ان كل عدد من خواص
 فاما ان بعد انما الاخر او بعد انما ان اول منها حتى الواحد والمعاد
 المتحد النوع كالخطوط والسطوح والاحسام فاما ان يكون حكمها ذلك او
 يكون حكمها بعد انما من اصلها فان كان الاول يستعمل المعاد ومتبادر
 وان كان الثاني يستعمل في الخطوط والمنطق في النجوم ما يسار
 مرعاها واذا عرف هذا فكل خط من سائر الخطوط منطوق في القوة
 كخط من سائر الخطوط لانها لا تعرف في الخطوط بل في القوة
 بجميعها من سائر الخطوط على الاصح والمنفصل من ان جعل من جهة
 كثر

كون القطر فورا على ضلعين الغاية التي توريها على حثيثي خط مستقيم
 نعو على آخر مستقيم ويستعمل المحيطان بهما ضلعين
 والخط الذي يصل بينهما سمي بالبراهمة وسمي بطرا
 ايضا لانه يصف السطح المتوازي الاضلاع الذي
 اصلاان وهن صورتهما وهذا القطر هو على ضلعين
 يورهما الى تساوي مرتبة مرتبة ما ملا اذا كان احد الضلعين يساوي والاخر
 اربعة كثر الطرحية لان مرتبة واحدة وعسرون لتساوي مجموع مرتبة
 وهما تسعة وستة عند تنج ذلك السبيل السليم ولا تعرف من المثال الاول من
 او يلحق من السنين في انما قال في الصورة لان يعرف من الصدق لان
 يعلم لان الصورة سمي من جهة الصدق فلما قال في السبيل الطلبي
 تمام العلوم ونحوها انما ان تنج الى تصور يحصل اما ان يحل لا يصح
 يحصل في درجات الغاية ان سبيل السنين الموصل الى تصور المطلوب هو لا
 سارا منه حد منه رسم ونحو وان سبيل السنين الموصل الى التصور المطلوب
 جهة منه ما سبيل ونحو ومنها انما حاصل لا المطلوب لا سبيل
 سادس المطلوب مجهول الامر من قبل حاصل معلوم ولا سبيل ايضا ان ذلك
 الحاصل المعلوم الا بالقطر للمهمة التي لا اجلها موديا لا المطلوب
 اقول بل علم ان المجهول انما مجهول من جهة الصورة او من جهة الصدق والقطر
 التي سبيلها الى كتاب العلوم او الطنر اما موصل الى الصورة او الى الصدق
 فالمطلوب منقسم الى قسمين ودرجات الغاية ان سبيل السنين الموصل الى الصورة لا سارا



اولاً انعام كلفه الله ما كان المسترك في الخاص في العام والبط المسترك في
 الجرم والنور فانه اذا اطلق في محل الخاص فهو يدل على العام وهذا هو
 موضع له واذا اطلق في محل الجرم فهو يدل على النور لا لانعام مع انه
 له ولم وهذا ان دلالة اللفظ على حيز المعنى لا انه قد يكون طريق المطابق
 ما كان يعرف بالامات التباد في الصواب ان يقال دلالة اللفظ على
 ان كان موضع له فهي المطابق وان كان موضع لما ركبت فهي الصيغة
 وان كان موضع للمركب فهي التزامية وذكر ذلك لانه لو لم سال عن
 اللام الفرج المحمول الثاني المحمول في دلالة المطابق وضعه صرفه ودلالة
 ولا التزام باستكمال الوضوح والعدل والوضوح صعب في الالتزام خرج المذ
 عن المستتر وهذا لا يضيغ المذلول وبببها يخرج استعماله في العلوم لا
 ما كان في الرسم الماهية بل ما يميزها عما عداها وذلك بدلالة المطابق
 قال اسان لا المحمول اذا قلنا ان ليس كل محمول على المثلث بل هو
 هو حيزه كل في معناه ان السان الذي يدل على المثلث هو بعينه فانه
 اسان ان معني المحمول ان كان موضع بعد مساحتها بلعله انما اورد
 هيئتها ليعرف ان اطلاق الاسم على المعنى ليس يحمل وتسمى انما اذا قلنا
 بلست معناه ان حيزه هو حيزه ولا ان حيزه هو معانيه لحسنة
 والا لما صدق حيث لم يكن ذلك بل ان معناه ان السان الذي صدق عليه
 هو بعينه اصدق عليه سوا ذلك السان في معنى اللفظ فافهم
 المعنى هو ان كان في نفسه اصد بها ما لم يكن في معنى اللفظ فافهم
 كيب
 اسان

في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ

وسال ما يكون من الموضوع في قولنا لا اسان كيب سال ما يكون من محمول
 الكتاب اسان هذا الجمل مستعمل في اتحاد الموضوع والمحمول من وجه والامان
 الجمل هو ووجهها من وجه اللفظ والجل وما به الاتحاد غير ما به
 السان فانه لا اتحاد في ذاته او ذلك السان وهذا الجمل هو الجمل هو ووجه
 الجمل هو ووجهها من وجه اللفظ والجل وما به الاتحاد غير ما به
 بل يحمل هو ووجهها من وجه اللفظ والجل وما به الاتحاد غير ما به
 اذ لا يصح ان يقال لا اسان هو علم بل عالم او ذلك السان كيب
 المفرد والمركب ان اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً واللفظ المفرد هو الذي لا يراد
 منه دلالة اصلاً فيكون مركباً على شريطة ان يكون له معنى في نفسه لا ان
 في صفة مركب عبد الله فليس يريد بذلك عبد الله اصلاً فليكن اذا سميت
 صريح آخر ويريد عبد الله تعالى لا اسماً وهو مركب مفرد
 والجل هو العلم ان المفرد هو الذي ليس له جزء دلالة اصلاً واعتبر
 بعض الناس ان عبد الله واسم له اذا جعل على الشخص فانه مفرد مع ان
 لا يجزأه دلالة ما واحاط حرون ما به انما يكون مفرداً ما عدا الوضوح الذي
 لا معنى له في الوضوح الاول ما عدا الوضوح الثاني لانه لا حراوه والامان
 ما عدا الوضوح الاول هو ذلك لا معنى له مركب اول هذا الكلام حسن لكنه
 لا بد من الاعتراض لان قول الحسن ان دلالة اصلاً بل ظاهر اعل من الوضوح
 مطلقاً والجزء من العرفان يعتبر ظهوراً لا لفظاً والاعتراض في ما اورد
 هذا هو الاعتراض الشيخ وقال اللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء

في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ

في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ

منه دلالة اصلاحي هو جزوه وحسنه لا يراد بالاصحاح ما كان عبدا لله
 حول علمه الشخيص في هذا اراده من مجموع هذا اللفظ لا يراد بسن من احدا
 هذا المجموع من اصلاحي لا يراد به لا يكون خيرا لهذا المجموع المجموع
 علما وحسنه لا فرق بين لفظ عبدا لله واللفظ ان مراد ان كل اسمها
 لا يراد به من جنس يكون خيرا لهذا المجموع وجار ان يراد به لا يكون خيرا
 وهو الصنف والستور لكن يدخل في هذا التعريف اللفظ المهمل الا ان
 قال هو اللفظ الموضوع الذي لا يراد بالخزينة دلالة اصلاحي هو جزوه
 والمركب هو ما يحالف المفرد والمركب من قول تام وهو الذي كل
 لفظ تام الدلالة اسم او فعل او الذي يشبه المصطفوي كونه وهو الذي يدل على وجوده
 غير من راي من الملة وذلك مثل قولك حواء طوطى فمئة قول ناقص مثل قولك الدار
 وذلك لان اسمان فان الجزء هاذن اراده الدلالة الا ان الجزء اداة لاسم فهو بها لا يكون
 مثل لفظ فان الناقص في هذا اورده ليعتبر كالا سماء ولا يقال اقول
 اذ اعلم المفرد والمركب واللفظ اراده بالخزينة دلالة اصلاحي هو جزوه لان المركب
 خلاف المفرد والمركب مستحق لولا وما مركب منه القول عليه اسم قول اقول خيرا
 الكلمة وهي لفظ مفرد صحيح ليس هي تخبر عن الملة لانها اما ان تدل على شيء نفسه او لا
 والمان الطرفين الاول ان لم يدل بالصفا وبها مع الممان على احدا لفظه الملام
 فمن الاسم وان لم يصفا وبها مع المادة على احدا لفظه الملام من القول وانما
 فلما مع الممان لان بعض الافعال لا تدل بالصفا وبها مع الممان كقولك
 امدوا يد ونسبة الفعل الى الاسم نسبة العرض لا الجوهر ونسبة الحرف
 اليها

المما لنسبة الصفة لا الذات احد الصفة ما يكون معصولا لبعض والذات
 نفسها وعرف السج الفعل بانه الذي يدل على معنى موجود ليس غير محقق
 محقق من الملام وانما قال ليس غير محقق ليجرح عنه مصارح غير الغائب كما
 وطعن في طعن بها ليست كلمة عند المصطفوي في هي مركبات لكونها محققا للصفة
 والكذب لدلالة الزوائد على المعاني المصطفوي من المصطفوي والمخاطبة لدلالة الباقي
 المصدر وكذلك ما في غير الغائب والمخاطبة ان المسند اليه ومدلول الزوائد
 غير معلوم فم لا يفسر دلالة عليه فيضار كالمهمل لان يكون مركبا والحق بها لا يخرج عنه
 لان دلالتها بالواقع ليست محققا على المصطفوي من حيث المصطفوي والمخاطبة من
 المخاطبة وانما يتحقق بغيره اليك قال في بيان معنى من الملام ليجرح الصواب والغير
 والمستند والمخاطبة ان امثال ذلك تامل ان غير الملام لكن فيه يدخل مثل
 ههنا اما تركي اللفظ اسم لدلالة تعريف الفعل عليه اذ ليس اسم والفعل يقال
 العدم والملا ولقوله لا اسم والفعل تام الدلالة دلالة على اداة لوجه ما واذا
 عرفت ذلك فتقول القول اما تام وهو الذي يكون قولنا من اسم او اسم وفعل مبادر
 لا اوجه وانما طعن الى الممان الذي كنه ناقص مثل الدار والاسمان فانه
 لكل احد خزنة كفي ولا اداة لاسم مفهومها لا بعضه فان من قال تدل او
 تدل لا يدل كالمثل حيث ضم مع الاول الدار ومع الثاني اسمان فقال في
 الدار وزيد لا اسمان والاسمان ملا اللفظ الجوهري واللفظ الكلي
 اللفظ قد يكون خزنة وقد يكون كذا والحق في الذي نفس صفة معناه يمنع
 وتوقع النسبة كالمهمل المصطفوي من زيدا اذا كان الجزء كذلك فحان كالمهمل
 فاقابل

وهو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان امسح امسح السبب في
 خارج مفهومه فبعضه يكثر مشتركاً فيه بالفعل مثل لسان وبعضه مشتركاً
 بالحق ولا يمكن ان مثل السبب المشترك في المحيط ما عني عن فاعل مجسمات وبعضه
 ليس بغير ولا بالفعل ولا بالحق ولا يمكن ان السبب غير نفس مفهومه مثل الشمس عند
 لا الحجة وجود سبب آخر في مثال الجزى زبد من الكرة المحيطة بذلك وهذا السبب
 مثال الكل لسان الكرة المحيطة مطلقاً والشمس في اللفظ اما
 او كل لا بد ان منع نفس تصور معناه من سبب ان كثر من فاعل ولا يمنع الاول الجزى
 كقولنا زبد وهذا لسان والمانى الكل لكونها المعنى واللسان انما قال في تصور
 معناه لانه لو امسح الشركة في سبب حاج عن نفس تصور معناه لا طرحه ذلك عن
 كالشمس من لا الحجة وجود سبب آخر في اقسام الكل باعتبار الشركة لانه لانه اما
 ان كان مشترك في الفعل او بالحق او لا بالفعل او لا بالحق ولا اول كالا لسان
 والمانى كالسبب المشترك في المحيط بسبب في انتمى عن فاعل مجسمات فانه
 مشترك في الفعل بل بالحق اذ ليس في الخارج له افراد المالك الشمس من لا الحجة
 وجود سبب آخر في اقسام باعتبار الشركة لانه اما بحسب الوجود والعدم و
 وعدمه فستدله اما بمنسح الوجود او الاول كسبب الباري والمانى اما
 بوجوده في الخارج او لا والمانى كالحق الاول اما واحداً او كذا الاول اما
 مع امكان مثلاً مع امسح الاول كالشمس عنده من محجة وجود سبب آخر في اللفظ
 كمن عنده من لا الحجة ولا كثر اما معناه كالكواكب ولا كالفوس الناطقة والمانى
 المحرك الكل بالمانى هو المعنى بالعرض واللفظ والكلام فما بعده فما بالدار

مار

قال اسان لا الذات والعرض اللانم والمعاد وقد يكون من المحمولات
 دائمة وعرضية لازمة وعرضية معارضة وليست بعرف لذاته اعلم
 ان من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها وليست اعني بالمقوم المحمول الذي
 يعبر الموضوع اليه بجنس وجوده يكون لسان مولوداً او مخلوقاً او محدثاً
 وكون السواد عرضاً بل المحمول الذي يعبر اليه الموضوع ماهية ويكون
 داخل في ماهية جزئها مثل السكينة للثبوت الجسمانية للسان ولهذا
 لا يعبر تصور الجسم بها الا ان يمنع عن سبب المخلوقه عنه من حيث يتصور
 حساً ونفساً تصور المثلث ان يمنع عن سبب السكينة عنه وان كان هذا
 فرقاً غير عام بل هو كغير بعض اللوازم الغير المقومة بهذا الصفة على استيناف
 ولكن هذا الموضوع فرق اول كل كل من محمول على موضوع وكل محمول
 على موضوع اما ان كثر ذاتاً او عرضاً لازماً او عرضاً مفارقاً لانه لا ي
 من ان كثر جزئاً ماهية او لا الاول ذات والمانى عرض العرض ان يمنع
 انفاً كعرض الموضوع فهو عرض لازم ولا يعبر عن مفارق وقال للذات
 مقوم وليس المراد بالمقوم المحمول الذي يعبر الموضوع اليه بجنس وجوده كغير
 لسان مولوداً او مخلوقاً او محدثاً وكون السواد عرضاً بل المراد بالمقوم
 المحمول الذي يعبر اليه الموضوع ماهية ان كثر جزئاً ماهية كالسكينة للجسم
 والجسم للسان لهذا لا يعبر تصور الجسم بها من حيث يتصور حساً
 لا المخلوقه جنس يمنع تصور ان لو سلب المخلوقه عنه ونفسه في
 المثلث مثلاً لا السكينة له حتى يمنع تصور لو سلب السكينة عنه وهذا

الان

ليس وقفاً من الدلائل ومن جمع العرصة فان بعض العرصات هي اللوارم
 البتة لئلا يفسد كالحج في لسان الله بعد لسان الله لئلا يفسد كالحج
 هذا الموضع الموضع الذي اردنا العرف من الدلائل ولوارم الوجود
 كما عرف من المثلث الدائر من المثلث مصلح خلاف الدائر مع المصلح
 نعم المثلث غير واعلم ان الشيء من السنان ان العرض ليس خاصاً بالعرض
 فان يكون السواد مثلاً في موضع لسببه منه ومن الموضع والسبب منه
 ولانا قد فعل السواد مع الدهول عن غير المثلث في السنان لئلا يفسد
 المقوم اعلم ان كل شيء له ماهية فانه انما يحقق موجوداً في الاعمال
 او متصوراً في الازهار ان كان جزءاً في حاضره معاً واذ كان له حقيقة
 غير كونه موجوداً احدى الوجودين غير مفهوم به فالوجود مضاف الى
 الاحصية لازماً او غير لازم واسباب وجوده ايضا غير اسباب له
 مثل السانية فانه ليس بها حقيقة ما وماهية ليس بها موجوده في
 الاعمال او موجوده في الازهار مفهومها بل مضاف اليها ولو كان
 مفهومها لها لستحال ان يمثل معانيها في النفس حالها هو كونه في المقوم
 فاستحال ان يحيل لمفهوم لسانه في النفس وجوده وفي السنان
 انها هل لها في الاعمال وجود لم لا اعلم لسان بعض الشيء في وجوده
 سلك لا سبب مفهومه بل سبب في حس من كنهانه ولكن تجد مالا غير
 من معاني لغزها **الاول** لما فرغ من قسم المحول الى الذات والعرض
 وقسم العرض الى اللازم وغير اللازم سارع في بيان احكام كل واحد منها

منها وهذا الفصل بيان احكام الذات وقسم ان ماهية الشيء هي الشيء
 وهي مستقلة عما هو اذها بحاجب عن السؤال بها والمراد بالماهية ههنا الماهية
 المركبة بدلالة ذكر الاحكام وايضا الماهية معرفة بالحكم في كل المركبات
 ولا يخفى ان كل شيء له حقيقة من كنهانه فانه محقق الخارج اذ في الوجود اذ كان
 احدى ماهية موجودة معه وهذه خاصة للجزء اذ وجود اللوارم سواء كان
 ذهناً او خارجاً تابع لوجود الماهية والماح ماضياً للذات قوله بان
 يكون لسانه لما ان لا يحل الماهية وكل شيء فاما ان يكون وجوده غير حقيقة
 او داخلها او خارجاً عنها كان الوجود ذهناً او خارجاً فان كان
 غير حقيقة فهو الواجب منه ههنا في الفلسفة واما ان الوجود جزء لماهية
 حقيقة فانه شئ من كلام احكام اما اذ كان خارجاً كما في غير الواجب فهو
 مضاف الى حقيقة الشيء سواء كان له زماناً كما في العيول او غير لازم كما في الحوادث
 ويكون اسباب وجوده غير اسباب له ههنا اذ اسباب الوجود في العالم الغائي
 والشرطي واسباب الماهية اجزاؤها كالاسنان فانه شئ حقيقة غير مفهوم
 بالوجود الذهني لا بالعيني اذ لو كان كذلك لستحال تصور من الذات له
 عما هو جزءه وليس كذلك اذ قد تصور لسان من الذبول عن الوجود
 اما الوجود الخارج فظاهر واما الذي ههنا فلانا قد تصور لسانه ولا تصور
 حصوله في الوجود ايضا لو كان له ذهني جزاء له لما وجد لسانه في الخارج
 بدون الوجود الذهني وليس كذلك وظهر ههنا ما ذكره في قوله
 اما لسان فليس لسانه لما جواب سواله وان يقال لم علمه بانه تصور

وبسبب وجوده الخارجي فلا ينسب له وجوده الخارجي فاحاط بالعلم
 بوجوده لا بسبب لم يحصل من بعض مفروضه بل من احساس بحضارته الى هذين
 وذلك باضرته وانما اذ كرنا لسان مثلاً فلو لم يكن في احدى لسان
 اذ لا مثله كمنه لذلك قال لمجمع مقومات الماهية داخل مع الماهية
 الصورة ولم يخطر بالبال منضلة فكذلك لا يخطر لكثر من المعلومات بالمال لكنها
 اذا انطردت بالبال مثلاً لذات الشيء بحسب عرف هذا الموضع من المظهر ^{الذي لا يخلو}
 هي من المقومات والآل الطبيعية لا صلة الى لا يختلف فيها الا بالعادة ^{مثل}
 لالسانه فانها مقومة لشيء شخص بحسبها والفضل عليها الشخص بخواص له
 فمن انضاداته لهذا هو المقوم ^{الذي} اذا علم ان اجزاء الشيء لا يكون
 حاضر مع الشيء بصورة الشيء كغير اجزائه داخلية الصورة سواء خُطرت بالمال
 منضلة او لا اذا حاز ان صورة الشيء لا يكون اجزاء مقومة لما على التفصيل
 اما اذا استننا نظرنا بالبال ذلك لا نادر صورة زائدة مثلاً لكثر من اوقات
 معن اعرف من الحكم علمه بالحكام مع اننا لا ننظر اجزائه مفصلة بل انضاداً
 بعضها او بصورة الكل لا على التفصيل بحسب ذلك ان اقسام الصورة
 العقلية العقلية كغيرها من اقسامها من اجزاء بعضها عن بعض لوضوح العقل
 بالكلية وقد يكون خفا عن ممتاز لا لصفات العقل لما من اجزاء وعدم التفاته
 اليها كما ينبغي من ذلك لا بصار عند النظر في علمه اسماً وهذا العلم
 يستحق علماً اجمالاً وما يخطر لا اجزاء بالبال منضلة علماً تفصيلياً والمراد
 بالذات في بحث الكليات هو الخرز ويطبق الذاتي على هو اعم من الخرز

في بحث البرهان والماهيات من حيث هي طابع وان على قسمين ما كثر اختلافاً
 الفصول كالجنس من الحيوان فانه يخلف بالناطقة والصورالية وغير ذلك
 من الفصول ما كثر اختلافه بالعدد بسبب حقوق العوارض الخارجة من القوى
 والهيئة كالنوع مثل الانسان فانه انما يخلف بسبب التعيينات اللاحقة
 لاختصاصه كالاقسام من الجنس لا نوعه والنوع لا لاختصاصه والفضل ^{السخص}
 على الطبيعة النوعية وهو البعض والشخص انما كثر ذلك الشخص مع ^{سنة}
 ما كثر البعض انضاداً لذلك الشخص ^{والاسان} الا العرضي اللازم
 غير المقوم واما اللازم غير المقوم ونخص باسم اللازم وان كان المقوم
 لازماً فهو الذي يصحبه الماهية ولا يكون خزانها مثل كون الملك متساوياً
 الزوايا بالمتساوية وهذا واما له من اجتناب الحق الملك عند المعالسة
 لحقوق واجبا ولكن بعدل تقوم الملك باضلاعه الدلائل ولو كانت اسال ^{هذه}
 مقومات لكان الملك ما يجري مجراه بتركيب مقومات غير متناهية
^{السنة} ^{السنة} لما فرغ عن تقرير المقوم شرع في تقرير العرضي اللازم واللازم
 محسب بالاسانك عنه وعرف بالحكم ما لم ينسب انفاكه عنه وهو اما
 داخل اوضح ولاول باللازم المقوم والمالي اللازم غير المقوم واسم
 اللازم حق للمالي بعرف الحكم وعرف بانه الذي يصحبه الماهية ولا يكون
 خزانها وهذا التعريف هو ان للعلم لا للاصطلاح وكلامه في المصطلح
 فيرد عليه المصاحب لثاني ولازم الشيء قد يترتب من انه كثر لا ينسب زواجا
 وقد يترتب بالتساوي لا غير لكون الواجب نصف لا ينسب ملك الدلائل ^{الاربع}
 على هذا

وكون الملك اياه مساوية لثلاثين واثني عشر لاربع فوائم وثلثا لست
 فوائم وعلى هذا الى غير النهاية ومن يلحق الواحد والملت بالقاس لا اعدادا لخوا
 لازما لكي يعقود الملك بصلاته الملائكة التي هي مقومة بالنعمة
 اذ لو كانت امثال هذه مقومة بالملك لم يكن مجراها امثال
 اللوازم مركبا من مقومات غير متناهية وبمحال وما ذكره والسان
 لسحابة شيئا يقدره والمستهور انه لا يمكن العقل الماهية لا مساحا
 الدهن لا لبناء في فطر الحوازان العقل الماهية لعقلا احكاما مرس
^{فان} ^{المرزوم} وامثال هذه ان كان لزومها لغير وسط كما معلوم واحدة
 المرزوم فكانت بمنزلة الوهم من كونها غير مقومة وان كان لها وسط
 متين بانه حينئذ لا بد وهذا الوسط ان كان مقوما ليس له بالمرزوم
 مقوما له لان المقوم المقوم مقوم بل ان لازمها ايضا فان احتاج الى
 وسط لسلسل لا غير النهاية فلم يكن وسطا وان لم يكن مقوما لالزام من المرزوم
 بلا وسط وان كان الوسط لازما مستقما واحتاج الى توسط لازم اخر
 او مقوم غير متين وذلك لالزام بلا وسط لسلسل ايضا لا غير النهاية
 فلابد ان كل حال من لازم بلا وسط وقد بان انه بمنزلة الوهم فلا تلتفت
 اذا الاما ان كان كل المقوم مقوما فرفع الوهم من امثلة هذا
 كون كل عديد مساويا لآخر او متا واثنا لثوب او اذ ان يست وجود لواز
 من رفعها عن ملزوماتها الذهن ليعلم ان هذا ليس بخاصه للحركات المطبق
 وان اللوازم البينة الى التي بلا وسط اذ هي لازمة للماهية الذهن
 من

في قوله مقوم المقوم
 المقوم المقوم المقوم

في قوله مقوم المقوم المقوم المقوم

فمستحق رفعها عنه وهي من ان يقال ان حارس المرزوم بلا وسط قد حصل
 المطلوب ان كل الوسط لزم التسلسل المراد بالوسط ما يفرق
 بكونه لا حارس بل لانه كذا كما يقال لا لسان ضاحك لا مستحق فالمستحق الوسط
 وسان لزم التسلسل ان لو كان كل لزم بوسط فهذا الوسط لا يلزم من
 يكون مقوما للموضوع او لا فان كان مقوما لم يكن اللزام مقوما له والالزام
 ان يكون اللزام مقوما للموضوع لان مقوم المقوم مقوم فلم يكن لازما هذا احد
 بل كان خارجا عن الوسط لازما له فان احتاج لروحه للوسط لا وسط
 آخر فلابد ان يكون خارجا عن ذلك الآخر او يكون الاخر خارجا عن الوسط
 اذ لو كان ودا خلا لآخر ولا آخر الوسط يلزم دخوله في موضوعه
 وان كان وان كان احدهما خارجا فان كان بلا وسط لزم الخلف لا السد
 كونه الكلي بوسط يعود الكلام كذا في خارج عن ذلك الوسط او الوسط
 خارج عن ملزومه على هذا ولزم التسلسل لزم استحالة العلم بغير
 المرزومه لاستحالة احاطة العقل بالانبياء وهذا ليس بالاستحالة
 هذا اذا كان الوسط بين اللوازم والوسط مقوما للموضوع اما اذا لم يكن
 بل يكون لازما له عاد الكلام لروحه للماهية او لوسط مقوم او غير مقوم
 ولزم التسلسل كما مر فعلم ان اللزام الذي بلا وسط مستحق وقد علم انه
 بمنزلة الوهم في الوجود فبطل ما قالوا ان كل المقوم مقوما فرفع الوهم من
 امثلة اللوازم بمنزلة رفعه عن موضوعه الوهم كونه عديد مساويا لآخر
 او متا واثنا له فانه غير مقوم من انه ليس رفعه عن الماهية وكذا قولنا

في قوله مقوم المقوم

في قوله مقوم المقوم المقوم

الواحد نصف سنين او اساله وهما دقيقه وهي انهم قالوا الخ زمان لا يصح توهم
 رفع مع بقاء الماهية تلك الماهية وليس من اللوازم كذلك اذ كل لازم
 مرض يصح توهم رفعه وان لم يكن مرفوعا في اللفظ مع بقاء الماهية ماهية
 بخلاف الخ مرفوع وان كان لها وسط بين علمت واجبة به الى ان كان
 اللوازم وسط بين ذلك الوسط علمت اجبة للزوم لموضوعها بذلك
 الوسط لا بقاء الموضوع **باب استبان** لا العرض غير اللازم واما المحمول
 الذي ليس بمقوم ولا لازم لجميع المحمولات التي يحتمل ان تعارف الموضوع منها
 سريعة او بطيئة او سهلة او عسرة مثل كثر لاسان سبابا شتخا و
 او جالسا وقاما **ابواب** المحمول الذي ليس بمقوم ولا لازم لجميع المحمولات
 التي يحتمل ان تعارف الموضوع وذلك على قسمين لا تعارف وان جازمفارة
 ككثرة ليراميا وما تعارف اما مفارقة سريعة ككثرة لاسان سبابا او بطيئة
 ككثرة شتخا سهلة ككثرة الصحيح جالسا او قاما او عسرة كالعسرة وكثرة التلب
 فالسرعة السهلة كالنام والسرعة العسرة كالنقص في البطية السهلة
 كالسبات العسرة كالخضرة **باب** المحمولات التي يحتمل ان تعارف الموضوع
 يدل على ان اللازم مالا يحتمل ان تعارف يعلم ان ذلك في الفصل السابق
 ويعرف اللازم ليس بجيد **باب** اسان ولما كان المقوم سمي ذاتا
 ليس بمقوم لانما كان في معارفا ليس عرضا وعنه ما ليس عرضا
 وسد كن **باب** المحمول المقوم سمي ذاتا لما ليس بمقوم
 عرضا اذ العرض في مقابلة الذاتي وما ليس بمقوم مقابلة المقوم

ومن العرضي السمي عرضا وهو العرض العام وسحق دكن **باب اسان**
 الذي يعني آخر وربما قالوا المنطق في غير هذا الموضع وعنوانه
 غير هذا المعنى ذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وما
 مثل ما يلحق المقادير او جنسها من المناسبة والمساواة ولاعداد من الزوجية
 والفردية والجوانب الصحيحة والسقم وهذا القبيل من الذاتات كخص بآدم
 لا عرض الذاتية مثل ما يمثل في من الفطورية للآلة وقد كان ان يسمى ان
 بوزن كراجح الوجهين جميعا **ابواب** المطلقين كما اطلقوا الذاتي
 في كتاب الكليات على المقوم كما مرفعة اطلقوا كتاب البرهان على معنى
 آخر وسموه عرضا ذاتا وهو المحمول الذي يلحق الموضوع مرفعة اما بالا
 وسط كالتي في الانسان او توسط مساو كالضيق توسط المتعب
 او توسط الحركة المتحرك توسط الجسم السليم بالبحر المقادير او جنسها
 من المناسبة والمساواة ولاعداد من الزوجية والفردية والحركة الصحيحة
 والسقم والآلة من الفطورية المناسبة الساملة للمقدار والعدد
 كالصفة والصفة وما يجرى هذا المجرى ككثرة عارضة للكم رحت هو الكم
 الذي هو وطن المقادير والمناسبات المختصة بالمقادير التي لا يكون
 العدد كالنسبة التي هي خط من خطين لا يسميان ككثرة عارضة للمقادير
 وكذا المساواة المطلقة تعرض للكم والمساواة المتكافئة للمقادير
 ولهذا قال يلحق المقادير او جنسها مسائل ما تعرض لذات الموضوع
 رحت في حق المناسبة المختصة بالمقادير للمقادير وما تعرض

الحار
 البارد
 الصغار
 المعبر
 والذات الماهية
 وبعض الاشياء
 ايضا على المعاد

وكل جزاء كرم البصر في لجهنم الجوهر وغنىها مستحق داخل في جواب
 في جواب هو كمن ان كمن داخل في جواب هو او كمن داخل في جواب هو
 بتلبد اللغ إذا اضطرب ^{وال} واعلم ان سوال السائل ما
 محسب بوجه كل لغ هو انه ما ذاه او ما مفهوم اسمه وانما هو ما
 ما جناس ما بعده وغنى وما يخصه حتى يحصل ذاه المطلق في هذا السؤال
 محسبها ولا امر الا غنى لا هو هوته الشئ لا مفهوم اسمه بالمطابق ولا
 ان يقولوا اننا نستعمل هذا اللفظ على غنى ^{لما زعموا} ولكن عليهم ان يقولوا
 على المفهوم المستحدث ^{في} يأتى به لا فدايهم ^{في} التلخيص ما اصطلاحوا ^{عليه}
 عند النقل كما هو عادتهم وان عن قريب سنعلم ان لهم على عدد من اللفظ
 في الغنى ^{في} هذا ما كدنا سبق في تقرير ان سوال السائل
 محسب كل لغ هو انه ما ذاه او ما مفهوم اسمه وذاه او مفهوم اسمه
 اما جناس ما بعده وغنى ^{في} او الجنس الربيع ما يخصه ^{في} والنظر
 القريب حتى يحصل ذاه المطلق بحسبها السؤال والذات لا غنى لذاته
 ولا مفهوم اسمه بالمطابق فاذل ^{في} هذا الاطلاق بحسب الغنى للفق
 فان ذهبوا الى ان استعمال هذا اللفظ في ذاه المعنى الاصطلاح فيلزم
 عليهم ان يحسبوا المفهوم الذي اصطلاحوا عليه مستنداً وهذا الاصطلاح
 لا فدايهم انهم نقلوا هذا اللفظ من مفهومة للفق لما ذاه المفهوم كما
 هو العادة من المصطلحات مع اننا نرى عن قريب انه لا حاجة لهم الى النقل
 عن الظاهر هذا تقرير ما في الكاب وفيه كلام لان الرسوم والحدود والتأني

الضاحك بها والسبح صريح في كنهه انه قد كذب الرسوم والحدود النافعة
المضطرار ومهنا حكم انه لا حجة الا بالمباهمة والمخبر ذكر منه اللهم الا ان
تطلع كنه السعي فانه لا يصح الجواب بها قاله انسان لما اصاب المقول
حواله هو اعلم ان اصناف الدال على امور تغیر مفهوم العرف لانه احد
الخصوصية المطلقة مثل لالة الحذرة على ما هيته لمثل لالة الحولر الناطق
على الانسان والمان في الشك المطلق مثل الحولر نعال حسن لسان عن طاعة
مخالفة فربما مثالا فربس الانسان وتوهم ما من هذا لا لاجب لا الحسن الى الحولر
ابو اصناف الدال على امور تغیر مفهوم العرف للنوع لانه احدها
ما هو بحسب الخصوصية المطلقة كدلالة الجدل المحذرة المان ما هو بحسب
المطلقة كدلالة الحسن على ما هو مشترك من انواعه الثلاث ما هو بحسب
الشك مع كدلالة النوع على ما هيته افران وحسب الجدل المقول وحوال
ما هو اما ان يكون مقولا على سبيل واحد فقط او على اكثر المقول على التراما ان
كثير مقولا على واحد ايضا او اما ان لا يوافق لالة الحولر الناطق على
فانه نعال بحسب الخصوصية المحضة اذ لو جمع مع غيره لاصح هذا الجدل
المان لالة الحولر على انواعه اذ اسئل عنها معا كلسان عن فربس
والسان وتوهم ما من هذا لا لاجب ان نعال الى الحولر لان الحولر تام
المباهمة المشتركة منها والسؤال عن الاشياء انا كنه عن المماهية
المشتركة قاله فاما الترام من الحولر كالجسم فليس بها ما هيته
مشتركة بل حرامها مشتركة واما الانسان والفرس فبحسب
فانهم من الحولر

سجل في كتاب
الشيخ الفاضل
عبد القادر بن محمد

فاختص لاله ما تسئل تلك الماهية واما مثل الحساس المتحرك بالارادة طقا
وان انزلنا انها مقومان مساووان لتلك الجواهر معا ليس له فلسا بل لا
على الماهية وذلك لان المفهوم من الحساس المتحرك واما ان كان الحساس المطالب
بمجرد انه سئل فموجب في قوة حركته وكذلك مفهوم لاسف هو انه سئل ذو
ساضع ما لم يزل ذلك السئ في غير محل مفهوم هذين الالفاظ الاعلى طريق
لا يلزم حينئذ علم من خارج انه لا يمكن ان يكون سئل من هذه الاجسام واذ قلنا
لفظ كذا يدل على كذا فانما نعني به طريق المطابقة او التضمين لا بالزام
او السداد فان حوال السؤال بحسب السئ لا انها يمكن ان يكون سئل
في لا يجوز الحركات او اعلم من تمام المتحرك كالجسم البشري الحيوان فانه ليس
الماهية المتحركة منها بل جزاؤها الماهية المتحركة ولا بها او اخير كالاسنان
او الفرس فان لا لاله على اخير من تمام المتحرك ولا بها او مساو له كالحساب
والمحرك لا ارادة طقا وان قد ربا انها مقومان مساووان لتلك الجواهر
معا ليس له فانه لا يدل ان على الماهية الغريبة النوع لان مفهوم الحساب
والمحرك لا ارادة وما يحرك بحركاتها الفصول كالتأطير بحسب المطالب
سئل هو جنس او قوى حركته او قوى رطوبته وكذا مفهوم العضيات كالأعضاء
والماس في غير ذلك فان مفهوم لاسف على المطالب سئل وبما هو مفهوم
سئل في سئ واما حصة ذلك السئ في غير محل مفهوم هذين الالفاظ الاعلى
طريقا لانه سئل في ذلك ايضا حينئذ علم من خارج انه لا يمكن ان يكون ذلك السئ الا
حسما واذ قلنا لفظ كذا يدل على كذا فانما نعني به طريق المطابقة
او

او التضمين لا بالزام واما قال وان انزلنا انها مقومان لان الفصل
للمسئ على هو مبدأ الجنس والحركة الارادة وهو النفس الحيوانية والحساس
الارادة باصناف مساووان له وكذا فصل لالسان ما هو مبدأ
الطوط الناطق وصف مساو له لكن المظني انها تعتبر الحدود تلك
الصناعات بعشر الوصف على الموصفات فالـ وكلف المدلول عليه
وطريق الزام غير مجرد وايضا لو كان المدلول بطريق الزام معتبرا كان
للسئ مفهوم صالحا للدلالة على ما هو اصل الضمالة مثلا فانه من طريق لا يلزم مدلول
الحيوان الناطق لكن في النوع على ان مثل هذا لا يصح فيقول له وقد ران ان
الذي يصدر من الحيوان كالحركات عما هو ان يقول لتلك الجواهر انها حيوانات ونجد
اسم الحيوان موصوفا بارادته ما يستلزم في معنى المقومات المستلزمة لاجسامها
دون التي تخصها واما علمها وصفها سائلا انما تخلق عما يخص كل واحد
منها هذا انما اذا ان سئل ان الدال لا بالزام لا يصح ان يقال
حول له هو وسئل كذا جسم فاما مدلول اللفظ لا بالزام غير مناه لان
لوازم الاشياء غير مناهية اذ كل سئ في موضع ادناه انه يلزمه سئل عداه
وذلك غير مناهية ولا يفهم ما هو المقصود وفيه سئل لان المعيار الدلالة
الالزامية للالزام البين في ذلك مناهية وكذا ان يقال المدلول لا الزام
غير منضبط لان اللوازم البينة قد يختلف بحسب الصناعات والعلات
فان النحو في تصور معنى الفاعل المرفوع والحكم السابق على الفعل
لا يفهم ما هو المقصود لو كان المدلول لا بالزام معتبرا كان
المفهوم

حار ان يقال في حجاب ما هو كما اذا قيل عن لسان حار ان يقال الضحك
 حار لا يقال في ذلك انهم انفقوا على حار ان يقال الرسوم كالموجود في الضحك
 والحذر والناقص في الجسم لا يطوع حجاب او فليس يصح التمسك ههنا الا
 فليس ههنا بما جرد واذا كان المراد بالبرسم الحذر لناقص المميز وهو المدلول
 المطابق كما قبل انما الكلام فها اذا اريد كنه السئ اذ دلالة امثال ذلك
 انما كنه الترابية بالناس اليه اذ لك غير حار انفاقا وادامتان الحول
 في السؤال عن انواع الحيوان لا يصح بما هو علم من الحيوان ولا بما هو اخص ولا بما يباين
 فمع الجواب في موضوع بحسب اللغة ما سترك في انواع الحيوان من المقول
 المستلزم منها دون المقومات المحضة الى القول بما في حكمها الى الحيوان
 وضعنا سائلا انما جرد عما اخص كل واحد منها هذا حكم المقول بحسب السرا
 قال - واما الثالث فهو ما ذكره سؤالا وخصوصية معامل ما انه اذا
 سئل عن جماعة من زيد وعمر وخاله ما هم كالي الذي يصلح ان يحاط به على السط
 المذكور انهم انما سئل الصانع في زيد وجن ما هو ليست اقول من يكثر
 الذي يصلح ان يحاط به ان السائل ان الذي يضل في زيد على لسانه اعراض
 ولو ازم محادثة التي منها خلق ما رجم الله وعمر ذلك عرض له لا سعاد
 علمنا ان ندر عمر عرض لصداد ما في اول تكوّن ولكن هو هو بعضه
 الاول الثالث هو الذي يصلح ان يكون مقوله في حجاب ما هو بحسب السرا
 معا وهو النوع بالناس الى اخصا فانه اذا سئل عن اخصا يصلح زيد
 ويكر وخاله كان الذي يصلح ان يحاط به من غير لغير الوضع اللغوي كما مر
 ان

على السط المذكور
 لاسباب

بعض السبايل لا يزال
 الحصة غير ما ذكره لا يخلو

ان يقال انهم انما سئل عن زينا ايضا وحين ما اولا المنع وكان الذي يصلح
 حجاب ايه النساء اما اذا سئل عن يكثر السؤال عن العوارض الشخصية فلا يصح
 ان حجاب كنه النوعية بل حجاب كنه علمي فلا نوعه فقال انه زينا او
 ولله والدي علم اخص كذا بما هو معروف عند السائل وانما قلنا انه اذا سئل عن
 زيد بما هو فالذي يصلح ان يحاط به ان السائل ان يرا في زيد على لسانه اعراض
 ولو ازم عرض له لاسباب حاصلة في مادة التي تخلق في زيد فان سخنها لوجب
 والقول في زينا لا نوعه والضعف كذا عند ذلك لاسباب رجم الله من
 الكسفات والكلمات الموجبة لحوال كنهه واسباب غير ذلك من الاعراض
 ولا هو ولو فرض عرض لصداد ذلك العوارض واللوازم لمادة في اول
 تكون ان السائل لا يضر ذلك ما هو في كنهه هو هو كنهه واذا كان الزوايه
 اعراضا فالحول انما يكون بالاساس هذا ما ذكره وفيه نظر لان هو في زينا
 يحول لاسانه وتعينه ولو فرض انما تعينه وعرض تعين آخر فلا يصلح
 انه يكون هو تعينه والصداد كذا في الضبط الذي يتي الى ان العرض
 ذاتي للاشخاص بل الى طريق ههنا ان يقال انه اذا سئل عن فرد من افراد
 النوع بما هو فانما طلبت ماهية النوعية في العرف واللغة واداسئل عن
 فانما طلبت بطريق غير هذا - وليس كذلك نسبة لاسانه السرا ولا
 نسبة الى كنهه لاسانه الغيبية ذلك لان الحول في الذي كان يتكلم
 انما انما ان تتم تكونه ما تكونه في كنهه انما ان لا يتم
 ولا يكون لادك الحيوان لاذلك لاسان وليس يحمل القدر المذكور

ما يكثر
 في كنهه

هذا قسم الى الانسان لانه لا يسمي به من دون

من انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا بل جعله اضدادها ومغايراتها
 لان شئ من حيوانا غير انسان لم يكن ذلك لواحد بل انما يجعله حيوانا ما
 فجعله انسانا فان كان على غير هذه الصون فهو على غير هذا الحكم فليس
 ذلك على المظن ان هو فرعون ان اراد في ذلك ان لا يسمي بالانسان النسبة
 لا يترك ذلك حتى لو كان لم يكن ذلك من ان لا يكون له ان هو ولو لم يكن لم
 يكن وكذا الحيوانية بالنسبة للانسان النسبة فالحيوان الذي يسمون
 انسانا لو لم يكن كان انسانا ولو لم يكون لم يكن ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان
 ولا الخلق ان يقدرا ان لو لم يلحقه ما جعله انسانا وهو الما طقة والحقة
 اضداد الما طقة كالتاهية والصهاية وغير ذلك من الفضول بصير
 حيوانا غير انسان كان هو بعينه ذلك الواحد لان ما جعله حيوانا وهو
 الما طق وغيره سديم علمه يجعله حيوانا انسانا ضرور ولو حصل لكثير
 ذلك الانسان فلو لم يحصل لما كان ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان وزعم السائر
 ان مراد بقوله انما يجعله حيوانا ما سديمه فجعله انسانا انما جعله
 حيوانا يجعله قبل ذلك انسانا وفساد هذا الزعم واخيه والحاصل
 هذه الاحاط ان اراد في الاشخاص على النوع اعراض لا تعتبر في جواب
 غير الاشخاص بل هو النوع والجنس غير عرضي فغيره الجواب فوالا كان
 على غير من الصون هو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المظن بل ان كان
 المعاني التي فرضها عوارض فضولها نفس الامر وكانت التي فرضها
 فضولها عوارض فالحكم بصدق ما ذكرنا وليس المظن ان يظن في المواد
 بل

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

بل علم ان لعل ان العوارض لا تعارض الجواب اللامات لعنبره
 في الحقيقة المفردة والحد والاسم انسان لا المقول في جوابه او الذي
 هو الجنس المقول في جوابه او الذي هو النوع كل محمول على ما كان على الحقيقة
 ما هو فاما ان كثير حان في الحقيقة مختلفة للعدد فقط واما ان كثير مختلفة
 بالعدد فقط واما ما سيقوم به من الزامات فغير مختلفة اصلا ولا في
 حقا لما كانت والماز سمي نوعا ومن عاده هم ايضا ان سموه كل واحد من
 محملات الحقيقة في القسم الاول نوعا بل بالقياس اليها ان اسم النوع عند
 انما ذلك الموضع على معنى محتمل من السهولة والمطابقة طهره ان اسم
 الموضع لا دلالة واحدة او مختلفة بالخصوص العموم ^{الكل المقول}
 على كذا من اما صيغ ان كثير مقول في حواش هو الاول والاول اما ان كثير مقولا
 على كثير من محتمل الحقيقة او على كثير من محتمل العدد دون الحقيقة ولا اول من
 النوع وعلم من القسم رسم كل واحدنا فالجنس هو الكل المقول على كل
 محتمل الحقيقة في حواش هو النوع هو الكل المقول على كثير من محتمل العدد فقط
 في جوابه هو واسم النوع يطلق ايضا على كل واحد من محتملات الحقيقة
 الجنس سمي نوعا ايضا لان نوعيته بالقياس الى الجنس سمي الاول
 نوعا حقا لان نوعيته ليست بالقياس الى الجنس بل الى اللفظ النوع
 كما لا يستر ان يكونها محتمل الحقيقة من جميع الاول والقياس الى ما كانت
 والماز للقياس لما فويت حارا ان كثير الاول سيطا كالنظر والحد
 دون الماز فانه لا بد ان يكون من كذا من الجنس والفضل والاما كان محتمل

ان الكلى اما ان يكون متولدا في حواء ما هو ام لا ولا اول الجنس والنوع كما مر
 والى اما ان يكون ذاتا او عرضيا وسبحان اقسام العرض والى ان يكون فضلا
 لا لى الذى لا يصح ان يقال حواء ما هو اما ان يحقق تلك الماهية او لا
 احقق بميزة ما عن كل ما سار كما في الوجود والجنس كالمطبخ كالمطبخ لا سائر
 ان لم يكن الملايكه ناطقة بهذا النطق وان لم يحقق تلك الماهية فلا يكون خرا لجنس
 الحمايق لبساط بعضها فكم خرا لبعضها فكم ولا يكون هاهم المشترك بين الماهية
 وبين هو جزلة والا لكان جنسا والتدبير محلا في كل جزلة من تمام المشترك
 فان كان سائر الهام المشترك كان فضلا جنس يمتنع عن كل ما سار كما في الوجود
 كالحمايق من لغير الماهية عما سار كما في الوجود او جنس في الجمل وان لم يكن
 مساويا ولا يخرج عن ذلك البعض الذى هو جزلة فكم يكون ايضا فضلا جنس يمتنع
 عما سار كما في الوجود او جنس في الجمل من لغير الماهية الصاعدا عما سار كما في الوجود
 او في جنس في الجمل كما مر قال بعض الساجدين اما قال جنس لان اصل الجنس حار لغير
 كونه متفرقا عنه وبما هيية اخرى فلا يمتنع عن كل ما سار كما في الوجود بل عما سار
 في الجنس كالمطبخ بل من هذه نزل ان مشترك بين لسان الملك فانه لا يمتنع عن كل
 ما سار كما في الوجود بل عما سار كما في الحيوانية وفيه بحث فانه ما قال عن كل ما سار
 في الوجود بل عما سار كما في الناطق مشترك الناطق مشترك منه وبما الملك صرح ان
 تعالى انه يمتنع عما سار كما في الوجود وقال حرون اما قال عما سار كما في الوجود
 لحوار ان مشترك الجنس لعالى الفصل الاخير من امر من او امر متساو به ولا يمتنع
 خزه عما سار كما في الجنس لعدم الجنس لكن يمتنع عما سار كما في الوجود هيى هذا
 صمد

صمد لان الجوهر ملا لمرتبة كل مرتبة من مرتبة مساو له لكان كل منها اما جوهر
 او عرضا لغيره لا حائزا ان يكون شيئا منها عرضيا والا لكان الجوهر عرضيا
 لصدقه في الجوهر بالمواظاة اذ الكلام في الذات المحمودة وكم كل منها جوهر
 والسيدان الجوهر مركب منها فلهذا كثر السمع كذا من ينسب من غنى وكثر النسب خرا لجزلة
 لان كل منها يصير خرا لآخر وهذا محال كذا انزل كل متولد بل الصواب
 اما قال كذا السؤال في شئ هو لا يمتنع لغير التمييز عما سار كما في الجنس بل اعم
 ذلك حتى يصح عما سار كما في النسب كما يقال ان شئ هو وما تحت النسب كذا قال
 ان يوجد لى جوهر اى جسم على هذا كما قال الشيخ قال وقد يكون فضلا
 للنوع لآخر كما لى لاطون مثلا لسان وقد يكون للنوع المتوسط يكون فضلا
 نوع اخر من الجنس بل فانه فضل المحمودة فضل جنس لسان واللسان لا
 وان كان انما اعم منه فمعلم من هذا انه ليس كل ذى اعم جنسا ولا متولدا
 حواء ما هو وكل فضل فانه بالنسبة الى النوع الذى هو فصله متولد بالنسبة
 لجنس ذلك النوع منقسم اقول الفصل قد يكون فضلا للنوع المتوسط يكون فضلا
 للسان قد يكون فضلا للنوع لغيره والنوع لآخر والنوع الذى هو كونه كونه
 قد يكون فضلا لجنس النوع لآخر من الجنس بل فانه فضل المحمودة الذى هو جنس
 واللسان لا لسان ان كان انما اعم منه فمعلم من هذا انه ليس كل ذى اعم
 ولا متولدا حواء ما هو وبطلان من قال ان المتوسط حواء ما هو الذى لا اعم
 تولد قد يكون للنوع المتوسط بمعنى به النوع المتوسط بل الجنس لى النوع
 لا النوع المتوسط بل النوع العالى لآخر لان فضل النوع العالى ايضا فضل

الجنس النوع لآخر من الفصل

بالناس بالنوع معلوم له وبالناس بالجنس نوعه مستقيم ^{نفسه} فان لما طوع
 المحمول لا بالناس وعين ^{منها المحمولات} قال انسان لا الخاصة والعرض العام والخاص
 الخاص والعرض العام ثم المحمولات العرضية والخاصة منها ما كان من اللوازم
 او العوارض غير المقومة لكل مما واحد من حيث الجنس سواء كان ذلك نوعا
 احدا او غير احده وسواء علم الجميع او لم يعلم واما العرض العام فهو ما كان
 موجودا في كل شيء عن غير الحركات كلها او لم يعلم واصطلاحا هو ما علم النوع
 واحصى به وكان لازما لا انفارقا في تعريف الشيء به ما كان بين
 الوجود له مساو الخاصه الضحاك للانسان فيكون الروايا مسل فامتن
 للملك مع العرض العام لا مصل للتضاد لما فرغ من المحمولات الذاتية
 ذكر المحمولات العرضية ويدر ان المحمول العرضي ما لا يتم او منفارق وهو
 التقدير من الخاصه او عرض عام لانه اما ان يكون عارضا لكل واحد
 او لا كذلك ولا اول الخاصه اما ان العرض العام هو سواء كان ذلك نوعا احدا
 او غير احده لان يكون من عرف الخاصه على وجهه من النوع واما
 فلو لم انما المعول على استخاص نوع واحد من جنس الى من هو لانه في نوع خاصه
 الجنس العالي عن هذا التعريف هو سواء علم الجميع او لم يعلم لان اطلاق قول
 خص اسم الخاصه بالناس لا لانه وجعل القسمين الباقيين الى الناس
 المفارقة كالضحاك للفعل وعنوانا ما كان كالكاتب للفعل من العوارض العام
 واما العرض العام فهو ما كان حاصلا لكل واحد من جنس سواء كان ذلك نوعا
 او لم يعلم كالنفس في الخاصه لانه اقسام سامه لازمه كالضاحك
 بالنوع

بالنوع للانسان سامه غير لازمه كالضاحك للفعل له وغير سامه
 معارفه كالكاتب للفعل واصطلاحا القسم الاول هو واحد في الخروج الخاصه
 لافاضه ان الخواص التعريف كان بين الوجود للمعنى في نفسه كالضاحك للانسان
 ثم الخاصه كغير النوع لاخر كالضاحك للانسان كونه الزوايا مثل والمساكن للملك
 للجنس العالي كالموجود لانه موضوع للجوهر وقد كثر الجنس المتوسط كالمعلوم للجنس ثم الخاصه
 كغير القياس ليس لوجوده ان لم يكن خاصه الموضوع كالمساكن للانسان ما يخصه
 بالناس لا بالانسان سماء وسمي خاصه اضافيه وقد كثر خاصه الموضوع وسمي
 خاصه مطلقيه والخاصه وكثيره كونه التي تركبت من امور كل منها اعم من الموضوع كغير
 المجموع خاصه كالتسليم المعرفه لخاصه العاليه كالموجود لانه موضوع للجوهر فان كل
 من الموجود لانه موضوع اعم من الجوهر ومجموعها خاصه وكذا طائر بالوجود للخاصه
 وقد كثر مبداه والى ان يكون ذلك كالمضاحك العرض العام فكل واحد للجنس العالي
 كالموجود للجوهر للنوع لاخر سامه كالمساكن للانسان وغير سامه كالانسان
 لازما كالتسليم لافاضه منادقا كالاكل والنام والسفاح طائر عال
 باليونان ففقتس وهو منقول عن متواله ولما قالوا العرض مطلقا
 محذوقا عنه العام ومختلفا لمطقتين من هذين لان هذا العرض هو العرض
 الذي يقال له الجوهري ههنا من ذلك ليس بل معنى هذا العرض العرض
 وقد كثر الشئ بالناس لكل خاصه بالناس لانها هو اخص منه عرضا عاما
 فان الجنس ولا كل من خواص الحيوان ومن الاعراض العامه بالناس
 للانسان وما حذف الحكما لفظ العام عن العرض العام ونظر

بعض المطلقين ان هذا العرض مع العرض الذي في معادله الجوهر هو الموجود ^{صحيح}
 وليس كذلك فان المراد بالعرض هنا العرض للشيء الذي في المعنى طاهر من العرض
 وقد كثر حمله ومحموله الجوهر المواطاة كقولنا الناطق حيوان فان كل حيوان هو عرض
 عام للفصل نوعه اذ هو خارج عن عامه ولغوه وبلغ ان يحتمل العرض المعاني للجوهر
 كذلك من لم يعرف هذا المقدار من المطلق كان من محتمل المطلقين اعلم ان كل ما من
 الحكماء المحسنين انما يذكرون ذلك الكلي اذا قيل لا افراد الموجوده في الخارج او الدهر
 اما اذا قيل بعضها لا بعض فجاز ان يصير كل ما لفرع خاصه الجنس اذا قيلت
 لا النوع وقد كثر عرضا عاما كما في كل ما من لا كل فانها رخصه الحيوان ^ص وراعي
 العامة للانسان وقد لا يكون فان الصاخره خاصه للحيوان وليس عرضا عاما للذئب
 وغيره من الحيوانات الجنس عرض عام للفصل والفصل خاصه له وكل رخصه
 الساميه والفصل خاصه للنسبه لا غير والعرض العام عرض عام للفصل
 والفصل خاصه له وقد يجمع بين واحد بعضهما او كلها باعتبار ان كان
 الجنس من نوع من المذكر كجنس النسيان مع البصير وفصل المحمور وخاصه للذئب
 وعرض عام للناطق فالنسيان ^{نفسه} لهذا لا لقاط الحية ومن الجنس والنوع
 والفصل الخاصه العرض العام مشترك كليا في انها تحمل على الخزيات الواضحه
 بالاسم والحد ^و ويخرج من الكلمات المحسنه ان كانت ثمانية من التي
 اسن منها كذا في الجنس والنوع كونهما مقوله وجوابه هو ولائته وان
 من لا يميز بينهما كذا في الجنس والفصل والنوع كونهما عرضا ورابعيه
 كذا في الفصل والنوع والخاصه العرض العام انها لا تميز

في حواشيها على السور المحضة وحاسه كذا في الكلمات كونهما مجورا
 على الحيات من الخزيات بالاسم والحد الى صنفين علمها اسما واما وحدها واما
 احصائها من الالوان والمهات لان الكلمات المحسنه باعتبار العاشر لا ما هي صادقة عليه
 بالاسم والحد اذ كل كل يحمل على اسس المواطاة لا يميز ذلك الكل الناس اذ ذلك
 النسيان الكلمات المحسنه كالباض مثلا بالنسبه الى الجسم فانه نسيان من الكلمات القاتله
 قال النسيان لا اسوم الجسم المحسن رسمه بام كل يحمل على اسسها تخلفه بالحيات
 ما هو والفصل يترسم بام كل يحمل على النسيان جواب ليس من نوعه والنوع رسم
 بالحيات المحسنين ان كل يحمل على النسيان لا يحد بالحد في حياث هو رسم بالحيات
 النسيان ان كل يحمل على النسيان ^{نفسه} غير الجنس حياثا او لانا والخاصه رسمه بالحيات
 فقال انما تحت حقيقه واحد فوطه فوطه غير ان العرض العام رسمه بام كل
 قال على تحت حقيقه واحد على غير فوطه غير ان ^{قسمه الكل}
 الكلمات المحسنه ان كل محطيه لرسمها على اراد النسيان رسمها برسم مضبوطه
 متداو لا بين اهل المطلق الكل المحمور جنس الكلمات المحسنه ما بعد خاصه اوصل
 من رسم الجنس بام كل يحمل على النسيان تخلفه بالحيات حواث هو كذا حيوان في تخلفه بالحيات
 يخرج النوع لا جوابه هو الداله الباصه رسم الفصل بام كل يحمل على النسيان جواب
 من هو في جوهره كذا لاطن في جواب ليس من نوعه الجنس العرض العام
 لان الجوان على السؤال بان انما يكون ما هو النسيان غير النوع والجنس العرض العام
 ليست كذلك في جوهره يخرج الخاصه لانه لا يميز النسيان حقيقه وجوهره اذ
 غير اذ في حقيقه بل انما يميز في نفس كونه نسيان لا نسيان او رسم النوع المحسن

ما كل محل على استثناء لا يخلو لعدة في حوائج هو و فوائد القيد طاهر و رسم النوع
 النوع لا يضاف في كل محل على الجنس على غيره جلاذ استا او لما قول جلاذ استا كخرج
 الفصل الخاصة العرض العام بان الجنس محل عليها و على غيرها جلاذ عرضا غير ذال
 لكن الجنس خارجا عن ههنا قول او لما كخرج الصنف هو النوع المقيد بعرض فانه محل
 الجنس على وعلى غيره كخرج او لما بان بواسطه جمل على النوع المحمول على الصنف كخرج فانه
 محل على على النوع كخرج على جمل على الركن بواسطه كخرج محمول استا لانسان المحمول على
 الركن هذا هو المراه عند المتأخر فاما السه فبان السه استا انا قيد هذا القيد
 لخرج حمل الجنس بعد لام محل على النوع جلاذ استا لان ذلك المحل لا يكثر او لما بان
 بواسطه الجنس الغير النوع اما كخرج نوعا اضافيا بالنسبة لجنس القيد و السه
 ماها كخرج بان على ما تحت حيز واحد فوط و لا غير ذال قول كخرج العر
 العام و لا غير ذال اي محل على انها عرض كخرج النوع و الجنس الفصل الثاني
 طاهر و من تعريف الكلمات الجنس المضافة و انا جعل هذه التعريفات رسوما لا
 حرد لان كل احد من الكلمات مغفل في ارب بذا من يعرف المذكم كخرج مثلا
 فانه الحقيقة فام المستر كل لذل المحمول من محملات محقق سواء بان في حجاب
 ما هو اول و كذا بان الكلمات انما اردو الرسوم لان حياضه المنطق لا يعرف
 ما بان في حجاب هو اما لان استاذ كخرج السه استا ان هذه حرد لها
 لانا جعلنا من رسوم هذه الالفاظ اول اسم سميناها بالاسماء
 لا الحمد الجيد فو كذا على المهة السه اول المقصود من الاجابات
 معرفة المعرف و اقسامها و توصل الى البصريات المحمول و المعرف

٢١

هو القول الدال على مهة السه مما عناه قول القول طرح المفرد و قول على المهة السه
 مما عناه بسند الحد العام و غير لان الدلائل المفصلة من المعرف بم المعرف
 اما حد و رسم و كل منها اما تام او غير تام فلهذا اربعة اقسام و الحد العام هو القول
 الدال على مهة السه كبان في تعريف لسان اجموع اطلق الحد لما هو القول
 المستعمل في بعض الدلائل المتساوية كقولنا اجموع او موجود اطلق الرسم العام هو القول
 المستعمل على الجنس و الخاصة في الفصل القيد كبان في تعريف لسان اجموع
 ضاحك و الرسم الناقص هو القول المستعمل على الخاصة و في القيد بان فوم الماهة
 معرفة السه كبان في تعريف السه كبان في تعريف السه كبان في تعريف السه
 للوازم السه فان تصور انها اسما بصريات لوازمها كالسقف للحد
 و الدخان لل نار و تصور السقف سبب تصور الحد و تصور الدخان سبب تصور
 الدخان بانها ليست بان فم حرد و تعريف السه بالفضل الجرد و الخاصة المحررة
 في تعريف لسان مثلا ان يقال الناطق و الضاحك ذلك كخرج اذ اللفظ المعرف
 لا يصلح للتعريف لانه اما ان يراد الماهة بالمطابقة و الضمير و لا لزم فان
 بالمطابقة كان ذلك اللفظ اسما للماهة مراد فالاسمها و ذلك لا يجوز و التعريف
 الحقيقي هو التعريفات اللغوية فان في الضمير و لا لزم كان ذلك لا لزم للماهة
 احسن و لا الاسم عليها لان الدلالة الصميمة و لا التراممة محاذرة و لا لة
 لا جسمية الجار اخر الحقيقة و لا يصلح التعريف كما خرج من كونه احسن
 كخرج اسقال اللفظ لا معناه اسبق من اسقال الماهة و لو لم يذكر
 الماهة في تعريف اصطلاح اللفظ في لايه الركن يسلكوا عا جلاذ الحد بان

المحرر و مطلق الحد

في هذا فاصلا من
 في هذا فاصلا من

والحد بحد المساوي المحرود وحواله ان حواله الاعتقاد انه مساو لمطلوب
 الحد لعدم انفكاكها والمخصوص باعتبار عرضة هو كونه جنس له ولا منافاه
 ولا شك ان كونه مستلزاما مقوما لاجمع وكثيرا يحتاج الى مركب اخر
 وفصل لان مقومات المسترك هي جنس المقوم الخاص فضلا ومالم يحتمل للمركب
 ما هو مشترك وما هو خاص لم يتم للشيء حقيقة المركبة ومالم يكن للشيء تركب
 في حقيقة لم يترك عليها بقول بكل محرود مركب المعنى ما اراد
 يعرف اما بسيط او مركب المركب ما حقيق او اعتباري والمركب الحقيقي اما
 صناعاتي وهو الذي يكون تركب اسان كلسير المجوز او غير صناعاتي كالاسان
 والعدد المركب لا اعتباري اما ماهية بالنسبة لاسان لا كونه لادب الجاهل
 اولاً كالجسم لانه خمسة اقسام ولكل من هذه الاقسام يعرف بخاصة اما
 البسيط فلا يجد اذا الحد انما يكون تركب لاجزاء والبسيط لا جزا ولا حد له
 بل البسيط رسم بالنسبة لاعراض لازمة تعالى الجوهر موجود لا في
 موضوع فان لا عرض والما كان فيه المراد بالموجود ههنا الموجود بالعرض
 ان ذلك لان ماهية الجوهر في كل البسيط قريباً من الطبع فانه تعريف ان
 عليه اسم مراد ولا يسمي بغيره ولا له اسم كما قالوا تعريف الوجود ان الكثر
 واما المركبات فبما حد الهم انما يتم بتركيب الذاتات المجزئة فالكثير
 مركب من الجنس الفصل التعريف لان نام مقومات المسترك هو الجنس العن
 انام مقومات المختصة هو الفصل العنبة كل مركب لا بد وان يكون مقوما
 مسترك ومقومات مختصة لان كل مركب من اقسام الجوهر او عرض فالكثير
 مسترك

انما

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

بالعرض

واما ان كان المميز من كائنات الازدواج سواء كان تام الازدواج او بعضها والاولى ان كان
 الماهل الضاحك انما ياتى بالعرض من الحد ان تصور كنه ماهية المحدود وذلك انما
 يحصل من كونه ذاتا له فادان ليس فصلان لهما واما ان كان كراد الفصلين يعني
 حتى يتصور كنه حقيقة وان كان في مباديها من الغرض ان فصل واحد كالحوان فانه على
 من زعم ان له بعد كونه حقيقيا تاما فصلين الحواس من المجرى لا لاراده فاذا اورد
 كنه الحد كنه الفصل في تصور كنهه ولو كان مرادهم بالحد التام التميز والذات
 كلف كان كان مولدا تعريف لاسان اجسام باطومات جدا ما مع الهم
 على ان هذا ليس بمحدود تام وانما قال انه قد نظر ان المحذور لما قيل ان الحواس المحرك
 بالاداء في الحقيقة وصفان لفصل الحوان لا فصلان ^{بال} ^{وهم} ^{وهم}
 واما كانه لاسان الى فصاح لاد كنهات الحد معدودة وهي مقومات الشئ لم
 يحتمل التميز الا وجه واحد من العيان التي هي المقومات على ترتيبها ^{الحد} ^{وحد}
 بل ان يوحى ولا ان يطول لان ايراد الجنس الغريب يعني عن بعد واحد ^{المعنى}
 المتروك اذ كان اسم الجنس على جميعه كدلالة التضمين ثم لا يراد ايراد الفصل
 وعلقت ان اذ اذات الفصول على واحد لم يحتمل ايجاد الحد في اذ كان
 العرض بالحد تصور كنه الشئ كما هو ذلك يتبعه التميز ايضا ثم ^{لقد}
 متعرا او ساه او لغيره اسم الجنس الى بدل بمحد الجنس لم يقل انه خرج
 عن كونه حاد استغنى عن تعريفه بطول الحد ولذا لا يجازي محذور ولا
 هذا الطول مفهوم كل الذم اذ احفظ منه الواجب من الجمع والربط
 الوجه هذا الفصل على طريقتهم تحدير الحد انه قول في حد ذاته

على فصل الحوان الى مستقبل عليها مفهوم لاسم والتمسك ما ذكره في بيان
 بساده وقرين ان لاسية الى كنه كنهات الحد التام لما كان معدودة
 وهي جميع المقومات لم يحتمل التميز التام للاسية الا وجه واحد من العيان
 وهي العيان التي هي المقومات على ترتيبها يعني كنه الجنس مستمرا الفصل ولا
 ان يوحى ولا ان يطول اما من جهة المقومات المستمرة فلا ان الجنس الغريب يعني شرح
 واما من جهة المقومات المحصورة فلا انها لو كانت معدودة وعلم انه لا يحد ترك
 بعضها الحد التام بحيث اذ جميعها ثم لو ترك احد اسم الجنس الغريب الى بدله
 بحيث يكون ذلك حاد السطر ان يحفظ الغريب من عدم لاسم هذا ما ذكره واما
 ظاهرانه ذكره لاول ان التميز لا يحتمل الاعيان واحدة واكثره بقوله لم
 يمكن ان يوحى ولا ان يطول ثم حده ههنا الطول سلم ان لا يجازي محذور
 اللهم الا ان يقال انه يعني بالبول اول ان اعتبر اسم الجنس الغريب الفصل الغريب
 لا يحتمل ذلك الاعيان واحدة لكن هذا ظاهر لاجل اوجه ثلاثة لاسية ههنا
 الطول الصولي ان ايجاد التام لا يصل الزمان والنقصان من حيث الفصل لما
 حيث لا يظن مقبلها وكثيرا ما منع الرسوم زيادة ^{على}
 الكناية للتميز واستعمل الرسوم عن ضرب من قول الباطل ان الحد قول وحده كذا
 وكذا استعملنا الشئ اضافي تمهول لان الوجه غير محدود فربما كان الشئ
 بالاساس طوليا بالاساس طويلا ولست نقول ان هذا في حدود التميز
 اضافته خطأ وقد ذكر لهم كتبهم فليست كونه ^{ما} ^{كان}
 حكم الحد التام واما الحد الماهل الرسوم تعدد بينها الزيادة على العدد الكفا
 لزيادة التميز والتوضيح

قال راده ذكر المصنوعات الحد الناصب بعد راده المعرمة والمسنورة وكرار راده
 ذكر الخواص الرسوم ومن الناس من يحد الحد بأنه قول آخر كذا وكذا وكرار السهم هنا
 الحد فاسد من جهة الوضوح غير محدود لأنها إضافة وقد كثر المشيخ من الناس
 لا يسمي طول الناصب لا يعرف ولا يعلم ذكره وإن كان بطول في الحد غير مذكور في العرف
 لإضافة الحد واد لإضافة كثر الحد الناصب هنا اختلاصا من الظاهر
 السامع إلى الرسم وأما إذا عرف السبعول مؤلف من عبارات خاصة التي تخصه
 حملها بالاجتماع فقد عرفت ذلك السبعول رسمه وأجود الرسوم ما يوضح فيه الجدل أو لا
 يستند إلى المسماة ما يقال للسان أنه حسان مستاء غير صريح لطفار ضجبال
 بالطنج يقال للمثل أن الشكل الذي له تلك الأما ويكثر الرسم خواص وأعراف
 جملة للسبعول من عرفت المثلث في الشكل الذي له الأما من قدامه لم يكن رسمه
 إلا للمهندسين أو من عرفت الرسم ما هو مؤلف من عبارات الرسم خواص
 التي تخص حملها بالاجتماع مؤلف من عبارات خواص يخرج الحد العام والخاص في
 يخص حملها بالاجتماع أمثال الخواص المركبة فاهما يخص الرسم بالاجتماع
 لا لا يفراد وهذا التعريف غير جامع إذ خرج منه الرسم العام وهو المثلث
 الحدس القريب الخاصة وقال بعض السامع خرج من هذا السؤال أن هذا الرسم
 للرسم لا يحد وضعه هذا بين الرسم كذا أيضا أن يكون جامع أجود
 الرسم ما يوضح فيه الجدل لا قربا كان أو بعيدا لتقيد ذات الرسوم
 ثم يضاف إلى الخواص لاد لاد الخواص على الذات بل للمصنوع أيضا كذا
 في فصل لاصناف المقول في جواب ما هو ويكثر الرسم خواص وأعراف

البين
 للرسم

للرسم بعد السامع لا يجوز تعريف المثلث في الشكل الذي له الأما من قدامه لم يكن رسمه
 تساوي الأما لتساوي أحي من منه اللهم إلا أن يكون السامع كذا مستاء وفيه
 هذا المعنى السامع المهندسين أيضا أحي من المثلث في المهندسين لم يعرف المثلث
 لم يعرف حال ولما كان السامع لا اصناف من الخطأ العرف في تعريف الأما
 الحد والسم إذا عرفت نعت بالعبارة وذلك على أشكال لها في غير ما
 النبحان يستعمل الحدود لألفاظ المحاذية والمستعارة والعربية الوحيية
 بل كما يستعمل في الألفاظ الناصبة المعتادة فالنحو لا يوجد للمعنى للفظ
 ما معتاد فيخرج له لفظ من استدلال لفظ مناسبة ولعل على أريد به
 ليستعمل السامع هذا السامع لا اصناف الخطأ التي يعرف الحدود والرسوم
 إذا عرفت نعت ذلك على مناهي في مواضع لا وهي ما أن يجمع اللفظ
 أو جملة المعنى أو جملة المعنى أما جملة اللفظ فإن يستعمل لفظ محاذية مستعارة
 أو عربية وحيثية لأن ذلك يعرف التعريف من إدراك المعنى بل يستعمل
 الألفاظ الناصبة المعتادة وأعلم أن اللفظ المستعمل في معنى ما أن يكون موضوعا له
 سواء كان مضافا أو لا وإنما أولم يكن موضوعا فإن كان موضوعا فاما أن

فاهم

يحمل معنى آخر إلا أن لم يحمل ستمثل ذلك اللفظ السبب لذلك المعنى فاهم
 أحمل معنى آخر فاهم أن يكون هذا الأحكام من خرجها بالسبب احتمال المعنى الأول
 طاهر وإن كان الثاني مشي بجله وإن كان الثالث ستمثل ما هو وإن لم يكن اللفظ
 موضوعا لذلك المعنى فلا بد أن يكون مفعولا أو مفعول له المناسبة والأما طار لتسفال
 في اللفظ محاذ أو مستعار أيضا أن كان المناسبة للسبب للأشياء لبعض

سأل للفظ الانسان الظاهر لفظ الكلام بالنسبة الى الكلام المملو والمملو
لفظ الكلام بالنسبة الى الكلام النفسي والمحمل للفظ العين السمة الباصرة والقوان
ومثال المحاور لفظ الحمار بالنسبة الى العصفور اعشار المائ الحمار والكلب لفظ الاسد
بالنسبة الى النجاس واللفظ الغريب لا يكون لشيء اسم غير هذا والوحش ما يعبد
عن الطبع ويدعى به فلهذا المحدث المعرفات مطلقا وبالا لفظ الناصب
والظواهر اذ الظاهر يكون لشيء اسم المعرفات ايضا فان لفظ لا يوجد للعين
لفظ معناه يوضع لاجله لفظ ما كلفه لفظا مناسبا لك الغرض من استعمال
لان الباطن في المعاني فردد ذلك معنى لا يملكه اسم في اللفظ والحق ان بعضه
لا يوضح لفظ ما زانه يحسن لفظه لفظا مناسبا لفظا مناسبا لفظا مناسبا
خارجا عن قاعد اللفظ لان المحاور والمستعار من الطرق المملو كلفه
وذلك لان اللفظ المنقول المبتدأ له من اهل كل علم وصنعة لفظ الموضوع
والمحاور القائل لا يفسر وامثال ذلك ^{والله اعلم} وليس هو المعرفون
في عرفهم فربما عرفوا الشيء بما هو مثله المعرف في الجهل كمن عرف الروح
بانه العدد الذي ليس له وربما تخبطوا ذلك فعرفوا الشيء بما هو جنس
كقول بعضهم ان النار هي لا سطفت السببة بالنفس النفس احقر من النار وربما
تعدوا ذلك معرفوا الشيء بصفه فعاد ان الحركة هي النفي وان الانسان
الحيوان البشري وربما تعدوا هذا فعرفوا الشيء بما لا يعرف الا بالشيء
مضربا واما مضمر اما المصريح فكل قولهم ان الكيفية بها يقع المشابهة
وخلافها ولا يعلم ان بعض قول المشابهة الا بانها انما في الكيفية فانما
عالم

[illegible]

وبالحالسة لا نواف في المسح لاعتقائهم تعريف المسألة بالانها انما هي الكيفية
 وبازم الدور وهذا ارداه من المالك في هذا مفضل على تعريف النفس في زيادة
 المضمر وهو تعريف النفس بالاعرف لانه لك النفس في كونه وسطا غير مذكور
 مثل ان يقال الانسان في اول ثم يقال الروح هو عدد منقسم بمساويين ثم
 يقال المتساويان هما مسائل يطابق كل منهما الاخر ثم يقال الانسان انسان
 اذ لابد من التعريف لا يندفع في هذا التعريف من حيث ان مسائل هذا ارداه
 الرابع استعمال اعلى تعريف النفس من مع زيان ^{فكر} قال ^{فكر} وقد قسموا المعرفون
 النفس الى مرتبتين حاجه اليه ولا ضرر ولا عيب الضرر ان يتفق مع محدد
 المركبات لاضافات على كونه في هذا الموضع ومثال هذا الخطا ان يقول
 العدد كثر بجمعه من اعداد والمجموع من اعداد في الكثر لعدم ما وصل اليه
 ان الانسان حيوان جسماني لا يطابق الحيوان ما هو في هذه الجسم في ان جسمه
 جسماني من اجل الارادة فيكون قد كثر وان هذا ان المالان هما مسائل بعض
 سلف اسبق اليه الانسان ولكن لا عيب في مختلف اعلم ان الذي يعرفون
 النفس الا يعرفوا بالنفس فهم في علم المكرر من المحدود في الجدة اول كثر
 النفس التعريف من مع الحاجة اليه وقد يقع للضرر وقد يكون لا الحاجة للضرر
 وهو رد في اما الذي يقع الحاجة فكما كثر في اجابات السؤال السائل على التكرار كالمسال
 عن حيوان الجسم ان المحقق في جوابه لما اريد احداهما في التكرار وذلك
 بالظن في السؤال غير صحيح فيجب لو لا السؤال اما الذي يقع للضرر في كالا
 يتم المعرف لا بالتكرار كما تعريف لاضافات مثل ان يقال تعريف ^{بعض}

سنة

مخرج

انه حيوان بولد آخر من نظمة من حيث هو كذلك وهو من حيث هو كذلك
 تكرر لما مضى في ضرورة ان مفهوم الانسان هو كثر في كذا من حيث هو كذا
 لا من حيث هو جسم حيوان فيكون لا غير ذلك كما يقال العجز عن العلم في غير
 ساءه القدر فان العجز ليس عجز القدر فقط بل عجز القدر عما في ساءه القدر
 فكذا لفظ القدر هو هنا ضروري فاما الذي لا حاجة للضرر في كالا
 احدهما ان يكون المكرر نفس النفس كقولهم العدد كثر بجمعه من اعداد فان
 من اعداد في الكثر بعينها ومانها ان يكون المكرر ما خلاه النفس فكما يقال في
 حيوان جسماني لا يطابق الجسم اطلاق الحيوان وهذا المالان مسائل بعض
 وهو تعريف النفس في تعريف النفس بالاعرف لا بالنفس لان تعريف النفس
 التكرار المحرور في الجدة في كالا فاما تعريف النفس بالاعرف في الجدة فان
 القابل للكيفية ما به من المسألة كما كان يقول الكيفية ما به من المسألة الكيفية
 فالتناسب بينهما من حيث التكرار لكن لا عيب في مختلف لان الخطا من جهة تعريف
 ما تنضم في مقدم معرفته على نفسه غير الخطا من جهة تكرار الحاجة اليه لا ضرر
 في قالهم في نفسه انه قد ينظر بعض الناس في لما كان المضافات في تعلم
 واحد منها مع الآخر انه يجب نرد ذلك ان تعلم كل واحد منهما بالآخر فمجرد
 كل واحد منهما في غيره لا آخر جهلا بالفرق من لا تعلم النفس الا مع وبها لا
 تعلم النفس الا به وما لا تعلم النفس الا مع ما كثر في كالا في كالا كثر في كالا
 ومعلوم ان كونه معلوما وما لا تعلم النفس الا به كثر في كالا قبل النفس
 لا مع النفس في كالا في كالا ان كثر في كالا لا تعلم ما الاين وما الاين

فَسَمَّاهُ لَابِ مَعَالٍ وَرَأَى أَنَّهُ يَمُوتُ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ لَابِ لِمَا أَجْتَبَاهُ
 اسْتَعْلَامُ لَابِ ذَكَرَ الْعِلْمَ بِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِطَرِيقِ صَدَائِلِ هَيْئَتِهَا صَرَفَ مِنَ اللَّطْفِ
 مِثْلُ مَنْ قَالَ مِثْلَ أَنْ لَابِ حَيَوَانَ تَوْلَدُ لَغَرْمٍ نَفْعِهِ مِنْ نَظْفِهِ مَرَحُوتٌ كَذَلِكَ
 فَلَيْسَ بِحِجَابٍ آهَذَا الْبَيِّنَاتِ شَيْءٌ يَنْتَقِى لَابِ لَوْ لَافِي حَوَالِهِ وَلَا تَلَفُفٍ إِلَى
 نَعْوَاهُ صَاحِبُ لِبَاسٍ عَوَجِيحٍ أَبَى سَمَ الْجِنْسِ النَّوْعَ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِكُتَابِ السُّفَا
 هَذَا هُوَ لَابِ نَارِدُ نَاهٍ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 مُنْقَلَبُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 نَاكِرٌ مَحْلُوقٌ بِإِلَهِ الْعَرَفِ ذَكَرَ ظَاهِرَ مَا يَلْمِزُ مَعَ الشَّيْءِ كَالْمُضَا لَفِي وَبَعْدَ كَالْمُجَرَّدِ
 وَالْحَدِّ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 وَالْجِهَانِ وَمَا يَكُونُ بَعْدَ الشَّيْءِ كَمَا يَكُونُ مَعَ الشَّيْءِ كَالْمُضَا لَفِي وَبَعْدَ كَالْمُجَرَّدِ
 الذِّكْرِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 أَنْ تَوَدَّ فِي عَرَفٍ كُلِّ مَعْنَى لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 وَتَحْتَسِبُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 مَعَ ذَلِكَ النَّسْبَةِ تَعَالَى النَّسْبَةُ مَعَهُ مَوْجُودٌ الْمَضَاهِي لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 وَهِيَ تَوْلَدُ حَيَوَانَ مِنْ نَظْفِهِ حَيَوَانَ لِهَذَا الْمَعْنَى لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 نَدَارَ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 لِهَذَا النَّسْبَةِ هَذَا مَوْجُودٌ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 هُوَ كَذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 فَسَمَّاهُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 لَابِ

تَعَالَى النَّسْبَةُ كُلِّ مَعْنَى الْعِلْفِ هَذَا لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 الْمَضَاهِي مَعَ سَبَبِ كَالْحَارِ وَالْحَارِ وَاسْمُ ذَلِكَ فَسَمَّاهُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 كَذَلِكَ هَذَا مَوْجُودٌ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 مَا الْكُلُّ الَّذِي قَالَ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 مَا النَّوْعُ فِي حَيَوَانَ هُوَ عَقْدَانِ اسْمُ ذَلِكَ النَّوْعِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 مَا النَّوْعُ فِي حَيَوَانَ هُوَ عَقْدَانِ اسْمُ ذَلِكَ النَّوْعِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 هَذَا لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 هُوَ نَقْلٌ بِحَسَبِ طَرِيقِ الْجَزْأَةِ وَالنَّوْعِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَيَوَانَ هُوَ كَالْمُضَا
 هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثَرٍ مِنْ مَحَلِّهِ الْمَقْصُودِ هُوَ عَرَفَ النَّوْعِ الْمَقْصُودِ بِالْحَيَوَانَ
 سَمَّاهُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 الْحَيَوَانَ هُوَ الَّذِي قَالَ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 وَلَا تَلَفُفٍ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 بِالْعَرَضِ مَرَحُوتٌ فَرَضَ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 أَوْ مَرَكَبٌ هَيْئَتُهُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 هَذَا كَذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ هَيْئَتُهُ وَلَا يَكُونُ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 هَلْ كَالْمَالِ أَنْ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 وَمَعَ الْخَصُوعِ سَوَالٍ دَعَاءٍ وَأَنْ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ لَابِ
 لَابِ

انه صادق او كاذب هو الخبر ومنه ضمة الصاد وان لم يصح هو المنسبة ونحو
 منه التمني والرجي والتمني والذم وفعل التجني امثال ذلك ولما لا يكون اللفظ
 حروما عنهم يخرج من انهم سواء كان الخطا مع الغير ومع النفس ويصح في غير الخبر
 ان يقال لما صادق او كاذب لكن ذلك يكون العرض مرصع تعرضه عن الخبر
 والعرض لا يستفهم عن خبره كفعال الست فعلت كذا ورايه انك فعلت بالانسان
 كفعال كرم يرايه اني اريد ان املكه كما قالت الاشاعر ان لا وامر والنواهي
 اخبارات عن تبت المخرج والذم للفعول والترك والتعرض بالمتن كفعال السك
 ما لا يرايه من المال بالتقسيم كفعال قسمت ابيه يرايه اخا لا انسا
 وما يعنى كفعال احسن يرايه كذا ورايه احسن حرا وكذا في غير ذلك واعتبر ضوابط على الخبر
 ان الصادق الكاذب لا بد وان يصدق به فيها الخبر لان الصادق ما يكون مطلقا
 للواقع والكاذب بخلافه ما لم يردوا واضطربوا الى اهل العلم فذلك هو
 لانهم وجوبه يرايه الخبر فربما لما كان الصادق هو الذي يقول ما يكون
 كذلك والكاذب الذي يقول ما لم يكن كذلك والاصناف المركبة الخبرية لا
 اولها الذي يسمى المحلى وهو الذي يحكم فيه من محمول عام على الشرع عليه
 منها قولها ان انسان حيوان وان الانسان ليس حيوانا فالانسان وما يحكي
 بحجاء في اشكال هذا المثال هو المسمى بالموضوع وما هو المسمى بالمتن
 بالمحمول وليس شرط للسلب المتان الثالث سميتموها الشرط وهو ما يكون له اللفظ
 خبر خبرين فداخرج كل واحد منهما خبر خبرته لا غير ذلك ثم قرن بينهما
 سبيل ان يقال ان احدهما هو الشرط كما كان في الجملة بل على سبيل ان احدهما

لئلا لا يجهل
 بلزم

بلزم بل آخر وشبه وهذا السبيل والوضع او على سبيل ان احدهما العاقل
 وبما منه وهذا السبيل الفصل اصنافا ومحرراته المحلى والمبطل والمبطل
 لان الخبر لا ينفك عن محكوم عليه ومحكوم به فان لم يكن خبر خبرين سمي الخبر حليا ويحكم به ان معنى
 محمول على محسوس او ليس المحمول عليه ولا اول اجابات المتان سبيل محال لا اول قولها لا
 حيوان ضال المتان الانسان ليس حيوانا يسمى المحكوم به الموضوع كالاتيان مثالنا
 والمحكوم به بالمحمول الحيوان ههنا ويسمى خبر خبر السلب ان كانا خبرين سمي خبر خبرين
 والمالفة الشرط يخرج كل واحد منهما خبر خبرته ثم يقرن بينهما وذلك لان اداة الشرط
 والجزاء ولا انفصال محل الخبر موافقا على سبيل لولا انتم كلامنا الامعة اقترانها
 على معنى ان احدهما هو الآخر في الجملة بل على معنى ان احدهما بلزم الآخر ومنعده
 ليس كذلك او تعاندا لا وبما منه اولس كذلك ولا اول سمي صلا ووضعا واما
 سمي وضع لا انما اعطى المبدع والمتان منفصلا قال مثال الشرط المبطل قولنا
 اذا وقع خط على خطين متوازيين كانا خارجا للزاوية مثل الداخل ولولا اذا كانت
 لان كل واحد من الخطين خبر خبر سبيل الشرط المبطل اما ان يكون هذا الزاوية
 حادة او منفرجة او قائمة واذا حذف اياها وكانت ههنا فواقي اصل
 ما ان الشرط المبطل قولنا اذا وقع خط مستقيم على مستقيم متوازيين
 كانت الزاوية الخارجة مثل الداخل فلو لم يكن اداة الشرط وهي اذا اداة الخبر
 وهي ان كان كل واحد من الخطين خبر خبر سبيل ولا اول قولنا وقع خط مستقيم
 متوازيين والمتان قولنا الزاوية الخارجة مثل الداخل مثال الشرط المبطل
 اما ان يكون بين الزاوية حادة او منفرجة او قائمة واذا حذف اياها وكانت
 مفضلا

وحل ذلك الجزئي موضوع قضية سميكة للصفة مخصوصة اما موحدة اما
 كقولنا زهره ليس بكاكب وان لم يوجد ذلك جعل موضوعا موحدا كونه ماحوذا
 من حيث هو وهو الكلي الطبيعي وان لم يتبين قضية افراد ماعليه الحكم بالاهل سميت
 مهيلا وان يتبين محضون فان قلت لا نسلم انه لو لم يوجد ماحوذا جزئيا لكان
 ماحوذا من حيث هو كونه مهيلا او محضون لحواد ان يكون ماحوذا في الكلي ماحوذا
 طبيعة لا مهيلا ولا محضون كقولنا الانسان نوع قلت نعم الكلي ليس بما
 محله جزئيا والصفة الطبيعية مخصصة مخصوصة ايضا والشيء صريح في
 ان للصفة الطبيعية مخصصة لهذا ماحوذا ماسا لا يحقق لان الطبيعة الكلية
 هي شئ واحد لا يمكن فيه التعدد ولا يتركي الكل انما هو ملك الطبيعة من حيث
 وجه كونه مخصصا من اشخاص مطلق الطبيعة الكلية مبالا لانسان الكلي فانه شئ واحد لا
 وقوع لا يتركي فيه وهو مخصص من اشخاص الطبيعة الكلية بسببه التماسه في عمره
 الى الانسان فكلما كل طبيعة كلية هي كذا وكذا ندرج بحسبها الحكم بالانسان
 والفرس الكلي والسواد الكلي لا يفرق ذلك لانه راجع لكونها تحت كليتها واذا حكمنا على
 الانسان الكلي والفرس الكلي كونه للصفة مخصصة وكذا الحكم الكلي الجنس مطلقا
 فان الحيوان الجنس مخصص من اشخاص مطلق الطبيعة الجنسية والجنس مطلقا لخاصة
 للحيوان مخصص من اشخاص مطلق الكلي المطلق اذا عرفت هذا فالمال المذكور للمهيلا
 وهو قولنا الانسان خير لانسان بشرنا انا صريح ان يكون لان ذلك اللام
 في لغة العرب الاعمال المعنى من حيث هو اما ان يدل على ان على المقام او انها
 الخارج ويريك لان ذلك اللام واذ حال له من ذلك اللام يدل على الخصص والعكس
 ولا

ولا يخفى ان اسم عن لان ذلك اللام او الدهن ولا ان ذلك اللام العرب لطلب
 اخرى وهو وجود في الفاعلية كقولنا الانسان مهيلا لانسان مهيلا
 لا يهل ولا في لغة العرب لكن ذلك في قولنا على المظفر بل على النجوى
 واذ كان موضوعا كلياً ويتبين قدر الحكم وقسمه موضوعه فان للصفة مخصص
 وان كان يتبين ان الحكم عام سميت للصفة كلية وهي اما موحدة كقولنا كل انسان
 واما سائلة كقولنا ليس واحد من الناس بحجر فان كان ان يتبين الحكم من البعض
 تعرض للباقي او تعرض لاجزائه والمحضون جزئية اما موحدة كقولنا البعض
 كائنه اما سائلة كقولنا ليس بعض الناس كائنه او ليس كل انسان كائنه فان
 محضها واحد وليس سائلة السلف اما المحصورات هي التي
 كليات طبيعة ويتبين فيها قضية افراد ماعليه الحكم فاربعة الموجبة الكلية هي
 حكم مثبت المحمول لكل افراد الموضوع كقولنا كل انسان حيوان السالبة الكلية هي
 حكم لسلب المحمول عن كل افراد الموضوع كقولنا لا انسان حجر الموجبة الجزئية
 وهي ان حكم مثبت المحمول لبعض افراد الموضوع سواء لم تعرض للباقي كقولنا بعض
 الناس كائنه وتعرض كقولنا بعض الناس كائنه البعض السالبة الجزئية هي
 لسلب المحمول عن بعض افراد الموضوع اما السالبة العرضية وعدمه كقولنا ليس بعض
 كائنه او ليس كل انسان كائنه وهذا انما لان ما دام في السلب الجزئي
 وان محضها واحد والمقصود منهما واحد وان دل على المطالبة على السلب
 وبالا لزام على سلب الحكم الكلي والمان بالعلم لان نحو الكلام ما تنهم عنه على
 الطبع سواء دل على الموضوع او الفعل اما الاول ان بالمطالبة على السلب الجزئي

بعض الناس كائنه
 بعض الناس كائنه

وطاهر وأما إن دال لا لزوم على سلب الحكم الكلي فلان المحمول اذا كان مسلوكا عن البعض
 لا يكون مباحيا لا في ذاته وأما الدال على المصداق على سلب الحكم الكلي فظاهر وأما إن دال
 بالالزام على سلب الجزئي فلان المحمول متى لم يكن مباحيا لم يزد كونه مسلوكا عن البعض ضرورة
 وقد سبق للبعض لا دال على تخصيص البعض بالحكم دال على كونه مباحيا لا خلاف ولا فائدة في
 التخصيص وذلك لضعف الاعتداد بما يطلع عليه هذا المصداق لان على السلب الكلي
 واعلم انه وان كان لغة العرب قد يدل لالام اللام على العموم فانه قد
 يدل على تعين الطبيعة انما لا يكون موقعا لالام اللام هو موقعا لكل الاثر انك تقول
 لا لسان عام ونوع ولا تقول كل لسان عام ونوع وتقول لا لسان هو الضحال ولا
 تقول كل لسان هو الضحال وقد يدل على جزئي جزئي او غير جزئي لا يقول الا
 وتعني به واحدا وكلمة العنيفة حسنة مخصوصة ^{الادام العنيفة السبل} ^{كبره بعضه عند الضرورة} ^{اللام اللام معا}
 لغة العرب بحسب ان المعاني التي لا يخفى منها ما بها وقوع السرك فما اذا اريد
 مرخصا من شئ طيب ولهذا ساء ما المطلقين بكلمات طبعته والطبيعة باعتبار
 انها معروض الكلم معني باعتبار ان وضع جميع العنفات معني باعتبار
 بوضع بعض العنفات معني وهذا التسمي اما ان يكون مع مخرج سابق او لا وهذا
 اربعة اقسام الاول لالام اللام لان استراة عامين المعاني وهو باعتبار المعنى
 الاول سمي لام بعرف الجنس لام بعرف الماهية وباعتبار المعنى الثاني سمي لام
 لا سغرا وباعتبار الثالث لالام اللام العهد الخارج وباعتبار الرابع لالام اللام العهد
 الذي من ماله لالام لا سغرا وتولنا لا سغرا وان فانه بمعنى كل السائر
 ماله لالام بعرف الجنس تولنا لا لسان عام او نوع او كل اذ لا يصح له ان يشار كل

الاسم

لسان عام او نوع او كل وكذا يقال لا لسان هو الضحال لا يصح ان يقال
 كل لسان هو الضحال فان لالام اللام في المحمول يدل على ما هو المحمول للموضوع
 والمحمول هذا المصداق ليس واحدا لكل واحد من الناس هذا هو الذي يدخل في المعرف
 كقولنا لا لسان حيوان اطلق السواد او في بعض للبصر وهذا ايضا ما طبعنا
 بماله العهد الخارج كقولنا حاء الرجل اذ اذ معروف ابر المالك والمخاطبة والمكثرة
 قبل ذلك كقولنا ان ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اذ في ذلك الرسول ماله
 لام العهد الذي كقولنا اذ دخل السوق اذ اكل السوق حيث هو السوق معروف
 المالك والمخاطبة من السوق المعبر فانه لا يفرق السلام ولا يفرق اللام ببعض الموصوف
 كقولنا الصارفة المضرب الذي الذي ضرب الذي ضرب وهذا المختص بالاحكام
 العموم او العهد واعلم ان للفظ الحاضر سمي موصوفاً لكل وبعض الاواحد
 ولا كل ولا بعض وما يحري هذا المجرى مثل طرا واحداً مثل هج بالغا رسيته في
 السالك اللفظ الدال على خمسة افراد الموضوع سمي راو سوا
 لا اجاب لكل كل والخبر بعض واحد وسوا السلب لكل لاسن ولا واحد وكل السلب
 كقولنا كل لسان ليس بحجر والسلب محض ليس كل وليس بعض بعض ليس ما يحرك
 هذا المجرى مثل طرا واحداً لا اجاب لكل وكذا هو في الفاعلية رسيته في
 الكل وزعم بعض السائر ان تولنا لا لسان عام او نوع ماله وذلك لانه
 اسان لملاكم المعمل واعلم ان المعمل ليس بعمم لانه انما

تذكره طبيعة تصليح ان توجد كلمة وتصليح ان توجد حرف فاحذها الساذج
 فلا فرقة مما لا يحسن ان تجعلها كلمة ولو كان ذلك لقص عليها بالظن والعموم

في كلامه
 في كلامه
 في كلامه

كان طبعه لا ينفذ ان يكثر عامه فما كان الشخص يكثر انسانيته كان
 ينفذ ان يكثر كونه وبعدها يصدق حرمة ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 العصف وكذلك المثلون يصدق ان يصدق حرمة ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 فالحكماء في حق الحرمة وكذا البعض حرمة الصدق يصدق ان يصدق ان يصدق
 كلمة الصدق فليس اقل من البعض يحكم واجب ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 وان كان يصدق في حق الحرمة فلا يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 بمعنى يصدق في سائر صدق حرمة موافقة لها في الكيف صدق لا يصدق صدق
 وذلك لان الحكم في الماهية على الطبيعة حيث هي الطبيعة حيث هي حازان
 كلمة بحسب افراد حازان يصدق حرمة فانما اصبحت ساذجة لا في مية لا حيث
 يكون كليم اذ لو كان حذوها الساذج نوح كليمها لان طبيعتها لا يصدق
 معنى ان يكثر عامه في معنى ان يكثر شخص اشخاص لا سائر انسانيته في معنى
 معنى قولنا زيد انسان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 حرمة ولا يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 لا يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 وان كان يصدق في حق الحرمة فلا يصدق ان يصدق ان يصدق
 حرمة السطيات والماها والسطيات ايضا قد يوجد فيها اهل حرمة
 فاما اذا قلت كما كان السطح لم فالنهار موجود او قلت دايما اما ان
 العدد زوايا وكثير فردا فقد حصر الكل الموجب اذا قلت السطح

اذا كان السطح لم فالنهار موجود او قلت ليس السطح اما ان يكثر السطح
 يكون النهار موجودا فقد حصر السطح الكل السالبة اذا قلت كونه اذا اطلق
 والسما مستغنية او قلت كونه اما ان يكثر الدار زوايا اما ان يكثر فيها عمر وقد
 حصر الحصر الحرز الموجب اذا قلت كونه السطح لم فالسما مستغنية او قلت
 ليس با اما ان يكثر الجسم صغروية واما دونه فقد حصر الحصر الحرز السالبة
 السطرية ايضا كونه محصورة ومخصوصة او اما ان يكثر كونه حصة في طرفها محصور
 او محصور او اما ان يكثر في طرفها كونه اما ان يكثر السطح كونه اما ان يكثر
 كما كان الانسان حيوانا في جسمه وكما كان زيدا كونه اما ان يكثر الاصل فان كان كل
 انسان حيوانا فكل انسان جسم ان كان كل انسان كونه اما ان يكثر الانسان متحرك لا يكثر
 فبل انما يعتبر ذلك بحسب الازمنة والاحوال في حكم حصة النسبة التي من المقدم والنا
 سواء كانت للزوم والعناد والابقاء والاحكام السلب حكمها مطلقا غير العرف
 من ان اوجال كونه السطرية اما ان يكثر السطرية ان كونه زوايا وعنادية فان حكم النسبة
 وحسب الازمان والاحوال التي يمكن ان يفرض مع المقدم كانت السطرية كونه وان حكم
 يحتملها بعضها فان كان ذلك الشخص غير معين كونه السطرية حرمة والا كانت محصورة
 وان كانت السطرية انفاة لغيرها لانه لا يصدق في الواقع لا المفروضة من الماهية
 ان كونه السطح فالنهار موجود وليس كونه السطح كونه السطح كونه السطح
 العدد زوايا او زوايا اما ان يكثر العدد زوايا او زوايا اما ان يكثر العدد زوايا
 فكونها كما كان السطح فالنهار موجود معنى كل ان يصدق ان يصدق ان يصدق
 ان حال كونه مع هذا الصدق ككون الشمس الدرجة العلانية ومع الكوكب النلان

وكون السام متعنه وكذا لسان طعنا لا غدر لك لزمه ان النهار موجود وكذا
 حكم المفضل الكلية حكم ساليها الكليتين واما السالب فكيف السليم اذا كان
 السليم فالسليم موجود ممال المفضل الكلية اما ان كثر العدد وروحا او فردا
 وليس ان كثر العدد وروحا او منفصلا لنفسا وروحا وليس اما ان كثر السليم
 او كثر النهار موجود ممال المفضل الجزم فذكره اذ اطلق السليم متعنه وليس
 كذا السليم فالسليم صحيحا المفضل الجزم فذكره اما ان كثر الدار وروحا او غير
 وليس اما ان كثر الجزم متزاوية او موزونة ممال المفضل ان خشي راجعا الى كمال
 وزيد في الساعات والدار او في السور اما سوطا كثر فذكره احوال ممكنة لا تميز
 مع المعدم ان لم يكن كذلك لما لم يصدق الكثرة اذ قد يتصور احوال لو فرض مع المعدم
 لما لم يزد المال او عتاده اياه كما اذا فرض المعدم مع عدم المال اوج عدم كثر
 اياه في المفضل مع المال او عدم انفصال المفضل وسواء كان الكل في المفضل
 كالأدوية وما وروحا في المفضل دايما وسواء كان الكل في المفضل والمفضل في السليم
 وسواء كان الحجاب الحزني فذكره وسواء كان الحزني فذكره فذكره وبادخال كلمة السليم
 على سائر الحجاب الكل في السليم كذا وروحا او ليس متعنه المفضل وليس ما خشي
 في المفضل وروحا في الحجاب الحزني اذا وروحا المفضل واما وجد في المفضل للادوية
 الا اذا افترق في وضع اوان معن مفضل شرطية مخصوص اسان لا
 مركبة لشرطيات من الحلمات بحال تعلم ان الشرطيات كلها تنحل الى الحلمات
 ولا تنحل الى اول الامر الى اخره بسيطة واما الحلمات فانها هل تنحل الى البساطة
 او ما في فن البساطة اول الانحلالها والخليفة اما ان يكون حزا لها س طين
 كقولنا كقولنا
 السطر
 فنون
 كقولنا
 كقولنا
 كقولنا

كقولنا المحرر ان الناطق لما يت مشا او منفصل ينقل قدميه وانما كان هذا
 في فن البساطة لان المراد به شئ واحد ذاه او معن لكن ان نذكر ان البساطة
 اول الحركات الشرطيات في فن البساطة اما شرطيات او حركات او محركات
 كما في عدد ذلك لا ينحل اول الانحلال لا المفردات بل ينحل لا البساطة وبعد ذلك
 لا المفردات او ما في فن المفردات اما الحلمات في فن ينحل اول الانحلال لا
 المفردات او ما في فن البساطة ما ينحل لا المفردات كقولنا لا انسان مشا
 ممال ينحل لا المفردات وما في فن البساطة كقولنا الحزني الناطق الماشي لا الكون
 من كبر الكثرة في المفردات لان المراد به لا انسان ممال ينحل لا طر فكل منهما في فن
 المفردات واما الحزني الناطق الماشي ينقل قدميه لان المنقل ينقل قدميه
 هو الماشي وكل مركبة كثر المراد به شيئا واحدا ذاه او كثر معن لكن ان يعبر عنه
 بلطف واحد في فن المفردات لا العود والنقصيل وروحا كان المركبة
 حرك في السليم مع غير كثره ان نذكر هو غير بصير ولفظ غير البصير لا علم او
 معن اعم منه والجواب ان جعل الغير مع البصير ولفظ كثره واحد ثم ثبتته
 او تسلبه فذكره الغير والجواب التسليم حزا من المحمول فان ثبت المجموع كان
 ابائا وان تسلبته كان سلبا كما نقول زيد ليس غير بصير او بدمر
 ان الخليفة اما مركبة من المفردات او ما في فن البساطة فذكره ان كان مفردا
 او مركبا لم يكن في البساطة سميت بحصة كثر مجموعها وجودها كقولنا
 زيد كذا ليس زيد كذا لان مركبا جزءا حزا من الذي سميت معدولة
 لعدولها عما هو لاصل وهو الوجود في كقولنا زيد هو غير بصير او لا بصير

حرف ح

وليس يرغم بصيرا ولا بصيرا قوله وتعني غير البصير لانه او معني اعظم
لشبه الامضاء في وقت المعدل لان منهم من قصر المعدل ما بها التي يكون
محمولها عند امرها من ان يكون ذلك الامر قولها زعم بصيرا وان كان
عدم امر فوط يكون محصا له كمال الجهر غير بصير غير بصيرة المعدل على
هذا الراي يكون المعنى لان المراد بالاعمال لا يكون البصير يكون قصره البصير
ومنهم من قصرها بعم من ذلك هو انها التي يكون محمولها علم اميرها من ان
الامر او من ان نوعه هذا الراي يكون قولها المرأة غير ملحق معدل لان
لا التجا وان لم يكن من شأنها لكن من شأن نوعها ولم يكن قولها العقب او الخلد
غير بصير معدل لان البصير من شأنها ولا من شأن نوعها ومنهم من قصرها
بعم وهذا هو انها التي يكون محمولها عدم اميرها من ان يكون ذلك الامر او من ان
نوعه او من ان قصره القريب على هذا يكون العقب او الخلد غير بصير ولا
لان البصير من شأنها القريب او المحصور ومنهم من قصرها بعم وهذا هو انها التي
ذلك الامر من ان نوعه او قصره من ان كان او بعد هذا بقربها
الكاتب سياق كلم السجدة على ان قولها زعم ليس معدل لان ليس
ولا هي تركب حرف السلب كنية لفرق الظاهر من كلام الحكماء انه معدل
ولم ينم ايضا ان يكون القضية السالبة المحمول معدل وليس كذلك فانها في
السالبة وقد صرح الشيخ في السبأ بان قولها كل نفس سالبة بالصواب
ان يقال المحمول ان كان عدسيا ولم يكن المعنى السلب كنية القضية معدل
والا كانت سالبة المحمول قال ويجوز ان يعلم ان كل قضية حملية ان يكون

ان يكون لها مع معنى المحمول والموضوع معنى لاجتماع معنيها وهو بالت
معنيها واذا التوخي ان يطابق اللفظ المعنى بعدد معنى هذا بالت
بالتدليل على عدم معرفة السالعات كما يحذف ان له العرب اصلا
ونذكر كما في ان يقال زيد هو كقوله لا يكون معدل بعض اللغات كما في
الفارسية لأصله است قولنا زيد بربك وهذا اللفظ يسمى رابط
الاول لما بين ان حرف السلب كان خرا من المحمول بنا القضية معدل
والا فتصا له حيث بان يعرف به الفرق بما يكون حرف السلب خرا للمحمول
مالا يكون فنقول هذه الجملة مركبة مثلا من اجزاء الموضوع والمحمول نسبة بينهما
بما يربط المحمول بالموضوع وكما ان من حيث الموضوع والمحمول ان يدل عليها اللفظ
من حيث النسبة ان يدل عليها ايضا لفظ لسكون اللفظ مطابقا للمعنى واللفظ
اللفظ رابط وقد عرف الرابط في بعض اللغات كما في لغة العرب ان يقال
ونذكر كما في السلب القضية سائبة وان خربت الرابط كما يقال زيد هو كقوله
وفي بعض اللغات لا يجوز حذفها كما في الفارسية فانه لا يجوز حذف رابط
ونذكر برابط الرابط من الادوات لانها تدل على النسبة النسبة لا استقلال
وهي موجودة في الاسماء المضمرات كقوله في وعنده ذلك وتسمى رابطا
زمانة وقد توضع في الكلمة من الكلمات الوجودية ليس لانها في النسبة
لكان وجودها من رابطان نسبة لادائها على ان قال فاذا دخل حرف
السلب على الرابط فيقبل مثلا زيد ليس بصير فقد دخل النسب على الرابط
فوقه وسلبه اذا ادخلت الرابط على حرف السلب جعلته خرا من المحمول

وكان اللفظ الحائلا من قولك نمر هو غير بصير واما الصاعقة من قولك
 نمر ليس غير بصير فكانت اللفظة على اللفظ للسلطنة الماندة اذ علمها باللفظ
 حائلا اياها خارجا من المحمول واللفظة التي يحويها هكذا السهم معدوم ومغتنق
 وغير محتمل وقد تغير ذلك جانب الموضوع ايضا اذ اذ عرف ذلك فاذا
 كانت اللفظة لاسم ودم حرف السلب على اللفظ كقولنا نمر ليس بصير كان
 سائلا بمحملة لان السلب على اللفظ لا يحال في نفسه وان اخرج حرف
 عنها كقولنا نمر هو غير بصير كان اللفظ معدوم وجبة لان اللفظ لا يحال
 على السلب عن غير اللفظ بل على الموضوع وجعل حرف المحمول المربوط بالموضوع
 واذا دخل حرف السلب على اللفظ هذا المبالغة اللفظة بكونه معدوم اخرج
 السلب الى اصل اللفظ المحل للعضية بل اللفظ دخل حرف السلب
 محمله خارجا من المحمول هذا اذا كانت اللفظة لاسم اما اذا كانت مائة فان
 سدم حرف السلب الموضوع كانت اللفظة مائة وان اخرج حرفه لم يخرج
 العدول عن السلب المحتمل المتبني او باصطلاحنا ان السلب لا يخرج
 العدول ويصح العدول بجانب الموضوع فان حرف السلب لم يخرج
 الموضوع وسهم اللفظة معدوم الموضوع كقولنا اللابصير ليس
 زمان فانه لان الجلم انما يكون موزوم المحمول ذات الموضوع كما عرف
 فكون اب الموضوع ومفهوم المحمول جودا او عدما او ثوبا اختلاف اللفظة
 فان حكم الوجودات فاعرف حكم العدسات بخلاف عنوان الموضوع فانه
 تذكر لتوجه العقل بخواتم الموضوع فكونه وجوديا او عدما لا يؤثر في

واللفظ ما اللفظة كلفه الحكم المحسوس على اما الموضوع والعنوان اما كلفه شرط الحكم
 والافتراض شرط بين ان يكون عدما او وجوديا ومن اطلعت اللفظة المعدوم فانه
 المحمول قال فاما المعدول في اللفظ لعدم المعامل لللفظ او على غير وجهي كلفه غير بصير
 انما يدل على اللفظ في اللفظ فانه لا يصرح بالحوان اللفظيا اياها او غير ذلك من
 على المظهر بل على اللفظ المحسوس لغو وانما يصرح بالمظهر ان اللفظ ان حرف السلب
 ما خرج اللفظ او كان مربوطا بها كلف كان فاللفظة ايات صادقة كانت
 او كاذبة وان اللفظ لا يمكن اللفظ بابت محتمل وجود او عدم فيستعمل الحكم ببيان
 واما اللفظ في اللفظ ايضا من غير الما بكون كونه غير مائة اجمالا او عدما اجمالا
 وتعلم ان المحمول المعدول بمحمول كلف حرف السلب حرف اللفظ بصير او لا بصير اما ان
 على عدم البصير فلفظ او على عدم البصير حرف اللفظ حرف اللفظ حرف اللفظ حرف اللفظ
 حلفه القرب البصر في الحوان وما هو علم من ذلك كلفه من هذا اللفظ قد من ولسان
 على المظهر بل على اللفظ المحسوس لغو وانما يصرح بالمظهر ان اللفظ ان حرف السلب
 اذا ما خرج اللفظ او كان مربوطا على الموضوع باللفظ كلف كان كلفه كان كلفه
 في الفارسية نمر نمر نمر او مستعمل لاسم او اصطلاح كما مر كانت اللفظة
 سواء كانت صادقة او كاذبة وهذا في محسوس اللفظ واما محسوس اللفظ
 سئل ان اللفظ سواء كان معدولا او محتملا لا يمكن اللفظ موضوع مائة الخارج او الله
 لا يصرح باللفظ بكونه لفظ بل يحكم عليه بالاحاطة بكونه في الخارج ان
 كان الموضوع في الخارج وفي الدهر ان كان الدهر واما اللفظ في اللفظ
 غير الما بكون كونه غير مائة اجمالا او عدما اجمالا

فهذا كمالنا الى المحضه اعم من المرجح للمعدول اما العكس في المسار كما في الموضوع ^{سائنا}
 في الجوز طالع ان السجده ذكره السقا ان المحمول للمعدول انه ان كان على عدم المملكه فخطا
 لصدور الجوز لا عرض ولا عرض عن الموضوع منه الجوز عن الموضوع ولا
 منه الا الصغر من جبهه يمكن ان يكون الجوز لا عرض من جبهه معدله من ان العرض
 من الجوز ولا من ان نوجه او جلت في بحث الحان ان يكون الصغر من جبهه
 المحمول للمعدول من جبهه **والساق** اسان الى الغضا اعلم ان المصلات ^{والمقتضيات}
 من السطحات من كثر من لفة رحلت من سطحات من خلط فالك اذا قل ان
 كان كمال السطح طالع فانه موجودا اما ان كثر السطح طالع واما ان لا كثرها
 موجودا فعد كثره من سطحات من سطحات اذا قلت اما ان كثر ان كثر
 طالع فانه موجودا واما ان كثر ان كثر السطح طالع فالل موجودا فعد
 المنصهر من سطحات اذا قلت ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد
 اكتب المنصهر رحله من منصفه وكذا علك ان تعد منصفه سائر اقسام
السطح السطحه منصفه كثره من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 ومنصفه من منصفه ومنصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 فعد من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 موجود فعد كثره ان كان لها موجودا فسطح طالع واما المنصفه فعد كثره اما
 كثر ان كثر السطح طالع فانه موجودا واما ان كثر ان كثر السطح طالع فالل موجود
 من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 فانه موجودا واما ان كثر السطح طالع فانه موجودا واما المنصفه فعد كثره

اما



مقال
 اما ان يكون العدد اما زوجا واما ان يكون زوجا او مستمرا عكسا
 المركب من منصفه اما المنصفه فعد كثره ان كان طالع السطح طالع فانه موجودا
 فعد كثره السطح طالع فانه موجودا اما المنصفه فعد كثره اما ان كثر السطح طالع
 لوجوده فانه موجودا واما السطح طالع فانه موجودا اما ان كثر السطح طالع
 اما المنصفه فعد كثره ان كان طالع السطح طالع فانه موجودا اما ان كثر
 طالع ولا كثره فانه موجودا وان كان هذا عددا فهو اما زوجا واما المنصفه
 فعد كثره اما ان كثره فعد كثره واما ان كثره فعد كثره اما ان كثره فعد كثره
 اما المنصفه فعد كثره ان كان كثر السطح طالع فانه موجودا واما ان كثره فعد كثره
 طالع ولا كثره فانه موجودا اما المنصفه فعد كثره اما كثر السطح طالع فانه
 موجودا واما ان كثر السطح طالع فانه موجودا اما ان كثره فعد كثره اما ان كثره فعد كثره
 من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 فان كثره من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 وحليه من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 في العظم من منصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 ركب المنصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 والمنصفه من منصفه من منصفه فعد من منصفه من منصفه من منصفه
 ركب السطح كثره فعد كثره كثره **والساق** والمصلات منها حقيقه التي
 رادها بايا ان لا يراه من احد لاقسام السطح يوجد واحد منها فقط واما
 كان لا اتصال الى حزن واما كان الى كثر واما كان عند اطل من الطهر

المسئلة اما حتمية او مانع الجمع او مانع الحلو لان الحكم بالممانعة من طرفي المسئلة
 اما ان يكون بمعنى انها لا تتحققان في نفس الوقت او بمعنى انها لا تتحققان في نفس
 مانع الجمع او بمعنى لا تتحققان في نفس الوقت او بمعنى انهما لا يتحققان في نفس الوقت
 صادقة البنية فقط وان لم تكن كذلك لا يمكن لبعضها او فرائد لبعضها من غير ان يكونا
 مبالا لاول العود اما زوج او ليس زوج مبالا لما في العدد اما زوج او فرد وقد
 ركبها اجزا يمكن من مناهة او غير مناهة لكن خاصا بالزوج لما ذكرنا من انهما
 وذلك لان اتصال الجنس لا يمكن ان يتحقق الا بين الجنين اذ لو فرضنا به لزم مثلا كآوت
 بلزم خلافه في غير ذلك لان لا بد من ان يسلم من سفره والاختار اجتماع آوت ولا
 يكون بينهما اتصال جنسي اذ كان اصلهما المنفصل ولا بد اما ان يكون بعض من
 في الاول فان كان منسلا ما يكون اصلهما في ذلك لا يكون بينهما اتصال جنسي وان لم يكن منسلا كان
 اجتماع منفصل من بعضه ولا يكون بينهما اتصال جنسي والكل خلاف مبالا فيكون
 اجزا مناهة فلو ان الزاوية اما قامة او اما حادة او منفرجة فلو انما اما حادة او منفرجة
 منفصل مانع الجمع منها ومن كون الروم فانه اتصال جنسي مبالا فيكون اجزا متناهية
 فلو ان العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او غير ذلك فلو انما اما ملائم او غير
 او خمسة على هذا منسلا مانع الجمع من اجزاء غير مناهة والمانع للجمع جاز تركها اجزا
 متكررة كما نحن في السبب ومنها خمسة مثل التي ارادتها بامان معني الجمع في نفس
 دون من اجزاء غير انقسام مثل ذلك في جواب من يقول ان هذا السبب هو ان شجرة اما
 يكون حيوانا واما ان يكون شجرة وكذلك في ما فيها ومنها ما ارادتها بامان
 ان يكون اجزاء غير متناهية فلو انما يكون محله في سلافة من انفسار الجنس
 و اراد



و اراد لازمه اذ لم يكن صادقا لم يملك قولهم اما ان يكون رند في البحر واما
 لا يعرف في امان لا يكون في البحر فلهذا ان لا يعرف اما المبالا الاول
 كان المورد فيه ما انما يكن في السفن ليس يلزم السفر في كل منسب الجمع ولا
 منسب الحلو وهذا في الحلو والمنسب الجمع اما مانع الجمع مثل قولك جواب
 يقول ان هذا السبب هو ان شجرة اما حيوان او شجرة او اما مركب من اجزاء متناهية
 من بعض الاخر كالحول في مبالا فانه احصى في البحر او شجرة او اجزاء متناهية
 اذ منسب اجتماع السبب مع بعضه من بعضه واما ان لا يعرف حار ان منسب
 مع بعضه لا يخص من المنفصل اما ان منسب في الاخر كما للسؤال في بعضه او غير
 واما مانع الحلو فلو ان هذا اما لا يحل في الاخر او في مبالا في البحر او لا
 يعرف في انما في البحر او لا في البحر فلو ان في البحر يلزم قولنا لا يعرف
 لانها انما مركب من اجزاء متناهية من بعضه من بعضه الحلو منسب اجتماع اجزاء
 السبب مع بعضه من بعضه واما ان اجتماع اجزاء اجتماع لا منسب مع بعضه من بعضه
 الجمع والمانع الحلو حار ان مركب من اجزاء متناهية من بعضه من بعضه
 احصى من بعضه من بعضه من بعضه من بعضه من بعضه من بعضه من بعضه من بعضه
 الموحات الملتصقة اما سالبه كل قسم في ما حكمه الموجبة فيكون السبب
 ان يكون كذا او كذا و يكون في غير المنسب اصنافا اخرى واما اورداه
 ههنا كما يجب عليك ان تجرى من المصطلح في البحر ولا امان في الساقط والعكر
 مجرى في الحليات انما ان يكون المقدم كل موضوع والمال في الجمول وقد
 كل من مانع الجمع ومانع الحلو في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه

لا يكون آت ويكون جـ كـ فانه وقع عند الجمع آت و جـ كـ واد ابدل الواو
 بأو كقولنا آت او يكون جـ كـ يكون وقع عند الحلو سـ لا يكون آت و جـ كـ وكذا اذا
 بدلت تحتى او الا كقولنا لا يكون آت حتى يكون جـ كـ او الا ان يكون جـ كـ فانه وقع عند
 الجمع سـ آت لسـ كـ ووقع عند الحلو كـ كـ آت و جـ كـ وكقولنا لا يكون آت حتى
 وهو وقع عند الجمع سـ آت جـ كـ وكذا حال المنفصل في الجهر خصوص الا ان الالف الساكنة
 والعكس حال المحلقات لا يكون المقدم بها كما في الموضوع والالف المحمولى قد مر
 في الجهر خصوص الا ان الالف سجى بيان لسـ كـ العلوى موضع واما الجهر في المنفصل
 لان في المجموع انما يكون في المنفصل اذا العكس لا يكون في المنفصل لعدم مجزئ المقدم
 فيها عن الالف كـ مر اسان الالهيات نحو الفضا يحل لها اجزا
 خاصة في الجهر عنى انه قد مر ان المحلقات لفظ انما فعال انما يكون لسان
 حوانا وانما يكون بعض الناس كـ با فيفتح ذلك زمان في الغنى لم يكن مضاه
 منه الزمان بحرف الجمل لان هذه الزمان يجعل الحمل ما واما او خاصا
 وذلك قد يقول ان لسان هو الضحاك لا الالف اللام لان العرب تبدل على
 ان المحمول ما في الموضوع وكذلك يقول لسـ كـ انما يكون لسان حوانا او يقول لسـ كـ
 هو الضحاك وذلك على سبيل الدلالة لا الالف لا يجاب عن قولنا ليس لسان
 الا لما طوى وفتح منه احد غير واحد هما انه ليس لسان لانه معترضا بين
 وليس لسان لانه معترضا بين لغز والمال انه ليس لسان لانه معترضا بين
 كل انسان طوى وفتح منه احد غير واحد هما انه ليس لسان لانه معترضا بين
 على لسان لسـ كـ من هذا لفظ انما و هو قد مر في بابها فانه بعد واذا

[illegible]

ما رزق احكامها معها لما لم يصبه فانه يندفع افاده لا تصارح ^{صريح} المقنع
 لوضع المال فاد اقل لما كان لها رزاقها ان بابا كالتسليم لعل ان كان
 النهار موجودا فالتسليم له والنهار موجودا فالتسليم له واد اقل المسلك ^{على ذلك}
 لعدم سلك اتصال فوط واد اقل المسلك كان النهار موجودا فالتسليم له ^{سلب}
 لا اتصال فوط ولم يتقال بحاجبه وسلبه ومعهما التفرع من لا سلبا فالتسليم ^{للزوم}
 الكل لقولنا لا يكثر النهار موجودا الا وكثير التسليم له فانه لعدم وجوده ^{النهار}
 او فاقطوع التسليم في كلا كان النهار موجودا فالتسليم له فالتسليم ^{للمعنى}
 لقولنا لا يكثر النهار موجودا او كثر التسليم له لان او ههنا المعنى ^{بمعناه}
 لا يكثر النهار موجودا ليجوز التسليم له فالتسليم للزوم الكل منها حسب ^{السلب}
 والواو لقولنا لا يكثر هذا العدد روح المربع وهو فرد فانه في نوع مانع ^{الكل}
 من الطير لان هذا العدد المجموع من الطير لان روح المربع لا يكثر ^{الزاد}
 اجمع من الطير فوجبت ان يكون من بعضه ما لا يكثر منه في غيره ^{فان}
 واعلم ان كل عدد كثر من ربع زاد الا ان من كل عدد هو ضعف ذلك العدد
 لعل احاده فلو كان العدد فردا كثر عن احاده فردا او ضعف الفرد ^{لعد}
 فردا لعدم عدد فردا اسان لا شرط العضا ما يجتاز عن
 الحمل ولا اتصال ولا اتصال حال لخاصه من لانه اذا اقل هو والذريع
 لمن ذلك الوقت والمكان الشرط من لانه اذا اقل كل متغير ^{فلهذا}
 ما دام متحركا وكذلك لزم حال الحز والكل وحال التفرع والعدد فانه اذا
 قل ان الحز من كثر فليزاع ابا التفرع ابا الفعل والحز اليسار والمبطل ^{الكثير}
 فان

فردم



فان اهل هذه المعاني موضع غلط كثيرا بحث الفضا ما رعاها انهم
 لو لم يراع لما امس الغلط في النقص والعكس وهي ستة فالا اول حال
 لا صام كما اذا اقل له هو والذريعان راع انه والذريعان الماني الوقت
 من التفرع فليزاع من ليس راع فانه يخص بوقت بوسط لا راض منه
 التسليم للمكان كما فعل السفيوني من سهل الصفر فليزاع في ان كان
 اذ فعل ان جعل الصقلاب زيد كات فليزاع من ليس مكان السراي حال ^{الشرط}
 رديج كذا الكاب في حال الحز والكل فاذا اقل الرجبى اسود فليزاع ^{والسلب}
 بعضه والفار اسود فليزاع كذا السال من التفرع والفعل والكثير فاذا
 من الحز من كثر فليزاع ما الفعل ابا التفرع واليسار او المبيع الكثير ^{والسلب}
 النهج اسان لا مواد العضا ما لا لا المحول العضة او ما شبهه ^{الوجود}
 سواء كانت موجبة او سالبة من ان كثر سببته لا الموضوع ^{الضرورة}
 في نفس الامر من قولنا لا انسان حيوان او لا انسان ليس حيوان او ^{الضرورة}
 ما ليس ضروريا لا وجوده ولا عدمه من الكائن قولنا لا انسان كات ^{الضرورة}
 او ليس كات او بجهة ضروري العدم من الحجر قولنا لا انسان حجر كات ^{الضرورة}
 ليس حجر كات او بجهة ضروري هذه مادة واجبة ومادة ممكنة ومادة ^{الضرورة}
 وبعض لما ان هذه الاحوال للام التي تصدق عليها في لا يحا بهن ^{الضرورة}
 اللام لوضوحها فبجهت العضة او ما شبهه وهو المال ^{الضرورة}
 لا الموضوع او ما شبهه وهو المعدم في نفس الامر لا في راي كثر الوجوه ^{الضرورة}
 كثر ضروري الوجود او بالامتناع وهو ان كثر ضروري العدم او بالامتناع

مع

[illegible]

وَعَدَمِهِ



وعدمه للكانس لضروري الف مزاوي فكونه ممكنا ان لو فرض وقوعه
 منها لم يرم الحال واد اعربت الما بالهجه هي اسقود العقل عند النظر في
 من المواد التي سواء بلفظها او لا وسواء طابقت المادة او لا
 اسان لاجبات الصنائع والعرف من المصلحة والضروب كل قضية فاما مطلقة
 لا اطلاق هي التي يثبت بها الحكم في غير مسائل ضرورية او دامية او غير ذلك بل كونه
 جنسا لاجبات او على سبيل الامكان واما ان كثر قدس فيها شيء من ذلك فاما
 ضرورية واما دامية او غير ضرورية واما وجودية او غير دامية واما ضرورية
 مدكم على اطلاق مدكم فاعلم بسبب السطر اما دامية او وجودية الذات مثل قول
 لا انسان الا في جسم ناطق ولنا نعلم بان الانسان لم يزل ولا زال جنسا
 ناطقا فان هذا كاذب على كل شخص انساني بل بعض لم يولد له موجود الذات انساني
 فهو ناطق كذلك الجبال وكل سلب شيء هذين الاحجاب
 بوعامة او بوجه والمطلبة العامة من الحكم فيها هي المحمول للوضع او بوجه
 من غير بيان في ذلك البديهة او السلب ضروري او الا ضروري في ايم اولاد ايم
 وحب مزاوي او غير ذلك فاسان فان في الا ضروري يستلزم وجود
 لا ضرورية وان قد بالادوام سمي وجوده لادامته ويسمى ايضا
 المطلق الخاص والهجته هي التي يثبت فيها ذلك وقد تعد المصلحة الموجهات
 كثر بعد ذلك المصلحة والمصلات والمصلايات ولا يهاستعمل كان
 الذي هو الموجهة لتساويها والموجهة فالحكم فيه هو المحمول وسلبه بالضروري
 او الدوام او الا ضروري او اللادوام والضروري على فسام لانها اما مطلقة
 او متغيرة

والسبب اما دوام وجود الذات غير ذلك غير ذلك اما دوام وصف الذات
والوصف اما غير المحمول او المحمول وغير دوام الوصف اما الوصف او الوصف
اما معين او غير معين هذه سبعة اقسام لاول الضرون المطلقة والى الخ بقية
ولا بالوقت والوصف وضميرون ان لم يكونا الله يوحى بالضرور وليس يمكن
بالضرور السالى الضرور بسبب دوام وجود الذات كقولنا لا انسان بالضرور
جسم ناطق لمعنى ان الانسان لم يزل لا يزال جسم ناطق فان هذا كاد على
كل شخص النسيان بل المراد ان الانسان مادام موجود الذات انسانا هو جسم ناطق
والدجال السلب كقولنا لا انسان بالضرور لا يحرك الضرور في مادام وجود الذات فيه
يحتل لا شرط الموضوع لان له واما دوام كونه الموضوع صورا
وضع مع مثل قولنا كل من يحرك مغشا على الاطلاق الاماد ام موجود الذات
بل مادام ذاته يحرك بحركة ووقت فهذا من السبب الاول لان السبب الاول
وضع فاصل الذات هو الانسان بهننا وضع الذات لصحة المحمول في المحمول
فان المحرك له ذات وهو يحركه انه يحرك غير المحرك لان الانسان السواد كذا
سبب محمول او وقت معين كالكسوف او غير معين كالتسبيح
الضرور المالملة في الضرور سبب دوام الوصف كقولنا كل من يحرك مغشا
معركة وهذا الصواب هو وجود الموضوع الى الابد الوصف في كونه غير الضرور
كقولنا كل من يحرك مغشا مادام جار السبب الضرون بسبب المحمول كقولنا
كل انسان ضاحك بالضرور مادام ضاحك لانه انسان ضاحك بالضرور
مادام ليس ضاحك لانه من الضرور بسبب وقت معين كقولنا كل من يحرك
بالضرور

موجود
مادام
موجود



الضرور وصف حيولة الارض عنه وشر السبب لادام ولا في الضرور
وصف السبب مع السبب السبب الضرور سبب وقت غير معين كقولنا كل انسان
بالضرور وقتا ما لا في الانسان محسوس بالضرور السبب الضرور
غير الذات الوصف الوقت كقولنا العنصر موجود مادام السبب السبب
محدوم مادام السبب السبب الضرور السبب السبب السبب السبب السبب
المحصر بها فقد كانت فادتها والضرور السبب الاول ان كان الحقيقا
غير الضرور المطلقة لا تليق فيها لا سبب مدستر كان الضامن
استرا الالحق والاعم اول استرا الالحق تحت اعلم السبب في الشرط ان لا يكون
الذات وجودا مادام تركز في المراد في قولهم قضية ضرورية واما سبب
ما هو سبب للضرور والذي هو دأبهم غير ضرور فهو اصناف المطلق الضرور
واما مثال الذي هو دأبهم غير ضرور في مثل ان سبب السبب السبب السبب السبب
او سبب من جهة مادام موجودا ولم يكن يجب تلك الصفة كما انك قد تصدق
ان بعض الناس السبب السبب مادام موجود الذات ان كان السبب ضرور
الضرور الى سبب دوام الذات ان كان غيبا وهذا السبب غير الضرور
التي تليق فيها لا سبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب
الذات سبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب
كون الذات غير دأبهم او سبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب
فعل السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب
السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب

دوام
بالضرور

على السند من المراد ببول المطلق ضرورة فالضرورة المطلقة
غير المطلقين من المعنى العام وما عداها من الضمان التي لضرورة شرطية
المسروطة بشرط الوصف بشرط المحمول بشرط الوصل المعنى وغير المعنى
الدام الغير الضروري سمي المطلق وذلك لانه ذكر في العلم اول الضمان
اما مطلقة او ضرورية او ممكنة هي اقسام الضروريات واما الارواح
كثير ما دامت الذات وبشيء مطلقه وقد يكون شرط دوام الوصف
كقولنا كل كائن متحرك فيضاح مادام كائنا لا ينزل كائنا لا يصاح مادام
كائنا والذات المطلقة قد يكون محذوف عن الضروريات كقولنا كل ركن في
دائما فان ما في المتن مضاجع للروم غير ضروري لخواص ان تصرف تشرع
بغير فان لا تسود لعل خلط سوداوي كقولنا لا شيء لا يبيض اعم
ومن طرأ له لا يوجد الكلمات جعل غير ضروري وقد اخطانا
حاز ان يكون الكلمات ما يلزم كل شخص منه ان كان له اشخاص كقوله احيات
اشياء ما بعينه مثل ما للكواكب من السروف والغرور للندى من مثل الكسوف
او وقتا غير متين مثل ما لكل انسان من ان مولود ومن السفر او ما يجري مجراه
والضمان التي فيها ضروريات بشرط غير الذات قد يخص اسم المطلق
بخص اسم الوجود ثم كما خصصنا هاهنا وان كان لا يتشابه في الاسماء
زعم قوم المطلقين ان كل قضية كلمة صادقة في ضرورة فان لا ضروريات
وان لا يكون في لغة لا يمكن من ان لا يتشابه في الوجود والى سبيل
ما لا يمكن ان يوجد فذلك لان هذا خطأ لخواص ان كثير المحمول انما هو

هذا هو المراد بالضرورة المطلقة
وهو الذي لا يتوقف على شيء
ولا يتغير بغيره



مراد الموضوع انما هو اسلما وصيرون في كل ذلك الوصف او غير ذلك
كل كوكب صار غارت كل من محسوس ما يحاوله وكل انسان مولود ومن السفر
والا لكان انما وادعرو هذا فنقول الضمان التي فيها الضروريات بشرط غير الذات
وهي الضروريات التي تخص اسم المطلق وتخص اسم الوجودية اذ لا تشابه في
وهي تسمى في الذات الغير الضرورية منها كقوله كل كوكب
لا يحرر الا لكان انما ان بعض ما يلزم سلب ضروريات العدم وهو المنع
على ان يكون في الوصف الاول ومنها كقوله ليس يمكن في الوصف والواحد
هذا الامكان بحسب الوصف الاول وهو الملازم سلب الامتناع
كل الامتناع سواء كان الوجود او العدم فهو ممكن لانه ما لم يكن ملازم سلب الامتناع
ليس سلب الامتناع فيجوز الامتناع وهذا على الواجب سواء كان هو الوجود
كوجود الواجب العدم لعدم المنع انه يمكن لهذا الامكان هو هو الامتناع
الضروري العدم هو الملازم سلب ضروريات العدم لانه في الوصف
الوجود بل الصواب ان الملازم سلب ضروريات احد الحاسن احاط به
ان مراد الذي يعرف بالامكان بحسب الوصف الاول المحسوس الذي لا يمكن
شاملا للاحتمال الوجود والعدم وحاز ان يكون الامكان بحسب الوصف الاول
ذكره واحاط بخرن ان لزومه لسلب ضروريات العدم لان في لزومه
ضرورة الوجود وانما رذيلة ما ذكرتم ان لو فسر الامكان بسلب ضروريات
وليس كذلك لاطال في الجواب اما الاول لانه في مطالع ما سئل ان لا
بحسب الامكان فيفسد المكنى والمنع وانما الذي قد علم من انما
لا يوجد في قوله في المتن

هذا هو المراد
بالضرورة المطلقة
وهو الذي لا يتوقف
على شيء

واما ان نحن به ما لازم سلب الضرور في العدم والوجود جميعا
 بما هو موضوع بحث السبل الخاص حتى كثر السبل في الامكان لا اول في نفسه
 جميعا حتى كثر ممكنا ان كثر وممكنا ان لا يكون اي غير ممكن ان كثر ممكنا
 لا يكون فلما كان لا يمكن المعنى لا ال لصدوقها جانبها جميعا خاصة بخاض باسم
 الامكان صار الواجب لا دخل فيه وصار اثباتا بحسبه اما ممكن اما و
 واما ممكنه وكانت بحسب المفهوم الاول اما ممكنه واما ممكنه فممكنه غير الممكن
 بحسب المفهوم للمعنى الذي معنى غير ممكن ضروري فممكنه الواجب
 بهذا المعنى هذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام ضروري لوجوده ان
 كان له ضروري في وقت كالكسوف نقلوا الامكان عن المعنى الاول
 بحسب الاصطلاح لا ملازم سلب ضروري العدم والوجود جميعا ولما كان لا يمكن
 بالمعنى الاول صادقا في كل الطرف خاصة الخواص باسم لا يمكن وكان الاول امكانا
 عاما او عامنا منسوبا للامكان العام والمسا في خاصة او خاصيا منسوبا الى
 الخواص وهذا الامكان لا يصدق على الواجب اكان هو الوجود او العدم صار
 الاشياء بحسب الامكان لانه واجبه ممكنه ممكنه لان الشيء ان كان
 الوجود والعدم هو الممكن وان لم يكن فاما ان كثر ضروري الوجود هو الواجب
 او ضروري العدم هو الممكن وكانت بحسب ان لا اول اما ممكن او ممكن
 لا لا يكون ممكنا هذا الامكان لا يكون ضروريا والواجب اكان الوجود
 لا يكون ممكنا هذا الامكان لا يمكن هذا الامكان ملازم سلب الضرور
 المطلقة لاسف كل ضروري محاذ ان كثر الممكن لهذا الامكان ضروري و
 او

اكان م

في كل وقت



او وسته
 وقد يقال ممكن في مفهوم معي بالكانه انفس الضرور
 المذكورين هو ان يكون الحكم غير ضروري في السنة ولا وقت كالكسوف لا
 طحال كالتغير المتحرك بل كغيره من الكتابات بالاسان فممكنه اعتبارات ربح
 واجب ممكن ووجود له ضروري في نفس لا ضروري له السنة
 لا يمكن على معنى انفس من الوجهين المذكورين وهو سلب الضرور المطلقة
 والوصفة على الطرف جميعا كما للكتاب القاسم بالاسان على هذا الصبر
 واجبة ممكن وما يكون له ضروري مما في الضروريات البلية ما لا ضروري لم
 وقد يقال ممكن في مفهوم معي آخر هو ان يكون الالفاظ لا اعتبارا
 بوصفها السبل الى الوجود في الحبال سلب بل بحسب الالفاظ لا حال
 لا استغناء فاذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود او العدم في وقت
 له في المستقبل هو ممكن ومن شرط في هذا ان يكون معدوما في الحال
 ما لا ينفي ذلك لانه بحسب ان اد اجعله موجودا خريجه لا ضروري الوجود
 ولا يعلم انه اذا لم يجعل موجودا بل فرضه معدوما فقد خريجه الى ضروري
 العدم فان لم يضر هذا لم يضر ذلك وقد يطلق الامكان على
 رابع وهو سلب ضروري الوجود او العدم في الاستغناء ولا اعتبار حال
 الواقع لا بحال السلب الحبال واعتبر يوم واسترطوا في الامكان
 العدم في الحال في الامكان العدم الوجود لانهم قالوا انما اعتبر هذا لا
 لان الممكن في الحال لا يخرج عن الوجود او العدم وتعتبر احد مادون كذا
 لا يخرج ضروري ما يبرز الوصفه او الوصفه او غير ذلك الباني على
 الامكان الصنف

عنهم

ربهم

مصر

كان

لا حاجة وهي كونه ملازمة للسالم المنة العامة الى الابد والوحدة التي لا دوام فيها ^{سالم}
 الوحدة التي لا دوام فيها لان اول السالبة الموجهة والماتية سالبة لكل الابد ^{عبر}
 وكذا السالبة الدائمة غير السالبة الدائمة والسالبة المنة غير سالبة المنة وعلى هذا الوجه
 يحصل ان المنة ان تدمت على السلك في المنة موجهة كونها بالضرورة لا ^{الحتم}
 حتم اولها كل حتم بالضرورة لا يبرهن وان اخبرنا كسالم تلك الحاجة كونها بالضرورة
 حتم بالضرورة او لا يبرهن بالضرورة وودعنا سمس على كل ما يدل على
 ومع فم هذا المعاني فندرك اكثر المواضع ^{الحتم}
 اعلم اننا اذا قلنا كل حتم فلسنا نعني ان كل حتم حتم او لغيره الكل حتم
 بل نعني ان كل واحد واحد ما يوصف حتم كان موصوفا حتم في البصر الذي
 اذن الوحدة وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كونه انفسه في ذلك ^{الصدر}
 مائة حتم غير زان انه موصوف به وقت كذا الحال كذا اذا بان ^{الصدر}
 هذا الحق كونه موصوفا به مطلقا وهذا هو المفهوم من كون كل حتم حتم
 زاده جمع الجهات وبهذا المفهوم يستعمل مطلقا عاما ^{اداء}
 كل حتم فليس المراد به لغة وعرفا ان مجموع الجهات معات ولا ان الجسم الكل حتم
 بل المراد ان كل واحد واحد ماصد في حتم بالنعلة الذي هو اذن الخارج دائما
 او غير دائم اوستم والفرق بين المفهومين المطلق والوارية اذ الاول ^{الصدر}
 الحكم من الاوسط الى الصغر لان سوت حكم المجموع او سلبه عن بعضه هو مجموع
 لغز احل في اوسلبه عن اذ يصدق كل عضو من بعض ان مجموع لا اعضا
 وكل من ايضا بعض مجموع لا بد ان مركب من ابدان ولا يصدق كل عضو مركب
 من ابدان



والصا سوت حكم المفهوم كل اوسلبه عن لا يوجب بونه اوسلبه لكل لغز حتم كونها
 لا لسان الكل حتم ان الحيوان الكل حتم لا يصدق لسان الكل حتم اما اذ اراد
 واحد واحد مستحق الحكم ضروري اما اذ اولها كل حتم بمعنى ان كل واحد واحد
 حتم ستم يقول كل حتم بمعنى ان كل واحد واحد ما هو اوسلبه بالضرورة ^{الصدر}
 واحد حتم آ وذهبنا الى الغارابي لا ان المراد لكون كل حتم كل الصغار
 حتم سوا كان موصوفا به بالنعلة او بالنعلة وهذا محال للعرف والحق وان السوت
 ليعني ان كونه انسانا كالنظر لا يصدق لسان فالت الذي هو اذن الخارج ^{الصدر}
 الموضوعات المعزومة بالخارج والموجود اذ حكم على كل والصنفين ^{الصدر}
 هو من لا يبرهن خصوصاً بالموجودات الخارجية كما جئنا في آخر هذا الفصل ^{الصدر}
 او غير دائم لندخل في الصنفان اذ الحكم لا يخص احدهما واذا عرف هذا صواب
 فلما حتم فان كونه هذا القدر من الحمل لم يزد على شي من الجهات كونه القضية
 مطلقا عامة محصور وان زاده كونه موجهة كانه كونه هذا ^{الصدر}
 شيئا هذا وجهناه وبذلك الزمان مثل ان يقول بالضرورة كل حتم حتم ^{الصدر}
 فلنا كل واحد واحد ما موصوف حتم دائما او غير دائم فانه مادام موجودا ^{الصدر}
 هو بالضرورة وان لم يكن مبالغة فاما لم يشرط انه بالضرورة مادام ^{الصدر}
 مائة حتم بل اعلم بذلك مثل ان يقول كل حتم دائما حتى يكون كونا ^{الصدر}
 حتم على اللسان الذي كونه لو صدقت دائما مادام موجودا ^{الصدر}
 اما انه بالصدق وهذا الحمل الموجب لكل حال لم يصدق له او كونه ^{الصدر}
 كونه انه لم يكن انما بالضرورة وانما في كل واحد او سلبا مادام ^{الصدر}

ما هذا بعض لا كله وقال الشيخ لا ينال ان في اعيانها لا اعتبار بالاضاكن للمنا
 لا انا اولنا كل في حدك حيث والبر ما عم من ليز حكمه العقل والواجح في
 تخصيصه ليس من انا خارج عما حكمه نفس الامر وحسب ما لا منه في الانسان
 الى هذه الجهات اعلم على اعتبار ما سلف لكان الواجب الكلية الى السالبة المطلقة لا تلا
 العام الذي لخصيهما الضرب من لطلاق ان يكون السلب متناول كل واحد واحد
 الموضوع الوصف المذكور بناء ولا غير من الوصف الحال حتى يكون كما يقول كل واحد
 ما هو في معنى غير من غير بيان في معنى حاله لست لا يحصل السالبة الكلية الى السالبة الكلية
 المطلقة لا لطلاق العام من ان سلب المحمول على كل واحد واحد متصدق على الموضوع
 في الذكر المعنى الذي سبق ذكره في الموصية السالبة لغير بيان ان ذلك السلب في الوصف لا في اوصاف
 داهم لنا او انه ضروري او عند ضروري ايم او عند ايم فاذا علمنا ان السالبة لا لطلاق
 معناه لاسيما في اليعال في المعنى المذكور الا وسفي عنه في غير بيان من اذ ذكرنا حتى يكون
 اهم منها وانما قال حتى يكون كما يقول لم فعل كما تقول لان قولنا كل في معنى عنه في
 صفة الاحباب العبد في صفة السلب لا اورد ما لعلم ان السلب الكل بحسب ان كبر هذا
 ولهذا نقول فيما يحى ان اول الالفاظ بالسلب الكل المطلق هو ما سادى قولنا كل في
 ليس او سلب عنه او كل في معنى عنه ولم نقل ان اول الالفاظ هو قولنا كذا او كذا
 لكن للعبارة التي نعرفها وقد حلت عادة ما يحى استعمال النفي الكل على هذه الصلوة
 وسمي ليجز السالبة الكل لفظا ذلك على زيادة معنى على التخصيص لا لطلاق
 لاسيما في ان ذكرنا معنى في ذكر عند هم انه لاسي ما هو في الوصف البينة بانه في ما ام
 موصوفا بانه في وهو سلب عن فكر واحد من الموصوفات في ما دام موضوعه له

[illegible]

[illegible]

اولا بسى مرة بالضرورة يدل على ان كل واحد واحد موضوع للسلب الاول
 يدل على ان الخرون متعلقه بالمثل يدل على علقتها بالسوء بطريق التزام بالمان يدل
 على علقتها بالسوء وعلى علقتها بالمثل بطريق التزام فهناك اختلاف المعنى بتلازم
 اذ يصدق احد ما يصدق الآخر وبحسب الكبر الجوهري لاذات ثلثه في المحمول الموضوع
 وانما يدل على السوء على النسبة من عدم الجهة على السلب الاول هو النسبة في المثال
 لا يوجد التبعية للفظ بضعف البراءة اللفظية ومن اخذت كاي المثال لبيان محقق
 وقرب البراءة وزعم بعض الساجرانه من غير الجهة من السوء كان الجمل مني تقدم
 للسوء كذا في المثال نعم الوضع الطبيعي لجهة الجمل ان يكون مباحثه ووجه السوء كذا
 لكن محقق ما في كونا من المعنى ولهذا اخرها السج في المثال الاول وقد عرفت المان اذ
 حكم الضرورة فكذا حكم الامكان اذا قلنا كل الامكان لا يمتنع كونه لا مكان جهة السلب
 واذا قلنا بالامكان لا يمتنع كونه في جهة ظاهرة وكذا باقى الجهات كذا في المثال
 حلال وفان من عبارتي الجهة الجمل اعلم ان اطلاق الجهة تعاقب اطلاق الجمل
 وفي اللزوم فانه قد يصدق احد مادون لاخر متلا اذ كان متساوي الكثرة
 فيه انسان سود يصدق فيه كل انسان ابيض بحكم الجهة ومن حكم المحمول كذا في الامكان
 ايضا فانه اذا فرض في نفس الامور ان لا يكون الا الساضل او غير ذلك من النام
 لها صدق في الاطلاق ان كل لون هو ساضل او غير ساضل لاف الجوهري في ذلك
 كان محكما ولا يصدق فيه الامكان اذا قلنا في المحمول ما لا يمكن ان الخاص بكثرة كل لون
 ساضل ههنا اللون للضرورة لا كثر ساضلا وذلك اذا فرضنا ربما ان السج
 الا الانسان صدق في الاطلاق الجهات كل جهة انسان قبله الامكان في المصحح
 اذا اخول للمحمول

إذا خول للمحرم

سياتي كلام السج 2 هذا الفصل يدل على ان مرادنا بالجملة اعتبار الموضوع على
 كخص الحال او الماضي كما مر في الفصل الذي قبل الفصل السابق وبالمثل اعتبار على اسم
 المراد في التلاوة كما هو المصطلح وهذا في اعتبار ان قد يتفان في المعنى الذي هو كمال المحصورات
 المحنونة وقد يحل ان فيها اذ قد صدق احد ما دون آخر مثلا اذ السوفيت لا يسمونهم
 عن اسحق صدق في الاطلاق بحسب كل انسان اسحق لان كل انسان موجود في ذلك الوقت
 يكون اسحق والصدق بحسب كل انسان بعضه هو انسان العقل اول الحاج الى ان يكون اسحق
 دائما وكذلك ان الجاهل بحالها ان الجاهل ان اذ اوضح في القول في الالباب او
 من الاوان صدق اطلاق الجاهل كل لون هو ماض في امرة المال الاول والصدق ايضا يكون
 الجاهل في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون ماض في الاطلاق لا يمكن ان يكون الجاهل في بعض
 لونه العقل في الخارج وقد لا يكون ماضيا في الفرض وكذا اذا اوضح في الحواشي في الا
 الانسان هذا المال انما يفارق المال الاول صدق الضرر في هذا دون الاول
 وزعم بعض الساجين ان مرادنا بالجملة هي السورة غير ان سن في الفرض من جهة السورة هي
 والاطراف وهذا ان كان قريب لسيا في الكلام لانه قد مر قبل هذا الفصل ما يناسب
 لكن انتم ما ذكرتم في الفرض في الخلق العرف انما هي مراعاة اختلاف الموضوعات
 اختلاف بعض الاطلاق الجاهل في الموضوع في الحالت اعتبار واحد في بعض العرف
 لانه لو اوضح الموضوع سائلا للاوقات الملك او المصطلح عند السج في الاصل في الحال الاول
 بحسب السج في كل انسان اسحق والصدق بحسب كل انسان لا يمكن ان يكون الجاهل في بعض
 الجاهل على كماله في الحقيقة المحسوسة في الجهات وانما عرف حال الجاهل في
 الكسبية في علمها فقولنا بعض صدق لو كان في ذلك البعض هو صواب

ان لا يظن ان
 هذا الكلام
 هو الذي
 في الفرض
 في الجاهل
 في العلم

هذا الكلام
 هو الذي
 في الفرض
 في الجاهل
 في العلم

12 ما اعبره كذا تعلم ان كل بعض ادا كان هذا الصمد صدق كذا كل بعض ادا
 13 ان كانت كل بعض في كل وقت من هذه تعلم ان السج شرط لاجاب المطابق عموم كل كذا
 وكذا كذا في العلم ان السج اذ صدق في بعض ما لم يرد ان يحسن ان صدق في
 بعض في الاطلاق في الفرض في الجاهل لا يمكن ان لا يكون في بعض الجاهل في الفرض
 ان دام ذات ذلك البعض جودا وبعضها يحل بوجود غيره في بعض الجاهل في الفرض
 حال المحسوس كمال الكسبية في الموضوع في المحمول في الاطلاق في الجاهل في العلم
 معاصر الالة الكسبية الجاهل ما اذ في بعض في الاطلاق في الفرض في العلم في العلم
 لذلك البعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 صدق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 العام في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ان يكون العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ومثل هذا يعلم انه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الجاهل كذا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في قولنا لا يمكن ان يكون الجاهل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في قولنا لا يمكن ان يكون الجاهل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وهذه ومتقابلة في كل طبعة متلازمة تقوم بعضها مقام البعض في الوجهات
 منها ما يلزم ومنها ما يلزم غيرها من غير عكس المتلازمات ست طبقات منها
 الوجوب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا يلزم في غير طبعة لا يمكن ان نحصل في بعض طبعة من طبقات متلازمة متقابلة

ان لم يكن
 في العلم

الموضوع
 في العلم

سياتي
 في العلم

ان لم يكن
 في العلم

عموم كل منها معاً مراً وفي كل طبقتي مكان الخاص نصفه من زمان ملا زمان
 طبعه الوجه فان قولنا بالضرورة ان يكون في قولنا لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام وهذا
 قول قولنا يمنع ان لا يكون اما طبقة الامتساع فان قولنا بالضرورة ان لا يكون في قولنا لا
 يمكن ان لا يكون بالامكان العام وهذا قولنا يمنع ان يكون في قولنا لا يمكن ان لا يكون
 في كل منهما مائة من زمانه واما طبقة الامكان الخاص في الاخر فان قولنا لا يمكن
 يكون في قولنا لا يمكن ان لا يكون في قولنا لا يمكن ان لا يكون في قولنا لا يمكن ان لا يكون
 طبقة الوجه طبقة بعضه طبقة الامتساع طبقة بعضه
 الضرور يكون ليس له من يكون بالضرورة لا يكون بالضرورة لا يكون
 لا يمكن ان يكون لا يمكن ان لا يكون لا يمكن ان لا يكون
 يمنع من لا يمكن يمنع من لا يمكن يمنع من لا يمكن
 طبقة الامتساع طبقة بعضه قال واما المكنان الخاص في الاخر
 لا يمكن ان يكون لا يمكن ان لا يكون فانها لا تعارضات مساوية لها من ان
 لا يمكن ان لا يكون لا يمكن ان لا يكون الضرور بل لها لوازم من ذات الوجود
 اعم منها لا تنفك عنها وليس يجب ان يكون كل لازم مساوياً فان قولنا بالضرورة
 يكون يلزمه انه يمكن ان يكون بالامكان العام ولا تنفك عنه فانه ليس اذا كان ممكناً
 يكون وجه ان يكون بالضرورة يكون بل زماناً ممكناً ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة
 لا يكون يلزمه انه يمكن ان لا يكون بالامكان العام ايضا من غير انفكاك من الضمان
 ثم اعلم ان قولنا لا يمكن ان يكون الخاص في الاخر انما يلزمه ممكن ان لا يكون بل
 ويساويه واما من غير ما يلزمه فلا يلزمه ما يلزم بل ما هو اعم منه من اجل ان
 يكون العام

ان يكون ممكن
 ويمكن ان لا يكون العام وليس اجيب ان يكون وليس اجيب ان لا يكون وليس
 ان لا يكون وبالجملة ليس ضروري ان يكون وان لا يكون لا يلزم الامكان الخاص
 بل اخص منها من ان الضرور ان طبقتي الوجه لا امتساع لهما منافاة
 ما في الطبقتين بل يلزمها لوازم من حيث هي اعم منها كما ذكرنا في هذا الفصل
 ان يكون كل لازم مساوياً اذ يلزم طبقتي الوجه لا امتساع لوازم عامة كما ذكر في
 الكتاب وانما يلزمها ما يكون زماناً كما اجبت في لوج الطبقات وما في الفصل
 قال فيهم خمسة والسؤال الذي نهى له قوم وهو ان الواجب ان كان ممكناً ان يكون
 والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون
 يمكن هو يمنع ان يكون فالواجب منع ان يكون ليس كذلك كل الهائل كل ما في الواجب
 ممكن المعنى العام واللازم ذلك الممكن ان منع ممكن ان لا يكون وليس يمكن المعنى الخاص
 ولا يلزم قولنا ليس يمكن ان يكون المعنى ممكن ان لا يكون لان ليس يمكن ان يكون المعنى هو ما هو
 اجاباً اولياً اورد واعط الواجب وهو ان الواجب ان لا يكون محققاً فلا بد ان
 علم انه يمكن ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون
 على الواجب ان لا يكون وهذا محال ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون
 لان كل ليس يمكن هو يمنع وهذا محال وواجب ان لا يمكن ان لا يكون
 على ان لا يمكن العام على ان لا يمكن الخاص وان اردت ههنا بالامكان العام كان العام ممكناً
 ان الواجب ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 يكون كذلك ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 ليس يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن

ان لو لم يكن ممكنا، لامكان العام، لا يمكن الامكان الخاص، وهو اما ضروري او ضروري
 لا سنا، وهو لا، مع نفيهم لهذا السك، ونفيهم ان ياتهم علم بعوده ^{معلطون}
 وكما صح لهم في من انه ليس يمكن او فرضه كذلك حسبوا انه ما ضروري ليس
 صالح لك وتنادوا في الغلط لانهم لم يذكروا انه ليس محتمل بالمعنى الخاص ^{او الضر}
 انه بالضروري ليس بل ربما كان بالضروري ايتس وكذلك قد يعطون كثيرا ويطنون
 انه اذا فرض انه ليس بالضروري لزم انه ممكن حتى يتكسر لا يمكن ان يذكره وليس كذلك
 علمت لك ما عهدناك بسدا، هو لا، بعد ايراد هذا السك ونفيهم حله ^{معلطون}
 ونعقد ان ان كل ليس يمكن ان يكون فهو بالضروري لا محذور ونفا عليه السك المذكور
 وتنادوا في الغلط ولم يذكروا ما ليس يمكن الامكان الخاص الاخر لا يلزم ان يكون ممكنا
 بل ربما كان اجبا لما مر آتيا ان ليس يمكن الامكان الخاص كمن اما ضروري والاهل
 او ضروري لا سنا، ولذلك قد يعطون الناس ويطنون ان سلك الضروري ليس لازم
 لامكان الخاص المتكسر لا يمكن ان لا محذور وليس كذلك لخو از ان يكون ممكنا ^{قال}
 المراح له في نافي النافي وكسوها اسان لا كلام في النافي علم
 ان النافي هو اخلاقي فثبت ان كتاب السلب على وجه بعضي لذاتها ان يكون احدها
 بعينه او غير عينه صادقا واخر كاذبا حتى لا يخرج الجدين والكذب منها
 وان لم يستش بعض المكاتب عندهم هو اليوم ^{مبني عليه} النافي قد يكون من المفردا
 وقد يكون من النافي والنافي ليس من النافي ما هو اخلاقي فثبت ان الاحكام ^{السلب}
 بحث بعضي لذاتها ان يكون احدها بعينه او غير عينه صادقا والاخر كاذبا
 فالاخلاق كالجنس البعيد فانه سعي من فضائل من مردد من فضيلة ومردد

فوقه فخص من يخرج الاحكام الذي يترفع عن القصد من كونه الاحكام السليمة كحج
فخص من يخرج الاحكام كاحكام العدول والتجديد والجملة الشرطية وغير ذلك بول
لذا تم يخرج الاحكام الذي لا يخصص له اثم تصدق اجمالا وكذا آخره بواسطة سلب
كقولنا هذا الانسان هذا لا يتحقق في انما لا يتحقق ذلك لان بعض الناس رفعه لادع
وان يساوي الى الرهان لا لا يتحقق في النافذ المتعين لا عدمه بل شرطه لا يقتضي ان
الصدق والكذب ليس كان ولهذا قال بعضنا او بعضه ثم الله بقوله حتى يخرج
والكذب منها وانما قال ان لم يستخرج بعض المكاتب عند الجمهور لانهم زعموا ان الصدق
والكذب ما يستخرج الواجب المنع الصدق في الحجاب الواجب المنع والكذب في سلب
الواجب فيجب المنع فاذا قلنا هذا الانسان حذر هذا الانسان لم يحس بحسره وهذا لا
ليس بحجر هذا الانسان بحجر بعض الصدق الاول والكذب الثاني في كل من الماذن
واما في المهر الخا من الصدق والكذب معناه في الماهل الحجاب حسب ارفع ^{والمهر}
وان كان في الناس من الناحية لم يثبت غير مستعرا اما في استقرار من غير الجمهور ان الصدق
والكذب غير معتنى به في الامر وفيه نظر ولا سندنا في الجهاد في بعض
لا يعلل بحجها وبمنع دونها وانها ملك العبد لا الواجب يعرف لنا فطر العضا
واما مطلق النافذ فهو المنافاة الذاتية من سنين وجود او عدمها ^{او} رسول
اختلاف من سنين في البوت والاشياء بحث بعض ازام محققا جديها واسن
الاخر وذلك لان اجمالا عدم ضروري فكل من لا يملك الاشياء فكل من لا
على البوت والامانة بل لان ما يبل لا يملكها انما هو البوت في انما يكثر
سواء للايجاد الحق في بعض السن في كذا المراد في سنين هو وولاه
هذا الى الامانة او ما

اساتذہ

۱۰۰

وہاں وہ طلوع والے کی مسجد تک پہنچا۔

[illegible]

فمن الوجودية اللاداه احدى الداه المسترسى الوجودية اللاضورية
اما داه او ضرورية مطلقه فليس قولنا كل ج ت لاداه اما بعض ج داه
ليس او بعضه ت داه و بعض قولنا لاسى ج ت لاداه اما بعض
داه او بعضه ليس داه و بعض قولنا كل ج ت لا لافزون قولنا بعض ج ت
داه او بعض ج ت لافزون و بعض قولنا لاسى ج ت انما لافزون قولنا بعض ج ت
داه او ليس ج ت بالافزون والفسح محله حيث قال اى بل فى اكثرها هكنا
اى بل اما بالافزون كل ج ت اوت ملوك عنه كذلك وضاده بتس ان
للسبب لاسى من الوجود مثل هو بعض المكنه الخاصة السالبة المحرمه فى بعضها
اى بل اما داه بعض ج ت اوت ملوك عنه كذلك وهذا اقرب فانه نفس السالبة
الكلمه الوجودية اللاداه وجار جعلها ايضا نفسا لوجبتها الكلمه الصحيحه
كنا ولا محله فضا لا قسمة بها متبايله او بعض وجودها بعض
للوحدى خبير احد متبايله لا يفسده فيها لا محاب السلب او بعض وجودها
ويمكننا بحصول هذه العنيتيه و هو ان تركب سالبه مناضه للجز الاول
كما وجهه موضوع الاصل مستندا بسبب المحمول المحمول محال اذا كان لا اصل موجب
ومستندا بالمحمول المحمول سبب المحمول ان كان لا اصل سائلا لا اصل موجب
او سائلا يرجع الى موجب مناضه لهذا السالبه فبعض قولنا كل ج ت لاداه قولنا
بعض ج ت الذى هو لاداه بالاعتبار داه لان اصل يرجع الى قولنا كل ج ت الذى هو لاداه
بالاعتبار بالفعل ونفس قولنا لاسى ج ت لاداه قولنا ليس بعض ج ت لاداه
لاداه اذا لا اصل يرجع الى قولنا كل ج ت الذى هو لاداه بالفعل وهذا مظهر
جميع الارب

موجبه وسالمة كنهه وكنهه التسمية غير الوجوه في اللا ضرورية والممكنة
الخاصة بالنقل وفيها الامكان وهذا البحث قد كلفناه في كتاب السطاس

وسمى قولنا بعضه بحد الوجود لاسي برهانا هو بالوجود في غير ذلك

وليس قولنا لبعضه في التسمية بهذا المعنى قولنا كل في امداد امدات واملا

ليس ولا طعن ان قولنا ليس بالاطلاق في رتبة هو في معنى قولنا بالاطلاق

ليس في رتبة لان الاولى هي صدق قولنا بالضرورة كل في رتبة ولا صدق

لاخر قد عرفت بعض الوجوه في الكلام موجبه وسالمة واما بعض الوجوه فيقولنا

بعضه في الادامات لاسي برهانا هو بالوجود في رتبة وهو لساوي قولنا كل في امداد امدات

ليس او امدات وبعض قولنا ليس بعضه في الادامات قولنا كل في امداد امدات

واما امدات ليس في الوجوه في اللا ضرورية فنقد الخواص من السفسطائيين

الدوام في القول في امداد امدات واما بالضرورة ليس ثم كل من الكثرة

لستقل على ثلث مهنومات كل في امدات وبعض في امدات والمعضل في امدات

ليس فلو فصل الكثران ككثر الاعمق من حاز كثر كل منهما في فصل ولا يجهل التماثل

بلا فصل من اجله ما كما تقول الكل لاول لاسي برهانا هو في امدات او كل في امدات

فانها كذا في قولنا بعضه في الادامات في كل مادة توجد في مجموع البعض افراد مجموع

الادامات ونسفي عن الباقي اياها كقولنا بعض الحوان انسان في الادامات فانه يصدق قولنا لاسي

الحوان انسان في امداد كل حوان انسان في امداد اذا فضل الكل لان رتبة طقس

ان قولنا ليس بالاطلاق في رتبة الذي هو بعض قولنا بالاطلاق في رتبة هو في رتبة

قولنا بالاطلاق ليس في رتبة لان الاولى سلب الاطلاق بصدق مع الموجبة

لان الموجبة الضرورية موجبة بصدورها في السلب لمطلوع والمانعة الاطلاق

على الموجبة الضرورية هي الموجبة باعتبار الجهة وعدمها واما الموجبة فبمعنى صحتها

مع الموجبة الضرورية لان اول سالبه امة والمانعة سالمة مطلوع وكلاهما ليس في رتبة

مع الموجبة الضرورية فان اردنا ان نحد للمطلوع سلبا برحمتها كالحكمة

البحر المطلوع اخضع لوجبه فنسب الحجاب السلب المطلق في ذلك مثلا ان كثر الكل

الموجبين هو الذي ليس الحكم في كل واحد فله في كل زمان كون في الموضوع على

وصفه ووضوح معهما بما يجب ان يفهم من المعناد في البيان عنه في السالب الكلي

كقوله قولنا كل في رتبة اما صدق اذا كان كل اجلي رتبة لا كل زمان وفي كل رتبة

كان في رتبة ما موصوفا به في بالضرورة او بالضرورة وفي ذلك الوقت لا توصف به

كان هذا القول كذا ما كان في اللفظ الممارعة السلب الكلي فاذا اعتنا على هذا

كان قولنا لبعضه في رتبة الاطلاق ايضا قولنا كل في رتبة وقولنا لبعضه في رتبة الاطلاق

بعض السالمة الحكم لما بين السمع عدم الناصر من المطلق في رتبة في كلامه

وقوم من تعقيد ذلك اذا انحل لذلك مجالا فتلك محله من اجلها جعل المطلوع في رتبة

العامية بناء على ان المطلق العام قد يفهم منه العرفي كالمسلك الكلي في الاحكام ايضا

فهم كما مر في القول السابق في رتبة ووضوح مع ان رتبة الموضوع في الوصف في رتبة

وفي كل زمان في كل رتبة في رتبة فاذا اعتنا على هذا في امداد امدات وخصنا

المطلق في رتبة وفيما نحن في رتبة ان احذ كل من السفسطائيين عرفنا ذلك في رتبة

كذلك العرفي من ان في رتبة الادامات وان احذ كل من السفسطائيين عرفنا ذلك في رتبة

فاذا كان في رتبة ادادها فما كان في رتبة الخاصة بل الصحيح ان بعض العرفية

المطلوع

المطلوع

المطلوع

وهي التي علم فيها غيبية المحمول الى الموضوع في بعض اوقات وصف الموضوع
 لكان يكون في سطرطنا زادة على السضيه مجردة لآليات والنفى ومن ذلك ولا غور ما
 مطلق وجودي بهذا السوط لانه ليس في كل وقت كل وقت يكون فيه كماله فيكون
 مادام وجود الذات فهو وقد عرفت هذا والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم ان
 ولست لآتهم ان يضالجونا على هذا وما ان هذا منه طول ^{لغنى وان صححنا الذات}
 من المطلقات من الحيلة لكان سطرطنا زادة على السضيه مجردة لآليات والنفى الذين
 لا اطلاق مع ذلك السوط ونحيط اسم المطلق العرفي لا نقول المطلق الوجودي ^{الذي لا يخلو}
 الوجودية اللاذمية والوجودية باللا ضرورة اذ حاز بحق العرفي بدون الضرورة ^{المطلقة}
 وحيث هو المقتضى لا يمكن ان يضالجونا على هذا الاصطلاح لانهم يستعملوا المطلقات
 في اسلمتهم ولست لآتهم على وجه لا يصح تعريفها بالعرفي لان من امثلة التعليم الاول
 للمطلقات قوله بل من مستطوع وكل نائم مستطوع وما جرى هذا الجرى وكذلك
 في الاستدلالات لان التعليم قد يستعمل المطلقة حيث يمكن استعمال العرفية هناك
 في لا يمكنهم الخلاص على ذهبوا اليه وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الاطلاق
 هذا ما في الكتاب في كلامه لانه ان كان اصطلاح هذا لاجل اقل كلام ^{ارسطو} وابا
 فذلك لا وجه له كما ذكر ان كلامهم لا يقبل هذا التناول ان لم يكن كذلك فما الحاجة من التعيين ^{الاضام}
 بعد بحث الحق وان كانت الحيلة ان يجعل قولنا كل ج ب انما قصد فيه قصد ^{زمان}
 بعينه لا يتم كل احاد في كل ما هو موجود في ذلك الزمان كذلك قولنا ليس ^{الامر}
 الى مرجحات زمان موجود بعينه وح فانا اذا حفظنا في الحرس في ذلك الزمان بعينه
 بعد ما يربطنا ان نحفظ ما حفظه سهل صح الناقض ودمض هذا قوم ^{لكنهم}
 ايضا

انما ليس يمكنهم ان يسموا شراعا معاه هذا الاصل مع ذلك يتخاضون الى ان
 تعرضوا عن مراعاة شرائط لها غنى والمرجح في بحسب ذلك لآليات السفا
 وقد تجرجه بحسب الناقض من المطلقات ان كانت الحيلة المناسبة ما ذكره ههنا
 فوافي من ههنا في الاحاج الى ارادة العرفي في المطلق هو ان يقتد موضوع المطلق ^{زمان}
 معترضة الموجبة والسالبة مع متناقضان ذلك لان المطلقات من دون هذا القيد ^{التي}
 لا يتناقضان لحوال ان تكونت الاحاب غير وقت السلب اذا احتجوا لزم الناقض ^{فانما}
 فصدركم الكلتس زمان بعينه لا الحرس ايضا ذلك بعينه لزم الناقض من الكلي والجري
 بعد رعاية الشرايط الباقية للناقض وهذا توافق ههنا في هذا الموضوع ^{الموضوع}
 بالحيال والماضي كما مر في بحسب الموجبة الكلية لكن لانهم الناقض جبري في اول ^{انه}
 لا يمكنهم الاستمرار على مراعاة هذا الاصل جميع المواضع لانهم ذهبوا الى انعكاس ^{الى}
 الكلية المطلقة ههنا لا ينبغي وقد لا يرد صدق العكس لانه يصدق قولنا لآحاد
 من كتاب الموجودين هذا الزمان بالكل الذي في الزمان الذي لا يصدق لا واحد من ملك الذي ^{في}
 ذهب هذا الزمان كاتب لآحاد ان لا يكون في هذا الزمان من ملك الذي قد ذهب اصلا فلا
 يصدق من الغضنة على انهم لا يتناقض الموضوع في هذا الزمان الوحيه المال انهم ^{الكلية}
 لا لا تعرض عن مراعاة شرائط نشر النوايد العلوم وذلك كما عينا رحيات
 الجمل التي في نشر لآحاد انهم جعلوا الجهات متعلقة بالاسوار كما مر في بحسب ^{الموجبة}
 واعلم ان هذا الناقض انما لزم لسبيل الموضوع في من مناسا اذا قد احكم ^{ان}
 معتن في كل الموضوع مطلقا على ان هو من صطلح بحسب الناقض من المطلقات بدون
 شرا من السدادات اسان الى سائر دوات الجهات اما الداه

ناقض

لما قصتها بحري عما نحو ما قصه الوجودية الى بحسب الجبل الاول ونقص منه
 بل يعرف من ذلك واما قولنا بالضرورة كل ج ك فستفهم بالضرورة كل ج ك
 بالامكان العام دون التحصيل الخاص لانه لا يكون بعض ج ك وبارزته ما يلزم هذا
 في هذا الموضع واما قولنا بالضرورة ان لا يكون بعض ج ك فستفهم بالضرورة ان لا يكون
 كل ج ك فستفهم بعض ج ك بذلك الامكان دون مكان آخر وقولنا بالضرورة ان لا يكون
 السائر في المذكر ممكن لانه لا يكون سائر في ج ك ان لا يمكن ان لا يكون وقولنا بالضرورة ان لا يكون
 نقابا على ذلك السائر فلو لم يكن ان لا يكون كل ج ك ان لا يمكن ان لا يكون وهذا الامكان لا يلزم
 موجبه سالبة ولا سالبة موجبه فاحفظ ذلك لانه لا يشبهه سواه ولا يلزم قولنا ممكن
 يكون كل ج ك بالامكان لا على سبيل السبيل ليس يمكن ان لا يكون كل ج ك وبارزته
 بالضرورة ليس ج ك وتتم انت من نفسك سائر الاقسام على التساير الذي يستند
 اما البداية فمستلزمة المطلقة المعتد بحسب الدات كاتمة الجبل الاول
 ان يفسر الداية الوصفية التي هي العرفية العامة المطلقة المعتد بحسب الوصف
 ونسب الضرورة المطلقة الممكنة العامة ما اذا قلنا بالضرورة كل ج ك فستفهم ليس بالضرورة
 كل ج ك ونسأليه قولنا ممكن ان لا يكون العام ان لا يكون بعض ج ك وبارزته السقف ما يلزم
 هذا الامكان وهو قولنا لا يمنع ان لا يكون وزعم قوم ان موجبه هذا الامكان لا يلزم سالبة
 وبالعكس انت عرفت ان ليس كذلك واذا علم فافهم ضرورات الاربع الى حال الممكنات
 سائر فافهم تلك الممكنات من الضرورات الاربع على التفصيل الذي مر
 وهو ما يمكن ان يكون كل ج ك بالامكان الخاص سالبة ليس يمكن ان لا يكون كل ج ك وتلزم
 هذا انه ممكن ان يكون ذلك اكثر من يلزم انه واجب بل لا يلزمه من باب الضرورة
 ماحظ

فاحظ هذا قولنا ممكن ان لا يكون سائر ج ك هذا الامكان سالبة ليس يمكن ان
 لا يكون سائر ج ك فكان هذا السائل يقول بل احسان يكون سائر ج ك ما ومنه فكان
 قولنا بالضرورة ان لا يكون بعض ج ك فستفهم ليس بعض ج ك وليس جميع هذا بل مرطبا على
 الحال ان اعبر عنه عما ان الجائبة حتى يكون السطر الى الملهة موحدة ثم ما الذي
 يحجج الى ذلك من المعلوم ان قولنا ممكن ان لا يكون في الحق الجائبة اما قولنا ممكن
 ان لا يكون بعض ج ك بهذا الامكان فستفهم قولنا لا يمكن ان لا يكون سائر ج ك ان لا
 ضرورت ان لا يكون سائر ج ك ان لا يكون وقولنا ممكن ان لا يكون بعض ج ك فستفهم ليس
 ممكن ان لا يكون بعض ج ك سائر بالضرورة ان لا يكون كل ج ك او بالضرورة ان لا يكون سائر ج ك فستفهم
 ان منهم حال الناقض دوات الجهة ومحل عما يتولون وعرف ان الملهة الجائبة
 تركب من كسرة عامتر احدى موجبه لاخرى سالبة وقد عرف ان بعض الملهة العامة
 بالضرورة ومنه فستفهم الموجبة يكون سائر ج ك فستفهم سالبة موجبه ضرورية فستفهم الملهة الجائبة
 لا يكون سائر بالضرورة وتعرفها بل انما يكون احدى بالضرورة فستفهم ليس بالضرورة
 بالامكان الخاص قولنا بعض ج ك اما بالضرورة ليس ج ك او بالضرورة ليس ج ك والاختصاص
 للضرورة من حيث يكون بعض ج ك الملهة الخاصة فستفهم واجبة موجبه لا سبيل
 الموجبة الخاصة فستفهم واجبة سالبة ام لا حاجة انضالا بهذا لان الملهة الجائبة
 ليست واجبة بل مركبة من فستفهم موجبه سالبة فستفهم سالبة فستفهم سالبة
 قولنا بالامكان الخاص لا سائر ج ك موجب لان يكون بعض ج ك فستفهم هذا
 ويمكن ان يحل فستفهم واجبة يكون سائر ج ك فستفهم الملهة الجائبة فستفهم سالبة
 الحام

قولنا ليس بالفردون بعض الذي هو ليس بالامكان العام موت وتفسير قولنا
 لاسي موت بالامكان الخاص قولنا بالفردون بعض الذي هو بالامكان
 العام ليس ودرنا هذه الضابطات ما في الوجودات فليست
 واذا عرف بعض الكل عرف بعض الجزئ فبعض قولنا بعض سبب الامكان الخاص
 قولنا كل اما ليس بالفردون او بالفردون وببعض قولنا ليس بعض سبب الامكان
 الخاص مع كل في امات الفردون اوله ليس بالفردون وانما هذا السبب
 وذلك في صحيح لما بينا من انما في الوجودات انه لو فصل السبب لما كان
 مع كل واحد البعض الخاص بعد الفصل اذ كان قولنا بعض يجوز لسان
 الخاص مع كل واحد من البعض وهو قولنا ليس بالجزئ لسان الفردون وقولنا كل
 حوان الفردون ما لغير ان لا يفضل كما فعلنا او جعل قضية واحدة كما ذكرنا في بعض
 بعض في بالامكان الخاص قولنا لاسي موت الذي هو ليس بالامكان العام الفردون
 وببعض قولنا ليس بعض في بالامكان الخاص قولنا كل الذي هو بالامكان
 العام بالفردون ليس استان لا على المطلقات العكس ان جعل المحمول
 من القضية موضوعا والموضوع محمولا في حفظ الكيفية وبعبارة الصدق في
 العكس ان جعل المحمول القضية موضوعا والموضوع محمولا في حفظ الكيفية
 وبعبارة الصدق في هذا يعرف للعكس الخاص بالكمالات ولعله انما خصم بالكمالات
 السطحات غير متشعبة وقد بينا ذلك في كتاب السطحات انما شرط موافقة العكس
 في الكيفية لان المخالف غير لازم لان اذ صدق كل ج ب لم ينفى بعض ج ك
 ولا يلزمه بعض ج ك لانه يجوز ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا
 مائلا

ولذا اذ صدق لاسي موت لم ينفى بعض ج ك كما يحكي ولا يلزمه بعض ج ك لانه
 ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا وبعبارة الصدق في العكس ان جعل
 المحمول القضية موضوعا والموضوع محمولا في حفظ الكيفية وبعبارة الصدق في
 هذا يعرف للعكس الخاص بالكمالات ولعله انما خصم بالكمالات السطحات غير
 متشعبة وقد بينا ذلك في كتاب السطحات انما شرط موافقة العكس في الكيفية
 لان المخالف غير لازم لان اذ صدق كل ج ب لم ينفى بعض ج ك ولا يلزمه
 بعض ج ك لانه يجوز ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا
 ولذا اذ صدق لاسي موت لم ينفى بعض ج ك كما يحكي ولا يلزمه بعض ج ك لانه
 ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا وبعبارة الصدق في العكس ان جعل
 المحمول القضية موضوعا والموضوع محمولا في حفظ الكيفية وبعبارة الصدق في
 هذا يعرف للعكس الخاص بالكمالات ولعله انما خصم بالكمالات السطحات غير
 متشعبة وقد بينا ذلك في كتاب السطحات انما شرط موافقة العكس في الكيفية
 لان المخالف غير لازم لان اذ صدق كل ج ب لم ينفى بعض ج ك ولا يلزمه
 بعض ج ك لانه يجوز ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا
 ولذا اذ صدق لاسي موت لم ينفى بعض ج ك كما يحكي ولا يلزمه بعض ج ك لانه
 ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا وبعبارة الصدق في العكس ان جعل
 المحمول القضية موضوعا والموضوع محمولا في حفظ الكيفية وبعبارة الصدق في
 هذا يعرف للعكس الخاص بالكمالات ولعله انما خصم بالكمالات السطحات غير
 متشعبة وقد بينا ذلك في كتاب السطحات انما شرط موافقة العكس في الكيفية
 لان المخالف غير لازم لان اذ صدق كل ج ب لم ينفى بعض ج ك ولا يلزمه
 بعض ج ك لانه يجوز ان يكون الموضوع مائلا للمحمول فلا يكون سلبا مائلا

في هذا الكلام
 في هذا الكلام
 في هذا الكلام

كذا

المطلقة

من الحيوان فانه وجودي ليس بواجب لهم اللزوم ولكن ضروري له الحيوان ذو الرمة
 وان كان مستقرا بالضرورة حيوانا دورته لا تفسد المطلقة فذلكم الحيوان
 لكن الكلية الموجبة يصح بحسبها جزئيا فانه اذا كان كل شيء كان
 بخلافه فانه وجودي ليس بواجب لهم اللزوم وذلك بالاجزاء وكذلك الجزئية الموجبة
 تنعكس في نفسها اذا عرفت ان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة
 لا تنعكس في جزئها بل في كل واحد من المحمولات اعم من حمل الموضوع على كل افراد المحمول اذ لا
 لا يحمل على كل افراد الام كقولنا كل انسان مستقر الاطلاق ولا تنعكس في قولنا كل انسان
 ولا مطلقة خالصة بالضرورة بل بحسب الفرد واللا ضرور اما الاول فكل واحد من
 مستقر الاطلاق فانه تنعكس في قولنا بالضرورة بعض المستقر في الرمة واما الثاني فكل واحد من
 مستقر في الرمة الاطلاق العام فانه تنعكس في قولنا بعض في الرمة مستقر بالضرورة واما
 انها تنعكس في الرمة لانه اذا صدق في قولنا كل شيء فانه مستقر في الرمة وصدق
 وكذا اذا كانت الموجبة المطلقة جزئية فانه تنعكس في المطلقة الجزئية ايضا هذا البرهان
 فان كان الكل الجزئي الموجبات من المطلقات التي لها مرجح في نفسها فانه
 انها تنعكس في جزئها من طريق ان لم يكن خيرا ان بعضه فلا شيء رتبة فلا شيء
 واما الجزئية السالبة فلا تنعكس في رتبة بل ان لم يكن كل شيء فانه ليس كل شيء
 مثل ان الخبز ليس من الناس بخلاف البقل وليس كل شيء فانه ليس كل شيء فانه
 الناس هذا اذا اخذت المطلقة على ان المستقر اما احدث معرفة كلامي
 تنعكس هي كانت وجزئية الموجبة جزئية فانه اذا صدق كل شيء مادام
 او بعضه مادام صدق بعضه جزئيا هو والاصدق بعضه هو قولنا
 لاسي

لاسي رتبة مادام كانت في فضل الناس في الجزئية والعرفية
 واذا صدق لاسي رتبة مادام تنعكس في قولنا لاسي رتبة مادام كانت
 هذا الفصل وقد كان كل شيء او بعضه مادام هذا حلف في هذا الفصل
 فانه لان الجملة سواء اخذت المطلقة على ان المستقر او بعضه في الرمة لانه لو اخذت
 على ان المستقر لكان بعض العكس بالكلية داهية وهي تنعكس في نفسها ولزم ان حلف في المحمول
 الى السطح لم يستقر في السالبة الداهية ومن انعكس في السالبة العرفية في هذا الفصل
 خصصها بالمطلقة التي بمعنى العرفية والسالبة الجزئية المطلقة لا يلحقها العكس اذ
 بعض الناس يخجل بالبطل والاصدق ليس بعض الخجل انسان لا يمكن الذي هو علم الحكماء
 انسان الى غير الضرورات واما السالبة الكلية الضرورية فانه تنعكس
 نفسها فانه اذا كان بالضرورة ما لم يكن كل شيء فانه يمكن ان يوجد بعضه
 ذلك ان بعضه لم يكن بعضه مستقر الاطلاق الذي هو الفردية وغيره وهذا
 البسم بالضرورة في بعضه مع محال فاما اذ لم يحال ذلك ان شئ لا يتراض مع
 البعض في محال بعضه هو قد صار ذلك محالا الى السالبة الكلية الضرورية
 تنعكس في نفسها فانه اذا صدق لاسي رتبة بالضرورة وحسب ان صدق لاسي رتبة
 والاصدق بعضه هو قولنا بعضه بالامكان العام والممكن يلزم من فرضه
 فلو فرض ان وقع بالبطل وصدق بعضه بالبطل وتنعكس في قولنا بعضه بالبطل
 الفصل السابق قد كان لاسي رتبة بالضرورة هذا حلف ولو كان بعضه العكس
 بعضه بالامكان فاما ان لم يرضه فوجه محال لكن لم يلائم كذا صادقا
 لم يرضه في العكس وشأن اذا صدق بعضه بالامكان من فرضه في بعضه

الامام

مصدق على كانه ^ب وصدق بعض ^ج ب وصدق بعض ^د ب بالضرورة هذا حلف
 هذا ما ذكره وكلا الوجهين ضعف اما الاول فلانه اذا فرض بعض ^{هـ} ب الفعل
 قد رتبنا افراد ^د مام كن فيها لان ^ب ما كان مستدرا جاحت ^ج والامام صدق ^د ب
 بالضرورة فالاحاطة على هذا الزائد لاننا في الالب الذي كان على من لانه حاله كما كان
 المان فلانه اذا فرض ذلك البعض ^{هـ} قد يكون ^ب بالامكان وبالفعل فلا صدق ^ب
 لان وصف الموضوع ^ب ان يكون صادقا بالالفعل لا بالامكان وحازا ان حال ^ب
 لا فرض بعد فرض بعض ^{هـ} ب الفعل لكن يكون ذلك مستدرا لانه يمكن الوجه الاول
 انما منه بهذا الطريق المرة الفصل السابق اعلم ان بعض الوجوه انما تتحقق على ^ب
 الفاعل لانه احد الموضوع الامكان لهذا ذهب لان السالبة الكلمة الضرورية ^ب
 كسبها واما السبب فلا غير هذا الاصطلاح ولم يجعل الاحكام على وفي اصطلاحه لزمه ^ب
 هذا سلب انعكاس الممكن وانما الضيق الممكن الاول ^ب لا يمكن ^ب فاما السالبة الضرورية
 على وفي اصطلاح انما سببها لانه لا ضرورة والاصدق ^ب فلهذا عامة سببها على ^ب
 وانما البعض ^ب في ذلك فهو مذهب اذ صدق ^ب لاني لا امكن للفعل ^ب لا ضرورة ولا ^ب
 ولا صدق بعض ^ب لاني بالضرورة بل داما وهذا لا يرد على مذهب الفاعل ^ب
 والكلمة الموحدة الضرورية تنعكس على نفسها حرة موجبة بالمتى يحكم المطلق العام ^ب
 لا يجب تنعكس ضرورة فانه ^ب لكن يكون على الضرورية ^ب فانه ^ب ان يكون ^ب كالضج ^ب
 ضرورة ^ب كالانسان ^ب كالانسان ضرورة ^ب كالضج ^ب كالضج ضرورة ^ب
 وانما ^ب فانه فلا صدق ^ب فاعلم اذن لا يمكن ^ب اللوحية الجزئية الضرورية ^ب
 حرة على ذلك الفاعل ^ب الية الجزئية الضرورية ^ب لا يمكن ^ب وسائر الضرورية ^ب

هم كل انسان حيوان ليس ليس كل انسان حيوانا الموحدة الكلمة الضرورية ^ب
 موجبة حرة حسنة مطلقا اما انها لا تنعكس ^ب فلا احتمال كون الجمول اما بحق الجزئية ^ب
 صدق ^ب بالضرورة بعض ^ب ب فذلك بالفعل وبالضرورة هذا حقيقة ^ب
 بعض ^ب جزئية ^ب وزعم قوم انها تنعكس ضرورة ^ب فذلك علم ^ب انه صدق ^ب
 ضا جك انسان والاصدق الضرورية بعض انسان ضا جك احب فاعلم ان ^ب
 بانه اذا صدق ^ب بالضرورة ^ب وجب ان صدق بعض ^ب بالضرورة اذ لو لم يكن كذلك
 بل يكون بعض ^ب لا بالضرورة ^ب فاعلم ان بعض ^ب لا بالضرورة لان الضرورية ^ب
 لم تنعكس ضرورة ^ب فاللا ضرورة ^ب اول ان لا تنعكس ^ب فذلك ان لكل ^ب
 هذا حلف وجواب لا نسلم ان اللا ضرورة ^ب بحال ^ب ضرورة ^ب لاجازان ^ب
 ضرورة ^ب كما مر من عكس المطلق ^ب فاعلم اذن لا يمكن ^ب ليس ^ب بحال ^ب
 ثابتا ^ب لان ^ب لا يمكن ^ب لكن العكس ^ب فاعلم ان ^ب لا يمكن ^ب
 تنعكس ^ب فاعلم ان ^ب لا يمكن ^ب لا يمكن ^ب فاعلم ان ^ب
 الحيوان ليس انسان ^ب لا صدق بعض انسان ليس ^ب ان لا يمكن ^ب العام الذي هو ^ب
 انسان ^ب ليس ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب
 ان يكون ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب
 كتبنا ^ب وكذلك هذا المثال ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب
 عنه ^ب ذلك ^ب لان ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب
 ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب
 الذي ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب ان لا يمكن ^ب

ولا يمكن سلب النوع عنها لا يمكن العام لقولنا لا شيء إلا أن كان مكانه لا يمكن سلب النوع
 لبعض الكتاب لسان ^{نفس} واما في الجواب فالحال عكس ذلك لشرح في المحل الخاص
 ولا ينبغي تلامس قول ان السلب اذا كان ممكنا غير ضروري لموضوعه ان موضوعه كذا
 له واما السلب في الارادة كلف هو من الممكنات المحمودة كلف هو ضروري له ولا يمكن
 قوم من كل اصناف كان يمكن سلبها في الامكان لا في الواقع اذ كان كل شيء بالامكان
 او بعضه بالامكان مع بعضه بالامكان لا في الواقع والافلس يمكن ان يكون من غير ما يفرض
 على اعمق لا ينبغي ان يفرض لا شيء من ذلك ^{نفس} ذهب الى ان الموجبة الممكنة بالامكان
 من الممكنة كانت بوجوه عكسها لوجوه حرم ممكنة عامة كالحج بانه وزعم قوم من المعتزلة
 ان الممكن الخاص لا يمكن سلبه خاصة وذلك غير لازم لصدق قول كل حيوان حيوان بالارادة
 بالامكان الخاص لا يصدق المحل بالارادة جواز بالامكان الخاص اذ كل حيوان بالارادة جواز
 واستحواظا انفسها كلفها بانه لصدق قول كل حيوان ممكن ان يكون ناعما حيث هو ناعم
 وسلب قولنا بعض هو ناعم هو حيث هو ناعم لكن ليس كحيوانا لان حيوانه ليس له حيث
 ناعم حيث هو ضروري له بل الجملة واحدا مستحي بانه قوله حيث هو ناعم هو الحيوان لا صرح
 ان يكون حيث هو الموضوع العكس لصدق قولنا بعض هو ناعم حيث هو ناعم بل ان يكون حيوانا
 وح ظاهر كذا لان الناعم بوجوه هو ناعم لا يكون حيوانا ولا شيئا اخر غير الناعم وسلب
 صحة العكس من المادة لا يبعد المظهر في الكل لان المسألة لا تصح القضية الكلية
 انما يقول ولا ينفك الكليات قوم واما سلب انفسها بل ان اذ صدق كل واحد ^{بعض}
 بالامكان ان كان الممكن لبعضه بالامكان العام والصدق يستلزم
 لا شيء من المفروضات لا شيء من المفروضات وقد كان كل واحد من بعض وقال
 هذا

هذا خلف هذا البرهان من اجل انفسها من السالبة الضرورية الكلية كلفها وقد يقال
 السابق ان هذا غير لازم الا على مذهب الفارابي ايضا البعض اذ كل من ذهب
 وهو ان صدق كل شيء كلف بالامكان ان كان الممكن كان ولا يصدق بعض الكتاب
 العام لصدق بعض وهو قولنا لا شيء من الكتاب يفعل اي بالفرد ^و واما ما قال
 ما لم لا يعلو من السالبة الممكنة الخاصة وقولنا في الموجبة المستلزمة لكانها هي الموجبة
 سلب لا يوجب برباب الممكن لا في الواقع فلا يوجب ان يكون له عكسها بل الممكن الخاص
 لا يمكن ان يعلو لا يجازي السلب يعود الكسنة في العكس كذا في غير واجب وقوم يقولون
 للسالب الجزئي الممكن انفسها بسبب من الموجبة الذي هو وجوبه ان ذلك لا يمكن
 ايضا يعود الى السلب فظهر بطلان ذلك فيتحقق ما سمعته وفي هذا المسألة يمكن ان يكون
 السالب يفعال ولا يقول ان يكون بعض هو فعال ليس لسان ^{ال} لول
 الممكنة الخاصة بحيث يمكن سلبها لانها متلازمة مع الموجبة الممكنة الخاصة وقد ثبت ان
 الممكنة الخاصة مستلزمة للعكس فيتم ان يكون السالبة الممكنة الخاصة مستلزمة للعكس
 عكس الموجبة الممكنة كلف موجبة ممكنة عامة فلا يمكن عكسها للسالبة الممكنة الخاصة
 الكلف يتم لو كان عكس الموجبة الممكنة ممكنة خاصة لا ينفك في الجواب الى السلب ويصير
 للسالبة الممكنة الخاصة لكن هذا ان ذلك غير لازم وزعم قوم ان السالبة الجزئية الممكنة الخاصة
 لانها متلازمة مع الموجبة الجزئية الممكنة الخاصة والموجبة الممكنة الخاصة معكس موجبة
 خاصة وهي متلازمة الى ان يكون عكسها في ذلك اطل المانع ان الموجبة الممكنة الخاصة
 لا يستلزم كلف خاصة بل عامة والعكس موجود ايضا اذ صدق قولنا بعض لسان
 بالامكان الخاص لا يصدق بعض لسان بالامكان العام الذي هو عام اليها

هذا هو الغرض من هذا الكتاب
في بيان ما هو الصدق
وما هو الكذب
وما هو الحجة
وما هو الباطل

اسان لا العضا بالبر حتم ما صدق اذ ما معها وشبهات
ومجملات هذا النهج مشتمل على اقسام العضا ما التي هي مواد اول للا
والعضا ما قد يكون العرض منها الصدق وقد يكون الخييل كما في المجملات الخييل
الصدق من جهة انما انما انما ما للغير تحريم العضة لهذا قال ونحو واصناف
العضا المستعمل بين الناس من غير مجرام كسب على المجملات اربعة صنفات
وما معها وشبهات من جهة ومجملات ووجه الجهر ان العضة اما ان تصدق
او تانر البين نوع ما الذي المجمل ولا ان اما ان تصدق حازما او غير
والحازم اما ان يكون سببا في سبب ما يكون سبب في المجملات وما يكون
مشابهة السبب في المجملات بغيرها وغير الحازم هو المظنونات وما معها هي
بإحدى النظر والمقنولات نزيه كالحج والمسلمات ما معتقدات اما ان
والمعتقدات ايضا فما لانه الواجب قبولها والمسهورات والوهميات والواجب
قبولها اوليات وما هي من المجملات وما معها هي المجملات والمقنولات
وقضا ما ما ساها معها فليبدأ تعريفها الواجب قبولها وانواعها من جهة
فاما الاوليات فهي العضا التي لوجبهما العقل الصريح لذاته ولغيره لا يستلزم
الاسباب بخارج عنه فانه كما وقع للعقل التصور الجرد بالكنه وقع له الصدق
فلا يكون للصدق فيه نوع لا على التصور والفظانة للتركيب من غير ما هو
للكل لانه واضح تصور الجرد ومنه وبما خفي واقف لما تامل الخفاء في صورة
فانه اذا التفت للتصور البين للصدق وهذا القسم لا يتوعد على الاذ كان المستقل
الناظر في التصور المسلمات ما معتقدات او ما خذات لان السبب المذكور
اما

اما ان يكون من جهة نفس المصدق بغير كسب او من خارج ولا من جهة المعتقدات والاول
الماخذات والمعتقدات لانه اصناف الواجب قبولها والمسهورات والوهميات
لان الحكم لما ان غير كونه مطابقا للواقع اولا فان اعتبر ان كان مطابقا فهو الواجب
قبولها والا فهو الوهميات وان لم يعتبر فهو المسهورات والواجب على الاوليات
ومجملات وجدسات ومتوارات وقضا ما ساها معها وانما قال لما معها لان
المجملات من جهة المجملات والمتوارات من جهة الماهيات والعضا التي قياسها
مواصفة الاوليات ووجه الجهر ان جزم العقل العضا بالاعتراض الكسبية اما ان لا يوقف
على الجس او يوقف ان لم يوقف فان لم يكن قياسها معها فهي الاوليات وان كان فهي
العضا التي قياسها معها وان يوقف على الجس فاما ان يكون مع التراخي او لا فان لم
يكن فان كان الجس غير سماع لاخبار فهو الماهيات وان كان سماع لاخبار فهو المتوارات
وان كان غير التراخي فان كان التراخي ترتب لا ترتب على السن ولا ترتبه فهي المجملات
والا فالجدسات اما الاوليات فهي العضا التي لوجبهما العقل الصريح كالكسب
سلبية مجرد تصور كنه طرفها فلا يكون للصدق في العقل توقف لا على تصور الطرف
وتوقف على حساب جديها لا الاخر وهذا على مستهل جديها ككسب ككسب
من الناس لا تصدق طرفها كقولك الواحد نصف لا ينفي لاني ما لا يميز جليا للكل
لخفاء تصور طرفها كقولك الاشياء المادية ليس اجد متبادر وهذا محتمل
بوجهين يعني العقل الواحد دون العقل الوثنان في التصور اما
الماهيات فكما المجملات والعضا التي انما تستفيد للصدق بها من الجس
سئل حكما بوجهة التفسير بها نصيبه وحكما بان لنا رجاء وكضايا اعبارية

والحدس ومنه الجدل لا وسط او ما يحرك بحجاء دفعه النفس ولو انكر من لم يحصل له
 بالعضاء الجديسيه لم يكن ابوابها له وكذلك العضاء التواتريه والى
 لسكن لها النفس سكونا مانا رول مع السك الكثره السهادات مع احكامها
 الربيه عن وقوع تلك السهادات على سبيل الامتداد والتواتر وهذا مثل امتدادها
 لوجوده مكر وجود جالينوس وقليد من غريم ومن جاول ان يحصر هذه السهادات
 في عدد من هذا حال فان كل معترف بحدوثها يقر بانها متواتره فاما الوجود
 الى مبلغ مع العتق فالبدن هو العاقل هو الالهيات السهادات لحدود السهادات
 وهذه ايضا لا يمكن ان تقع جاذبه او تسكن كلام واما العضاء التي هي هياكل
 من ضاياتها تصدق بالاجل وسط الكثره الوسط ليس من حرب عن الذهن فمخرج
 الذهن الى طلب بل كما اظهره في المظهر خط الوسط بالمال من ضاياتها ان لا
 نصف الاربع وقد استحضنا القول في تعدد اصناف العضاء الواجب لها
 المقدرات من حركات المسلمات المتواترات المتماثله والمناسبه بالحركات
 فيها يحصل تكرار المقادير وهي سهادات لاجناد تحت لسكن النفس بها سكونا مانا
 من ذلك السك من الممكن السك ذلك السك انما يحصل اذا رايه الربيه عن وقوع تلك
 السهادات على سبيل الامتداد والتواتر وان كثرها بالبلاد الناسه والاعمال الحاضيه وزعم
 اهل العلم ان عدد السهادات الموقعه للنفس بخبره اني عشر وعشرون وعشرون
 وعشرون في بعض وعشرون في ثمانه والحق ان حصول السك حاكم بكل الاعداد وحازان
 مختلف بحسب الوفاق والمخبرين واخبارهم والعلم الحاصل من التواتر لا ياتي ابدا
 لمن ينكره واما العضاء التي قياسا بها معها هي العضاء التي يحكم العقل بها ابدا
 ٧

ان الحركه الحاصه
 السهادات

لا سلك تصور عن تصور في النصه كقولنا لانا نصف الاربع لان الاربع
 مرتين ان سيات كقولنا الاربع رول لانها منفسه عتق ومنه ضايات
 وفكره العاسات فاما المشهورات من من الجمل فلهذا الضايات الاول
 ونحو ما تحت قبوله لا من حيث هي اجتهادها بل من حيث عموم الاعتبارات بها ومنها الاراء
 المتباينه المجوده وربما خصصنا لها باسم المشهوره اذ لا عذر لها الا السهره وهي
 لو ان الانسان وعقله المجرد ووجهه وجسته ولم يؤدب بقول ضاياتها ولا عتق
 بها ولم يمل لا سفير بطينه القوي الى حكم الكثره الجواب ولم يستدع اليها ما في
 الانسان من الرحمة والجل والافقه الحبيبه وغر ذلك لم يقض بها الانسان طاعة العقل او
 وجسته مثل حكمنا ان سلك الانسان صحيح وان الكثره صحيح لا ينبغي ان تقدم علم
 العضاء المشهوره من حركات المسلمات ومن العضاء التي يعترفون
 الناس بها وان على ضرب واحد مما يمكن سهرها بحكم العقل او الجبر كالات السهادات
 والعضاء التي قياسا بها معها الحكمه ليست من المشهورات من حيث انها واجبه القول
 بل من حيث ان الناس يعترف بها لان ما يمكن سهرها بحكم العقل بها ليست من المشهورات
 بها وسهلت مجموع ومن المخصوص باسم المشهوره اذ العقل الى الحكم بها عموم اعتراف الناس
 كقولنا العدل حسن الظلم قبيح ومن خواصها ان الانسان لو ترك مع عقله او واهيه
 المجره عن تمارسه الاشياء ولم يؤدب من الشرع وعنه يقول ضاياتها ولا عتق بها ولم
 يندفع لا سفير بطينه القوي الى حكم الشؤم في الحريات لا يدعوه اليها ما في طبيعة الانسان من
 والجل والافقه الحبيبه والعصف غر ذلك لم يقض بها الانسان طاعة العقل ولا وجسته
 قوله ولم يؤدب الى قوله وغر ذلك اسباب السهره اسبابها على الترتيب من الاسباب
 حاله في الاربع السهره

حلا طارعا وكذا العمل فلهذا الحكم من الواجبات العرفية بل كما ان كل موجود محسوس
 وفي مكان وامثال هذه وردت الجملة ان المحسوسات اشياء سابغة عليها ^{مصادرها}
 اذ هي مكنة يحتاج الى التمييز وما يكون قبل المحسوسات لا يكون محسوسا فلهذا
 موجود المحسوس والمالم المحسوس لم يكن وجوده في الخارج الوجودي كونه وجود المحسوسات
 فلم يكن يتوخى لكون الوجود في الوجود كالمحسوسات والمحسوسات في الوجود في الوجود
 في الوجود لانها غير محسوسة ولا اجل ان الوجود لا يكون في المبادئ سلم الناس في الوجود
 تلك المبادئ لانها لم تكن في سلم المحسوسات وانها قبل المحسوسات لما يكون
 المحسوسات لا يكون محسوسا اذ اصل الوجود في الوجود غير محسوس ^{مصادرها}
 وانما قال اذ كان لها مبادئ في ما بين ذلك انما يجب في الحكمة وهذا الفرق
 بين الغضا اقول في النفس المشهورات التي ليست اولية ومكاد لتساكن الاوليات
 وداخل في المبررات بها وبها في الحكم النفس في امر مبدئية مثل المحسوسات واعلم
 على نحو ما يجب ان يكون لها على نحو ما يجب ان يكون لها في المحسوسات مثل اعتبار
 المعقدان لا بد من خلاصة في الوجود اذ انما هي في الوجود في الوجود ان يكون
 الى جهة وجوده وهذه الواجبات لولا خالف النفس في الوجود في الوجود
 وانما سلم في سرها في الوجود في العلم في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 بقا في نفسه في ذلك في الوجود في العلم في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 المحسوسات فهو مدفوع من ذلك وهو انما يظل في الوجود في الوجود في الوجود
 التي لا تراهم في غير مشهور ولا ينعكس في الوجود في الوجود في الوجود
 الغضا الواجبة اقول في ذلك في النفس المشهورات التي في غير الاوليات
 كذا

الوجود في
 النفس في
 الوجود في

ومكاد لتساكن الاوليات في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 احكام النفس في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 كونه في المحسوسات واطن في الحكمة لا بد من خلاصة في الوجود في الوجود
 الخلا لكونها في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 الى جهة وجوده والوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 الحكمة في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 لا يكاد تدفع عنه ولا ينعكس في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 يدفعه في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 وواقع في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 كونه مشهور ولا ينعكس في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 والعبر هذا في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 مبعولات منها في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 كثير من اهل التجريب او من غير اهل التجريب في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 المقتضيات المأخوذة بحسب علم الخاطبة التي في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 اما في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 موضوعة ولهذا في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 ان كان في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 على شمول في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 في الوجود في الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك

الوجود في

كذا

اما المصولات فهي اقسام اربعة من جملة كثر كما بينا من ان اللغات طبعها خا
 و على ان لا يجمع حتى وعي من كصول الارصاد على اصحابه او عن بني و الامام
 والسنن و من حكم كاجد تم نسب الى براط في الطب اعني سائر كليات ثور و دسوا
 او كثر من قبول من غير ان تستعمل في كمالها لسان و من كثر في كمالها لسان و من كثر في كمالها لسان
 الموضوع في هذا بعد و اما المصولات فهي اقسام اربعة من جملة كثر كما بينا من ان اللغات طبعها خا
 جزا فانه انما يقع فيها مع نفسه في الطن من و من ان كثر من الفعل منصرفا عن
 و صنف من جملتها المشهورات بحسب تارة من الراي غير المتعقب من تعاقب
 و صنف من ان يفرق لفرق كونها مضمونة او كونها خارجة للشيء الى ان في الحال كان
 النفس يذهب الى ان اول ما يطلع عليها فانه حقا في انما عاد ذلك لاذعان طنا او
 كذا و اعمى الى ان هي من مملكتها النفس مع شعورها بمكان المقابل في هذا المتدبر
 قول المقابل انضرا حال طنا او مظلوما و قد دخل المصولات في المصولات اذ كثر
 لا اعتبار من جهة ميل النفس في هذا مع شعورها بالمقابل المصولات هي مضاي
 حكم العمل بها بواو اسطر ميل النفس مع شعورها بمكان المقابل ان كان العمل بها
 الحج الخطابية مستعملها جزا فانه يقع فيها مع نفسه في الطن من غير ان تستعمل
 منصرفا عن مضايها و صنف من جملتها المشهورات الغير المحببة من النفس
 في تارة من الراي لانها تعاقب لفرق من شعورها عن ان يترك كونها مضمونة او كونها غير
 الى ان يفرق منها ما في الحال كقول المقابل انضرا حال طنا او مظلوما و قد دخل المصولات
 في المصولات من حيث ان العمل بحكم بها من جهة ميل النفس مع شعورها بالمقابل
 سبب علمية الطن السهر او قبول قول الغير انما اذا كان غير ذلك فهو المصولات
 المطلق

وانه لو كان في كثر

و قد دخل في الجرمات لا كثره و ما سببها من المتوارات و الجرمات الغير
 الشبهة و قد يطلق الطن على الحكم الجازم المطابق للغير المستند الى حجر كاعتقاد
 ولهذا قال اعني الطن هي هنا فاما المشبهات فهي التي تشبه سائر الامور
 و ما معها او المشهورات ولا يكثر من علمها و ذلك لانه سببها كذا اما بوسط المعنى
 الذي يكثر بوسط اللفظ فهو ان يكثر اللفظ فيها و اجدا والمعنى مختلفا و قد كثر
 محتملا بحسب اللفظ نفسه كما يكون الموزون لفظ المعنى و بها خفي ذلك في كثر
 في النور اذا اخذ ان بمعنى المبصر اخرى بمعنى الحق عند العقل و قد كثر بحسب ما عرض
 للفظ في كثره اما في نفس كثره في قول المقابل علام حسن السان و لا يحسب
 دلائل حروف الصلوات في التي لا دلائل لها ما يفراد كما بل انما ذلك لتركيب في كثره
 ما ضا بها مثل ما عدل ما علم لانه سبب لانه يعلمه فانما هو روح الى اعم و اما
 و ان الى الالسان و قد كثر بحسب ما عرض للفظ في كثره و قد كثر على وجه
 اخرى في سبب في مواضع اخرى من جملتها ان يطول فيها الفرع و كثر
 المشبهات هي مضاي مشبه لاوليات و الضايا الفطرية العار او المشهورات
 والتي مشبه لاوليات تقع في المناطبات و التي مشبه المشهورات تقع في المناطبات
 ولا سببها اما ان كثر من جهة اللفظ او من جهة المعنى الذي من جهة اللفظ مشبه
 اقسام لانه اما ان كثر في اللفظ المفرد او المركب الذي في المفرد مشبه لانه اما ان كثر
 من جهة اللفظ او صورته او بواو ضا اما الذي في المادة فانما كثر في كثره لاوليات
 محتمل ان كثر اللفظ من كثر اللفظ العجز المستوك في الباص و النور ان او كثر
 في بعضها حصة في البعض لا يخرجها اذا كان لانه فانه حصة في الكثرة المبصرة مجاز
 بها من صحيح

عند العقل او كبر مسلكه واما الذي من الصور و هي الصور لا يصرفه فكما سئل في الصفحة
مثل المضارع والفاظ العتود واما الذي من العوارض فكلاهما على الماء والتمتع والتشديد
واما الذي يفتى المركبات فالضابط له لانه اما سئل عن التركيب ان يفتى ان مركب التركيب
كقولنا غلام حسن لسكون الميم والهمزة فانه يفتى ان مركبه وانه يفتى ان مركبه او سئل
وذلك ان سئل بوجود التركيب او عدمه او لا سئل في المال كالحلاق مرجح الصبر كالماء كالماء
فهو كالماء فان الذي هو الرطب حار ان رجا الى يعلم وحار ان رجا الى الانسان وكالحلوة
الجزء وكجزء الماء فانها تدل على دخول الماء في جزئها ايضا كقولنا سائر الى البحر
لما صافى فانها تدل على الكل مثل حيث يجرى الذي يتعلق بوجود التركيب عدمه فكما سئل
زوج وزود فطر عزم التركيب مع عدمه موضوعه بالزوجة والزوجية وكما سئل في
ما هو فطر التركيب مع عدمه سائر ما هو فطر سائر اقسام الشيخ ذكره هنا ففطرها واسأل الى البا
بقوله وقد كبر على رجب اخرى واما الكائن محبب المعنى مثل ما نقلت في اقسام العكس
سواء كل شيء يفتى في كل سفر يفتى وكذا اذا احل ان السني بدل السني فظن ان حكم الالان
حكمه مثل ان كبر الانسان لم يفتى في سقمه ولم يفتى في كلفه محاطة بسقمه ان كل ما اراه في فطرته
كذلك كذلك اذا وصف السني ما وقع منه على سبيل العرض مثل الحكيم على السقمون ما منه ما يبرر اذا
ما يبرر من حجة وكذلك اسيا اخر شبه هذه وبالجملة كل ما يفتى في انما على انه محال
لانه شبهه او مناسبه في تلك الحال او قريبه من بعض المسببات للظنية والمعنى
وقد قيل في الحلات واما الاستنباه الذي كثر جهه المعنى فاستنباه لانه
كبره في الالان المتبع اولاد والالان اما ان سئل في حذر العتود او بها جميعا والالان
بالظن في سائر اقسام العكس كقولنا كل سفر يفتى لان الملح ايضا الذي سئل في حذر
فما يبرر من حجة الى هذا الطريق فاما سئل في سائر اقسام العكس فانه ايضا

ملاحظا للاجتماع المحقق كقولنا كل ذي دهر هو كلف لا ان الانسان دهره وكلنا احدا
 بالعرض كان بالذات كقولنا السمتون مبردة فظن انه مبردة بالذات وليس كذلك البتة
 انما لم يزل المتخيل لانه انبثه المبردة بالذات من جهة حصول المبردة معها وهذا ان التبريد
 معلان بالخبر والاربع الباقية ما يتعلق بالمعنى كقولنا السمتون مبردة وما ذكره من جهة ههنا و
 اليها يقول وما يجل كل ما يروح وهذا ان ايضا الى السبب كقولنا السمتون مبردة وما ذكره من جهة ههنا و
 التمدد من السمتون وسببه وسبب ما اجزا المظن من الافان واما المخلات من صفات
 ولا يورث في السمتون اثر عجيبا من فطر السبب واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن
 من السمتون فذلك وكلنا في السمتون ان السمتون من جهة ههنا على سبيل حكاية للبرق ما باه
 النفس وتنبض عن الكمال من فطر السمتون وتنبض على فطر السمتون واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن
 عن هذا الخبر من ترك السمتون على سبيل الروية والالط المصداق في قوله لم يكن
 والمسميات في قولنا المخلات من ترك السمتون فطر السمتون واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن
 كقولنا اولية وسببه وسبب ما اجزا المظن من الافان واما المخلات من صفات
 وما خالف الواجب في قوله ان كقولنا لا جازة كقولنا واما الجمل المخل من السمتون فطر السمتون
 اما الجدة هيمنة اوقية صدره اوقية سهرته اوجس حكاية لكما ويخصر اسم المخلات
 انهم ما يجل كل ما يروح وهذا ان ايضا الى السبب كقولنا السمتون مبردة وما ذكره من جهة ههنا و
 يورث في السمتون اثر عجيبا من فطر السبب واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن
 من السمتون فذلك وكلنا في السمتون ان السمتون من جهة ههنا على سبيل حكاية للبرق ما باه
 النفس وتنبض عن الكمال من فطر السمتون وتنبض على فطر السمتون واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن
 عن هذا الخبر من ترك السمتون على سبيل الروية والالط المصداق في قوله لم يكن
 والمسميات في قولنا المخلات من ترك السمتون فطر السمتون واما زاد على ما ذكره الصدوق في قوله لم يكن

ولا متناه وذلك لان النفس الحيوانية اطوع للعقل والصدق والصدق لا يمتد
 معها قاسا بها والمهورات قد فعلت فعل المحلات من البصر والسمع والشم والذوق
 ومسوتون باعتبار الصدق في تحييده باعتبار العقل اذ لا شرط في المحلات ان يكون
 كما لا شرط في المهورات والمطهرات ان يكون لاجل كونه العقل المحرك للنفس المحركة
 القول متعلق بالتجديد كذا القول اما لوجوده هذه اللفظ وان حركته وباللغة او لوقوع صدق
 المعنى لا مشهوره او غير ذلك من حسن المساهمة فان سببا لغيره في هذه الهيئة الخارج عن العقل
 والمساهمة الجدية قد يكون مجرد المطابقة وقد يكون تحريك النفس قد يكون متبوعا واسم المحلات
 يحرك في النفس من سببها لا لوجود الهيئة من الصدق في قول السهر
 مذمت يقول ان اسم التسليم قال في احوال الصفا ما رخصت بوضوح وضعا وحكم باحكاما
 كثيرا من فربما كان التسليم في العقل الاول وربما كان في الثاني وربما كان في الثالث وربما كان
 اسم التسليم يطلق على حال العضية في موضع وضعا وبطلان وحكم باحكاما كثيرا
 وذلك العضية شتى في التسليم قد يكون باليد وقد يكون بالرجل وقد يكون بالقدم وقد يكون بالاصبع
 وفي الاصطلاح خسر اسم التسليم في السهر في آخره
 الذي للشيخ لا الفاسد لا يستقر والعقل اصناف ما يجمع به الامانة من لا يجمع
 فيه الى القول بالتسليم وفيه مرجع اليه لم يرجع اليه لانه اجدها الناس الى ان لا يستقر اما
 المال المحمل وما معه الركبت الاول كونه الصفا والمال الثاني كونه كونهها ولا يكون
 والشيخ والصفا التي هي التي لا يكون معها مستندا الى القول والتسليم لا يكون
 الواجب القول والمسلمة وقد مر اصنافها والاملا اخرج الى الجبر او ان كان منها كل لم
 بل يمتد الى كذا حركات والمسلطات وبعض المهورات والحدسيات وغيرها اذا ما لخص

اسان

في ما يستلزم اما ان لا يكون فيها رجوع لا القول التسليم الا كونه لم يرجع واصناف
 الخ لانه الناس لا يستقر والعقل ما يستقر والعقل اوج الجبر ان لا يكون
 من المطلق الجبرنا سبب الا لا يستقر لانه اجدها الناس في ذلك الناس ان يكون
 ما استلزم اجدها على لا يكون ان كان فاما ان يكون الجبرنا سبب على المطلق هو القابل
 بالعقل لا يستقر وان لم يكن فلا بد ان يستقر ما به متساويان وهو العقل والامر
 الخ لم يقل انواعها لان الخ الفاجدة قد يكون قاسا باعتبار الاستقراء باعتبار كونه
 المتسليم الذي لا يستقر التام وكذلك العقل الجبرنا سبب اعتبارا لانه كما لو كان الحكم
 ما يمتد في الاجل كذا القابل في الفرع والمقدم حتى وان لا يستقر هو ما يستقر
 ان كان ما وجد جبرنا سبب فليكن كحكم بدوران النفس في وجودها وما وجد جبرنا سبب
 العقل كانه متساوي في الجبرنا سبب او الجبرنا سبب الطردس فاما لا يستقر
 فهو الجبرنا سبب كل ما وجد جبرنا سبب كونه سبب كل جبرنا سبب عند الخ فليكن كونه
 لا يستقر الناس في الدواب البرية والطيور لا يستقر في جبرنا سبب العلم الصحيح فانه كما كان
 ما لم يستقر في جبرنا سبب كونه سبب في الجبرنا سبب في ما لا يمكن ان يكون الخ فليكن كونه
 جبرنا سبب ما سواه واما العقل فهو الذي يعرفه ما لا يتساوى في الجبرنا سبب
 على سبب الجبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب
 لانه الجبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب
 لا يستقر في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب
 الخ فليكن كونه في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب
 الجبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب
 فليكن كونه في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب في جبرنا سبب

الحكم في الجبرنا سبب
 هو الحكم في الجبرنا سبب
 هو الحكم في الجبرنا سبب

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

وما منها سمي اقترانا وهما المائت مكرهة وضع الجذر الأوسط عند الجذر من الطرفين
 سمي شكلا وما كان من الاقترانات مستجابتي قاسما الناس اقترانا
 من مقدار ستر كان في جرس لا وسط وسفر اجزاء واحد من الصغر وهو الحكوم عليه
 السنج وتسمى تلك المقدمة الصغر لا وسط وسفر اجزاء واحد من الصغر وهو الحكوم عليه
 وتسمى تلك المقدمة الصغر لا وسط وسفر اجزاء واحد من الصغر وهو الحكوم عليه
 جذر قدر ستر عديم لاجل احوال فكلوا اسارلب وتساو لم فانه ستر اسار
 لم عزم النكرة وكذا اذا قلنا الدرة في الجعة والجمعة في ابنت نبي الله في البيت
 المان فكلوا لاجل انسان حيوان الجوز والجوز لا ينجح لانسان حشر وقد ذكرنا الجوز في الجاه
 هذا ما ذكرنا وفهمنا اما الاول والاثنان من هذا السنج لسان المساراه اذ لا يلزمه
 والكلام فيما يلزم لزاما اما المان فلا فتم ان الاوسط مكره لان الجوزان المجهول على الاقل
 هو الجوزان رجب هو والمجوزان المجهول على الجوزان من الحيوان من هذا الكلمة ايضا ما ذكرنا
 انه متى ذكرنا الجوز كمن كان على سطر كلمة الكبري كما يحكي ونقمتنا لا صدق الكبري ككلمة
 لا صدق كل انسان جنس نعم وقد قولنا الدرة في الجعة والجمعة في البيت كذا في المساراه
 بالناس قولنا اسارلباوى فانه يلزمه لزاما وكذا قولنا الجوز سواد وكل سواد لون
 فانه يلزمه لزاما الجسم فلو ان ذلك قولنا زيد اب لعمرو وعمرو كبن فانه يلزمه لزاما زيد اب
 لكن لما كان امثال هذا قلنا غير منضبط كان الذي ذكرنا في جرس منضبطا معينا في الاطراف
 اقتصرنا عليه اشان الى اصناف الاقترانات الجاهلية اما البسيطة فواجب ان يكون
 اجزاء الاوسط اما مجموع الاوسط والصغر وضربا لا كبر اما بعكس ذلك اما مجموع الاوسط والصغر
 واما موضوعا لهما جميعا فانه كان السنج الاول السنج السطر الاول والآخر وجدا مالا فاضلا
 جدا

حرا كذا في قياسية ضرورة المنفعة منه نفسها لا تحتاج للاجتماع كذا في جلاله هو
 بعيدا عن الطبع يحتاج الى اياه ما ينفع منه الى كلمة متضاعفة ولا كما دسب في الاقتران
 قياسية ووجوب القياس الناقص ان لم يكن بايدي قياسية ما فيها من الاطراف
 قريب من الطبع كذا الطبع الصحيح يفتن الناس بها قبل ان ينش في ذلك كما ذكرنا
 ذلك بسبب الاقتران في الجاهلية قياسية عن مرتبة لها صار لها قول
 الاول اطراف وصارت الاشكال لاجل ان السنج المثلث المثلث لا ينفع منها
 عن جرس من اما عن سائر سنج سنج كذا الناس اقتران سنج كذا
 لان الجذر الاوسط اما ان يكون مجموع الاوسط والصغر وضربا لا كبر وهو الكل الاول والعكس
 الكل الاول او مجموعها وهو الكل الثاني او موضوعها السطر الثاني الما كان كل الاول
 كاملا لكونه متجا للسطح لا ربعه وكون ضرورة السنج بدنه لاجل سنجها كان عكس ذلك
 هو السجل الرابع بعيدا عن الطبع يحتاج الى اياه من السنج المتضاعف الى كلمة متضاعفة
 وعنده ذلك فخرج وانما كان الاول زجا من الطبع دون الرابع لان الاوسط في الاول
 وهو ما بين طرفي السنج منقل الى الصغر الاوسط ومنه الى الاكبر ومنه الى الاكبر ومنه الى الاكبر
 من جها فاما الاوسط الى جها فاما الاكبر منقل الى الصغر وضربا لا كبر وانما في الاوسط
 فتم في كل الطرفين منقل الى الصغر الاوسط ومنه الى الاكبر ومنه الى الاكبر ومنه الى الاكبر
 ويحفظ الاذراع والسنج والسجلان الباقان ان لم يكن كما لا بد من الاقتران لانه
 ليس في النسخة كذا السجل الرابع بل هما في الطبع كذا الطبع السليم منطوق قياسية
 قبل البيان والسبب ما فيها الى الدرة وما ان كانا رجعا الى السجل الاول بعكس ذلك
 وكذا الاول مغيبا عنها لكن لهما فائدة وان بعض ايضا كان الجذر الطبع فيها والسبب

في الدرة ان يكون الاقتران
 في الدرة ان يكون الاقتران

كان يحمل عن طبعه وعرضه على الذهب كما اذا كان المحمول اعم بالموضوع او كثر منه
 كل انسان حيوان ولا شيء من الفناء بارج ولو ترك على طبعها وسببها الذهب كان انتظامها
 على احدى من الشكليات وايضا بعض ضررها لا يولد الا بالاول وهو الرابع من الشكليات
 والسلاسل الثلاث واعلم ان شيئا من تلك الشكليات لا يولد الا من غير شرط الا في وسط كل
 ان تحذف منها ولكن ان لا يحد فلا يمنع من ان لا يحد لا السلسلة قال قوم من المتطبعين انها لا يحد
 من سببها بغيره قال الشيخ انه قد يحد وذلك ان يكون له سببها احدى المتطرفين
 الموجبة كما في الفصل الاول الشكل الاول هذا الشكل من شرط ان يكون فاسدا
 العزيم ان يكون صغريا موجبة او في حكمها ان كانت ممكنة او كانت جودية تصدق احيانا
 كما تصدق لبناء داخل صغرى في الاوسط ويكون كبريا فكلت لتصادق حكمها الى الصغرى لعموم
 ما يدخل في الاوسط وانما القياسية منه لا تمنع فانه اذا كان كل شيء هو ثم قلت
 هو لا يكون او بغيره آ كان في ايضا على كل الموجبة وكذلك اذا قلت بالفردون لا شيء
 او غير الفردون دخل في تحت الحكم لا بحاله وكذلك اذا قلت بعض شيء ثم قلت على ان كل كبر
 من سببها احيانا كبريا فكلت دخل في ذلك البعض من الفردون وبغيره فكلت من القياس
 من الفردون وذلك اذا كان كل شيء من الفعل كسائر الشكليات الاول شرط الانساج امران
 احدهما ان يكون الصغرى موجبة او سلبية حكم الموجبة وهي ان سببها الممكنة الخاصة
 التي فيها هذا اللادوام واللافردون لانها مسته على الايجاب فموجب من الصغرى الممكنة
 فلهذا ان كل ما ينسج هذا الصغرى وانما السطر كثر الصغرى موجبة بها لو كانت سلبية لا يمنع
 الا صغرى من شرط ولا تستحق الحكم من الاوسط الى الاصغر فاصدق القياستان مع ان الحكم
 احاطت ان يبين ان الحكم كقولنا لا شيء من الانسان يخرج من حجر جرمه واجبي كل ان حكم

من

واذا اردت الكبرى مولنا وكل حجر جرمه كان الحيوان لا انسان بل حيوان اما اذا كان الصغرى
 مندرج في الاصغر تحت وسط وسعدى الحكم منه انه الانسان كثر كبريا فكلت لكن سببها لا يحد افراد
 الاوسط وندرج الا صغرى حكمه اذ لو كان من جرمه جاز ان يكون محمول الصغرى موضوع لا كبر ولا يحد
 الا صغرى من شرط فلا يمارس السمع وايضا جاز صدق القياستان من ان الحكم احاطت بان من الفردون
 كقولنا كل انسان حيوان فبعض الحكم ان ياطق الحكم كل انسان بالحق واذا اريد الكبرى فقولنا بعض الحكم
 كان الحيوان لا شيء من الانسان فبعض الحكم صدق ههنا الكبرى لا يحد ان في الدلائل وقولنا
 للسمع منه لا تمنع فانه اذا كان كل شيء ثم قلت كل بالفردون او غيره كان كل شيء ايضا
 وذلك بغيره وكذلك اذا قلت من سببها بالفردون او بغيرها دخل في الحكم لا بحاله وكذا اذا قلت بعض شيء
 ثم قلت كل شيء بانه اول شيء كان في ذلك البعض من داخل تحت ذلك الحكم فالصغرى المنسجة من صغرى
 بالحاصل من صغرى المنسجة من الاصل في سببها حسب السطر المذكور اربع اصناف الصغرى الموجبة
 مع الكبرى الموجبة الكلية والكبرى لالبية الكلية وفيه الاول موجبة كلية والثاني سلبية كلية والصغرى
 الخيرية الكبرى الموجبة الكلية والكبرى لالبية الكلية وفيه الاول موجبة كلية والثاني سلبية كلية
 واما اذا كان كل شيء بالامكان فبعض الحكم من سببها الحكم من ان يحد فاما ان كان الحكم
 على بالامكان كان هناك امكان هو من سببها ان يعلم الذم ان كان فان ما كان
 كثر من سببها الحكم بانه كثر لكن اذا كان كل شيء بالامكان فبعض الحكم من سببها الحكم
 حاز ان كثر كل شيء لا بفعل وجاز ان كثر بالسمع وكان الواجب ما سمعها من سببها ان العلم
 معنى انساج الفردون اربع وكون السمع ما بعد للكبرى في الجاهات اما ان يحد اذا كان الصغرى
 سلبية الفردون او اللادوام او اللافردون واللاادوام اما اذا كانت ممكنة فلا كثر
 الحكم من ان يحد ويحتاج الى البسائط يستلزم ان الكبرى حاز اما ان يكون ممكن او مطلق

الفردية او الفردية

وكل منها وصاحبا ماداك بكمه فلهم امكان امكان الوجود اذ كان كل ما لا
 قادا كان بـ بالفعول كان بـ الوجود لكن بـ ان كبرت بالفعول فكن ان كبرت بالامكان
 واما امكان ان يكون الامكان لا يلزم وقوعه امكانه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه اذ لا يلزم
 من وقوعه امكانه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 بحيث يكون بـ الممكن بـ ولكن كذا بل هو محسب الذات التي صدق عليها في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 لم يطلعه امكانه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 بصدق في غير زمان الامكان اذ كان بـ لك في مطلقه حاز ان يكون بـ بالفعول حاز ان يكون بـ بالفعول
 والمشارك بينهما الامكان العام والنتيجة ممكنة عامة وذلك لان الصغر حاز ان يكون بـ بالفعول
 ان صدق بالعموم فان صدق بالفعول صار الفاسد في مطلقه حاز ان يكون بـ بالفعول حاز ان يكون بـ بالفعول
 كانت النتيجة ممكنة كما في بعض القدر من كبر النتيجة ممكنة عامة وهذا ايضا فابعد ما مر من الصغر
 وان كان بـ بالفعول فالحق ان النتيجة يكون ضرورية في الوجود في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 ان اذا صارت صادقا على ما علم بان يجوز بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 الذات والا كان في الوجود لا مادام بـ فخطه لو كان في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 بـ كان في حال وجوده بـ بالفعول كذا على علمه في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 فانه موصوف بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 ممكنة او مطلقه بصدق منها السالم حاز ان يكون بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 ما مر كان حكم الكبر في الممكن والمطلقة اما اذا كانت الكبر في ضرورية فلهذا النتيجة ضرورية
 لانها افرضا وقوع الصغر في الفعل حتى صدق بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 يلزم قولنا كل بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده

٢٤

٢ جميع اوقاف اليات لما عرفت فاذن كانت النتيجة قبل فرضنا بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 بالفعول ايضا فلو كانت ضرورية في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 مطلقه بل بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 للاصغر بالفعول بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 على ما في بعض فانه اذا فرضنا في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 اذا كانت الصغر في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 الموجبة في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 اللادوام انتج كذا في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 وجهتها ما بعد للبرهان في كل موضع من فاسات هذا الشكل اذا كانت الصغر في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 والكبرى في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 ولا يفتقر الى افعال لان النتيجة بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 قد علم ما عرفت في هذا الفصل ان النتيجة في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 هذا الشكل اذا كانت الصغر في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 ممكنة عامة كما مر او كبر الصغر في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 النتيجة كبر موجبة في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 العلة بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 اما سطر في علمه الناهية وانما ذكر ان بـ الصغر في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 للمعنى في الكيفية فعمل ان النتيجة لا يجب ان يكون بـ بالفعول في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 كان في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده

في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده
 في حال وجوده بل يلزم ان يكون امكانه في حال وجوده

محيط ولهذا اضطرت السائر حتى نل هذا الموضع ومعناه
 ما ذكرناه وهو هنا بحث هو ان الضمير الممكنة سواء كانت عامة او خاصة
 اذا كانت حصة متبعية مع المطلقة ممكنة عامة على ان لا يخلو كذا مرر
 هذا الضمان مشي مع ان السج حصة بالممكنة الخاصة بالكلية واعلم
 انه اذا كانت الضمير ضرورية والكبرى حرة من ضرورة من حسن الوجوه
 بمعنى ان لم الموضوع موصوفا بما وصفت لم ينظم فاس صاير المعرفات
 لان الكبرى كبرية لا ما اذا قلنا كل مالفرون ثم قلنا وكل مالفاته
 بوصفاته اما لم موصوفا بلاما قلنا ان كل ما يوصف انما هو
 به وقتا ما لا دائما وهذا خلاف الضمير بل الحس ان يكون الكبري اعم من
 ومن الضرورية حتى يصدق وجه فان نتجتها يكون ضرورية لا تنفع الكبرى
 وهذا ايضا لسببا وانما يكون ضرورية لان محذوم كمدوم كمدوم
 بالفرون اعلم ان الصغرى اذا كانت ضرورية والكبرى مستوطمة خاصة
 او معرفة خاصة لم يكن صدق المعدل لانه اذا صدق قولنا كل مالفاته بالفرون
 ثم لصدق كبري اما لم كلاما بل كذب الضمير لانه اذا صدق كبري
 ما دام كلاما بل ان لا يكون من افراد مالفاته اذا لو كان كذلك
 كان ادعاء لا يصدق لا دائما بل ان لا يكون مالفاته في بعض اوقات
 هذا خلاف بل يكون الكبري مستوطمة او معرفة عامة فلو كانت الكبرى
 مستوطمة عامة لم يتم السج ضرورية لان احسن ضروري لك ذلك
 ضروري لم ضروري ان لم لان ضروري الضروري ضروري
 وان

وان كانت معرفة عامة لم يتم دالها لان ام الضروري ام فالسج فيها
 وهذا ايضا لسببا فالصغرى سبب السج الكبرى الى هنا اسار يقولون
 في معنى يذبح قوله وجوبه الى لا يكون مالفاته الفرون والدولم الدال
 وانما يحصل السج فعليه كذب الكبرى لان الضمير لما وصفت الكبرى على انها
 صادقة فبهم كذب ما سافها وهو الكبرى واعلم ان شرط اساج هذا
 السج ان يكون الضمير كذا الكبرى كبر الضمير فعليه اد لو كانت ممكنة
 لما انقاس كذا مالف وجه السج يكون كبر الكبرى ان كانت الكبرى
 الوصف لا يربح لانها لا تصح كذا الكبرى والاحتمال الضمير يكون
 انه ضروري كانت لم يكن الكبرى ضروري ودون هذا اللادوام ان لم يكن
 اللادوام الكبرى الا ان اللادوام وان لم يكن اللادوام الضمير يضر
 الضمير لما حصل من وجه السج السجل الثاني اعلم ان الحق هذا
 السجل هو انه لا فاس من مطلقين الاطلافي العام لا عن ممكنين ولا عن
 مالم لا نشك ايضا انه لا فاس من مطلقين من جنس لا لا مالم لا
 ممكنين كذا مالف الا خلافا ولا المطلقين اذ اجل فاس في السجل
 فان جمهوره يظنون انه قد ذكر منها فاس من جنس غير ذلك في المطلقين
 الصغرى والممكنات فان خلافا فهذا ذلك بعينه ولا فاس من جنس مالم
 السجل وذلك لان السجل الواحد بل السجل المحمول احدهما على الآخر قد
 مني مجل عليه اعلم انما لا فاس المطلق والسجل المطلق قد وجب السجل
 معا من كل راجح خربات المعنى الواحد وخرابات سبب احدهما محمول
 على الآخر ولا يحرر
 ان يكون ان الشيء مسلوب
 عن نفسه

علاوة

أو احد السنين من غير الآخر وقد نرضى جميع هذا للسنين المطلوبين
 ولا يوجد في كل واحد منهما محلا لا في الآخر ولا يلزم اذا ما ذكر سلفه ولا الجا
 فلا يلزم اذا سمحنا الموضع هذا السلك ان لا يمنع السامع من مطالعة
 ولا على كل من لا على مطلقه ولا على الاطلاق ان لا يمنع هذا السلك عن مطالعة
 او سائر السنين لان الاحلاق والكيف مستطاع ان يمتنع بعد ولا على كل من سائر
 جوهري او سائر السنين لما ذكرنا او احدهما جوهري الاخرين ساله لان السنين من غير
 واسنان السنين اخرج من السنين الاخر لا يمكن سلبه عن غيره كما ان كل يوم واحد المسان
 وكل من لا يخرج من اسنان الحجاب احد المسانين على الآخر فقد ثبت ان احدا من
 للعلم من الحجاب في هذه المطلقين المحققين الكيف فاجتمعوا على مطالعة
 اسانها وما سائر المطلقين البصر الى ما لا يمكن منهما الفروع والذوام
 الدائم من المكنات في الاحلاق المطلقا العرف والمكنات في الحجاب
 في المطلقين بعينه وفيه لا يتفرق ان اسان المطلقين لا يلزمه القول
 الممكن من مرفوعه ان لا يمنع المطلقه بلزومه عدم اسان الممكن فوكد ولا
 فاسانها الى المطلقين لان السنين احدى السنين المحل في حدها على الاخر
 وقد يوجد من آخر غير ذلك لو اجدوا على السنين لا حجاب السلف المطلقين
 اسنان سلفه بل الواجب على نفسه او سلفه احد السنين من الآخر سائر الاول ولنا
 ذلك او لا اسان مسبقا لاطلاقه في الاخر ولا اسان محقق لا اطلاق مع اسنان
 سلفها ولا اسان من غيره من السنين لان اسان مسبقا لاطلاقه في الناطق
 للسنين لا اطلاق مع اسنان السلف كذا في المحصورة كقولنا كل اسان
 مسبقا لاطلاقه

لا يسي من لا اسان مسبقا لاطلاقه مع اسنان السلف كقولنا كل اسان
 مسبقا لاطلاقه في الناطق مسبقا لاطلاقه مع اسنان السلف كذا في المحصورة
 فاجتمعوا على السنين او على احدى المسانين احدى السنين من الآخر مع اسنان
 احدهما على الآخر كقولنا لا اسان او كل الاسان مسبقا لاطلاقه في السنين
 لا في السنين مسبقا لاطلاقه مع اسنان الحجاب في السنين ولا في السنين
 بين السنين في الحجاب والسلف لا سلفا في سائر السنين لا في السنين
 ما من من الحجاب ما من من الحجاب فقد حصل لاختلاف الموضوع في الناطق
 منع المطلقين من الممكن ولا مطلقه لا يمكنه لانه متى منع لا يحصل منه الا
 والذي يحجب من لا يمكنه من المطلقين المحققين الكيف كبراهمة
 مما سنده كونه في لا يطرأ في المطلق العام الوجودي العام لان الفترة هناك اما
 العكس هما لا سلفان في السلف اختلف استعمال السيف في سائر السنين لا في
 بل انما سلف هذا السلك من المطلق فاسان من مقتضياتها من جهة سائلة اذا
 كما سألها من سألها ان سألها سألها من سألها وقد علمت انما المطلق
 السائلة كذلك احيى المحذور على اسان المطلقين يعكس احدى السنين في الحجاب
 منها لا يتم المطلق العام الوجودي الذي ليس في الفترة والذوام اما العكس
 انما يعكس المقدمه الكلية لكونها الى السلف الاول اذ لو عكست المعجبة صارت
 لا في سائر السنين كبراهمة وقد عرفت ان سائر السنين احدى السنين لا في السنين
 المطلقه لا سلفا في اما الحجاب لا لا يلزم السان من سائر السنين اذا اطلق
 في الاطلاق لا في الاطلاق بل في الاطلاق في الاطلاق في الاطلاق

الا يمكن ان لا يكون
 بعض؟ اما الذوام او الفرد

بلاطلا
كل
مضمون الكمال ليس السائل لا ولا يعنى ليس بالاطلاق وقد كان
لانتم الحلول المطلقة لا متناهية في اقسامها كما قيل فينا سبعة القياس هذا
المطلقة المتكسفة السوالب في المسئلة في اقسامها فصلها من اقسام المطلقة
ما يكون ضرورة في ذلك ضرورة الدائمة او بالكلية بعض القياس المطلقة كما نرى في
ذكر من فصلها اساس هذا في ان ليس من مطلقات او من ضرورية
بمطلقة عامة ضرورة فالسوط ان يحل في القضية الكلية يكون الكمال كلية
والحكم في الجهة السالبة اذا عرّج ذلك فالمعنى انما يكون المركب المطلقة
التي كونها او ضرورية او مطلقة عامة ضرورة في ان المطلقة العامة مع
الضرورة والاضايف الممكنة مع الضرورية في الكمال منسوبة سواء كانت المسئلة
عامة وخاصة وسوط اسما في هذا السلك احداث منه متساوية لسلك الاحكام وكثير الكمال
كلية انما اول فانه لو استقر المعد من السلك والاحكام لزم صدق العباس في ان
مع ان المحل احكام فان مع ان المحل سلك اذا كان ليس من اقسام المتوافقة في المتاح في احكام
ما ليس عليها وسلك اليها منها في المحل المستقل احكام في المتاح في سلك في السلك
كقولنا كل انسان حيوان وكل باطن حيوان ولا شيء من الانسان يحجر ولا شيء من الانسان يحجر
والجواب فيها لا احكام في سلك المتاح في كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ولا شيء من
الانسان يحجر ولا شيء من البزير يحجر والموضع في السلك ما كثر الكمال في كلامها لو كان
حرية بل في الصادق في الساس مع الاحكام في السلك في كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الجحيم ليس حيوان والجواب في احكام ابدان الكمال في كقولنا بعض الجحيم ليس
بحيوان في المحل السلك اذا جعل لا وسط معد ولا صار الصغر في سالبه والكمال في
حرية

مع الاحاطان ومع السلب احرى قوله والحكم بالجهه السالبة نفس كبره السلبه
او جهه عكسها كالجى في الفروض بعض السلبه الكلمه مسك السلبه في ذلك
الفروض لا ربع كالجى وفيه نظر لما سنشخ الفروض بل الصقح لسرايط الحميد امران
كل منهما احد الامر من تادون هذت الدوام على الصغرى ان كثر الصغرى ضروره
داهيه او كثر الكبرى ما انعكس سالبه سواء كانت الكبرى على وجهه المان كثر الكبرى مستعاده
او كثر الكبرى المستعاده ان صدور الدوام على الكبرى الا فى ك الصغرى
بدون اللادوام واللاضره ان مدون الفروض اية ضره ان كان المان بل في الكبر
ضره ان وصيته والبره ان الفكر الخلف وعكس الكبره ولا فراض ^{الاول} والفرض
مها هو بل قولك كل ج ت فلاس مرات فلاس مرج آ لا ما انعكس الكبرى صغر فلاس
واصف اليها الصغرى فيكون الفرض المان من السبل الاول وكثر العبره الى الجبهه للكبرى
والمان منها بل قولك فلاس مرج ت وكلات فلاس مرد لا لك بعكس الصغرى
من مرج ت بعكس النتج فكل العبره السالبة لضا في الجبهه فان كانت مطلقه فما انعكس اليه
المطلق من المطلق والمالك منها بل قولك بعض ج ت فلاس مرات فليس
ج آ تسمه ما عرفت والوام منها بل قولك ليس بضره ت وكلات فليس بعض
الا وكله آ فان كل ما وكل ج ت وكان ليس بعض ج ت هذا خلف وله مان
غير الخلف لكونه البعض الذي مرج وليس فكله فلاس مرج ت وكلات فلاس
لما وبعض ج ت فلا يكله آ ومره همتنا علم ان العبره السالبة الجبهه ليس
هذا الفرضان من انعكس لان الصغرى سالبه حربه لا انعكس الكبرى انعكس حربه ولا
لستم منها ومن الصغرى فامر طه لا فاس عر حربه من الفرض بحسب

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

اعني هذا والمقدّم وكذا الكثرة كونه اربع اضرب لان الكثرة
 موحدة كونه او سالبة كونه والا فلا يكون مع السالبي الصغير ^{الموجوب} ^{الموجب} ^{الموجب}
 بصيرار اربع اضرب الصمد الاول من الكثرات والعرضي موجب كونه ولا
 برات منه لاشي موح آسانه لعكس الكثرات لكونه الى العزيم لان من السكول الاول
 لاشي موح آسانه ويكون العزيم من الحده للكثير ليس صحيح لان ذلك انما يكون ان لو كان
 الكثير اية اما اذا كان متعزدا فلا فان الصغير اذا كان له الكثرات المطلقة
 عامة لم يكن المتعزدا اية كالصغير بالحلف وكذا غير هذا الاختلاف من راضا
 الذي ذكرنا في جهة المتعزدا العزيم لان من كثرات في الصغير سالبة كونه لاشي
 موح وآسانه فلاشي موح آلاما لعكس الصغير بحلف العكس كثرات كثرات العكس
 صغير ليس من الاول لاشي رات ثم نعلك بصير لاشي موح آسانه رات منه العزيم
 فكل سالبة منه نظر لان العزيم سالبة المطلقة منه اياما والعزيم رات منه
 بالحلف العزيم لاشي موح من صغير موجب عزميه وكثير سالبة كونه منه سالبة
 بالحلف ولا غير اية العزيم الرابع من سالبة رات منه صغير موجب كونه كثرات
 كونه لاشي موح وآسانه فمعض كثرات سالبة بالحلف وذلك ظاهر ولا
 وهو ان فرض بعض آسانه لاشي موح آسانه فمعض كثرات سالبة بالحلف وذلك ظاهر ولا
 والاشي موح آسانه فمعض كثرات سالبة بالحلف وذلك ظاهر ولا
 موح آسانه فمعض كثرات سالبة بالحلف وذلك ظاهر ولا
 لاشي موح آسانه فمعض كثرات سالبة بالحلف وذلك ظاهر ولا
 العكس سها كثرات الحاصلة لاشي موح كثرات العكس لاشي موح كثرات العكس
 عزميه

وهذا كله وليس المقدم ما كان حاديا مكن مطلوب وكان كثر
 الذي لا يسكن فان ما اوردناه من العقاد العاس عن مطلبين موح كثر
 منع العقاد العاس عن هذا الحاد وان كان من كثرات العزيم سالبة لاشي مطلق
 فمعض كثرات العزيم سالبة لاشي مطلق فان كان سالبة كثرات سالبة رات منه
 المذكرة كان كثرات موجب او سالبا موح بالعكس السكول الاول بالافراض يان
 ولكن المتعزدا التي غير منها السكول الاول ان لم يكن سالبة موح كثرات سالبة
 الا ان فصل الحاج اليه ههنا ما موح كان احكام لاحداثا لاشي مطلق
 فصينه كثرات اما اذا احلظت مكنه مع مطلقة لا تسكن من العزيم سالبة لاشي مطلق
 الوضعية فلا منه سها ما موح من بعض المطالبين وان كان سالبة مطلقا
 الباقية غير الضرورية لما موح سالبة لاشي مطلقا مكنه الكثرات سالبة مطلقا
 لانها تسكن رات منها السكول الاول ان مكنه عامه كثرات السكول الاول اذا
 الصغير حزم منه سها بالافراض منها مظهر لا مكنه سالبة لاشي مطلق ان الصغير
 لانها مكنه سالبة لاشي مطلقا مكنه سالبة لاشي مطلقا مكنه سالبة لاشي مطلقا
 ان السالبة المكنه لا تسكن ولا لعكس الصغير لانها مكنه كثرات سالبة لاشي مطلقا
 سالبة ولا بالحلف ايضا اذا لا مكنه الحاد وقد موح بعض السكول سالبة لاشي مطلقا
 مكنه لاشي مطلقا ما دام كثرات لاشي مطلقا او لا مكنه لاشي مطلقا ما دام كثرات
 والحلف الاول لاشي مطلقا والاشي مطلقا ان لم يكن الكثرات سالبة مكنه سالبة لاشي مطلقا
 او مكنه لم منه العاس لان مكنه المكنه مع الضرورية اوج الكثرات السكول الاول
 المتعزدا مكنه عامه بالحلف والاشي مكنه سالبة لاشي مطلقا والاشي مكنه سالبة لاشي مطلقا

لاشي مكنه سالبة لاشي مطلقا
 الا الحاد والاشي مكنه سالبة لاشي مطلقا
 ايضا لاشي مكنه سالبة لاشي مطلقا

وحسب ان يفسر هذا حلقه الضروري من ادا كان مثل هذا الصوره
 ان مع هذا الحلقه زاده فاساب وده لكانه ادا كان بالانفس من ممكن ضروري
 ضروري او من حتمي ضروري واما الكنه كنهتم العاس ادا كان حتمي
 او سالكين معا فاضلا من المحتمل انما اذا احصلنا والكنه كنهتم فاعلمنا
 ادا انفسا فانه يعلم انه ادا كان محتمل الصدق في كل كنهه بالاجاب ضروري
 وكان على كل ما هو ضروري او المفروض من ضروري وكان لا محاله
 عند ما كان كل ما هو آفاق ضروري عليه ان طبقة او المفروض منه
 لا يدخل احد بهما الاخرى ولا يكن ذلك سواء كان بعد هذا الاحتمال انفسا
 الكنهه لا حاجه او الكنهه السلبه وكذلك المعنى من الاحتمال لا في ذلك
 وهذا ما افقوا عنه الضروريه سواء كان في حجه او سالبه ضروري ادا كان
 يمنع جميع العضام بالكله لا فاقول في هذا الصوره واعلم ان
 احتمل الضروريه من الضروريه فنفذ السلبه سواء كان في انفسا من المحتمل
 في الكنهه والممكنه من حتمي او سالبين اما ادا كان سالكين في علمه واما ادا
 كانا من الممكنه في العلم السلبه ايضا لان ادا كان احد من الضروريه والآخر
 ضروريه كان لا وسطا منسببا الى احد طرفي السلبه بالضروري والى الكنهه
 لا بالضروري فكنز من الطرفين ميانه فصدق والسلبه لان ادا كان كل في او
 في ضروريه او في سلبه لا بالضروري وكان بالضروري لم يكن داخل ولا
 الا لكان في بالضروري هذا حلف وكذا اذا سلبت عن لا بالضروري وعن
 بالضروري لا يكون في داخله او الا لكان في ليس بالضروري هذا حلف
 مدار

السلبه
 الضروريه
 كنهه
 المحتمل
 انفسا

سال هو حسن في لما كان باه حان بالضروري وكل ما يحد حان لا بالضروري
 من لنا وما يحد سال السالكين لاسي من لنا سادهم بالضروري والاس من لنا
 سادهم بالضروري من لاسي من لنا سادهم بالضروري وهذا هو قوله بعد ان يعلم ان في
 الحلقه زاده فاساب هذا ما يفرضه الجمهور وهذا بحث لان هذا العاس
 اما ان يثبت اسطر اللاضروريه في السلبه المعده لا يدخل للاجابه السلبه الكنهه المعده
 واللاضروريه ممكنه عامه في جميع العاس الى المركب ضروريه وكنهه عامه محال لها
 في الكنهه في لا يكون ذلك العاسات ما يفرضه الجمهور السلك الثالث
 السطر في كنهه من هذا الشكل منجبه ان كنهه الضروريه موجبها كنهه كنهه
 وفيها ايها كانت وان تعلم ان قراينها في يكون سنه لكن السنه سادهم
 ان يثبتها اما بحد حزم ولا تحتها ما كنهه فانها كانت كنهه اسان حزم وكنهه
 اسان باطن لم يكن ان يكون كل حزم باطنا ولم ان يكون بعض باطنا وان يكون بعض
 فاجل هذا معبارا لكونه المركبات من كنهه انما اذا كانت الكنهه حزم لم يكن
 عكس الضروري لانها اذا عكست صار حزم فاذا قل بها لا حزم كان من حزم
 من حزم فلم يثبت بل حزم ان يعكس الكنهه ثم السلبه كما عكست سطر
 انما في هذا الشكل كنهه المعده مات وكنهه امران اطولها احاب
 الضروري او حزم كنهه السلك الاول لما في كنهه اجزى من حزم اما سادهم
 ولا في الضروريه انما كانت حزم لا ضروريه لا وسطا فان كانت الكنهه موجبها كنهه
 اضاح لا وسطا فانه لا ضروريه ولا كنهه وكنهه السلبه وان كانت كنهه لا يكون كنهه
 مع لا وسطا فلا يكون هناك حزم لا ضروريه السلبه سالبه اما اذا كانت الضروريه سالبه
 حزم

كل حزم

موجب

حزم
 السلبه
 الضروريه
 كنهه
 المحتمل
 انفسا

كذلك
كقولنا لاسي مزل لسان نمرس في كل لسان حيوان كان الجن لاسي مزل لسان نمرس
الكثيرين وحبته واذ اقبلت الكثيرين في الما بال لاولي مزل لاسي مزل لسان نمرس
وفي الما بال لاني مزل لاسي مزل لسان نمرس صارت الكثيرين فيها ساهبه كان الحرس
تلاول نزل الحان في الما بال السلب واما الما بال في كل كلمة اظهر في الما بال نزل
حرس في الما بال وجب تكرار الوسط في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
كقولنا بعض مزل لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
كقولنا الكثيرين مزل لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
الكثيرين الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
هذه الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
الحرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
ولا يصدق السجدة كلمة بل حزنه وهي قولنا بعض مزل لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
مزل لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
للس مزل لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
والبرهان في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
الضفر في كلمة او حزنه في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
على الضفر في لانه في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس
ولا يصدق في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس في الما بال لسان نمرس

على ما سطره اوردناه اعلم ان الكبري لا الصغرى لما اوجبت كل منهما الى الوجود
السكول الاول لم يحل ان يكون عكسها مسلما على عكس فلم يسن ذلك ان السكول
الصغرى بين مظهرين لا قراص ان السكول الكبري اما قراصين عكس
وذلك ظاهر واما قراصين عكس الكبري فسن ذلك بالافراسان من بعض
تاليفي به آخري كونه في كل واحد من كل واحد وكل واحد وكل
مادة ونقول له وكله آفنته بعض آفنته ما موحية فقولنا كل آفنته
هو خبير بعض آفنته هذا السكول كونه الصغرى فطرية والا حاز صفة
مع الايجاب ان وجه السكول آفنته كونه كل رخي اسود ما لا يمكن ان خاص وكل رخي رخي
بالضرون والحيث الايجاب اذا دلت الصغرى يكون كل رخي اسفرا لا يمكن ان يحل
كان الجثن السبب اذا جعلنا لا كونه معدلا صار الكبري مأكبة مع الايجاب
والسبب السكول ما اعبر هذا السوط فانه اشتقنا فكا من موحية المأكبة واما حيا
في صغرى السكول الاول وجه السكول في هذا السكول كونه الكبري ان الكبري كونه
الاربع والا فكل الصغرى مظهرين لا دوام الا اذا كان الكبري مظهرين به بيان
الكل ما خلفه ذكر السكول ان وجه السكول كونه الكبري فكا واعلم ان العنبر في الهمزة
المحفوظ وفي التي سطر السكول الاول فها عاكس على اوردناه انما هو الكبري
منذ كونه السكول الاول ان وجه السكول ما بعد الهمزة الكبري في جميع الصغرى لا اذا كان
الصغرى مأكبة خاصة والكبري وجوده ان الكبري الصغرى ضرورية والكبري مظهرين
عامة فليس في السكول المحفوظ وانما في مظهرين فكل وجه ان وجه السكول في هذا السكول
المحفوظ الذي يكون الوجه محفوظ ولا يحل الذي يكون مظهرين وفي السكول الذي

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

[illegible]

راعى بعضهم ان السبعة هذا الفيز كما اضربى في الجهة لانه اذا عكست الكبريات
 وحملت ضربى كانت النتيجة كما الكبريات لا عقابا لهم ان النتيجة فى الاول كما الكبريات ثم اذا
 عكست النتيجة كانت حجة عكسها مثل جهتها في كل من السبعة مابعد للضرب في الجهة
 والشيخ سلم كذا الجزئية الاول كما الكبريات لكن منع انعكاس النتيجة لنفسها في الجهة وقد عرفت
 ان النتيجة لا يكون كما الكبريات الاول الاحتمال الكبريات غير الوصفيات لا مع بعض منها
 لا يمكن سانه للعكس وهو المكنى من موجد ضربى مابعد جزئية كبريات لان الكبريات لا انعكس
 سالته جزئية ولما انعكست كما في الخاص من لا يصح لضربى الاول ولو عكست الضربى صار
 عن حجتين بل الطريق الخلف الاول فراض اما الخلف فاد اصدق كل رة وبعض ليس
 وجان اصدق بعض ليس والا اصدق بعضه وهو هو لها كل ا نتجها كبريات
 لضربى الناس كبريات كل رة وكل ا منه كل رة وود كما كبريات بعض ليس
 هذا يلى واما الا فراض فبعض من بعض رة الذى هو ليس ك مصدق
 لاسى رة ا فكل رة وشيخ بعض رة ليس او نعمة كاذكوا شي قبل ذلك قد
 عرفت انه لا حاجة له يكون الجزئيات ما حجة كبريات وقد عرفت ما فيه
 فكنوز رانه ستة الاول من كل من موجدات المال من موجدات الضربى جزئية
 الثالث من موجدات الكبريات نه الرابع من كل من الكبريات مابعد الخامس جزئية
 موجدية ضربى وكلمة مابعد كبريات المسائل / كلية موجدية ضربى مابعد كبريات هذه
 نورد خامسة وقد مر ان رانه ستة الاول / كل من موجدات موجدية
 جزئية كل رة وكل ا منه بعض ا المال / موجدات الضربى جزئية
 جزئية بعض رة وكل ا بعض ا المال / موجدات الكبريات جزئية موجدية

مفتی محمد رفیع الرحمن

على هذه محالها للناس كقولهم مساوية لبوت مساوية لا قدرية مساوية
 وقد استقر من هذا مساوية المساوية مساوية وبني الناس على هذه ما كانت
 2 مام لا وسط بل لعضه لان تحول المقدمه لا مام لنا مساوية ووضوح
 الثانية مساوية لا واما بعد دخول المقدمه المساوية فظهر هذا اليها من
 على مساوية لكل ما هو مساوية له بمساوية المساوية لا ان مساوية
 يجمع مساوية المساوية ثم تقول مساوية المساوية لا مساوية لا يجمع مساوية
 وزعم فمهم المباحث ان المقدمه المساوية لا يظم هذا الناس انظاما
 منكر الوسط وقد زاد واسوا وسط وكلفوا بكلمات كلكم كركم انما العظام
 وعدتها انظامها مع الناس منكر الوسط ولا يثبت الى ذكره ومن هذا
 النوع قولنا امرؤ لم يولد امرؤ لم يولد امرؤ لم يولد امرؤ لم يولد امرؤ
 امرؤ امرؤ امرؤ وكذا قولنا امرؤ لم يولد امرؤ امرؤ امرؤ امرؤ
 امرؤ امرؤ امرؤ ونسب هذا الناس على قولنا الانسان بالظن والظن
 من العاقل لا انسان من العاقل كذا في الذرة في الحقة والجفة والبسطة
 اسان الى الناسات الشرطية لا سسنة الناسات
 اما ان يوضع فيها متصلة وسنن ما عن مقدمها من المالح مثل ان
 السسطة العاقل فالكون خفة لكن السسطة العاقل فالكون خفة ونسب
 من بعض المقدم مثل ان يقول ولكن الكون السسطة خفة من السسطة
 ولا يجمع فترد لك لما كان الناس سسنة في ما كان السسطة او
 من كذا في ما يغل ولم يخر ان يكون فلك عن مقدمه ادلال مضاد والبيان
 سنان

نما في الامايج فكل هذه المقدمة والمقدمة التي هي من شرطية ضرورية
 يكون ما جدي مقدم من هذا الناس شرطية ومجرد الشرطية لا يقيد
 اخطأ بها ونسبها بل لا يمتد من وضع احد منهما او نفع لدارهم هذه
 الآخرة او سسنة فالمرصع او المرصع فسسنة اخرى وهي مقدمه يانته
 للناس وهي غير ان لا وسط في الاقترانات فالناس سسنة من كركم
 ومقدمه اخرى هي وضع اوراق الشرطية اما متصلة او متفصلة فان كانت متصلة
 ان يكون موجبة لروية وخ فسسنة مقدمها بون بالها سسنة
 بالها سسنة مقدمها والا ليطول للروم كقولنا ان كانت السسطة العاقل فالكون
 خفة فان قلنا لكن السسطة العاقل ان الكون خفة ان قلنا لكن الكون
 خفة ان السسطة العاقل لا يلامر سسنة الى سسنة المقدم ولا
 ولا سسنة المقدم المقدم المقدم لا يلامر لخر ان يكون المقدم المقدم
 كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فاذا قلنا لكنه حيوان لا يلامر
 انسان ولا اية الانسان وكذا اذا قلنا لكنه ليس بالانسان لا يلامر منه اية
 حيوان ولا اية حيوان فكل ان الشرطية المرصع الناس سسنة الى اياها
 متصلة لا يلامر لا يلامر الى اياها المقدم المتصلة السالبة لا يلامر
 اذ لا ربط بين طرفيها فلا يلامر بوضع من منها ولا يلامر بوضع من كركم
 رعدة الصدق الناس مع صدق السسطة يان يجمع كذا في الايضالا
 فسد المقدمه لا يلامر اذ يثبت الى المقدم قبل الناس لا يلامر سسنة
 لان المقدم لا يلامر لخر كركم حقا وقد سسنة لا يلامر المقدم

لا يلامر المقدم

قال قوم من المطعنين ان البرهان ثالث من الواحش والحدول من الملمات لا كثره
والخطابة من الملمات المتساوية التي ليست اكثر من الامادة والسنة من الملمات
ولكن كثر لان البرهان قد ثالث من الملمات كما في السنة من الملمات المتساوية
لا عشا ولما ذكرنا وانما هذا ما ذكر صاحب المظهر فيقول بسند ع ثم القاس الميرك
من الملمات المتساوية ان كانت الملمات متساوية الواحش سمى القاس مستطوع وصاحبها
سومسطا وما وندرج فيها القاس المتساوية التي تخرج بها وبحيث على كبر
المطلوع وان كانت الملمات متساوية المشهورات سمى القاس من الملمات متساوية
وسمى صاحبها ما غيب وهو من مائة الى مائة الى السومطال في مائة الى
لان السنت مائة الى السنت للبرهان اسان الى القاس المتساوية
البرهان ان المطالب العلم قد يكون غير ضروري والحكم قد يكون غير
الحكم وقد يكون غير ضروري فمطلق كما قد تعرف عن حال الاتصال
الكراية انصافا لانها فكل جليس محضر مدمات تنتم فالبشر من منج الفرد
من الفرد في غير الفرد في غير الفرد حلقا او صرخا فلا يفسد الى سول
انه لا يستعمل البرهان الا في رمايات او الملمات لا كثره دون غيرها بل اذا اراد
ان ينع صديق يكر اني لا يستعمل المكن لا على وسنغ كل ما يطلب من انا
ذلك من خصلي لا لهن على وقع فعل غير المتأخرين هو انهم قالوا ان المطالب
سنت من البرهان الفرد رمايات في غير البرهان قد سنج من غير الفرد
ولم نرد غير هذا اذا اراد ان صدق مدمات البرهان ضروريها او امكانها
اذا اطلوا فيها صدق ضروري المطالب العلم قد يكون الفرد والممكن

[illegible]

امامان معصومين رضا و نورهم فقط ادا ان المبرهن لا يستعمل الا ما يكون ضروريا في
الحدوث والامر بالخير والنهي عن الشر لا بد من الضرورة في الامور الشرعية
والا فاعمل على ما يراه الله تعالى في كل وقت ومكان

الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه وآله الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين
امامان معصومين رضا و نورهم فقط ادا ان المبرهن لا يستعمل الا ما يكون ضروريا في
الحدوث والامر بالخير والنهي عن الشر لا بد من الضرورة في الامور الشرعية
والا فاعمل على ما يراه الله تعالى في كل وقت ومكان

[illegible]

اما طلب عند صورة النفس لامر حبيب ما طمعتنا بل رحمت انما تسمى
في الجيم وصدور عنها انوقفه والحواس ليس حلتها المعنوم رحمت هو هذا المعنوم
بل طامد في علمه هذا المعنوم واما ان فلان يطلب في الجيم لانسان بل لمية بيوت
هذا ما ذكر والحاصل ان الحواس لا تلتزم لانها تارة في الماهية اذا كانت متصورة لا
تجسمتها حازا ان تطلع في انسانياتها لها بالبرهان اذا كانت متصورة لا تجسمتها
ولا اسان الى صورة ما العلوم وموضوعاتها لكل واحد من العلوم في اسان
تحت من الخيال او اجوالها وملك الاحوال ان لا اعراض النائية في بعض موضوعات
العلم مثل المعاد في الهندسة لجل علم موضوع ومبادئ في مسائل اذ كل علم في فرض
فلا بد وان يحتمل به احكام كمنز المقصود منه ملك الاحكام والى المسائل والمسا
لا بد وان يتوقف على انسا كالاوليات وغيره من المفردات وبعض المبرهنات
العامه لظلال الدور والسلسل اعمال فذلك الى المسائل والمسائل لا بد ل
كمنز مناسبيه متعلقه بسن واجل او اسيا مناسبيه وذلك ليس او لاسيا موضوع
ذلك العلم ووجه المحرر ان يتوقف على العلم ان كان متعلقا عن عوارضه الذاتية
وان لم يكن فان كان مقصودا بالذات في ذلك العلم فهو المسائل والافعال في الموضوع
علم في او اسيا مناسبيه تحت ذلك عن عوارضه الذاتية من غير ما ذكر شيئا جها
كالعقد الهندسي فان الهندس تحت عوارضه الذاتية العدد للحساب فان الحساب
تحت عوارضه الذاتية من غير ما ذكر اسيا مناسبيه في الانسان واجزاء ولا دور
ولا منزه للطبي فان الطبي تحت عوارضه الذاتية والى مناسبيه رحمت كمنز
الى الصحي التي في العامة والطبي انما في ذلك ليس او لاسيا بالموضوع لان موضوعات
مسائل

والله اعلم
وكانت
الحدود
وغيرها
وهذا

وقد يحسم المسألة على سبيل خصل الطعن والحدود كما سبهم الوضع فتسبى اصنافا لكل المسائل
 يختص باسم الأصل الموضوع والمسلمات على الوجه الذي سبى مضاداً لذلك لعلم ما هو
 موضوعه فلا بد من ترتيبها وتبليها العلم بها وأما الواجب فيها فمن غير يدبها لتسبى
 لكنها تاختص بالصناعة وصدرت في جواب المقدمات وكل أصل موضوع في علم فالله
 عليه السلام يعرف مدبر كل علم موضوعاً ومادياً ومائلاً وقد عرف معنى الموضوع
 وأما المادى فهو لا يشاء البنى فمن مباحث ذلك العلم عليها وهي إما تصور ان
 موضوع ذلك العلم واجراً الموضوع وحرمانه ان كان له اجراء وحرمانه كالمقدار للهندسة
 فان له حرمانات وهي الخط والسطح والجسم العظمى ثم نرى اعراضها الذاتية أما
 وهي المقدمات التي تولد منها قياسات ذلك العلم وتتم في المقاساة وذكر المقدمات
 أما واجبة القبول وغير واجبة القول في الواجبة القول بما لا خلاف كقولنا ان
 ان يكون واما ان يكون زائداً في امارة ذلك الامر لا متعادلة او خاصة بعلم او علم كقولنا
 المقادير المسماة بالهندسة او واجبة وبنه فانه خاص بالهندسة والخاصة بالهندسة
 اما ان سبى المقام على سبيل فذلك الطعن او سبى المقام الوقت الى ان تسمى ويكون نفس المقام
 شكراً والكار والاول في سبى لا موضوعه والمبينة مضاداً وقد فهم لاولي الحدود
 التي تسمى او مضاداً ولا بد من ترتيبها في العلم والواجبة القول كثير منها عامة
 ومنها خاصة بعلم او علم كقولنا فان كانت خاصة فيجب ان يوضع في جوابها كقولنا
 الموضوع في العلم انما يميز عن غيرها في علم كقولنا اما المايل من المضاد الى
 العلم عليها ونظير ذلك عليها في ذلك العلم وموضوعات تلك المسائل قد مر انها
 اما موضوع العلم او انواعه واعراضه الذاتية لا يمكن ان يكون موضوعاً

ادام لكل الموضوع مصدرا مجمعة اما اذا كان فلا يدس ذلك العلم
في نقل البراهين وناسبت العلوم اعلم انه اذا كان موضوع علم ما اعم
علم له اما على وجه التحصيل ان يكون اخصا او اعم فلا يلام جلتا للاخر واما على وجه
الموضوع في احوالها فلا يلام مطلقا ولا يلام مقيدا بحالة خاصة فان لعلة قد
بان من اخص موضوعات تحت علم مسائل اول علم الجسديات تحت علم الهندسة من مسائل
علم الهندسة المتحركة تحت علم الكواكب وجميع العلوم في اجد فكل ذلك باسم الوضع تحت علم
المناظر كالحندسة وبما كان موضوع علم ما ما كان موضوع علم لفر لكنه نظر فيه اعم
خاصية الموضوع فذلك العلم فكلها ايضا موضوعات تحت علم الهندسة
العلوم اما من اخص او مناسبة مساكنه وذلك يتعلق بتداعل موضوعاتها
ومناسبتها وبما فيها فان كانت موضوعات من اخص او مناسبتها اعم
تلك العلوم من اخص او مناسبتها مساكنه وذلك يتعلق بتداعل موضوعاتها
فمن ان تؤخذ الموضوع في احوالها مطلقا وفي الموضع عرض في ان او كونه موضوع
احد العلمين رخصا عراض خاصة لموضوع لاف او كونه العام عرضا عاما لخاص
وسمى العلم الخاص موضوعا تحت العلم العام مسائل الجسديات وعلم الهندسة مسائل
موضوع تحت الثاني ودل ان موضوع الجسديات الجسديات العلمية موضوع الهندسة
والهندسة فليس للعلمين المتعد والمطلق علم الاثر المتحرك الموضوع تحت علم الكواكب
فان موضوع الاول الكواكب المتحركة وموضوع الثاني الكواكب وجميع العلوم في اجد فكل ذلك باسم الوضع تحت علم
عرض في ان موضوع واحد فكل ذلك العلم الخاص ان يطلع على ان موضوع تحت العلم
العام في احوالها لا يكون موضوعا خاصا ما هو العلم المتحرك والمناظر فان موضوع

[illegible]

الذي هو معلول بالوسط والذي هو رهاق لم ان كثر لا من الاصل من الكسور
 وان لم يكن ان يقبل ما جعلنا من الفاسد من كثره ولكن الحد الاصل من مجموع
 والحد الاخر من شدة قوة ما خسر حتى غلب المعلول منها الفاسد
 رهاق ان كان على النقص من كثرته معلول لا ينسب اليه الا صغر في
 كثرته والنسبة مما معلول في رهاق فان كان معلولاً وكثره اعرف من العلم فهو الرهاق
 ما لم ينسب اليه كقولنا ان كان القدر متغنياً فالارض من وسط بين السطح والعمق في كل القدر متغنياً
 الارض من وسط والاعضاء العظام لحد لا وسط في ثلاث مرات في كل
 بالمتوسط الحسنة معلول بالوسط واعرف من ان بين المتغيرين من وسط الارض حار
 لم كقولنا ان كان الارض من وسط بينهما فالمتغيرين كثرهما من وسط فالمتغيرين ان ارد
 سار من ان لم يرد ان في العاين الحسنة لا في كل من كثرته لا في كل من كثرته لا في كل من كثرته
 شدة قوة عارضة ما خسر حتى غلب المعلول منها الفاسد فاد اريد رهاق لم
 هذا السطح في فروع عارضة ما خسر حتى غلب ان اريد رهاق ان يكون هذا السطح
 حتى غلب ان في فروع عارضة ما خسر وهو ما خسر ان حتى غلب الذي هو حار في غير
 في الاعضاء المتعادلة لثقل كل يوجب من واجبات لثقل في كل
 عليه واجبات في الصفات المتعينة خارج الدون فالصواب ان سار رهاق لم قولنا
 السطح حتى غلب لا في متغير الصفات خارج العرف سار الذي لم قولنا هذا السطح
 خارج العرف لان في غير سار الذي لم رهاق ان وان لم يكن معلول على واجبات
 ما ذكر في الكتاب واعلم ان الوسط في المعلول رهاق ان اما متغيرين لو علم سار
 للعلم والاما اذا ذكر في العلم في اوله احدى كالتدريج والتخفيف وانواع الامراض
 للمريض

فلا يغفل عن قولنا ان هذا السطح من لوح لا نه مست^ط واعلم انه لا سوا قولكم
ان الوسط على لوحه كذا كبر مطلقا او ماول له مطلقا وتو لكانه علم او ماول له لوح
ولا كبر الا صفر وهذا ما يعفون عنه بل يحسب انهم كبر اما كبر في الوسط مطلقا
لكنه علمه لوجود كذا كبر الا صفر كبر في وسط علمه لوجود كذا كبر مطلقا او ماول له
مطلقا غير كونه علمه او ماول له لسببه كبر في الا صفر فاما في رايهم وراي ابن
الملك في ان العرض من الجانبين لا يوجب كبر في الا صفر فاما في وجود كذا كبر او عدمه
فلا يوجب كبر في الا صفر فانهم راعوا ان الوسط في رايهم علمه لوجود كذا كبر
في رايهم ان ماول مطلقا وليس العرض بهذا كذا كبر او ماول له في الوسط مطلقا الا كبر
في رايهم في كبر في علمه لسببه كبر في الا صفر كبر في الا صفر طالع كبر لان له علمه
سببه كبر في الا صفر ماول طالع كبر ولا يوجب كبر في الا صفر في رايهم
ان يوجب كبر ماول لسببه كبر في الا صفر علمه لوجود كذا كبر ولا يوجب كبر
الا صفر علمه لوجود مطلقا وهو حال اعلم ان الوسط في رايهم مستقيم كل واحد
لما وضع اما الفاعلة الهلالية والذوقية فكل من في المصنفه فكبر اما ان كبر في
بن النير في الا كبر في المصنفه في الا كبر في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه
فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه
لانه كبر في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه
ان يوجب كبر في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه
او قال لما ابا كبر في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه فكل من في المصنفه

[illegible]

الى اصول ال مروع ولا حول الى الكلمة الى لا معوم عنهما معاها وسمى لا بها
 الى الحزبه المنذر في تحتها توجب مرها في معوم معاها اما لا بها في مع مطلب
 وما وادي ولم اما مطلب هل ياما بسيط او مركب السيطر هو الذي يطلب وخرجه
 هل مع مطلقا هل في موجد والمركب هو الذي يطلب وخرجه السبحان كذا
 موجد في الداد والطلب هل سوا كان بسيط او مركب طلب بطر في النقص طلب
 فاما يطلب ما هتدات السبل الموجد كمال الانسان بحاجات الحياه في السبل
 الاضطر الى طلب هتدات السبل الموجد كمال الانسان بحاجات الحياه في السبل
 تفصيل ما دل على اللفظ اجمال الاول في تعريف الحقيقه ان لا يحسب اسم والاسم
 بعينه يصير جلاله او شيئا ان تعريف الحقيقه ان في وجود الموجد في الخارج
 فلما في جواب السؤال في الجلاء انه اعداد مجوده في الماده كان في تعريف الحقيقه
 فاذا بين ان الجلاء في وجوده صا ذلك التعريف بعينه تعريف له الحقيقه ولا بد من
 مطلب الذي يطلب ما هتدات السبل الموجد في مطلب هل لان طلب في السبل مطلقا او كمال
 كمال متاخر عن معني لا اسم لان اذا لم يكن ماله في طلب في اسم المستعمل فيها معنوما للمطلوب
 اذ لو كان لما كان مطلب متاخر فان المطلوب في معني لا اسم فاما كان
 متاخر فانه يحتاج اليه في الطلب في المعطى موجد فانه في مقدم عليها الفظه اذا لم يكن
 في السبل اليه لا يستعمل في وجوده فلا يحتاج الى مطلب او اما في طلب معنوما اذ لو كان
 غير معنوما في يحتاج اليه كمال هل في وضع لا يستعمل في وجوده فانه يحتاج الى معني في
 وانما كان على هتدات السبل الموجد في اصل معنوما لا اسم لان السؤال في تعريف لغويا بل
 لسأل عن تفصيل ما دل على اسم اجمالا ومنها مطلب في السبل هو ايضا

ما نعت في اصول المطالب فطلب به بمقدار السن عما عداه ومنها مطلقا التي
 وكذا فذلك علم هو الحد الأدنى إذا كان العرض حصول الصدق في كل حال فطلب او
 تسامح على هذا السبب إذا كان العرض ليس في الصدق بحد صدق وكما كان في طلبه
 لا مرد لا شك ان هذا الطلب بعد بل السن في المصلحة او العبد اما يطلب
 فهو ايضا بعد ذلك فان السن إذا كان صدق صاحبه عن بحث في آخر كتحاج
 عرض ذلك العبد اما يطلب بمقدار ما في السن في المطلوب ما في السن العبد عما عداه فذلك
 او لو ارضاه قبل مطلب في كل الفروع لان مطلب في غيره ادخل في مطلب المنزل الممدد
 ولا فائدة في الاصل لان تعدد الجواب عما به محسب في صدق في طلبه بمنزلة او
 من محسب في المحقق في الفضول والخواص لا تقوم عن في هذا المقام اما لم هو ايضا على
 احدهما ما يطلب بالحد الأدنى إذا كان العرض حصول الصدق في جواب هل فقط
 كما حال هل السمع في علاج فان لم يتم فليس له ان يملك الصدق في معادله جوابه لانه
 ما يطلب بتبني كبر في الاضطرار في نفس من لا يكون العرض حصول الصدق في
 هل هذا السمع في فان لم يتم فليس له ان يملك الصدق في جوابه لانه مستحق في هذا
 ولا اول كبر جوابه بما يكون هذا اوسط في مكان ان والمال يكون جوابه على كبر هذا اوسط
 لم وطلبه بعد في كل جواب اما العبد او الحق لان السن لم يكون بعد الحكم اما ما
 او بالحق والحكم يكون بعد السن في هذا اما العبد او الحق بما كان العبد كما مر
 بالحق كما يقال لم يكون السمع محجوما فانه ضمن الحكم يكون السمع محجوما في السؤال
 او قبل مطلبه ايضا في الفروع لان مطلب في غيره اذا توفرت مقامه لكونه الذي

[illegible]

ولا يتم فائدة ما قام بها لا كقضية الا لا يثبت ان عنه كلف وما للسائل ان يثبت
وكذا ان الغرض والذات في ان يكون في الاصول وسع في منها لم يطلب هل المنة
اذا كان المنة عن مضمونها لما جهة تخول لا تناسب الى الموضوع فصار هل زيد
اسود هل ياتي الى الداد هل هو لان ان لم يكن المسؤل عن مضمونها لم يتم مطلب المنة
مقام منها وما كثر طلب المنة لاجد عما عذر لاجها وويرى ان لا يلزم من كثر
كونها داخلة في مطلب هل كونها خارجة عن لاجها ان ادخلت اقله بمطلب ان
يصح ان يقال ان كقضية في ان يكون هو الى فتى هو وعلى هذا
التميم العاشر في السياسات المعالطة ان العلة التي تسبب الياس هو ان
يكون المنة في سياسات المسئلة صورة وهو ان لا يكون على سبيل سبيل منج او كثر قياسا
في صورته ولكن منج عن المطلق اذ قد رخص في ما ليس على علة او لا يكون قياسا
مادة الى ان لا يثبت اذا استبرأ الواجب مادة اخذت من صورته واذا سلم ما
على النحو الذي قيل كان قياسا ولكنه غير واجب عليها فاداد على في تشابه احوال
لا وسط في المنة في احوال البرفق منها في المنج لم يجب عليه علم كل قياسا
وان كان قياسا في صورته العلة في السياسات ان يكون النسبة لا المنج او لا
الها والذي لا يكون في النسبة اليها اما ان يكون في نفس السياسات في مده مانه والزم
يكون في نفس السياسات اما ان يكون في صورته او في مادة في بعض اربعة اصنام اما الذي
في صورته فهو ان لا يكون شكلا منتجا اما ان لا يكون شكلا او ان كان كل لا يكون
صرا منتجا واما الذي يكون في مادة فهو ان يكون جمع مده مانه او بعضها كاذما
كقولنا كل انسان حيوان فكل حيوان فير في كثره كاذم وان هذا على الوجه الصالح
في صورته

فان الصاد ان يقال بعض المحل هو سطح محمل امر صورته واداسلم على الوجه
 الذي ذكر كونه الصورة صحيحة لكن لا كونه المعنى صحيحة والتقدير بقوله
 انه محتمل العبر الواجب ما دته احتمل امر صوره ثم غير محتاج اليه لان هذا العاطف
 يكون كونه بالمعنى سواء كان على المحنة او لان نولنا كل انسان حيوانا وكل
 حجر زهنا العبد وان اخذ على الوجه الواجب وهو ان قال ولاش / الحيوان بحجر لا
 صورته فان هذا ايضا صورة العايش الشيخ اللهم الا ان يراد باحتمال امر الصورة
 لكن لا يقال لهذا احتمال امر الصورة وودع عن الفرض منها ووضع ما ليس
 من هذا القبيل المصادرة على المطلوب ولاول من هذا القبيل ذلك اذا كان هذا
 العايش ما كان المعنى واحد والواجب كونه ممتلئ المعاني فاداد على العايش صورته
 استرنا اليه فاعماله لم يشأ خطأ من قبل له بالالف ومن وضع ما ليس عليه عليه
 المصادرة على المطلوب لا دللنا اما الذي كونه بالمعنى الصحيح فهو ما
 ما ليس عليه علمه والمصادرة على المطلوب اما وضع ما ليس عليه علمه فهو امر صورته
 وما دته مسلمة لكن نتج متالف غير المطلوب فغير واضح من علم المطلوب كونه لما
 كلما كانت رتبة موجودة فالمعنى موجودة وكلما كانت الالام موجودة فلو لم يكن
 لا رتبة موجودة من جهة وهذا غير السنتيم اذ السنتيم كلما كانت رتبة موجودة
 لان في الكبر والضعف والراجح الى الثلاثة واما المصادرة على المطلوب فهو ان
 مقدمه للعايش ذلك اذا كان هذا من جهة وضع العايش على المعنى ما هو على العايش
 كلما كان يشترط ان نكل ما بين ما هو على المعنى لوجه الصورة وليس ان

[illegible]

انه لا يمنع المطلق من قوله هذا ان كل ما كان اللفظ من نفس العاقل
 وانما ان لا منع اللفظ من كون العاقل قهنا والاعتقالات والكرهات المعقدة
 معدومة فانه ويرى اللفظ يستلزم ان في مفهومه لان اللفظ على ساطعها او على
 على وقد علمت من جعلتها بغير ما يمنع من كونها في مرتبة المعنى اللفظي كل واحد بالحد
 وتختلف ما يكون لكل واحد كما لا يخل وما يكون لكل واحد كما لا يخل ان من الكثرة
 كل واحد من اجزاء فردا وبما كان لا يستلزم على سبيل مفرق للفظ بان يكون اذا صح
 صلاها وطرفا انه كفرت فان ضا دقا مثل بان ان احاط ان يقول ان امر القيس
 ساعرا من داه ان امر القيس من فردا وان امر القيس المقت ساعرا من فردا
 فيحكم بان المقت ساعرا ايضا انه اذا صح ان اللفظ من فردا احتياجا صح انهما زوج
 فردا وما كان لا يستلزم على العكس من هذا وهو انه اذا صح ان امر القيس ساعرا انه
 يصح على هذا لافي كفرت انه من ساعرا الى الساعرة وهو ايضا لا يخل
 ما يكون من اللفظ بالمعنى بزعم ولكن مستلزم من اللفظ وهذا المعنى باللفظ
 القيس لما في ان يكون العاقل من فردا احد القيس لكل بسبب نفس العاقل
 وذلك لاجل وجه اللفظ او بوجه المعنى اما الذي في اللفظ مستلزم من اللفظ
 النهج السلس اللفظي اللفظي الكل من جهة اللفظ وقد مر ذلك في الفروع
 واحد والكثرة من جهة هو الكل من جهة المعنى ان ذلك لانه اذا اعتقد من
 ساعرا من داه علم من ذلك ان هذا الساعرا في كل حال قوله هذا ايضا مناسب
 ما يكون من اللفظ بالمعنى بزعم وذلك لوجه من ان اللفظ في الجملة الذي هو
 فان جمل الساعرا من جهة القيس لو كان اعتبارا لما كان له في الواقع والحد من كل

هذا الاعتقاد كذا حله الروح والعقد على الجملة ان كان عسار عطف المفرد
على المفرد كان صادقا كذا الذي لكن كبرية اللفظ وذلك لان هذا اللفظ
اعمالا او قوليا او ساعرا او راولا او العاطفة فاما قد عطف المفرد على المفرد
نظفنا الجملة على الجملة او وضع العطف المعنى المعنى لم يمنع من
العكس بل اجتمع ما بالعرض مكان ما بالذات ما بالاحسن من ان يكون ما بالذات
مكان ما بالفضل ما بالانواع اجمل المذكوفا وقد عرفت ذلك وتجد ايضا
المفاتيح تنجز في سائر اللفظ مفردا او مركبا او جوهرا او صفة او تعريفا
وفي تعيين المركب كيبا المفضل من جهة المعنى ايهام العكس احيانا بالعرض
واحد الاخر افعال متزايا الجمل وضع ما ليس عليه والمضاد على
اولا من جهة العكس في الجمل بينا سمعنا ان سمعنا ما دخل لسمعا
الاعراب بالبناء وليسنا الشكل ولا عجا في انما العاطفات اللفظية
اما العطف في المفردات بمعنى كما ان سئل احد عن العصبية او انها جمع
والثاني من ان يام العكس كقولنا بعض الجوارح ليس ان يبرهن ان بعض الجوارح
والذي سئل احد عن العصبية محاصرا يرجع الى احد من الطرفين او سئل
عسار الجمل وسئل في اقسامها ما بالعرض مكان ما بالذات واحد الاخر
وبالعكس احيانا بمعنى كان بالعدل وما في جهة الرابطة والجملة السورة لا اعتبارا
خارجية ذهنية وكسلي الشيخ هذا ما عطف متزايا اجمل وان كان الجمع من عسار
محرقة من اجزاء اللفظ البسيطة في ان سمعنا لان اللفظ لما ان كبر

[illegible]

ملافاة الوسطية وان لا يمتد الى خارج عن لسانه في لا
 يكون بين وسط وطرف لا ازيد من حجم فاد اكان يسمى بذلك لم
 ما يكون عند يومه للداخل من الملافاة بالاسير في فراغ وانقسم
 اول هذا هو الذي على ابطالهم ونعني ان نعال في القسم
 مولعا من اجزأ اخرى بلزم اما انقسام الخزاو عديم الحجم وكلاهما حال
 اما الملازمة لان الجسم كان مولعا من اجزأ اخرى بلزم في كل من اجزأ
 منع من الخزن حاجبا لهما عن الناس اولا والثاني انما يكون زمان ملافي
 الطرف والوسط ماسية وذلك انما ان يكون طرفين الداخل او لا هذه
 اقسام فان كان حاجبا لهم لم يفتح كل من الطرفين الوسط سائما
 لما ملقا منه الطرف الاخر اذ لو لم يكن كل من الطرفين مائلا لاخر لم
 ملافي الطرفين فلا يكون الوسط حاجبا و هو يلزم انقسام الوسط بالوهم
 وفيه طرانه ان ارادنا الشيء بعضه فذلك على النزاع وان اراد طرفه
 فليزم ان يكون اجزا الطرفين غير الاخر وذلك مستلزم لكل ما دام انقسام
 نفسه وانما هذا مستلزم بالوصول المستمرة من السطح والخطوط و
 والسطح اذ لها ملافاة مع سائر مع عدم انقسام وان كل من الطرفين
 ملقا ماسية من دون الداخل فذلك انما يكون لحد المماسه و هو يلزم
 علم الحجم والجسم لان كل اثنين من البصر واحد وان لا فاه بالداخل ^{حتى يصير}
 مكانها واحترها واجزا يلزم مجموع الامر انقسام الخزن وعدم
 اما الاول فانه لا بد وان سعد الطرف في الوسط اذ المداحلة
 لا تصور عند المماسه اذ المماسه اتحاد الطرف مع احداث الوحد

بل بعد ما فلا بد من النفود و هو على الوسط عند النفود سائما معار
 لما لقنه عند المماسه وذلك البذر الذي لقنه عند النفود يكون غير مائلا
 بعد المداحلة فلم انقسام الوسط واما الثاني فلان البقا الموقوم بعد
 المداحلة يوح ان لم يملأ في الوسط ملافاة للطرف الاخر كمالا فاه
 الوسط اما و ان لا يمتد عن الوسط الى الوحد وهو كذا السطح
 اله لانه لا يمتد في من الطرفين فادعا عن ملافاة الوسط ولا الوسط
 فلا سبب في لا يحتمل ان اللغات لو كان الحلقه يلزم مجموع الامر
 وهو خلاف المفتر فليزم ان لا يكون الملافاة بالاسير بل في فراغ
 ويلزم انقسام والى هذا اشار بقوله فاد اكان يسمى بذلك بعض من
 الامر على سبيل الملافاة بالاسير لم يكن الملافاة بالاسير وانما قال
 مكانها او جبرها او ماسية فانه لان المتكلمين يقولون ان الخزن
 في الخزن هو الفراغ الموقوم المسغول بالشيء الذي لو لم يسغله لكان حالها
 الى المكان اذ هو عند المماسه الذي سغله به ابعاد الجسم وهذا
 محض بالاجاب هذا بقدر هذه الحجج والناظر في خطاها في وجهها
 قال وهم واسألوا الناس ان كان يقول بهذا التالف لكن
 اجزا غير متناهية اول هذا الفصل ابطال القول بالتلف
 الجسم اجزا غير متناهية هو الذي تحت النظام وذلك لانه لما
 اعتقد ان كل جزء من اجزأ الجسم هو منقسم لما قلنا به الى الابد
 على انقسام الجزأ ان هذا لا ينافي ما ثبت حاصلة بالقول اذ ما

من من النوع واليعل فلهذا القول بركت الجسم من اجزأ لا يجزى
 عن مساهمة وان صرح ما ساء الحزود لك لان المساهمات
 لو كانت حاصلة باليعل فلا بد وان يحصل معا صل متواليه اليعل
 ويكون من كل مصلح خرج يلزم ان يكون ذلك الحزب عن نفسه باليوم
 والا يكون مساهما اليعل على اعتقاده فلا يكون المواليان هو ^{السو}
 ولذلك قال الشيخ والمراسم بركاد يقول بهذا المؤلف يعنى
 المؤلف راجرا لا يجزى قال لا يعلم ان كل كثر مساهمة
 كما ساء عن مساهمة فان الواحد والمساهم موجودان فيها فاذا
 كان كل مساهم يوجد فيها موقعا من آحاد ليس له حجم ازيد من حجم الواحد
 لم يكن لها منفذ المقدار على عسى لعدد ^{العدد} هذا اسدا
 النزهات على ابطال هذا المذهب بحرين ان يقال لو ركت الجسم
 من اجزأ عن مساهمة يلزم المحال اذ لا بد ان يوجد فيها الواحد
 والعدد المساهم لان كل كثر مساهمة كانت عن مساهمة
 لا بد وان يوجد فيها الواحد ولكن المساهمة اذ كل كثر
 مركبة من اجزاء وكل اسير يوجد فيها اربعة او اربعة عشر ذلك
 يكون عدد مساهمات واذا وجد فيها الواحد والعدد المساهم
 فلا بد من كثر حجم ذلك المجموع المساهم ازيد من حجم الواحد مساهما
 او لا وعلى السند من يلزم المحال اما اذا لم يكن يلزم ان لا يكون
 بالنزاهة منفذ المقدار وعسى ليراسب العدد ايضا لانه لو لم

يرد حجم المجموع على حجم الواحد لان ذلك باحد حيز المجموع مع حيز الواحد
 وذلك سفي العدد وان كان في الفعل بعدد فلهذا قال بلفظ عسى واذا
 لم يكن منفذ المقدار يلزم في الاجسام مع انها باقية هذا خلف وللحجم
 ان يقول لا يسلم ان لو لم يقد المساهم في حجمه لم يقد عن المساهم بل هو كثر
 مدهسا وحاد يقر بركا المقدمه كوجه تنوخ هذا المنع وهو ان سائر
 لا بد وان يزد حجم ^{المتن} على حجم الواحد اذ الحزبان الملاصقان يكونا حيزا واحدا
 عن حيز الاخر فكل حيز مجموعهما ازيد من حيز احدهما فكل حيز حجمها ازيد
 وكذا القول في السلسلة لا بد من صاعدا قال وان كان لكن مساهمة
 منها حجم فو حجم الواحد وان كانت الاضافات بينهما في جميع الجهات حتى كثر
 حجم في كل جهة فكان حجم كان سببه حجمه بل حجم الذي آجانه عن مساهمة
 سببه مساهم البذر لا مساهم البذر بل ازيد من حجمه بحسب ازيد
 البالغة والظن فكل حيز سببه آحاد المساهمة لا آحاد الغير المساهمة
 سببه مساهمة لا مساهمة هذا خلف محال ^{الاول} هذا يعرر السو
 الثاني هو ان يكون حجم ذلك المجموع المساهم ازيد من حجم الواحد وهذا
 ايضا محال لان لو كان لكن مساهمة منها حجم ازيد من حجم الواحد
 وتحقق الاضافات بين تلك الآحاد في الجهات الست من القبلة والبعد
 والعوقبة والجنبه اذا الحجم لا يمتد برونها بحيث يحقق الجسم بركا ذلك
 المجموع المساهم لا آحاد وهذا المقدار سطل دعوى الخفيم لا ادرك
 التوجيه الكلية للشيخ اراد من ذلك اساسات مذهبته وهو الصالح

وتعرف ان اذا حصل جسم من ذلك المجموع المتساوي لايجاد يكون نسبة حجمه الى حجم
 الذي احاده غير متناهية جسم متساوي القدر المتساوي القدر اذ حجم كل منهما
 متناه لكل اذ ياد الحجم انما يكون بحسب اذ ياد لايجاد فكون نسبة
 المتناهية الى الاحاد العبر المتناهية نسبة الحجم الى الحجم التي هي نسبة المتساوي الى
 المتساوي فليكن ان يكون للاحاد العبر المتناهية متناهية هذا خلاف وان لم
 لا نسلم ان اذ ياد الحجم بحسب اذ ياد لايجاد وانما يكون ذلك لان لو كان
 للاحاد متساوية في الصغر والكبر قلت في كون الصغر بعضا من الكبر فليس
 الكبر فلا يكون الكبر حرا في الخارج والقدر بخلافه واعلم ان الحجم
 في كثير من مواضع هذا الكتاب يطلق لفظ الامكان ويراد الحصول اذ قد
 مراد هذا لغيره انما هو المقصود اذ حصل في السائر من لئلا هو لا غير
 بحسب ذلك لوجه ذلك كما سيجي في موارد فان قال بغيره التي اذا
 اوجت النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفا من معاصر غير متناهية وان
 ليس بجسمان يكون لكن هم معاصر متناهية لا ما لا يعقل ففقد اوجب
 امكان وجود جسم ليس لامتناه من معاصر بل هو في نفسه كما هو عند المحققين
 اقول هذا غرضه على المذهب الحق وهو ان يقال اذا اوجت النظر السابق
 ان الجسم المتساوي المقدار لا يجوز ان يكون مؤلفا من معاصر غير متناهية
 بحيث ان لا يكون لكل جسم متناهي متناهية لا ما لا يعقل ففقد اوجب ذلك
 النظر ان يحق وجود جسم ليس لامتناه من معاصر البطلان وبحسب البرهان
 ان يقال كل جسم موزع على ما لا يكون متناهي البطلان او لا وعلى السبيل
 بوجه

بوجه جسم لا يعقل له ما يعقل اما اذا كان الماني فظاهر وكذا ان
 لا اول لان تلك المفصل اما ان يكون غير متناهية وود مرطلة
 او متناهية في تلك الاحوال اما غير متناهية في سائر الجهات البطلان
 بوجه من الوجوه اول اول باطل لما قلنا فمعنى انها متناهية في الجهات
 البطلان بوجه من الوجوه فكون جسمها بعد وجود جسم لا يعقل له ما يعقل
 المطلوب قوله للسبح يريد به كنهه ليس يريد بالامكان الحصول
 كما قلنا قال لكم ليس بالافضل بوجه بل محتمل ان يكون فالا للامكان
 ووقوف المفصل ما يملك وقطع اما ما خلاف العرض كما في التلقين
 واما بوجه من وجوه ان من العكس لسبب ^{الوجه} قد علم انه وجود جسم لا يعقل
 له ما يعقل لكنه يكون فالا للفضل والاما كان جسما ولا موزع الفائلة
 للانقسام على الاول فلك العظم والماني اخلاف العرض كالسواد والبياض
 في البلية والثالث الوهم والفرض ان يوزع له نصف او ثلث او غير ذلك
 ولا اول احصى الماني وهو الثالث وجه الجحيم ان لا يعقل ان اذكر
 لا لا فزان هو الاول والا فان كان في الخارج فهو الماني والا فالبطلان
 قال من ذهب السداد الم يكن بالالف مرآحاد لا يعقل العسمة
 وحيث لم يكن احد وجن القسمة لا يستتبعها الوهمية لا يعقل لما
 غير النهاية وهذا باب اهل يحصل فيه اطلاق المسبب بمرشد
 القدر الذي يوزن او يستخرج على نيل الخروج لا اول
 اذ لم يكن الجسم مؤلفا من اجزا لا يجري وحيث ان لا يعقل احد وجن القسمة

الى غير الهاء لانه لو امكن قطع احد من وجوه الجسم لزم كون الجسم
 هو لغا من اجزاء لا يتحرك هذا حليف وانما قال لا يستلزم الوهمه انه
 لا يمكن كونه والى خلاف الحرس من صف وهذا ما سألنا من
 الحزب وروى عن العلماء اطلبوا ان ذلك لكون ذكر السبع من الباني
 قال عنه انك ستعلم انما ما علمت من حال جهل المعلا بر
 فسته لغز نهانه ان الجزية عليها ورومان تلك الجزية كذلك وانه لا
 يتألف منها لا يتقسم حره ولا مان اول العزم الباني هو انه اذا
 جعلت اجزاء لم يكن اجزاء الجزية والجزية في نفسه لغز نهانه والعزم
 المالك هو انه لا يتألف الجزية والجزية لا يتقسم هذا وان فهم
 الباني للزمانا الحكة اراد دكن مطابقة وسام انه لو لم يكن كذلك
 لزم سائر انقسامها الى لا يتقسم اصلا وانه لم يكن بركت الجسم اجزاء
 لا يتحرك ذلك لان المتحرك اذا قطع بجزء من اجزاء الجزية الى لا يتحرك
 حرار المسافير ان لا يكون ذلك الحزب من المسافير متقسما والا
 لكنا الجزية على نصفه نصف الجزية على كل واحد من انقسام ذلك الحزب
 من الجزية هذا حليف كذا الوقط في جزر الزمان حرار المسافير لم يكن
 انقسام ذلك الحزب من المسافير والا لكنا الجزية على نصفه قبل الجزية
 على كل واحد من انقسام حرار الزمان هذا حليف المسألة الثانية
 في اسانها هو قال اسان بدليل ان الجسم مقدار انحاء
 متصلا وانه قد تعرضت اتصال وانعكاس وعلم ان المتصل

نماء

نداء غير العاقل للاتصال في الاتصال فهو لا يكون هو بعينه الموصوف
 بالامر من فاداه هذا القول غير وجود الموصوف للعلل عشر
 وصورة اقول بقرينة هذا القول ان يقال قد علم تمام ان الجسم
 مقدار انحاء متصلا والحق هو جسيم ما بين السطوح وان قد عرض
 لغير اتصال والاتصال كما في المائتين متصلا وحق واحد ومعلوم انه
 ينبغي ان يوحده الجسم ما يكون هو بعينه موصوفا بها والملاهما اذا
 الاتصال انما تعرض لما كان متصلا وبالعكس يعلم فاما بعد ان المتصل
 يداه اي الصون الجسم غير الذي له فهو هو (بها) بحيث هو يكون بعينه
 الموصوف بالامر من هذه المقدمات ان يكون الجسم سمي له هو
 قولها غير المتصل بزمان وهو المراد بالهنا قوله فاداه هذا
 القول اسان الى اطلاق منع يوم وروى عن هذا الزمان وهو ان
 قال لم لا يجوز ان يكون في هذا القول ان يستعداد على وجود
 الى الاتصال والاتصال او عينه في سلكه او عين صورته والصون
 ما به صير النفس نوعا في الجسم ما يخص كل واحد منها وانه لا يكون
 العاقل لاحدهما فاما اللاه اذ يستعداد قبول كل منهما في
 يستعداد قبول اللاه ويستعداد قبول النفس بحال كبر رازما
 لئلا العاقل فاسا الى اطلاقه لما لمنا ان قد يحدث للجسم اتصال
 واتصال فلا بد ان يكون في قولها ما يقتضي وجودهما لازمية
 لذات العاقل وليس من مائة كرم كذلك فليزمن ان يكون في القول

عنهما واعلم ان السروح قاصص عن هذا التوحيد وبعضهم
 ان مراده بالمعقول الصور الجسميه وهذا غلط لانه لو ارد ذلك
 لكانت تلك المقتضيه ضايعه اذ بان ان تلك القوى لغزوات المتصل
 بترابها حتى انها قال ذلك القوى لغزوات المتصل بترابها الذي
 عند الاتصال بعين وبوجود غير وعند عود الاتصال بعوده مستمرا
 اقول هذا اسان الى بيان ان المتصل بترابها عن فالي لهما قول لا يمكن
 هو بعينه الموصوف بهما وذلك لان المتصل بترابها سعدم عند ورود
 الاتصال وبوجود غير بالشخص السبب الغزلي اتصاله وعند عود الاتصال
 لا يعود المتصل الاول بعينه لا ستماله عود المعلوم بعينه بل يعود
 ما هو بعينه غير قال لهما ذلك القول بان قلت يلزم من مرها لم
 كون الحيز مركبا من الهوى وكذا السطح لكونها قايلا للفصل والى
 قلت لا نسلم بل يلزم وجود الهوى معهما واعلم ان المراد بها ان
 كان الاتصال وهسته او الامتدادات سلم عدم القول لكون لا يكون
 ان يكون القابل هو الجسم الموصوف بها وان كان الموصوف بها فعدم
 قبوله ممنوع وان كان الموصوف مع اعتبار من منها كان المتصل
 اذ هو الموصوف مع اعتبار الاتصال فعدم قبول هذا المجموع ^{مسلم} اذ المجموع
 من السبب الصفة لا يبي مع ورود تلك الصفة علمه لكن لم لا يجوز للبر
 العاقل ان الموصوف هو الجسم وهذا سبب قال وهم ولسه
 ولعلك تقول ان هذا ان يلزم فانما يلزم فيما يعقل ذلك والاتصال
 وليس

وليس كل جسم مما احسب كذلك فان حيزها بالذات فاعلم ان طبعه
 لا امتداد الجسماني في نفسها واحده وما لها من الغنى عن العاقل او
 الخاصه المتسامه واذا عرفت بعض احوالها حاجتها الى ما تقوم فيه
 عرف ان طبعها غير مستعصه عما تقوم فيه ولو كانت طبعها طبعه
 بترابها فحت كانه ذات كانت لها تلك الطبعه لانها طبعه توحده
 يحصله بخلاف الحارات عنها دون القول ^{ان هذا الفصل}
 على سوال ترد على اثبات الهوى وخوابه ويعرف ان يقال ان
 لسنه للتم من قول الجسم الاتصال ولا تكال على خود القابل
 وهذا ان يلزم فانما يلزم فيما يعقل ذلك الفصل بالنعلى وليس كل
 كذلك كالا فلا ان لا يلزم ان يكون لكل جسم قول وانما قال احسب
 لان امتناع الخرق على الافلاك مختلف فيه فقال ان حيزها بالذات
 واعلم ان طبعه لا امتداد الجسماني الى حيزه صور الجسميه في نفسها
 واحده لان مفهوم الصور الجسميه وهو المتصل بترابها جسم لا جسم
 سواء كانت كره او غصن او احد فلهذا الخلق العجز والاحتياج الى
 القابل اذ اذا واحد بعضها بما خلا ما تقوم فيه عرف
 طبعها غير مستعصه عما تقوم فيه اذ لو كانت طبعها مستعصه
 عما تقوم فيه كان هذا لازما لذاتها فحت لها ذات كان لها هذا
 بلا سغباء ولما لم يكن كذلك علم انها حاجه لا بما تقوم فيه ولعائل
 ان يقول انما يلزم من ذلك مقادير الصور للهوى والاحتياج اليها

وليس سلباً لكن احسانها اليها لما في وجودها او فعالها لا يحق وجودها
 بدونها او فيما يحق وجودها ولا لان لوجها كونها عرضاً والباقي
 حوار قسامها دونها ليعتبر قولها لا ينافي طبعه نوعه اسان الى حوار
 سوال هو ان يقال ان الجسم طبعه واحد ومع ذلك يوجد بعض اقسامها
 الاصل من غير ان يكون في الجسم الواحد كونه كذا في موضع وبوجه الجواب
 ان يقال الطبع الجسمي انما يفيض بها بافلا ما وبن لا ينفك
 ابداناً مفيضه واما اخلاصها منها بالوصول فليست رجهت
 داهيا بل رجهتها اذ هي على مفيضه كحصولها الى الخارج كخلاص
 هذا الطبع فانها طبعه نوعه محصلة الدات غير محاجه في
 حصول انما لا ينفك عنه علمه مفيضه حتى ينفك سببها موارثها
 واخلافها انما يكون بالحاجات غير الوصول فلا ينفك عنها اخلاص
 الموارثه فانهم ومنه لعل يكون ليس لا ينفك الحاصل
 الواحد مقابل للانفصال البه او انما ينفك الجسم المكون اجسام
 لسطح لا اجتماع فيها لا انقسام الا الذي لا يحجب الغرض
 ولا وهام وما بينهما ان هذا الفصل ينفك على
 سوال آخر وجوابه ويقع ان يقال انما لم يزرها نك الذي
 ذكرتم في الفصل الثالث وجوده واحد بالانفصال فليل للنساء
 بالوهم الا انك فلا تسلم انما ان انفصاله بالانفصال بل المفضل انما
 هو الجسم المركب من ذلك لا حراً التي لا ينفك عن الانقسام لا الجسم العوض

١٧٢

ولا وهام واحداً بالعرض فانها امصاص كل هو من طهر
 وحاصل ان الجسم الذي هو واحد بالانفصال غير قابل للنك والذكر
 فليل له غير واحد بالانفصال قال فان حجة سالك فاعلم ان
 العرضة او الوهنة او الواقعة ما خلاص عرض فانها كالسواد
 والخاصة السليمة امصاص كخلاص مجاد ان او موارث او ماسن
 تحدث انفسه ما يكون طابع كل واحد من طابع كذا وطابع
 الجمل وطابع الخارج الموافق في النوع وما يصح من كل اسن منها يصح
 من اسن آخر من فصيح ادابن المساسن في الاتصال المرافق للانفصال
 الانفكاك ما يصح من المصنوع وما يصح من المصنوع لا ينفك انما
 للاتحاد الاتصال ما يصح من المساسن انما يحرم ان يقال
 سلمنا ان ما ذكرنا انما ذلك على الفسحة الوهنة او الفرضه او
 الواقعة ما خلاص عرض فانها امصاص من هو كذا في النوع ما يصح
 الى الغير كخلاص مجاد ان او موارث او ماسن لكن لم يزرها
 حوار البسمة الفلكة لانها تحدث في المقسوم اسن ما يكون
 طابع كل واحد من طابع كذا وطابع كذا وطابع كذا وطابع كذا
 عن المجموع الموافق في النوع فليكن هذا الامر ان متصلها وهما
 الخزان احاديث الوهم او غيره وامر ان لفران منها انما ان انفصال
 الى المجموع والخارج عنه الموافق في النوع ودر بدم ان لفران
 المساسن والماهية والطبع لا ينفك افراها في مسمى تلك

طاهر

لا ينفك عن الانقسام لا الجسم العوض

صصح ادا من كل سن منها ما صصح من اسن احرى فاد الصصح
 من المسانين ولا تفكك من المصلين الطباع لغ مراد للطبعة
 والاصطلاح يقال مصدر صصح داسه مرسه قال الله الامراء
 مانع خارج عن طبعه لا ينداد لازم اوزايل لعل هذا العاين ادا كثر
 لازم طبعها كان لا ينداد بالفعل ولا فصل من اسخاص نوع تلك
 الطبع بل كثر نوعه من شخصه ام لا ^{لعل} لا تفكك من
 المسانين وحيث ان لا تفكك من المصلين الذين من تلك
 الطبعة الا المانع خارجي وذلك المانع اما لازم لتلك الطبعة
 وحيث يتبع وجود المسانين اذ المانع من العدد ادا كان لازما
 للطبعة امسح العدد من تلك الطبعة ولم يرم الحصار تلك الطبعة
 لا يحسن اوزايل عنها كما في الصلح اذ ازال صلابه وجه خارج لا تفكك
 وهو المطلوب ^{فان} ^{منه} ^{كل} ^{نوع} ^{يحتاج} ^{ان} ^{يكثر} ^{له} ^{اسخاص}
 كثره فعاون عرج لا يعاقب طبعي لازم فاه لا يوجد للاسخاص المحل
 ان يكثر لذلك النوع اسببه ولا كثر تعرض بل كثر نوعه من شخصه
 الى لا يوجد ذلك النوع الاسخاص واحدا وكثر يوجد اسببه او كثر
 لا اسخاص ذلك النوع والعائق عنه لازم طبعي اذ كل نوع
 لا كثر له اسخاص بحسب ماله الكلي وعان له عرج ذلك ان طبعي فاه لا يوجد
 للاسخاص المحل لذلك النوع اسببه وكثر يوجد الملتزم
 للزم قال سبب السرفذيان لتلك المقدار عرج

مقدار او الصون الحرمة من حيث ان صون حرمة معاديه لما عوم
 مع وكثر صون فيه ويكثر ذلك هو لاهها وسنا هو في نفسه لا مقدار
 ولا صون حرمة له فاعرفها ولا يستبعد ان لا يتخصص بعض
 لاسنا فقولها المقدار من زمانها هو الاله او اصغر منه اقل من حمله
 سابع وجود الهوى جوار التحلل والتكاف فاد السخ ان سببه
 هذا الفصل اذ قد يحتاج اليه في المباحث منه ويعرف ان يقال قد
 ظهر فيما من ان المقدار عرج هو المقدار او الصون الجسميه
 من صون جسميه معاديه ليس كثر فاهها مع وكثر الصون
 الجسميه صون فيه كما يجب وكثر ذلك الس هو لاهها وظاهر
 ان ذلك الس ليس له في بعض ايه مقدار والاما كثر فاه لا الفصل
 والاصل لما عرفت لا صون حرمة والا لكان للهوى الهوى في بعض
 وهذه هي الهوى الاولى التي تمنى اليها مواد المركبات الجسميه
 ماسرها واعرفها واذا لم يكن لها في نفسها مقدار ولا صون كان
 للمقادير اليها سواء فلا سعاد ان يقبل بعض الاشياء بان مقدارا
 اكبر وتان اصغر فصر جسم واجزاء اكبر وهو التحلل وتان اصغر
 وهو التكاف وانما فان بعض الاشياء لان الهوى العلك المحذره لا
 لعل لا مقدار معتد المساله الثالثه في ان الصون لاسنك
 عن الهوى قال اسان بحث ان كثر محققا عندك انه لا يعتمد
 في مالا او خلا ان جان وجون الى غير النهاية او هذا الفصل في سال
 ساهي الاعا

في بعض
 من
 الس
 في

اذ قد يحتاج اليه في هذه المسئلة في مسائل اخرى فقال بحسب كون
 محققا عندك اذ ذلك بعد مطالبة شريفة انه لا يمتد تعدد في مالا
 او حلا ان جاز وجود الحلا وانما قال ان حاد لانه لم يمتد تعدد
 من قال في الامر كما ان ان يعرض امتداد ان غير متناهين من مبداء
 واحد لا يزال التعداد منها يترايد ومن الحان ان يعرض منها ابعاد
 يترايد بتعدد واحد من الزادات في الحان ان يعرض منها ابعاد
 لانها لا الى غير النهاية ^{ان} هذا استدلال البرهان ويعني ان
 يقال لو جاز امتداد لا يعاد الى غير النهاية يلزم امكان الحصار
 مما لا يتناهي من الحاصر وهو محال لان مكان المجال محال فالتعدد
 مثله بان الشرطية انه لو كان كذلك يلزم امكان امور عليه فليزيمه
 لشيء اخر يلزم منها الثاني اما الاول وهو لزوم امكان الامور
 الثلثة فلام ^{ان} ان يعرض امتداد ان غير متناهين من مبداء
 واحد كذا في مبداء لا يزال التعداد منها يترايد وفنه نظرا لان ذلك
 اما ان لو كانت النهاية من جميع الجهات لم يكن يعرض منها
 ابعاد يترايد بتعدد واحد الزادات يعني كغيره ان كل بعد
 ما قبله بتعدد زيان متناهي عليه ولكن ان يعرض منها هذه الابعاد
 لا غير النهاية وانما قال بتعدد واحد لان كل بعد لو كانت اقل
 من زيان ما قبلها لم يكن متناهيا كل منها نصف ما قبلها جاز عليه
 الزادات مع كونها في بعد متناه اذ بين او قلدر من المتعارفين

استقام

مركبات يحصل ان كل خط يمكن تصفده ومعلوم ان نصف الخط
 لا بد وان يكون خطا فممكن تصف الخط الى غير النهاية مع كون الخط
 مساهما في ان يكون الزادات اما بتعدد واحد او اكثر وانما
 حصص المثل المذكور لانه لا يتناهي في حصول الزائد بوجه المثل في
 الزايد قال فليكن هناك مكان زادات على اول تفاوت يعرض
 لغيره فانه ولان كل زيان يوجد فانه مع الزيادة عليه قد يوجد
 واحد واكثر زادات امكنت فليكن في ذلك هناك بعد يستعمل على
 جميع ذلك الممكن والاولى وقوع الامور لا بعد لاسيما للزائد عليه
 امكان فليكن انما ان وجود المثل على محدود حله غير المحدود
 الذي في القوم فمصر التعداد من الامتداد من محدود في الزايد
 حلا لا يجاوز في العظم وهناك سقطة لا محالة لا امتداد ان ولا
 سفار يعني ^{ان} الامكن الزيان على اكثر ما يمكن وهو ذلك المحدود ^{الامتداد عليها}
 من حله غير المحدود وذلك محال ^{ان} هو هذان المتقدمان
 وهو ان يلزم من امكان هذه الامور الثلثة لشيء اخر احد ما يمكن
 زادات غير متناهية على البعد الاول والثاني ان كل زائد
 يوجد فانه مع الزيادة عليه قد يوجد بولي واحد بعد والثالث
 كل حله من الزادات التي امكنت لكن ان يوجد هناك بعد يستعمل
 على جميع ذلك الممكن اذ لو امتنع ذلك بل انما يمكن الاستعمال على الزايد
 لا مقام لا يمكن على اكثر منها يلزم انها الامور الواقعة بين الامتداد

الى بعد لا يمكن الربان عليه والا لكان هناك بعد على اذن من الممكن
 وحكمه ذلك لعدم الاعلى زنادات محدودة مناهضة حركته
 الزنادات الغز المناهضة الى في القوة فليكن لا ابعاد الى من
 لا مسدود من نفسه الى بعد لا يحاوي بعد العظم وهناك سطح
 الامداد ان لا حالة ولا سندان بعد والا لمكن الربان
 على اكثر ما يمكن لذلك محال فليكن ان الامور الثلاثة لازمة
 طرأ لا يستقيم ام لو امتنع وحدان كل حركي بعد لزم وجود
 الامتثال على حركته لا يمكن ان يرد منها بعد بل اللازم ان بعض
 الحمل لا يوجد بعد وحار ان يكون ذلك البعض جملة الزنادات
 الغز المناهضة وغيرها من الحمل لوجود ابعاد فلا يلزم انها
 لا ابعاد الى بعد لا يمكن الربان عليه قال فليس يمكن هناك
 امكان ان يوجد بعد بين الامداد من لا اول في تلك الزنادات
 الموجودة بعضها فليكن ما لا يمكن ان يحصل من حاصر
 هذا محال اول هذا ما في المقدمة التالية وهو ان
 اذ الرتبة لا امور الثلاثة فليس يمكن ان يكون امكان ان يوجد
 بعد لوجود تلك الزنادات الغز المناهضة فليكن امكان
 انحصار ما لا يمكن من الحاصر وهو محال وهذا الربان
 سلبا قال وقد ثبنا ان محال ذلك في وجه آخر
 سبعان فيها بالجزء اول سبعان ولكن فيما ذكرناه كناه

وهو سبب

اول هذا اسان الى برهان السامية فانه سبعان فيه
 بالحركة والى برهان لطيف فانه لا سبعان فيه بالحركة اما
 السامية فهي في حال لو امتد بعد الى غير النهاية ووجود بعد
 مواز له يمكن وكذلك كل حركي المناهي حتى يسامت طرف البعد
 الغز المناهي فليكن بحق نقط على غير المناهي ان نقط المناهي
 والمناهي محال فالمقدم مسئلة اما الملازمة فبئس واما بطلان
 المناهي فلا ان كل نقط فوصلتها اول السامية يلزم ان لا يكون
 اول السامية بل يكون السامية قبلها لان السامية انما
 يحصل بحركة طرف المناهي والحركة لا بد ان تقع في مسافة وقد عينا
 ان الحركة والمسافة متساوية لا غير النهاية فليكن حركته على نصف
 تلك المسافة قبل حركته على تمامها فليكن السامية في حال
 الوصول لا الصف بل السامية المفروضة ومنعوا الملازمة
 مما ذكر في غير التالي عنه وقبل ان المحال فالزم من المجموع مجاز
 انكار الكل اذا اجتمع الممكنات فليس يلزم المحال كاحتياج
 كما به يلزم عدمها والحواش للمجموع اذ السامية المحال لا بد
 وان يكون لا اجتماع محال بلكن البعد المناهي يمكن وجوده وكذا
 حركته فليكن زبوت اللانهاية معها محال الا لا يمكن اجتماع
 المسار للمحال لكن اصلاح هذا البرهان لوجهين وهو ان
 لو تحرك طرف المناهي فاما لم يحصل نقط في اول نقط السامية

ط

اوله يحصل وكل واحد منهما مطلق اما الاول فلما تم واما الثاني فلان
 لا بد للمادة من اول الحصول الشيء على وجه لا يكون له وجود اول
 محال فيكون واما برهان الطبوع معزوت قال اسان فله
 بان كذا ان لا امتداد الجسماني يلزمه النسيان فيلزمه الشكل على
 في الوجود فلا يخفى اما ان يكون هذا اللازم يلزمه ولو افرد نفسه
 نفسه او يلحقه ويلزمه لو افرد سبب عن سبب فاعلى هو برهانه او
 يلزمه سبب الحامل ولا ينفك الذي كشف الحامل ولو لم ينفك
 سبب عن نفسه لست بهت الاجسام في مقدار ولا امتدادات
 وهيات النسيان في الشكل وكان الجرم المخصوص بمقدار ما يلزم
 ولو لم يكن ذلك السبب فاعلى هو برهانه او منفرد سببه لكان المقدار
 الجسماني قابلا في نفسه برهانه هو لا للفضل والفضل وكان له في
 نفسه قوة لا ينفك في قدرات لست حاله هذا بمعنى انه بمسار
 الحامل فيكون هذا اسان الى البرهان على ان الصون لا سبب
 الحصول في برهانه ان يقال اذا امت ان الامتدادات لا بد لها من
 البناء في المفضل بزمان الذي هو الصون الجسماني لا امتداد
 عز النسيان في كذا كان ذلك فممن حلو الصون عن الحصول ثمان
 السطرية انه لو كان المفضل مناهي المقدار فلا بد وان يلزمه
 الشكل في الوجود لازما لوجود دون له منه والامكان شكل جسم
 الاجسام واحدا وفي الشرح انه لو كان لازما للماهية لا سبب
 فعله وفي طر لانه انما يلزم ذلك ان لو كان لازما سببا

والسبب عيان عن الهمة الحاصلة للمقدار بواسطة احاطة حد
 في الدارين والكثرة او جود كذا في المبرع والمثل في ادا ان الشكل
 لازما لوجوده يلزم ان لا ينفك الحصول وذلك لانه لا يخفى اما ان
 هذا اللازم يلزمه عن نفسه وان افرد عن الحامل او يلزمه عن سبب
 خارج وان افرد عن الحامل او يلزمه من شارة الحامل في ما سببه
 المعاني وهذه منفصلة مانع الحول لانه لا يخفى ان يكون من شارة
 الحامل وما يبعه او لا والى اما ان يكون نفسه وما يلزمه او لا
 يكون بالامر الخارج ولا يخرج ان طلاق معتزل اول اما الثاني فلان
 لو لم ينفك عن نفسه بغير شارة الحامل لست بهت الاجسام
 في مقدار ولا امتدادات وهيات النسيان في الشكل وهيات
 النسيان في كذا يكون النسيان في شارة اليه على وجه مخصوص ومحسوسا
 على وجه معتزل وكذلك يلزم سببه حر الصون لكتبتها في المقدار
 والهيات والشكل واما الثالث فلا المفضل لذلك الشكل لو كان
 امرا خارجا يلزم ان يكون المقدار الجسماني قابلا للفضل والو
 بدون هيولاه لان ما ينفك الشكل ينفك النسيان في الحصول النسيان
 بدون حصل الشكل بدون ضرورة لست وهما وان النسيان اما
 يكون بعد حصوله الطبع في كذا الصون قابلا للفضل ومن ايضا
 مصلح فلهذا يلزم ان يكون المقدار الجسماني بزمان قابلا للفضل

للمحركات السكيات الدائرية التي لها وفي بعض النسخ ما كان لفظ
 صون الكل الدائري هو فاعله لا يكون وحال جعله الى صفة
 في قوله حراما للكل موجود له فاعله فالبس واما المقدار لو
 افترج ولم يكن هناك من يثبت الطبيعة المقدارية وبذلك الطبيعة
 واحد لم يصركلا وغير كل بحسب ذلك الفرض الا ان نفسها لا مر عليها ولا
 من مقارنه فالبس والحق ان يحسب معناه ما يختلف فيه حسب
 الكثرة فليس كما ان يقال هي هنا الحفها من غيرها من حسب مكان وقوعها
 او صوح موضوع لحوفا سابقا حتى يتبع ذلك ان صار ما هو كالحرف
 كماله مخالفة ^{الاصح} فدرست ان عدم انصاف الحرف صون الكل
 وسكنا في الفلك انما كان مانع والممان مفقود ههنا فندفع البصر
 وذلك لان المقدار الجسماني اذا كان مفترجا لم يكن هناك من يثبت
 سنا الطبيعة الصون الجسمانية وبذلك الطبيعة واحد لم
 يصركلا وغير كل الا من نفسها ان لا يدخل لغرضها في ذلك بحسب
 تحريدها اما العلة فلما مرت الفصل السابق اما العاقل فليعد
 افرادها عنه وادالم يكن لغرضها مدخل ذلك فمن لا يستحق سنا
 معناه ما يمكن ان يختلف فيه والآن كما اننا اذا ذكرنا الفلك فلا يحق
 الكلمة لتتبع المانع المذكورة في الفلك فليعلم انه لا يمكن ان يقال
 ههنا الحفها من لحوفا سابقا من غيرها بحسب امكن وقوعها
 لذلك العز او بحسب صلاحته بحال المقدار والسكنا للكلمة
 وتظهر

2
 لا ينسبها ولا يثبتها

والمرتبة حتى يتبع لذلك الحرف السابق ان صار ما هو كالحرف وكمالها
 لكل كما ان الفلك من لحوفا والكلمة السابقة لم تسعه لمخالفة
 الحرفان فالبس ما العاقل في هذا الزمان اد الرهان الاول
 فمدخل على ان الصون لا ينسب على الصون والى الفصل الاول
 ولا بها طبيعة واحدة كما مرت فالبس الاول على عدم الفلك كما في
 الاجسام لا مطلقا وهذا عند ذلك فان فلك لم يكن هذا
 مغنا على الاول ما الحاجة في كان فلبس لا يحسب ح الممان اليه انه
 لا يمكن قبول الفصل والاصل بدون الهوى والاعلم المسئلة الرابعة
 ان الهوى لا ينسب على الصون الجسمانية فالبس هذا الحال
 اعماله التي من قبل افترج الجسمانية ولو كان في جهة ذاهب وضع
 منقسم كان في جهة ذاهب داخما او غير منقسم كان في جهة نفس منقطع منقسم
 انسان نقطة ان لم ينقسم اليه او خط او سطح ان لم ينقسم اليه غير جهة اشار
 هذه مقدمة يوقف عليها بيان المطلوب وهو
 يقال ليس هنا الجاهل ذاهب وضع ليس هو ليس في نفسه تحت كل لسان
 الجسمانية له ما هنا او هناك بل انما هو ذاهب وضع في جهة
 افترج الصون الجسمانية لو كان في نفسه وان لم يكن منقسما كثر
 منقسما او لا فان كان كثر داخما في نفسه فان لم يكن منقسما كثر
 في حد ذاته منقطع منقسم ان الى ما اليه اد لو كان
 داهبا لم كان منقسما كما علم في المسئلة الاولى واذا كثر نهائيه من فان لم
 ينقسم

صور

في جهة الجسمانية

في موضعين من كتابه في علم الهيئة

فلازم

من الجهات أصلا كما نبطه وان انقسم فاما ان ينقسم جهة واحدة
او من جهة لا يمكن ان ينقسم جهة لسان ولا اول خط والآخر سطح
ولا انقسام باسرها باطل اما كونها داخلة لوحا مركزها في مركز
الهيئة جنبا وانما لم يكن مركزا في الهيئة بغيره غير الجسم اما كون
نقطه فلازم كون العرض للغير المنقسم بحالة للجوهر المنقسم كذا القول
السمي لما قيل في بعض هذه المسائل في موضوعه ولا يسن
الحاصل بحال الا ان كان الجسم حاله في الموضوع وذلك بحال فلا يسن
البدل بحال اما العرض فيكون له ما له لست في نقطه او خط او سطح
من العرض لانه في ذاتها وضع وان عرضها في موضع في مركز
الصورة الجسم فالبعض فلو فرضنا هتولى للصون وكذا
لا وضع في حقيقة الصون صادرة عن موضع مخصوص فليس يمكن ان يقال
ان ذلك لان للصون حقيقة هناك كما ان يقال لو كانت للصون نوب
لها وضا او كان من عرضها وضع هناك لم لحقها الصون لا الفرق
وانما ليس يمكن في ما نحن فيه لانها مجزئة بحسب العرض الاول هذا
هو البرهان على الهتولى لاجرة عن الصون وممكن ان يقال اذا كانت
هذه المقدمة بغير ان لا يكون الهتولى مجزئة عن الصون اذ لو كانت
مجزئة بغير الحال وذلك لانها لو كانت مجزئة لم لحقها الصون الجسم
فلا بد ان يصير ذلك وضع مخصوص مخصوص لا يمنع في موضع كحل
جميع المواضع او لا من من منها او في موضع مبهم غير محقق اذ ليس
وهو

هناك

في موضعين

وهو المختص في غير المعنى والدارم وهو صورهها وان وضع مخصوص
في موضع مخصوص باطل لانها لو صارت كذلك فلا بد له من اختصاص
للمساحة التي لا يخرج والمختص في موضع ذلك لان هذا
المختص في ما يكون للصون لما هنا انه يمنع لها الوضع بدون الصون
وبذلك الصون لا يخرج من ان يكون عن هذه الصون او من بعدهما والسبب
في الان لهما الاول فكما قال في موضع او حيث لها وضعها هناك
كذلك في الثاني في موضع او عرضها في تلك الصون ذلك الوضع كما اذا
كان في الهواء في جوف الهواء فادخلت عليه الطبيعة الهواءية صادرة
في ذلك الوضع وذلك باطل لانما انما علم على كونهها مجزئة عن الصون
واما الثاني فيجب فالبعض وليس يمكن ايضا ان يقال ان الصون يمنع
لها وضع مخصوصا في اوضاع الحرية التي يكونها في كل واحد منها
كما ان الارض في كل مكان في موضع الذي ذكرناه في مختص وضع جرمي
نسب لجوهر الصون هناك وضع حر في جوفها مختص في اربابها
الطبيعية وذلك الموضع كالجوهر الهواءي صريحا فيكون موضع الطبيعة
مختصا في موضع الاول وهو اربابها في طبيعتها كما ان
موصفا لهذا الصار من الماء وهو هواء وهو انما لا يكون هذا ايضا
لانما جعلها مجزئة في اول هذا هو بيان القسم الثاني وهو مركز
نسب من الصون كما في اوضاع الحرية التي لا حركتها في واحد لا في
سلا وهذا اسان الى ان يقال لم لا يكون ان يختص في مختص لا في
الاخر

الاخر

مثلا ما حارها بواسطة صورها مع ان تسبها لاجل لاجل
 واحد ونوجه الكلام ههنا ان يكون هذا السمع ايضا مطلقا لانه
 لو كان سلبا لخصص به هذا الصوت فاما ان يكون على وجه
 الهوى وضع معن ليعني ذلك الصوت سوسيط ذلك الوضع ذلك
 الموضع كما مر في السمع الاول من حصول وضع الهوى قبل اقتران الصوت
 او لا يمكن زاما لان ظاهر الظاهر لان سببه الصوت المحرر التي
 بقدر الهوى لاجل جاز عنصرها واحد كسب الهوى المحرر
 اليها فلا يفسد شيئا منها واما الاوصاف فذلك بسبب ايضا صوت
 الكل وضع كل العنصر الموجب لاجل خاص اخر المواضع او ذلك غير
 فيما سلكم وان كان ما ذكره هذا القسم لوضوحه اما الاول فكما نعال
 الصوت حال تركيزه هناك وضع حرر لظرفا يخص اقرب المواضع
 الطسعة لذلك الجسم من الموضع السابق كما ان تركيز الهواء الصافي
 حرق ما فوجت صورته تخصص موضع الطبعي لموضع لا يركب
 اجرت مكان طبعي للقيام به موضع الذي صار فيه ماء وانما السمع ذلك
 لا ما جعلناها ايضا محرر من الصوت ولا سعة موضعها الاول فاعلم
 ان هذا الزمان انما يدل على امتناع تحرر الهوى بالمقارنة للصوت
 قبل المقارنة لاجل امتناع تحررها مطلقا ولا بعد المقارنة والسخ
 قد مر الى تحيل هذا الزمان في الفصل الاول ^{فان} ^{فان}
 واحد من ههنا ان الهوى لا يتحرر عن الصوت الجسدية ^{الاول}
 هنا

نحو

هذا شبه على السبيل للزمان اذ قد يمكن ان يسدق ما مر
 على امتناع تحرر الهوى عن الصوت الجسدية مطلقا ونعني لفر
 نعال لما امتناعه من تحرر الهوى لاجل امتناع عن الصوت قبل الاقتران
 بلزوم امتناع تحررها مطلقا اذ لو تحررت بلزوم امكان المحال في
 محال ذلك لانها لو تحررت اقتران الصوت بها فكن فليكن امكان تحررها
 مع امكان اقتران الصوت بها لكن التحرر مع الاقتران محال لا سلبا منه
 المحال لما يتناهي فليكن امكان المحال وامكان الاقتران ليس في امكان
 التحرر وانما قلنا ان الاقتران ممكن لانه لو امتنع فاما لم يكن ذلك
 لا امتناع لذاته الهوى او لوازنها او لغوارضها المعارضة ولا لاولا
 باطلاق الا لما قد رتب ابعث اليك في كل الاقتران فيست
 امتناع تحرر الهوى مطلقا وطل بعض السارحين في السمع في
 هذا الفصل على تركب البرهان وان الفصل ليس يعمل على معر
 وذلك باطل اذ التركيب ايضا يستند في الفصل ليس بواجب
 وزعم آخر انه اشار الى امتناع تحررها بعد المقارنة اذ الفصل
 السابق انما يدل على امتناع تحررها قبل المقارنة المسببة
 الخامسة في ابيات الصوت النوعية فالتسعة والهوى قد
 لا يخرج الصاعين من اخر وكيف ولا بد من تركيز اما مع صوت فوجت
 هو لا يندك ولا التام والشكل للهوى او بعض اوج صوت
 توجه امتناع قول تلك وكل ذلك غير الحمسة ولذلك لا بد من مرجح

مستضي

مكان خارج
 لا ما احتلها الصوت في السمع الجسدي

او وضع حاصل معتق وكل ذلك في معنى الحرمة العامة المستزلة
 في العالم
 اول هذا الفصل ينسب الى منافع النكاح الهول على الصورة
 النوعية والمراد بها ما يتوحد به الاجسام ولو لم يدهها للجنس
 للتفصيل كما في بعض النسخ يخرج بحجة جوهريه وذلك على هذا المظهر
 وحيث الاول ليراجع جسمه في الانا اذ بعضها يقبل لا يمكن
 ولا التام والسبب في الهول كما في الاجسام الرطبة او بعض الاجسام
 البالية وبعضها ينسب عليه في ذلك كما في الجرد واما بعض الاجسام
 الصغرى والى يستند على خصص وهو اما نفس الجسم المستزلة
 اولوازمها ويزن لسترا جميع الاجسام في ذلك وعوارضها المقار
 او امر مفصل ورجوع الكلام في اختصاصها بذلك الجسم دون الباني
 او مرذاني لذلك الجسم هو المطاوع والجبر ظاهره اما في التفرقة
 عن ذلك الجسم لا والى اما نفس الجسم او لوازمها او الالهاني اما
 دال لذكر الجسم او عرض الوجه الداني ان كل جسم نحو كذا خاصا كما في
 او رصفا خاصا ان لم يكن في امكان كالمجرد في بعض ذلك يخصا
 وباني البرهان كما مر وهاتان الصفتان رابعتان في الاول والى
 ولعل في قول هذا الكلام يعود في اختصاص كل جسم بصورته النوعية
 ويزن اما السلسل او الرجح وهما سر وروانه يلزم من ذلك كبرها
 يدل على محارقاتهم والى العلم قال اسان واعلم ان السلسل
 ايضا وجود الحامل جرس صون جرمانيه والا لوجب التسليم
 المذكور

بل يحتاج فيها تحليها جواله الى معنات احوال صفة من خارج
 سجدتها ما يحث من النذر والسكك وهذا سر يطلع منه على اسرار اخرى
 انزل هذه اسان الى حوات سوال واداء ما مل الى الفصل الداني
 من المسائل الماثرة وهو ان الهول لو كانت كافيه في لزوم السكك والمقدار
 للجسم لزم لسترا جميع الاجسام في كل واحد ومقدار واحد للكون
 الهول مستزلة من الجسم فاسان هذا الحامل غير كاف في لزوم
 السكك والمقدار المعنيس والى لزوم التسليم المذكور في ذلك الفصل
 فمن ايضا هذا الجاهل مع صورته النوعية والى ما اختلف اشكال
 احراز العنصر الواحد ومقاديرها بل يحتاج في خلاف احراز السكك او
 مقدار الى خصصات ومعنات في احوال مناسبة لذلك من خارج
 والمعنات في العقول والنفس الساتية ولا جوال المناسبة في احوال
 الارضية بل الصور الساتية والمعنات اللاجئة والقواسم العنصرية
 وبعضهم في المنفعة بالانفاضة وهي يكون وجوده غير دائم وغير
 اكثر من مع استبائها بسبب خلف الباطن عن سبائها في اكثر
 الاوقات او في سطرها كالا في الالهة من لاله الهوا والارض
 جرمي السحاب والرياح والمياه وحوال الحيوانات الموجهة لاحتلا
 احوال حراة العناصر الرخاوة والصلابة واللطافة والكثافة والبروز
 والبعثرة وغير ذلك قوله وهذا سر يطلع منه على اسرار اخرى في بعض
 علمنا ان اختلاف احوال الاجسام يسفر الى اسباب احوال خارجة

واعمال

مساجبة من الصور السابعة والنضرات اللاحقة فمعلم مر ذلك
 احاثا سرية اذ لم يرد ان لا يكون للحوادث بداية زمانه والا
 لم يرد للشا به المذكور ويلزم منه ان يكون اجسام قديمه وان لا يبد
 مخرج لا سرمدية يكون سببا للاسبليات المختلفة في المادة لعل
 لا تارة مختلفة ان تلك الحركة بعض وجود جسم يحرك ابدأ وان ذلك
 محتاج الى مبداء قديم بعض وجود هذه الحوادث عند تمام الاستعداد
 ولعل ان يقول هذا انما يلزم ان لو لم يكن الصانع فاعلا مختارا
 وهذا هو الحق المبين المسئلة السادسة عشرة هل هو المصنوع بالصون
 قالوا نعم وعنه واعلم ان المصنوع مسقرة في ان يقوم بالفعل الى ان
 الصون فاما ان يكون الصون في لعله المظلم لا ولة لقوام
 المصنوع او يكون الصون الله او واسطة لم يتم لفرغم المصنوع بها
 مطلقا او يكون سببا لم يتم ما يحتاجها جميعا يقوم المصنوع او
 يكون لا المصنوع بمجرد المصنوع ولا الصون بمجرد المصنوع ليس
 احدهما اولى بان يكون معلوما به الاخر فلا يحكم بل يكون ما حارفا
 عنها نفهم كل احدى والاخر وبما لا يخفى من ان
 المسئلة ان الصون سببا لعله قوام المصنوع ويقترن هذه المسئلة وحقها
 في غاية الصعوبة اما اول افلا ان الشرح وضع في صدر المسئلة ان المصنوع
 مسقرة في ان يقوم بالفعل لا الصون وعلى هذا السبيل احده
 التردد ما بها اما لعله مطلقا او الله او واسطة او سببا

في المسئلة
 من المصنوع
 في المصنوع
 في المصنوع

في المصنوع

في المصنوع

ثم قال وليس احدى ما اولى بان يكون معلوما به من الاخر من العكس وهذا
 مستدرك من ان السبب راما ما بنا فلابد ذكره اننا المسئلة
 ان الصون ليس عليه ولا الله ولا واسطة لعدم تقدمها على المصنوع
 ثم التزم انها حجة للعلية مع ان حجة العلة بح اضا لن يكون مسقرة ما
 فان قيل انه مجرد حجة على البقاء لا حجة على اللاحاد حتى يحل
 مسقرة ما فنقول جرده اما ان يكون عليه البقاء والنها
 وواسطتها اولى على اللاحاد والنها وواسطتها فان كان لا اول
 نسلم ان الصون ليست احدها فوله في المصنوع لانه انها لو كانت
 احدها لم يرد تقدمها على المصنوع بل لا نسلم وحق تقدم على البقاء
 او النها او واسطتها وان كان لما في فلا نسلم الحجة لا مقام المصنوع
 لحوادث كون الصون عليه البقاء والنها او واسطتها والسادس حجة
 خطوان جميع ذلك وما ذكرنا حجة من ذلك الاعلى وجه لا
 ولا يعني رجوع ونحن نتن جميع ذلك بعينه الله وحسنه
 بحان علم ان العلم قسما على اللاحاد وبولز وجود الشيء بعد ما لم يكن
 وعلة البقاء وهي كونها سببا لبقاء الشيء اذ بقاء الوجود وكونه
 عنه وغرضه دم فلا بد له من موش كائنا فان لما في افعاله
 المحصورة بالحركات والسكات على اللاحاد ومنه التام
 الاجزاء والدعائم والاساطين اما لعله البقاء وعلة اللاحاد
 اذا كانت تامه لما يشر والمعلول تام المصنوع اذ الناصر والمعلول بغيره

في المصنوع
 في المصنوع
 في المصنوع

تسع على المعلول في مقامه عن العزم ما دام العلم مؤثرا لا فائده
 لما كانت كاملة والفعول بالمتلا لا تسع للاحتياج الى سائر كمالها
 بالنسبة الى الفعل الاول وان لم يكونا باثنين او احدهما ينفرد
 للاحتياج الى البقاء الى مقتضى خمسة الدار بالشيء لا يستعمل
 الفسلة المحرقة عن الدهر فانها تستعمل للحرج الاحتياج لا يستعمل
 في مقامه الى لا يستعمل في الدهر وعلة الاتحاد ان لم يكن بائنة
 مع المعلول فلا بد للمعلول من علة اخرى سبقت بها كافي المنفعة
 بكونه علة للاتحاد بمعنى لعله البقاء اما اذا كانت بائنة فاما
 ان لا تسع الاحتياج الى سائر اصلا او ان لا تسع فانما تسع الى
 مقهور معتق كذا في اذا كانت الصون علة الاتحاد او الله واسطة
 لها فليكن ايضا كذا بالنسبة الى البقاء كونهما بائنتين مع الهوى
 وان لم يكن سبقت بها بالنسبة الى الاتحاد لم يكن ايضا بالنسبة الى
 البقاء لان الهوى في الاحتياج الى علة اخرى في وجودها وسبقت
 في هذه المسئلة ان عليها جوهرية ما يستعمل في الهوى بها
 عن غيرها في البقاء فعلم ان كونه الصون علة للاتحاد او الله او
 واسطة لها تساوي كونها كذا بالنسبة الى البقاء فليكن
 في كل سطح الترتيب كونها علة البقاء او الله واسطة لها واذا
 عرفت ذلك فتقول مراد السمع ههنا ان الصون مشتركة لعله
 بقاء الهوى وله ذلك كذا في المقتضى قوله الهوى معسرة

ان يقوم بالفعل يسير الى الاحتياج في مقام وجودها الخارج
 لانه الماهية وقوله لا مقارنه الصون عند اقسامها من حيث لا
 ما في ذات العلة لا كذا في مع والعالم وبحر البرهان
 ان الهوى ذات الملازم من الهوى والصون فذلك الملازم
 اما في ذاتها او في امر خارج فان كان ذاتها فلا بد وان كان
 لاحدهما مدخل في وجود الآخر لا يمنع لكونه وجود كل منهما
 مستغنيا عن الآخر مع سبقت كل منهما عن الآخر من حيث
 الوجود لكون الهوى يسبق في مقامه بالفعل لا مقارنه الصون لما
 ان الهوى لا يمكن وجودها بغير الصون ولا يمكن لكونها
 لوجود الصون واللازم الدوراد السبقت انما لو تعدد كونه موجودا
 بالفعل ولا انها فليكن فلا يمكن فاعلة في هذا الوجه فليكن
 تسليها لا يمنع لكونه العلة الى الله او سبقتا لعله اخرى وهذا المقدار
 بكونه الملازم فان قلت لما مر ان الهوى لا يجرده الصون
 فكذا سبق ان الصون ايضا لا يمكن تجردها عن الهوى فلم يصار
 احدهما الى الاقتصار في الاخرى فليكن مقارن الصون الى
 الهوى وهذا كقولنا انما كان في البعض او بواحدة البين هو المقدار
 المعنى والنامي الشكل الى الوجود بالفعل واذا عرفت ذلك فتقول
 الصون اما ان يكون علة مطلقة الى علة فاعلة لوجودها او الله
 الى لا يمكن واسطة من الهوى وعلة اخرى او الله واسطة للعلة

المطلقة او جزاها لا ياتيها اما ان كانت اولها فان كانت فاما ان
 كانت واسطة بين علمه اخرى وفي الواسطة او لا ومن الاولى ان لم يكن
 علمه فاما ان كانت جزا للعلم المطلقة او لعله البقاء وليس شيئا
 ولا اول سبوح نفسه تحت في العلم المطلقة فلذلك في السبوح في
 والماني هو الشريك والمالك هو لا له ادلالة ما لا يكون علمه ولا جزا
 وسوف ياتي العلم علمه ان لم يكن الملازم لذات من منها بل لا يميز
 خارج بان يسمي كل منهما استعمالا لآخر او مع لآخر او باستعمال احدهما
 فقط وهذا التسمي في السبوح لوضوح بطلانه بطلان التسمي المذكور
 كما سيجي في موضعه فان قلت هذا هو التسمي الذي سماه بالشرية فلا حاجة
 لادخلك باننا قلنا لان الكلام في الخارج على قدر استوائها في عدم
 الاحتياج والقول في الشريك على خلاف هذا القدر فعلم علمه
 ان الملازم لكونه لذات احدهما والاحتياج مر حاشا لله في القول
 اما لكونه علمه مطلقا او له واسطة او كونه شريك لها وان لم يكن
 لذات احدهما فنذكر الامر خارجي فمن منفصلة مانعة المحل
 من علمه جزا ولا اول والمالك باطل لما سيجي في الفصل لانه صريح في
 وهو المطلوب **الاسان** اما الصون التي تعارف الهوى في
 يدل فليس يمكن ان يقال انها على مطلقه للوجود الواحد المستمر
 لهيولها ولا الآلات ولا متوسطات مطلقة بل لا بد من افعال
 هذه في كونها على احد التسمي الباقين وهما سبوح اخر

احتمل على الصون اللازم في
 للتدليل

الاول من اسان الى بطلان التسمي وهو ان كون الصون
 علمه مطلقة او له واسطة ونعني ان يقول الصون اما
 معاد به بالدل كالصون العنصرية اذا صار الجسم الواحد مثلا جسمين
 او بالعكس واما لازمه كالصون الفلكية وليس من منها علمه او له
 واسطة مطلقة اما الذي سيجي في الفصل لاني واما الاول
 فلا يمنع لكون الصون المفارقة بالدل علمه او له واسطة للوجود
 الواحد المستمر اما المعاول مستند عندنا لعدم العلم بالماهية ضروري
 بل لا بد في مسائل هذه وان يكون علمه على احد التسمي الباقين وهو
 الصون سبوح لعله البقاء او يكون خارجي معها لها هيول وهما سبوح
 يعني هذا البرهان يدل على وجود مبدء الكائنات غير الهوى
 والصون اذ كل من التسمي سوف على خارج مر الهوى والصون
الاسان محال يعلم في الجدل ان الصون الجرمية وما
 يصحبها ليس شيئا منها سبوحا للهوام الهوى مطلقا ولو كان شيئا
 لغوامها مطلقا لسبغتها بالوجود ولكان لا شيئا الذي هو علم
 لماهية الصون ولكونها موجوب بمجدة الوجود سابقا
 للهوى بالوجود حتى يكون تعدد كمال للصون وجود غير وجود
 الهوى ثم كون وجود الصون وجود الهوى على انها معاول
 من جملتها لانها ذات العلم وان كان لها ليس مرحوها
 المعاول لماهيتها فان التوازن المعاول فشان كل قسم منها داخل
 حاشا ان ادخلها

سواء كان بالبدل واللازم

على وجود الصون

اوله فهذا البرهان الذي يبين كسور الصور المتعارفة
 الى بدل وهذا البرهان شاملا لما والا للاحية لو كان كما في
 العصبان او بوعا وشخصا كما في الملكيات فلهذا قال الجدل وعمر
 ان الصور الجسدية وما يحجبها من الصور المتوحدية وغيرها
 سببا لقوام الهيوتا او الاله واسطر مطلقا والملكيات صانعة
 على الحصول بالوجود والكانت على الهية الصور وحياتها منها
 وعلى وجودها ايضا سببا على الحصول بالوجود والبال اطل فالمد
 مثله اما السوطية فظاهر لان الهية العلة وعلى
 وجودها كثر من وجوده حتى لو وجد العلة بالفعل لم يوجد
 المعول بل على انها معلولة من حصول الامان في جواب سوال واول
 لعل لا السام صحت السوطية واعمالهم ذلك ان لو لم يكن الهوتا
 من معلولات ماهية الصور كالزوجة للاربعة وقالمية الوجود
 للممكن اما اذا كان فلا يلزم تقدم الصور على الحصول بالوجود
 بعد كونها معللة لها فاحاط بان المعلولات فسان قسم سان العلة
 كالعالم والباري به وقسم بقا ان العلة وذلك ايضا فسان يمكن
 معلولة لما هيته العلة وما يمكن معلولة لوجودها لكل من السبعين
 في الحاج اما الاول فقدم مر واما الثاني فكالمعنى لوجود كل سمح
 والحصول وان كانت من حصول الامان ذاه ذات العلة لكنها للسك
 التسمي الاول اذ معلولات الماهية اعراض قايه بالماهية رحبت
 سور

سوا كات موحون اولاد الهوتا السبب كذلك وهذا الحق
 ما عرفت الساد خزانة الحرف ان السامى والشكل
 لا يحد الى لوجود الصور الجسدية جد نفسها الالهيا او غيرها
 وقد سن ان الهوتا سبب لذلك فصار الهوتا سببا لاسان
 مابدا ومعتيتم وجود الصور السابقته وجودها للهوتا وهذا
 حال فند الضحاه للس الصور ان كثر على للهوتا او واسطر على
 لا اطلاق هذا سان فساد الثاني وهو منى على مقتضا
 احدها ان السامى الشكل ما لا توجد الصور الالهيا او معها
 فالسنة ان السؤل على السامى الشكل والاله ان السامى على السام
 او المتى السامى ومهما يت هذه المقدمات يلزم بطلان الثاني لعدم
 الصور والله اعلم السؤل اذ لو كان كذلك يلزم ان يكون كل واحد
 من الهوتا والصور سابقا على نفسه او محال اما المقدمة الاولى فلا
 قد علم من الفضل الثاني المسئلة بالانه ان السامى الشكل ما يمكن
 وجود الصور المعينة المسخضة منها اذ الصور بمس لغتها هل
 تحت السامى الشكل لوجود الصور المعينة اما بها ان كان لها
 ما يرفعه او مدخل في الباشروا ما معها ان لم يكن على التوجه قول
 الامام حيث قال الشكل عسان عرهم احاط جد او حدود بالجسم
 مسخرة عن احاط المتأخره عن الحدود المتأخره عن المقدار المتأخر
 عن الصور الجسدية وكذا السامى متأخر عنها فمفس ان يكونا

مسند على الصون او معها لانها لا تسلم ما حرمها عن الصون المعينه
والكلام فيها اذ علمه الهول انما كثر هو لان العلم عالم بصرفه
الوجود لم يكن ماثرها في العبر واما الدالة فقد مر ذلك الفصل
واما الدالة وهي ان السابق على السابق او الم سابق فواضح ايضا
قلت سيما ان السابق على السابق اما السابق على الم فلا تسلم انما
لان السابق هيئتها مبني على لانا لومان وغيره ومعنى سبوق العلة على
المعول هو ان وجد ذلك في حجره الاصبغ مع حركه الخاتم وهذا المعنى
ملازم للعلية وهو كثر الشيء يولى او عين تحت لاحتز العلة لا كثر السبوق
هذا المعنى فلا يلزم من تقدم العلة على معاول هذا المعنى بعد ما قل
ما مع معاوله قلت سيما ذلك ولكن هيئتها ليس خاصه بل على ان الهول
يمنع ان يتاخر عن الصون بالذات لانها لو اخرجت هي مقدمة على ما
الصون فلزم تقدم الصون على ما فيها هذا خلف وادام كثرها عن
الصون فاما كثرها او قبلها فاذا كانت الصون مستقدمة عليها يلزم
الناقص وتقدم الهيئتها على نفسها واذا كانت هذه المقدمات للعلية
للصون معتمده وجودها سابقا على الهول يلزم كثر الهيئتها سبوقا
لما به او معه ته وجود الصون التي هي سابقه مع ته وجودها
على الهول وذلك بحال اللام في الهول معلوم بالسابق وهذا
الاجاب عن وجوده في كثرها فافهمها قال **و**سمي ونسبها ولعلها
سواء اذا كانت الهول محتاجا اليها من ان يسبق للصون وجود

[illegible]

لما علم ان الصون ليست علم مطلق ولا آله ولا واسطه لله تعالى لا يسبح
 بعد ما علم الهوتى ولا الهوى كذلك فتح لم يعلم ان الصون يحتاج
 اليها في بقاء الهوى وذلك لان الصون الجوهرية اذا فادفت
 المان فان لم يحصل صون اخرى بل المغارفة لم سول المان موجود
 لا يسبح محروكه عن الصون ولعنفت لذلك لان لا بد له من ^{موجود}
 له معقباته من ان حافظ لبقائها فو نه لم يزل يحل السؤال
 ان بقاء الهوى كما لا يمكن محروكه عن الصون فكذلك محروكه عن
 غير ذلك كمن الصون ايضا مع ما بالهوى فاجاب بان ذلك ليس
 بواجب ^{لكن} يمكن ان يقول ان يتم المان بالصون نعم الصون بالهوى
 ايضا على ان يكون الهوى فاعلمت فاستبان الذي يعوم به نعمه
 ببقائه من اية علم بقية اما بالنظر الى الدلائل التي لم يوجد
 بحفظ وجوده عن وجوده ولم انه لا يمكن ان يحل كل منهما مع
 للآخر ^{فان} ليس يمكن ان يكون شيان كل واحد منهما مقام للآخر
 فكذلك كل واحد منهما مستقدا بالوجود على الآخر وعلى نفسه ولا يجوز
 ان يكون شيان كل واحد منهما مقام للآخر فزول لانه ان لم يتعلق
 ذات احدهما بالآخر جاز ان يفهم كل واحد منهما وان لم يكن كذلك
 وان يتعلق كل واحد منهما بالآخر ^{لا بد} ان يتم وجود الآخر وذلك مما قد
 بان بطلانه ^{ان} هذا شأن الى بطلان القسم الثالث هو ان متساوي
 كل منهما في الاحتياج وعدمه ^{فان} يمكن ان يكون امر خارجا عن

فان لم يكن في ذلك احد من الطرفين

كل منهما بالآخر او معه ويحتمل ان يقال لو كان الخارج سببا
 للذات فاما ان يفهم كلا منهما بالآخر او مع الآخر او احدهما بالآخر
 فقط ولا قسم باسرها باطل اما الاول فلام يوجب عدم كل منهما
 على الآخر وعلى نفسه ام محال واما الثاني وهو ان يفهم كلا منهما مع
 فلام اما ان يكون لهما جدهما يتعلق بالآخر او لم يكن اصلا فان لم يكن جاز
 وجود كلا منهما بدون الآخر وقد ساد ذلك ان كان فاما ان
 يكون يتعلق بالآخر او مع الآخر فلام لا سبيل الى شي منهما اما
 الاول فلام جاز ان يكون لكل منهما ما يبرز وجود الآخر ولم يزل الدور
 واما الثاني فلام جاز لهما ما يبرز الآخر فكان احدهما مع ما بالآخر
 راجع لآخر هذا حلف فصل علمه ان الاول يتعلق بالآخر فلا يسلم
 انه لو لم يكن لهما يتعلق بالآخر جاز لا يمكن ان يكونا متضادين
 على واحد وان لهما تعلما فلا يسلم انه يلزم من يتعلق شي منهما
 بالآخر ما يبرزه كما مر في المسائل ويمكن تصور هذا الزمان على وجه
 لا يورد ذلك هو ان يقال لا يجوز ان يكون لهما احداهما يتعلق بالآخر
 او لم يكن اصلا فان لم يكن لهما لا يمكن ان يكون فاما ان يكون ذلك
 يتعلق بالاحتياج او لم يكن ولا اول باطل لما مر وكذا الثاني للمعنى
 الفصل المتقدم ان الهوى مسفر الى الصون ولم يزل يطالب القسم
 الثالث هو ان يتم احدهما بالآخر اذ الردية يتعلق يتم ايضا
 قال ^{فان} يمكن ان يكون يتعلق بالآخر فاما الهوى والصون

ونظير

لا يكون في درجة العلوق والمعينة سواء للصون في الفاسد ^{الكائن}
 متقدم ما فتح لم يطلب كيف هو ^{هذا} ايما الى الحاصل ^{الذي}
 وبقره ان يقال لما معناها لو تساوا في الاحتياج ^{بحسب} وعدمه
 لعدم ذاتها ^{وكم} الملازم لامراض بلزم هذه الجملات ^{فمن}
 اجمعا محتاج الى الآخر ^{فمن} غير ^{لا} يمكن ^{لا} يكون ^{المتولى} والصون
 مساوية في التعلق ^{والمعينة} وقد مر في الفصل السابق ^{للمتولى}
 محتاج الى الصون ^{فمن} لم يكن للصون ^{يعتد} على ^{المتولى}
 وصورة ذلك ^{الصون} اللازم ^{بما} سهل ^{واما} في ^{المستجد} على ^{المتولى}
 الملازمة ^{فمن} نوع ^{العسر} والجوان ^{ان} لها ^{قدها} ما ^و علم ^{ان}
 الفصول ^{لما} يمنع ^{تقدمها} على ^{المتولى} مطلقا ^{فمن} ^{لا} يمكن
 ههنا ^{ان} هذا ^{التقدم} على ^{شي} وجد ^{وكيف} يمكن ^{في} ذلك ^{في}
 الفصل ^{لان} ^{فان} ^{اما} ^{يمكن} ^{ان} ^{تكرر} ذلك ^{على} ^{احد} ^{الاقسام}
 الباقية ^{وهو} ^{ان} ^{يكرر} ^{المتولى} ^{بوجود} ^{سبب} ^{اصل} ^{وعن} ^{مقتضى} ^{تفصيل} ^{الفصول}
 اذا ^{احتمل} ^{ان} ^{وجود} ^{المتولى} ^و ^{يختص} ^{بها} ^{الصون} ^و ^{يختص} ^{بها}
 ايضا ^ب ^{الصون} ^{على} ^{وجه} ^{يحمل} ^{سائر} ^{كلام} ^{غير} ^{هذا} ^{الجملة} ^{اول}
 ريد ^{ان} ^{يكون} ^{تقدم} ^{الصون} ^{على} ^{المتولى} ^و ^{يخرج} ^{لما} ^{لا} ^{يكون} ^{ادراك}
^{المتولى} ^{لا} ^{اول} ^{المات} ^{يكون} ^{ان} ^{الصون} ^{سواء} ^{لعل} ^{بها} ^{المتولى}
 وذلك ^{انما} ^{يكرر} ^{ان} ^{يكون} ^{بها} ^{المتولى} ^{عن} ^{سبب} ^{اصل} ^{ليس} ^{عن} ^{علتها} ^{التي}
 اذ ^{مر} ^{على} ^{اصل} ^{الوجود} ^{وعن} ^{مقتضى} ^{تفصيل} ^{الصون} ^{بما} ^{يعتد} ^{على}

الباقية

في ^{الباقية} ^{المتولى} ^{فان} ^{اذا} ^{احتمل} ^{ذلك} ^{الاستيعاب} ^{الصون} ^{تم} ^{وجود} ^{المتولى}
 واستفرد ^{ذلك} ^{لان} ^{المتولى} ^{ممكن} ^{فلا} ^{يكون} ^{لها} ^{فرقة} ^{وقد} ^{علم} ^{ان} ^{الصون}
 ليست ^{على} ^{اصل} ^{وجود} ^{ها} ^{فلا} ^{يكون} ^{لها} ^{فرقة} ^{بوجود} ^{غير} ^{الصون} ^{ولكن}
 العلة ^{لا} ^{يكرر} ^{جسما} ^{ولا} ^{جسما} ^{والا} ^{يكرر} ^{فله} ^{لما} ^{احتاج} ^{المتولى}
 وجوده ^و ^{يحتاج} ^{الى} ^{ذا} ^{جوهر} ^{مجرد} ^{وهو} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 العلة ^{لا} ^{يكرر} ^{كافية} ^{لما} ^{يكون} ^{لها} ^{فرقة} ^{لما} ^{يكون} ^{لها} ^{فرقة} ^{لما} ^{يكون} ^{لها} ^{فرقة}
 فلا ^{يكرر} ^{معها} ^{مستغنى} ^{وهو} ^{الحركة} ^{تألف} ^{المتولى} ^و ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 الصون ^{مستغنى} ^{عن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 ان ^{الصون} ^{سواء} ^{لعل} ^{بها} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 كنهه ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 كل ^{احد} ^{منها} ^{ما} ^{لا} ^{يكرر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 الدور ^{وهي} ^{بما} ^{يكرر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 للتعليق ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 للتعليق ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 ويمكن ^{ان} ^{يقال} ^{بجordan} ^{يكرر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 ادماج ^{المستقيم} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 ما ^{يكرر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 منها ^{يرفع} ^{لا} ^{آخر} ^{مر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}
 والذي ^{يكرر} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن} ^{المتولى} ^{لما} ^{يكون} ^{عندهم} ^{ولكن}

اذ انفع رفع المعلول بحركة المنساح واما المعلول فليس كذلك
 العلة فلس رفع حركة المنساح هو الذي يرفع حركة مدكن ان كان معها
 بل يكون انما يكثر فيها لان العلة هي حركة مدكن كانت رافعة لهما
 اعني الرفع معهما الزاوية رفع العلة مستقيم على رفع المعلول بالذات كما
 احابها ووجودهما اقرب هذا سؤال يوم يورده على تقدم
 على القول بجوابه ونقرم ان يقال لما كان كل من الهول والصون
 يرفع من رفع لاخر فممنع تقدم احدهما على الاخرى الا كان رفع
 المناخر بدون رفع المتقدمه فكيف يمكن ان يجعل للصون سببا
 الهول وجوابه ان ذلك مرد على كل علة ومعلول فاذا حققنا ذلك في
 العلة والمعلول في العلة السببية فنقول لعله اذا رافعت في المعلول
 ان رفعها مستقيم بالذات على رفع المعلول وان كان معهما لكان لا يملك
 يحصل عدم العلة امسح عدم المعلول اذ مع بقاء العلة لا يمكن عدم المعلول
 ولا نفس التقدم بالذات سوى لئلا السبب محض ان يكون مجموعا حتى لا يحرر
 بخلاف رفع المعلول في الاستقامه على رفع العلة بل انما يمكن رفعه بان
 رفع العلة او لا فالرفعان وان كانا معا لكان لرفع العلة مستقيم
 على رفع المعلول بالذات كما في احابها فان احاب العلة مستقيم على احاب
 المعلول بالذات وان كانا معا لكان ذلك لرفعها ووجودها فان
 محال من ططف رفسك تعلم ان محال في الاشارة صورته في عدم
 الصون هذا محال اقرب الهول فسان احدهما ما اشار في الصون

وهي هولي العصبية وقد عرفت ان الصون فيها سبب لعله قوامها
 والى ما لا ينافي الصون الهول الثالث المحدد وصورها الصا
 شريك لعله قوامها لانه قد علم في القسم الاول ان الهول يعبر في صا
 بالفضل لا بمقادير الصون ولانها فاعلة فلا يكون فاعلة ولا لا وان
 الصون علة مطلقة اوله والتم واسطه او شريكه اعني في كرم ويدر
 ثم ان الصون سواء كانت صارقة او لازمة لا يمكن لئلا يكون علة مطلقة
 اوله والتم واسطه فممن ان يكون شريك لعله قوامها المسألة السابعة
 خمسة على المقادير السبعة والنفط وعلى الجسم لا يتركب السطح ولا
 السطح بالخط ولا الخط بالخط والسبعة الجسم من جسمين
 وطعن والبسيط من مني بخط وهو قطع والخط من مني بقطعة وهي
 قطع الجسم من مني جسمين الجسم من مني جسمين الجسم من مني جسمين
 والسطح من مني بخط وهو نهاية امتداد والخط من مني بقطعة وهي
 بها امتداد والسطح من مني بقطعة وهي السطح من مني جسمين السطح من مني جسمين
 والسطح من مني بالخط والجسم من مني الجسم من مني الجسم من مني الجسم من مني
 بل من حيث لزوم النسي بعد كونه جسما فلا يكون ذا سطح ولا كونه
 مناهضا امر يدخل في تصور جسم ولذا قد يكون قوما ان يصوروا
 جسما غير مبني على ان بعض لهم امتناع ما تصورونه اداد
 ان سبب ان السطح ليس للجسم يعنى ان سبب ان السطح وان كان
 لان الجسم ليس له لزم له لزمه لان الجسم لزمه السائر

لما مررنا من ذلك المكنز بعد كونه حسا اذ النسيان
امرا صافي تحاج الى فن السامى واد الرمة النسيان لزمه الهاء
التي من السطح فكنه السطح مساحرا اهل النسيان المساحر عن الخ فاذالا
مكنز متينها اذا خلاصة مفهوم الجسم لا مساح كون المساحر هو اذا
لم ترد احلاصة مفهومه لم ترد احلاصة بصورة مفهومه ولذلك لكن قوما
من لم بصورة واجتماعا غير مسناه الى ان تبين لهم المساح ذلك
واما السطح الكره من غير اعتناء كذا او قطع فوجوده ولا خط او اما
المجهر والقطبان المنطوقهما ثمر عند الجرح اهل اذا ان سمن ان
الخط عند اهل ما هيبة السطح ومانه ان سطح الكره اذا اعتبر ان
اعتناء كذا او قطع فوجود السطح لا خط لان الخط كما مر منها السطح
ولا نهائه لسطح الكره فلا خط فيه واذا وجد السطح لا خط فمكنز
الخط مقوما له واما المجهر لا الفرج حوات سوال وان يقال ليس
ان الكرة وسطحها قطبان في منها مجهر ومنطق فوجوده في خط ونقطه
فاحاب بان ذلك المكنز عند كذا المكنز لانها اذا الجرح حصلت
على سطحها نقطتان ساكنان متقابلتان وكصل منها مجهر ومنطقه
واما قبل الجرح فليس فيها قطبان ولا مجهر ولا منطق واعلم ان ههنا
السؤال غير موجود اذ الكلام ههنا ان السطح غير مركز الخط
مكنز النقط الذي هو منطق على سطح الكره والمجهر الذي هو في داخل
الكره كنف ردل ذلك كذا المنطق فانها ليست ههنا به سطح

بالعمل حتى يقال انها حركت لكونها متممة عن سائر المواضع تكونها
موضع الحركة الاسرع موافق لها بنهاية احد المصنفين بداهة
المصنف الآخر وهذا المعدل لخواص كونها حركت بلزم ان يكون سطح
الكرة عند سكونها ذاتها انما اذ كل موضع منه لبارع عن سائر المواضع
في نفس الامر وذكر بعضهم انه لا يكون كذلك لانه لو لم يقوم ما هذه الكرة منها
وذلك بعد الوجوه والكرة حجم محيطه سطح واحد في داخله نقطة كل
الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى متساوية والقطبان هما
النقطتان المتساويتان عند حركة الكرة والمحور خط مستقيم وصل
بين القطبين ما يمر مركز الكرة والمنظر دائرة عظيمة واقعة بين القطبين
على جدي ومنها قال والخط محيط الدائرة وهو جدي ولا نقطة
واما المركز فعند ما سقط اقطار ^{المنظر} وعند حركتها او بالقرص وقبل
ذلك فوجود نقطة في الوسط لوجود المنظر والتكبير وسائر ما
لا يتأخر عنه لانه لا وسط ولا سائر متفاضل لا حركته في المقادير الا بعد
وقوع ما ليس واجب فيها حركة الا بحركته انما لا يكون ان النقطة
عند داخله بما هيته الخط وذلك لان محيط الدائرة خط مستقيم
ولا نقطة فيه اذ النقطة كما قلنا بنهاية الخط وليس لملك الخط بنهاية
قال فاما الحركة جواب سوال وهو ان حال الاسم عدم المنظر للز
مركز الدائرة نقطة وبين موجوده فاحتماله لا سلم وجودها وانما
يحقق وجودها بطريق ثلثية احدى نقاطه فظن من صاعدا

فان صحيح المقاطع يكون بنظم وسط الدائري المائى ان يحرك الدائري
 على مركزها فيحقق المركز المائى للعرض هو عام في جميع نماها واما
 من وجود هذه الاسباب السليمة لوجود النظم في الوسط كوجودها
 على الدائري وفيها وبعينها وغير ذلك لا حرافة لا وسطا بالنظر ولا
 منقطع المثلث الرابع وعبر ذلك المقاطع لا بعد وقوع امر حاجي في
 حركة او حريم وانما يعلم ان هذا السؤال ايضا غير وارد لان المركز
 ليس الخط المحيطة وذلك لبعضهم انه اذا ذكر ذلك يعلم ان الدائري غير مستقيم
 بالنظر وصفت ذلك ظاهره قال الامام ان المركز يحقق من غير سائر
 المواضع سواء كانت هذه الاسباب محتملة او لم تكن وكذا منقطع المثلث
 والثلثي وغير ذلك هو حد المقاطع الاول وقد سئل عن ذلك وحال
 العرض والوهم الا ان الوجود الخارجي والدائري سطح يحيط به خط واحد
 وداخله نقط كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها المتساوية
 وبذلك النظم مركزها وذلك الخط محيطها والخط المستقيم المار بالمركز
 المنتهي الى الجانبين يحيط الدائري ونظرها قال واد استعملت
 الدائري وخرج اجلها بنظم فجاءت نائى ان عرض نقط كما يقولون الجسم
 المتقسم جميع الاقطار ومعها ثنائى سميت منها الاول هذا
 هو السؤال الاول ان يقال قد قلتم في مجرد الدائري انها سطح يحيط به
 خط مستقيم وداخله نقط اذا اخرجت منها خطوط المتساوية
 متساوية فقد جعلتم وداخله نقط فاحاطت بالمراد منه انه لكن

ذلك يعني للمعلم وبعلمه فان الخط اذا فرضت محركات حرة
والخط من غير جهة امتدادها والسطح من غير جهة امتدادها يحصل في اليوم
من الاول امتداد واحد هو الخط والآخر الامتدادان هو السطح
ومن الثالث امتدادات وهو الجسم بهذا الطارق ففهم المعلم من الخط
والسطح والجسم الدليل على عدم القوم ان حركة الخط مستند عن مساهم
محرك فيها وفيها خط او سطح على حركة الخط متوقف على وجود الخط او
السطح فكيف يمكن حصولها وكذا حكم الخط والسطح المسألة الثانية
في معنى الحلا قال سنة ما اسهل على ساني ذلك ما مل
ان ابعاد الجسمين مما يقع على التداخل وانه لا يتداخل جسمين في جهة
عزمية غير ان ذلك لا يعاد لا للهوى ولا المسائر الصور ولا اعراض
الاول هذه مقدمة لتبني الحلا وهي مشتملة على ثلثة احكام كل منها
مبغى على مقدمة مدعته وهي قولنا الكل اعظم من اجزاءه ولذلك
ولم يسم هذا الفصل بالنسبة الاول ان لا يعاد الجسمانية من ابعاده
عن التداخل التداخل هو لافاة السنين بالكلية بحيث يصير حيزا
عزما لا غير ان ثما اعلم بذلك بحسب قول الاجسام وغيرها سول
عنه يصير وضع احدهما عن صاحبه لا في ذلك لان المتدارين لو تداخلوا
يصير عظم مجموعهما كعظم الواحد فلا يمكن الكل اعظم من اجزاءه الثاني انه لا
يسد جسم جسم آخر الا ويخرج عنه ذلك الجسم والاضمة التداخل الثالث
ان المتابع المذكور انما كان للابعاد حيث لا للهوى ولا للصورة

حسنة كانت ووعنة ولا للاعراض العامة ٢٢ ادا حصة لها في
العظم الا ان العرض حصول لا يعاد فيها او لخصوها في لا يعاد وانما
الحصة بالذات لا يعاد وذلك ظاهر والتماع المذكور انما كان لاسم كثر
عظم المجموع كعظم البعض وعلم بذلك ان ما لاحظه في العلم لا بالذات
ولا بالعرض حاز التداخل في كاسية من جهة العرض والعرض والسطح من
جهة العرض فذلك قد ينطبق السقاط والخطوط والسطوح بعضها على
بعض بحيث يجد الوضع انك تجد الاجسام في اوضاعها
ما من ملاقاة ما من مقاربه وما من مباعده وقد عدها في
اوضاعها ما من تحسب ما بينها اجساما ما محدودا العدد وما من
اعظم وما من اصغر فبين الاجسام الغير الملاقاة كما ان لها اوضاعا
مختلفة كذلك بينها ابعاد مختلفة لاحتمال تبديدها وتبدل وضعها
احتمالا فقدرنا فان كان بينها خلا على اجسام واكثر ذلك فهو ايضا
لعدم متداري للسطح على ما سئل لاسي محض فان كان لا جسم الاول
هذا الفصل مع الفصل الثاني في بيان امتناع الحلا ويعرف ان يكون
العالم من الحلا طائفتان احدهما يزعم انه لا شيء محض وتفسر ان
الحلا هو ان لا يكون الجسمين المتباعدين ما لا فائدة وهذا يعرف
للحلا الذي من الاجسام ولا تناول الذي لا تناول والعرف
الثانية زعمت ان الحلا امر وجودي وعرفها بان بعد ممتدة الجهات
التي من شأنه ان يملأ جسم وان يخلو عنه وهو السطح المتعدد

ولا عظم

اجسام

لا عظم وان
لا صغر

والا

ادعطره الجسم عند بعون وفي السج الطل هذا لاسان ما
 دهك البر الفز ولا اول ما نأخذ ان بين الاحسام قابل للمساواة و
 والمقاومة فان كان منها حلا واكثر للكان ايضا قابلا للمساواة
 والمقاومة وان قضيه بالضرورة مكنز اقل من تمامه وادان كان كذلك
 كان الحلا بعد مقدارنا متصلا و لا يصح ان يقال ان الحلا لا يمكن
 محصل كان عموما وان كان الجسم ^{ال} جسمه وادعير ان
 المعد المتصل لا يقوم بلامادة وستر ان لابعاد الجسم لا تدخل
 بعدتها ولا وجود لفراغ هو بعد صرفه اذ ليس له اجسام من
 حركتها حتى عنها ما بينها ولم تست لها بعد متطور ^{الاجسام} الا خلا ^{الاستعداد} اذ
 اراد ان يطل ان المذهب الثاني وابطال وجهه من اجبرهما انه يستلزم ان
 اساس المتصل ان البعد المتصل لا يقوم بلامادة فلو وجد الحلا
 لو وجد بعد متصل محدد هذا خلف في الما في مدبر في مقدمه هذا
 المظهر ان لابعاد الجسم لا تدخل اقل بعدتها وسمى البعض
 البعض الآخر فلو كان الحلا بعد متصلا لم يتجنى عند سلوك الجسم
 ولا من له لم يست رفق بمرحون الجسم فالحلا اذ لم يستد تحت
 جسم لانه لم يتم ان لا يكون محدد الا في حركه واستقل فكل كان كذلك
 هو مادي وقر البعض متطورا الثاني في ستر في الاظهار وذكر
 في الصا قال اساطره لقد ساست ما نحن في قوله في الكلام في العن
 الفز ستر من مثل قولنا يحرك كذا من جهة كذا دون جهة كذا

واما العلوم اها لو لم تكن لها وجود كان في الحال ان حكر مقصدا
 للمحرك وكنت في الاشان بحولاسي فيمن ان للجبهة وجودا اوليا
 هذا اسان الى سيات الجبهة والكلام فيها ساست الكلام في الهيا
 ولاطراف التي هي في النقط والخط والسطح لان الجبهة ايضا هي كذا
 والكلام في الحلا الدل بطل في تمامه وان عرفتونها ما بها الى ان
 ان بقصد في المحرك بالاسقاطه يمكن ان في لاسان الجبهة في ستمتها
 وهذا يعرف عن زمانه اذ دخل في حركه كل عنصر وعن كل متحرك
 والشيخ اخذ الجبهة هنا على سبيل الاجمال وليس بدل على خودها
 وخواصها ثم جمع حقيقتها كما في بعد وقال ان البعض الذي يعتبره
 بالجبهة حيث يقول يحرك برحمته كذا لاجه كذا دون جهة كذا يجب
 ان يكون موجودا لانه مقصد المحرك وكل ما كان كذلك فهو موجودا
 ما في لاسان الجبهة اليه فيكون موجودا ^{ال} اسان اعلم
 انه لما كانت الجبهة ما في حركه لم تكرر المعولات الى موضع لها
 بحيث لم تكن الجهات لوضعها حيا ولها لاسان ^{ال} برهان
 ستر ان المحرك ان وضع فعال ان الجبهة كانت بما في حركه لم تكن
 من المعولات المحركة ووجه كون الجهات لوضعها ما في لاسان
 الجبهة نحوها ^{ال} اسان لما كانت الجبهة ان وضع في التفر
 ان وضعها في امتدادها فذا لاسان الجبهة ولو كان وضعها
 خارجا عن ذلك لكانت لست الهيا ^{ال} هذا اسان

لا ما هذه الجهة ويقررها ان سال لما كانا جهة اتب وضع بناؤها
 الانسان ونقصها المتحرك بالجرى فلا بد وان يكون وضعها في
 امتداد ما حذو الانسان والجرى اذ لو كان وضعها خارجا عن ذلك
 امتداد لم يكن الانسان والجرى الا بهما لا غيرهما هذا خلف
 ثم هو ان يكون منقسه في ذلك الامتداد او غير منقسه فان كان
 منقسه فاذا وصل المتحرك لما نعرض لها اربا الحزن من المتحرك
 ولم ينفذ لم يحل ان ينال ان يتحرك بعد ذلك الجهة او سال يتحرك عن
 الجهة فان كان يتحرك بعد ذلك الجهة فالجهة واما المنتهية ان كان يتحرك
 عن الجهة فما وصل اليه هو الجهة لاخر الجهر في ان الجهة قد في ذلك الامتداد
 غير منقسه فيكون الامتداد وجهه للجرى اول الجهة غير منقسه لانها
 اول منقسه فاذا اصبحت المتحرك ووصل الى اربا الحزن من المتحرك
 ولم ينفذ فاما ان صدق عليه انه يتحرك بعد ذلك الجهة او غير الجهة او كلاهما
 والكل باطل اما الاول فانه لو كان متحركا لا الجهة لم يكن ما وصل اليه
 الجهة والسد بخلافه واما الثاني فانه لو كان متحركا عن الجهة لكان
 ما وصل اليه وما وراؤه خارج عنها فلا يكون حرا لها وقد مر ذلك
 هذا طبعه اما الثالث فلا يلزم بطلان السمين الاول بطلانه
 ولذلك نزل الشيخ ذكره فان قلت لا نسلم ان الجري عند الوصول
 لا اربا الحزن من متحرك في الى الجهة غير الجهة لان هناك قسم لفرق
 ان يكون في الجهة قلت هذا المستفيض محال ولنزول الجري

مدح من سائر الامور وان يكون من جهة لاجساد الجري انما يكون
 من جانبها فان ضرر ان ادا انسان وضع الجهة امتداد ما حذو الانسان
 واهما غير منقسه بل من ان يكون طرف الامتداد الذي يتحرك فيه المتحرك
 ونقص الجهة في اذن النسبة لا امتداد طرفيها وبالسبب الى الحركة
 جهه قال — في ان محال ان يتحرك على ان يعلم كيف مجرد الامتداد
 اطرافه والطبع بما اسباب لذلك وعرف احوال الحركات الطبيعية
 اول لما يتنازل الجهات بهما امتدادات التي يتحرك فيها المتحرك
 وحيث علمنا ان كل يحصل الامتدادات بهما امتدادات اطرافها الطبع
 ونعلم لاسباب المصنعة لذلك وعرف احوال الحركات الطبيعية
 الجهات السبعة وهم ومنه نعلم ان يكون ليس في سطر ما اليه الحركة
 ان يوجد في متحرك السجيل في السواد الى الباص ولم يوجد بعد السجور
 فان اخرج هذا من ذلك فاعلم ان الامر بينهما في ايضا فان ما
 سكتهم عن ضرورة الغرض اما الفرق لان المتحرك لا الجهة ليس
 محال الجهة ما يتوخى يحصل في الجري بل ما يتوخى بلوغه او القرب منه
 بالجرى ولا يجعل لها عند تمام الجري حالاً من الوجود والعدم لم يكن
 وقت الجري واما الاخر فلان الجهة لو كانت يحصل بالحركة لها وجود كانه
 وجودها وجود ذي وضع ليس وجود الحق ومعقول لا وضع له اذ
 غرضنا على الحق والفرق وعليه بنا ما يتلو هذا الفرق في الكلام
 اول — هذا سوال يورد على كبرى البرهان المذكور في ابيات الجهة
 اولها

كل ما هو مقصد للمحرك هو موجود فعلا لا سلم ان كل ما هو مقصد
للمحرك هو موجود فان المحرك بالاستحالة مثلا والسواد الى السواد
مقصد السواد يحرك الرمح ان السواد غير موجود حال الحركة والاستحالة
هي الحركة الكيفية الحركية غير لو حرك احداهما الفرق من صون الرابع و
الغرض الثاني تسليم السؤال وما في المظهر لهما الفرق وان المحرك الى
الجهة لا يجعل الجهة ما يطلع يحصل ذاه بالحركية بل ما يطلع بلوغه الى
الغرض من الحركة ولا يجعل لها عند تمام الحركة حالا ما لم يكن وقت الحركة
الوجود والعدم بخلاف المحرك بالاستحالة فظهر الفرق ومعنى كبري
العالم ان كل ما هو مقصد للمحرك الحركة لا ينفه هو موجود والحوادث
التي انما لا تدعى لان الجهة موجودة ووضح سواء كان ذلك الوجود حاصلا
بالحركة او قبلها فلو حصل لها وجود معقول غير ذلك وضد ذلك هو المظهر
فلم يكن ذلك السلك قادرا على فرضنا ثم قال على ان الحق هو الفرق بين هذا الحوادث
وان كان افعا للخصم فحسب الاما اذ عفا ههنا لكن الحوادث الحق هو الفرق
والوهم ان الجهة من الحركة والنمط الثاني مبني على ذلك كما ستعرف
النمط الثاني في الجهات واجابها الاولى والثانية اقول الاجسام
النسبة الى الجهات مستسلم لما تقدم عليها وبحددها وهو اجابها
لاولى والى ما لا تقدم عليها ولكن يجعل فيها وهو اجابها الثانية
الاولى في اجابها الاولى وفي مسائل المسئلة الاولى في ان
محددات الجهات بحسب تركيز كرها قال اربابنا اعلم ان الامر

يسردون لاجبات لا تتدل بالمتحرك من جهة النوع السفلى ويسردون
 الى جهات تتدل بالعرض من جهة النوع العليا ومنه
 ذلك فلتعد عما ذكرنا بالعرض واما الواقع بالطنح فلا يتعدل كلف كلف
 ذلك الرب لما كان لا يعاد المقاطع على زواياها بل على الكلى بعد طوافها
 بلزم ان يكون الجهتين متساويان لم يعتبر تقاطعها على زواياها بل لم يكن
 الجهتين غير متساوية اما السنف فمن النوع مما يلحق بالاسنان والطنح فال
 العام لوصار من كوسا لم يصرم على راسه فوقا والحنث هو ما يباليه والعمار
 وهو ما يلحق اقول حائضه كحسب الغالب السنفال هو ما يباليه والقد لم
 وهو ما يلحق جهرا اعلى وهو ما يباليه والاسنان منها واما النوع الحث
 لوقوعها بالطنح لا يتعدل بالعرض والاعشار والما فيه لكونها واحدة
 بالاعشار تتدل بالعرض لان المنقح الى الشرق لو توجه الى الغرب تتدل
 عن يمينه شمالا وقد امة خلفا وما للعكس توجه بها يمينها عن شمالها لما
 ان اليمين هو ما يلحق اقول جانب الاسنان والسنفان هو ما يلحق اصغرها واما
 فتدبر ذلك لخرج من الفك هو الحائض الشرق الذي منه حركة ثبوتها
 بالاسنان لا تتجه حائض الذي يظهر منه توجه ثبوتها وسما لا وهو
 الحائض الغرب لان ذلك لا تتدل بالعرض والاعشار واستواء وسط السماء
 دائما وما يباليه خلفا واحد قطبها علوا والاخر سفلا وكل ذلك لا تتدل بالعرض
 ولخرج بمن لا فاض هو الجنوب سيما لان ذلك ايضا لا تتدل بالعرض
 وسوا الشرق دائما والمغرب خلفا ولا تتدل لهما ثبوت

ما استبعد كذا معنى ما سببه الجسم والسنال فما ملنا وهو التدام
 والحلف فما ملنا لما علم ان قدام الدليل خله وقد لم لا في خله لا بعد
 منها وقال بعض الساجدين ان مراده بقوله ومثل نسبة ذلك من العلة
 وسما او ذلك خطأ لما عرفت انه لا بعد فيهما بالعرض والشيء من بيان
 بعد في العرض في فلسفة ما بالعرض ليس فلسفة وزعمه ادلس للامه العرض
 ولا اعتباره مدخل في الاحكام الطبيعية والكلام بعد ذلك فاما ان
 ما الطبع قال ثم الجبال ان بعض ارض الجبال خلا او ملامسا
 فانه ليس جزءا من المسماة اول ما ان يجعل جزءا من جهة اخرى من غير ان
 ان يقع الشيء خارج من ولا يحال انه يكون جزءا او جسماء او محدود
 الواحد رحمت ذلك فانما نفرض منه جزءا واحد ان عرض هو ما يلزم في كل
 استداد يحصل جسمان ^{الذي هو واحد} وهما طرفان مثل ان الجسمان المثلثين فوق
 واسفل وهما الشان الاول لما استان الجسمان ارضي بعضهما
 اما ان يكون خلا او ملامسا او في خلا وملا غير متساوية ولا اول باطل
 لان الجبال ليس بجزء من المسماة او ان يجعل جزءا من جهة اخرى من غير ان
 عرض من جهة اخرى ليرتفع بعض ارض الجبال من جهة اخرى فما ملنا ودل
 الشيء لا ان يكون ارض وهو لا يحد ليركن خلا لما ملنا فكنز ارض
 او جسماء مثل السدس لا بد من جسم فذلك الجسم هو المجرى فهو اما المجرى
 واحد او اكثر فلا يكون جسمين فان كان واحدا فاما ان يحد
 الجسمين رحمت هو واحد او لا رحمت هو واحد بل يجب ان يتحد
 بان

بان يكون محيطا يحصل له المحيط والمركز من مله فسام والمحد الاول
 رحمت هو واحد لا يمكن ان يحصل له الجحد لانه لا يحد من الاحد
 وهو العرض من كل استداد يحصل جسمان وهما طرفان لذلك استداد
 كما مر في النمط السابق الصاع على الفضل السابق ان الجهات التي فيها
 ما الطبع استان النون تحت وظهر ان الجحد لا يحصل للجسم احدى رحمت
 هو واحد بعض ليركن الجحد اما واحد او محيط او كثر واحد
 فالجحد ان اما ان يقع بجسم واحد او كثر واحد او اما ان يكون
 والجحد كجسمين اما ان يكون واحد او محيط او كثر واحد او كثر
 الجسمين مسانين اذا كان احدهما محيطا والاخر محيطا من داخل المحيط
 ذلك لما مر بالعرض لكان المحيط داخل المحيط فكل استداد القرب الذي
 يحد باخاطية البعد الذي يحد بمركزه سواء كان جسد او خارجا
 خلا او ملامسا الاول لما استان الجسم الواحد رحمت هو واحد لا يحد ان يكون
 محدد الجسمين المحلستين اما ان يكون الجحد كجسم واحد لا رحمت او احدا
 اكثر واحد فان كان كثر واحد فاما ان يكون احدهما محيطا والاخر اقل
 من الجسمين صغيرا وضعا سائنا فان كان احدهما محيطا والآخر محيطا
 كائنا في جحد الجسمين فانه يحد احدهما بقربه الذي يتحد بمحيطه ولا يحد
 بقربه الذي يتحد بمركزه سواء كان داخله او خارجه خلا او ملامسا لا
 يكون المحيط داخل الجحد الا بالعرض فكنز الجحد جسماء واحدا لا اكثر
 هذا كله لما لم ير في الجحد ما يوجب اجلا للجسمين بالطبع

ولم لا يجوز ان يكون هذا المعنى للحاظ دون المحيط ^{وإذا كان}
 الوجه الآخر محذوراً في المرتبة اما جهة التعديل بحال محذور لان البعد ليس ^{بحسب}
 ان يكون محذوراً اصلاً معناه ما لم يكن محظراً ولم يكن المانع اولى بان يفسر منه محذوراً ^{انما هو المحذور}
 دون ان يكون محذوراً الا لما كان محذوراً لم يكن له معنى في نظر الحكم ^{الحكم المانع المانع}
 ويبدو ان الكلام عند فرضه واعتبار وضعه ^{الوضع} اراد ان يبين انما ^{الوضع}
 كون الجسم موضوعاً على المانع ونفسه ان يقال اذا كان وضع الجسم ^{الوضع}
 على السطح محذوراً كان متبهماً واحداً وان جهة المرتبة اما جهة التعديل ^{الوضع}
 محذوراً لان محذوراً بالمانع يكون هذا الجسم الجسم المانع ولا يسئل ان ^{الوضع}
 اما هذا الجسم لانه انما يتحدد لغاية التعديل عنه المخالف لغاية القرب ^{الوضع}
 للطبع لغاية التعديل عنه غير محقق اذا التعديل عنه غير محذور حد معيناً لا ^{الوضع}
 عنه ما لم يكن محظراً واما الجسم المانع فاصلاً غير ممكن لان لكل واحد منها ^{الوضع}
 وحوادثها الجهات ووقوع الجسم المانع على محاذها بعض الجهات ^{الوضع}
 محاذها البعض لان محاذاته بالنسبة لكل جانبها من حيث العمل ^{الوضع}
 اسم النسبة البعض فانه يكون ذلك المانع طبيعياً كقوله المانع او خارجياً ^{الوضع}
 ولابد ان يكون ذلك المانع مانعاً في نظر الحكم ضرورة استقار الجسم ^{الوضع}
 المستقر في ذلك المانع وذلك المانع لانه ان يكون جسمانياً اذنه المحذور ^{الوضع}
 التي لا يوضع لها الا اجسام واما جهاتها متساوية وادان كان جسمانياً ^{الوضع}
 فاد الكلام في كنفية وضعه الجسم في ان وضعه في جانب ليس ^{الوضع}
 2 حانته فلهذا بوضعه كالمرواح وتسلل

من السطح في نظر الجهة وعدمها انما سمى بحسب واحد لكن ليس له على طبع
 كنف السطح بل رحت هو حاله بل وجهه لحدوده من متقابلين ^{الوجه}
 محظراً محذوراً في المرتبة لم يتحدد ما يعالجه ^{الوجه} لما نزل هذا المسمى
 ان محذوراً المحذور في نظرهما انما سمى بحسب اطلاق رحت هو واحد ولا على ^{الوجه}
 سيقول على حال بوجه محذوراً الجسم من المتقابلين وذلك لاننا نأخذ ان لو كان ^{الوجه}
 واللام يتحدد في الجهة المرتبة كما مر فاذن محذوراً الجهات جسم احد محظراً ^{الوجه}
 واما الجهات ^{الوجه} اسان كل جسم يسمان ان يفارق وضعه الطبيعي
 ويعاوده يكون موضع الطبيعة محذوراً الجهة له لانه لا ينفارده وروح ^{الوجه}
 في الحال في وجهه ^{الوجه} لم يكن محذوراً جهة موضع الطبيعة حسب جسمه وهو ^{الوجه}
 بل هذا المتناقض ومع فظ ذلك الجسم لم يقدم بآلية الوجود ^{الوجه}
 او على ضرب آخر ^{الوجه} هذا لان من شأنه ان يكون له وجهان كل جسم ^{الوجه}
 يصح ان يقال في موضع الطبيعة ^{الوجه} محذوراً موضع الطبيعة ^{الوجه} والمانع ان
 ذلك الغير مستند في رتب الوجود على ذلك الجسم اما الاول لان كل جسم ^{الوجه}
 على ان يفارق موضع الطبيعة ويعاوده يكون جهة موضع الطبيعة محذوراً ^{الوجه}
 لاجل ذلك الجسم ^{الوجه} كونه منه الاله فلا يكون محذوراً ذلك الجسم ^{الوجه}
 الجسم في يفارقه وروح الاله هو في الموضع الطبيعة ^{الوجه} الحال في وجهه ^{الوجه}
 فلا يكون جهة محذوراً عند حصوله منه وعند ذهابه عنه فلا يكون ^{الوجه}
 في محذوراً محذوراً موضع الطبيعة ^{الوجه} لم يفارق واما المانع وهو ^{الوجه}
 الغير مستند لان الجسم المحذور جهة موضع الطبيعة ^{الوجه} على تلك الجهة ^{الوجه}

في هذا الموضع من الجسم

والجهد ما فعل ذلك الجسم مع فطر اي لا يكون متاخرا لان المحلته ما
 عما يكون الذات حاجته والتقدم على المتقدم او المتأخر متقدم ضروري
 فكونه المحلته متقدما على ذلك الجسم اما العلة او نوعه لا يكون
 ان اقسام التقدم خمسة احدها التقدم بالزمان كالتقدم لاب على لسان
 والى التقدم بالزمان او بها وصفا كالتقدم للامام على الخادم اذا اعدا
 من الامام او طبعنا كالتقدم للجنس على النوع اذا اعدا من الجنس او تقدم
 النوع على الجنس اذا اعدا من النوع والمالك التقدم بالذات وسائر
 التقدم بالعلية الصا كالتقدم العلة السامية على المعنوي مثل حركة الارض
 حركة الخاتم الرابع التقدم بالطبع كالتقدم الموقوف على الذي لا يتحرك
 الموقوف عند وجوده وجهه كالتقدم الجز على الكل البسيط على المركب
 الخامس التقدم بالسبب كالتقدم العام على الخاص كالتقدم على
 وقيل تقدم بعض حركات الزمان على البعض سببا في حاز ان راجع كالتقدم
 الزمانى الى المعنى كونه السبب قبل اثره كالتقدم لاجل البعل من قبل البعد
 وهذا اعم من ان يكونا زمانيا او غير زمانيا او احدهما زمانيا والاخر غير زمانيا
 المحلته على ذلك الجسم بالعلية اذ الجسم لا يكون علة لجسم كالحق بعد ولا الزمان
 والآلوق الخلا ولا يدخل للتقدم الزمانى كالتقدم بالزمانى
 مقتضى التقدم بالطبع ولما لم يبق لشيء مما سلف امتناع كونه الجسم
 المحلته لم يحرم ههنا ما قسمه الى اقسام ايضا ان يكون المحلته على ذلك
 الجسم حيث انه ذو وجه لا يرضى عنه جسم فلهذا لم يحرم

محلته كونه الجسم المحلته للمحلته اما على اطلاق محيطه ليس هو كونه
 فيه وان كان له وضع بالنسبة الى غيره وان كان محيطا على اطلاق
 فكونه له موضع لا يفارقه — لا امتنان كل جسم علم ان يفارق
 موضعه الطبيعي لا يكون هو مجرد جهة موضعه الطبيعي بل هو ان يكون المحلته
 الاول من الزمان عن موضعه الطبيعي وانه ان كان مجردا للمحلته على اطلاق
 الوجهين احدهما ان لا يكون له موضع طبيعي ليعتبر معارضة عنه والماني ان
 وان كان له موضع طبيعي لم يمتنع معارضة عنه اما الاول فان يكون محيطا
 بجميع الاجسام على اطلاق ان لا يكون محيطا بغرض لا يكون له موضع
 اذا الموضع مراد به المكان وهو السطح الخارج للجسم الى الخارج فظاهر سطح
 المجزى وان كان له جهة وهو ما يستغل السطح وضع وهو جهة عرض للجسم
 لست به بعض اجزائه الى البعض والماني ان يمتنع معارضة عنه والماني ان
 خارج عنه او داخل فيه اما الماني فان يكون محيطا بدوات الجهة ومحيطا
 بغرض وكونه له موضع لا يفارقه وضع معا قال — والعلية لا يكون
 المحلته الاول الا القسم الاول فان كان للقسم الثاني وجود متجدد الاول
 وضعه وتجدد به موضع الماني ووضع لم يتجدد بعد ذلك كالاتى المحلته
 المستفاد — بعض لعل المحلته الاول الى الثاني لم يتجدد جهة
 لا يكون الا المحيط للباطن لما مر قبل ان المحيط اصل كاتى بتجدد المحلته
 محيطه وبمركن وان المحيط له داخل في هذا التاثير ليعرض ان كان
 للقسم الثاني وجود لم يكن المحلته الاول محيطا لغرض متجدد الاول

موضع
 محدد الاول
 متجدد
 الثاني

موضع

وضع الاول دلائل كثر وضع بحسب الاستسقاء الحارحة من مجرد هابل
 بحسب احكام صحته وضع به وتحدد بالاول انما موضع المال
 ووضع لان وضع بحسب الاستسقاء الحارحة بالاول من مجرد
 بالان جهات الحركات المستقيمة ولعل السخ انما اجري الكلام فيها
 على سبيل التشكيك بنا على احتمال الذي ذكرنا في اول هذا الموضع
 كون المحاذية مجردة الاول والثاني حوز طولوا ههنا هذا هو من كلام
 على هذه القراءة والاصح ولا وفي كلام السخ واما اذا جرى صحة الاول
 موضع وهذا القراءا الكثر كثر معناه على ما ذكره الامام صحته الاول
 موضع الثاني وتحدد بالان موضع المال بينه ووضع وهو المال الاول
 بتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة لكن يلزم ان لا يكون الثاني مجرد
 الجهات الحركات المستقيمة بل الثالث وغيره وذلك خلافا للمذكور
 بعض السامع من ان كان للتقسيم المال وجود مجرد بالاول موضع صحته
 به موضع الثاني وضع وقال ان قوله بتحدد الاول صدر للمقدم وهو قوله
 فان كان للتقسيم المال وجود لم يكن ثمة ان وجوده لا يكون الا كذلك
 صحته مكررات في الشرط وفيه من التكاليف والتميز الاول انما علم
 ان يكون مستقدا في رتبة الابداع ويكون متشابه نسبة وضع ما في ^{الاول} ^{الاول}
 له انما كثر مستدرا ^{الذي لم يسمه الله في المادة} قد مر انقسام المقدم في الفصل الثاني
 وحل في المحيط على الاطلاق ليزن كثر مستقدا على سائر الاحكام في رتبة
 الابداع وهو تاسيس السخ لا غير من ان يكون الوسايط سنة وهو الواجب

اقل ما من سائر الاحكام وعنه وهو مندرج تحت المقدم بالرب
 الطبيعة وامتناع مقدمه بالعلية والربان قد علم من الفصل
 ويحتمل كثر المحذور مستدرا اذ تحت السابحة اجزا المفترضة له
 بالوضع تحت كثر من كل جزء الى المركز كسبة الخوازم والالكان
 احصا حوز من مستد من المركز لا مرارا وتعدد الكلام في احصا
 بذلك الخوازم فلما في المحذور من المسائل في سلسل المسائل الثانية في
 الجسم البسيط وما يتبعه ^{اشارة الى الجسم البسيط هو الذي}
 طبعته واحد ليس مركب في طين والطبيعة الواحدة ^{تسبب لا يمكن}
 والاشكال في سائر ما لا الجسم ان يمتد واحدا غير مختلف الجسم البسيط
 لا تسبب الاشكال غير مختلف ^{اول} هذا الفصل مستد من تحقيق
 الطبيعة والقوة فيقول كل حال صدر عنه لا يرى بحله اما ان يكون
 له شعور او صدر عنه او لا وعلى التقديرين لهما ان يكون الصادر عنه
 على جميع واجدا ولا اولاد هو النفس الملكية المستقيمة لحركات العاكس
 والمال في النفس الحيوانية المعطية افعال الحواس السماوية عند البعض
 والثالث الطبيعة المصنعة للحركات والسكنات الغير الارادية
 كما للجحش واليد وفيه عند المركز والرابع النفس النباتية الموجبة
 لحركات النبات من التوريق والسحب والتطول والبعرض وذكر
 السخ في تعريف الطبيعة انها مبدأ اول الذاة حركتها هو فية وسكونه
 بالذات وقال السخ المراد بالمبدأ العلة الفاعلة والاول المعرب

اجزاء من الارض فانها تكون مادي حركات مادي في النفس
 النامية لانها الالهة الفعل بواسطة الطباع والكميات وبواسطة
 المثل في الطبيعة والجزء لا يخرجها عن الاول لا في المثل في الارض ولا في
 بالذات ان يحركها لا يكون غير مستحيل فاسر ما هالكة انها والجزء والسكر
 النقص والسماكة مقولة وفقا لمثلين والوضو والكم والكيف في حد
 لا يكون في الجزء والسكر في مقابل مع انضباط سرطانية في حال الملاحة و
 ويحتوي مقولة ما هو غير المادي الصانع والعترة فانها لا يكون مادي
 الحركة مادي في الذات على الحركة العترة والعرضية زاد بعضهم في هذا
 التعريف فويلهم لا العرض في النسبة انما هو في ذلك يخرج الجزء العرض في
 حال النسبة والاختصاص على المفضل ان قولهم بالذات معنى عن هذا القدر في الطبيعة
 منها المعنى في الطب الذي يعم جميع الاجسام وهو الحال الذي يصدق فيه
 لا اثر في محله سواء كان في الارادة او غيرها في جميع الطبيعة بهذا المعنى للذات
 وعن الاجسام وزد في هذا التعريف قولهم على وجه واحد غير ارادة و
 محض العنصرات واما كانت طبيعة النفس في صورته كما في البسائط فان
 طبيعة المادي في صورته النوعية لكنها باعتبار كونها مبدأ الارادة
 كالطوبى والبرودة في طبيعة باعتبار كونها مقوما صوب وقد يكون في
 كما في المركبات والمماثلة قد يمتثل في القوى كالانسان مثلا فانه يمتثل في
 طبيعة وبفسانه ناسه وحيوانه واطفانه واما القوى في سموها
 ما هي مبدأ النقص من بعض حيث هو غير وهذا القدر في
 حده

دخول القوى في الطبيعة اذ اعطى نفسه لان كونه مريضا غير كونه طبيئا
 وبذلك القوة مبدأ العترة في حيث انه مريض لا حيث انه طبيئ واذ اشترط
 ذلك في قول الجسم بسيط وهو الذي يكون طبيعة واحد ليس في مركبة في
 لطابع ان لا يكون مركبا من شيئا محمله لكل منها طبيعة وهو الذي في قوله
 ليس في مركبة في قول بطليموس في قوله في قوله يكون طبيعة واحد واما
 مركبة هو الذي لم يكن طبيعة واحد والطبيعة الواحدة في بعض في الارض
 والبسائط والكيف في كل منها شيئا واحدا الا انما من بعضها هالكة ان في بعض
 الجسم البسيط الاستثناء لا يخلف فان قلت لاننا في ذلك الحواجز ان يكون في
 البسيط في حيوانه في مختلف احواله فيستعمل بعد ان القوى في الحيوانية
 لا يحصل الا في المركبة في الجسم هذا الفصل ما يناسبه هو قول في الطبيعة البسيط
 يطلق على الطبيعة ان لا يكون له جزء وما لا يكون له جزء محمله في الطبيعة وما
 حظه كالكل في الاسم الحيك والفظ في الجزء هذه السلسلة يكون في ما اجزاء الماهي
 والجزء المتدري في كل منها يصير بحيث الفعل في ذلك المركبة اما الاول
 فاما ان لا يكون له جزء اصلا لا الماهي لا المتدري كالباري في اول الامر
 له الماهي في ذلك كالمثالا او المتدري في ذلك كلفظ عند رجوعها في
 الكيف فانها في كون مركبة في الجسم الفصل اما الثاني فاما ان لا يكون له جزء
 الا في الماهي لا المتدري كالباري في وهذا المعنى لا يكون في الاجسام
 بسيطة او لا يكون المتدري محملا في ذلك كلفظ في العظم والسواد والعترة
 والبعض الذي يكون الماهي غير محملا في غير موجود واما الثالث فلهذا لا يكون

منه الا قسم واحد هو الذي يحوز المقدار في كل الكلال والقسمة
 والعناصر ولا يمكن ان يكون هذا المعنى سيطرا ولا يحسن النسب بين
 عند المحصل الله علم ^{انسان} انما تعلم ان الجسم اقل اطباء
 ولم تعرض له زجاج ما نثر غريب لم يكن له بد من وضع معتن وشكل معتن فاذا
 طاعة سبدا استجاب لك ^{الحسم} اذا نزلك طبعه ولم يعر
 له ما نثر غريب من خارج فانه يجب ان يضع معتن وشكل معتن وكما كان ذلك
 ما مضى طبعه لان الكمال الذي يخرج اذا السد دخله من الماير ان الحار حار فلهذا
 طبعه والاعلم ان الجسم لا يخرج ويرد ما مضى منه بعض الجسم بواسطة بعض اجزاء
 لا المعنى لا الموه المعاني له وانما قال الطباع ولم نقل الطبعه لئلا
 الفلكية لان الطباع مرادف للطبع وهو جسم لا اجسام كأمس الفصل
 وانما قال الوضع ولم نقل الموضع لئلا يدخل في جميع اجسام كالمجدد وغيره وانما
 قال نثر السباح لان السد مداد الكمال ومبدأ وجوده كمداد مسطح الطباع
 مدسك عنه بالناظر لا يمكن الطباع موجعا له مستوحا ولكن ان يستدل
 بهذا البرهان على اجزاء المكنز اولى به ^{بال} والبسط يمكن واجبه ^{طبعه}
 والمركب بالعضيه الغالبه اما مطلعا واما محسوبا ^{منه} او بالسن وجوده
 اذ السواء المجازي باعنه كل جسم لم يكن واحد ^{لما ليس على الاحوال}
 لكل جسم مضافا وكذا اذا انفصل ههنا الموضع وقد عرفت ان الجسم
 بسطه واما مركبه تعلم لان لكل منها مكانا واحدا فلهذا اما السيط فلام
 لا بعض الا مكانا واحدا كما مر ويحتمل ان اجزاء احرار مكانه واما المركب فانه
 كمن

مكانا بساط اذ المركب لا ينضم في ان لا اجسام حتى ينضم مكانا اذ السيط
 مكانا بساط فان كان اجزاءه عالما على الباني اما مطلعا اي عسيت
 او كمن عالما محسوبا وان كان مساويا او حوا على الذات كمن كان المركب كمن
 ذلك الغالب الغالب المحسب المكان هو ما يمكن ان يكون على بعض بعض الحساب المركب
 كما عند حرجه اذ كانا كمن احرار متساوية فان وقع المركب احدى حرجي
 كمن هو عالما محسوبا اذ سقمه لانه ان حصل اجزاء النار ومحدس على حرجه
 لان النار المايرة اولى من النار وتقتضي اذ لو احدثت النار الماير الماير الماير
 مرجح كل حرج الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير
 اذ ان حرجا الحسب الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير
 حرجا الحسب الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير
 ولو حصل المركب في حرج النار الماير الماير الماير الماير الماير الماير الماير
 بالاعتبار الاول والمما لا اعتبار الثاني وان لم يكن سببا لاجزاء عالما بالذات ولا
 المكان كمن كان المركب السطح المركب لتساوي الحاد فانه لم يكن حرجا
 واحد اذ في بعض السطح اذا تساوت الحاد فانه لا تساوي الا حرجا الثاني مع كل
 في حاد اجزاء صاحب كمن كمن الارض والنار اذا اوقف الارض في النار كمن
 والروايم الاولى حرجا اوقف الله علم ^{فان} ويحتمل الشكل الذي ^{طبعه}
 البسط مسددا والاعلم ان حلفه ههنا به مادة واحدا عن حرج واحد اول
 لما مر عن المكان سبب في الشكل وانصر على البسط اذا امكالى المركب
 عن مسطبه لانها مختلفة احلا طبع الممكنا من الناسا الحيوان والمعاد

في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار
 في حرج النار

واما ميل اصغر من ذلك الميل يعني ميل ذلك الراس عن ذلك المحرك مسا في نفسه
 نفسيتها لما المسا في الاول نفسه الى حق الميل الاول وعدم الميل فكل ميل
 عدم الميل تحركا القدر مسا في كل حركة مستور من حركته في نفسه
 فان كان في متساوتين لا حول في السعة والبطو وهذا حال
 الجسم الذي لا ميل فيه لا يتحرك كما يكون في جسم حتم ولا الفعل كما يكون له خارج الجوز
 لا ميل ملاقاة جسم يحرك به لانه لو ميل يلزم ان يحرك فيسا والى ما اطل الى ان لو
 تحرك فلا بد ان يقع ملك الجوز في مسافة واما ان فلو تحرك به ذلك الجسم في
 ميل في ملك المساحة بعينها ليجري كما في زمان اطول معاودة الميل الطبيعي لا بد
 وان يكون من الزمان في مسافة ما علم من اجاب السائل ان الميل قابل للقسمة
 فيكون له جزء جسم في ميل اصغر من ذلك الميل على حد لو يحرك به ذلك الجسم
 في الزمان اطول بكثير من مسافة حركته في المسافة الاولى كمنه زمان حركته
 في الميل لان الزمان في عدم الميل لان زمانه في مسافة يكون محسبان الميل فلو حرك
 القسمة ذلك القدر في ميل لان عدم الميل يلزم ان تحرك مسا في عدم الميل
 الجوز مع العاقل كالجوز كالحاش العاقل والعاقل ان يول لانهم انما
 وجود جسم من ميل لو يحرك به ذلك القدر في الزمان اطول بكثير من مسافة حركته
 في المسافة الاولى كمنه الزمان لان الزمان في ذلك المسافة لانه لو يحرك عدم الميل
 بذلك القدر في الزمان الاول كمنه مسافة حركته في المسافة الاولى كمنه
 الزمان الى الزمان في مسافة ان يهبط في ميل كمنه حاله ايضا كذلك
 والامانة في الميل لطبيعي عاقل والجن انه علم الجسد ان انما لا ميل في

كذا في ادبيته اسئل المثل المحرك مسرا واللفظ فيه ان السئ لما سار عن العاقل
 اذا كان له مقارنه مع العاقل مما اذا لم يكن فلا سار وكان العاقل المنفوس اذا كان
 بالسيف فانه اسامر تذكروا ان سار كذا ههنا ان السئ ان السئ
 كذا في ادبيته اسئل المثل المحرك مسرا واللفظ فيه ان السئ لما سار عن العاقل
 اذا كان له مقارنه مع العاقل مما اذا لم يكن فلا سار وكان العاقل المنفوس اذا كان
 بالسيف فانه اسامر تذكروا ان سار كذا ههنا ان السئ ان السئ
 كذا في ادبيته اسئل المثل المحرك مسرا واللفظ فيه ان السئ لما سار عن العاقل
 اذا كان له مقارنه مع العاقل مما اذا لم يكن فلا سار وكان العاقل المنفوس اذا كان
 بالسيف فانه اسامر تذكروا ان سار كذا ههنا ان السئ ان السئ

لا بها الواحدية جميع ذلك لا يمنع السدل والعال ان يقول لا علم لا ساد
 في نفس الامر فانه ما في الباب لم يكن في العباس السا امان في المير ولا
 المسله الحاصه في امتناع الكون والفساد على الاطلاق ^{والس} اما ان
 الجسم العال للكون والفساد يكون له فعل ليس له لا جسم ^{لكن} يكون له
 وعلو مكان لا يحجب كل جسم مكانا ^{الطبيعي} محسوسا ويكون اجد الكائن خارجا عنه
 لا آخر فان كان حصول الصوره الثانيه له ان كان محسوسا ^{الاعراض} محسوسا
 مسبقا لا المكان الذي يحسبها وان كان المكان الذي يحسبها قد كان
 ناهيا عن بل ليس هذه الصوره ما هذا المكان مكانه ^{الاعراض} فوجهه ^{الاعراض} فوجهه ^{الاعراض} فوجهه
 المكان الطبعي قابل للتعديل غير مكانه فهو ما غير من مستقيم فكل كان فاسد
 ففصل مستقيم ^{الاعراض} اوله اذا ان شئ اقل كل كان فاسد ففصل مستقيم
 مستقيم لما استلوهها والمراد بالمكان الفاسد ان ليس هو بل هو منه بعد
 محال اخر في نفس اللبس كونه داخل فسادا وبقي الكلام ان الجسم العال
 والفساد لا بد وان يكون له فعل ان يفسد الجسم لغير حصوله مكانا وعلو
 مكان اخر لا يحجب كل جسم مكانا ^{الطبيعي} طبعيا كما مر في مكان اجد الكائن
 خارجا عنه في آخر اجم الطرابع المختلفه لا يفسد مكانا واحدا وفيه طر
 واد اعلم ذلك فان كان حصول الصوره الثانيه له في مكان يكون ذلك المكان
 لذلك الجسم الصوره الثانيه اخصى مضافا لا المكان الذي يكون محسوسا
 وان كان حصوله في المكان الذي يكون محسوسا فيقبل ليس هذه الصوره كان
 ناهيا عن هذا المكان طبعيا لا يفسد الصوره التي فسدت فوجهه اخره

عنه لا امتناع مداحل الجسم كما مر في ذلك الخارج نسل العوم اليه بالطلب
 وذلك بالانكشاف في المفسقه والجسم الكائن مضاف لذلك الخارج في تمام
 الماهيه لا يجادها بالانوع وذلك الخارج قابل للجبر كالمفسقه فكذا هذا
 الكائن لان حكم اللبس حكم منه فاعلم ان الجسم الكائن هذا المكان قابل للتعديل
 مكانا اكل كان كذا ففصل مستقيم كما مر في كل جسم نسل الكون والفساد
 ففصل مستقيم ^{الاعراض} والى وهم ومنه فان تسكك في ذلك يكون
 الصريح الجسم الذي اسفل لاجزائه ما يكون فغير او حيث التوسعه ان
 خارج مكانه فان الصريح الجسم هو المكان بل الخارج اقول هذا سؤال اورد
 على امره بقدر ان يقال لا يعلم ان حصول الصوره الثانيه اما ان يكون في مكان
 غير محسوسها اولى كان طبعيا محسوسا لم لا يكون ان يكون في مكان واحد
 الذي يحسبها لا يكون في مكان غير محسوسها ^{الطبيعي} اما ان طبعيا احاط عنه ان المكان
 المكان الطبعي هو المكان الطبعي بل غير هو المجاور للمكان الطبعي والمجاور
 عنه فيكون غير طبعيا ^{الاعراض} والى ان الجسم الذي يطباعه مستقيم
 ان يكون طباعه مستقيم لان الطبعه الواحد لا يفسد في وجهه الا في
 وضرفاعته ودران ايضا الجوده للمهات لا متدا مقارقه في موضع الطبعي
 ولا يفسد مستقيم فيه هو ما وجوده عن صانعه لا بداع لعل ما يكون غير مستقيم
 اليه لا يفسد لاجسم يكون عنه بل ان كان له كون وفساد من غير اليه ولهذا
 فانه لا يخرج لا شئ لا يفسد لستحاله توترن الجوهر كستحق الما المودول
 لا فساد اقول هذا ان لا امتناع الكون والفساد على الجوده

وقدم لسان ذلك مقدمه وهي ان كل جسم مطاعه مثل مسدور لسبحان الله
 في طماعه مثل مسقيم وذلك لان الطبعه الواحد لا يرضى بوجها الى
 وصر فاعه والميل المسقيم يوحى بها لاجه الميل المستدبر صر فاعه
 فمصح اجزاءها في طبعه واحد ونحن ان تعلم ان هذا الدليل بالاصح
 كون الطبعه الواحد مقتضيه للميل في حاله واحد وامام طلقا ولا
 لحوازا فصباها المستدبر عند كون الجسم جزء الطبعه والمستقيم عند كون
 خارجا عنه كما انما في العنصرات نفس السكون عند كون الجسم جزء الحركة
 عند كونه خارجا عنه واحاط بعض البنا حسن ان الطبعه لا يرضى سنا
 لسرطاسي في والا لما كان ذلك طبيعيا بل عرضا لكن قد ينشأ من ذلك
 مضاهها عليها كما ان الجسم القابل لبعض طبعه لا اتصال بالحركه والممانه قد ينشأ
 عن ذلك الجسم العنصر في انما يرضى الميل ملا حقه فاذا وصل اليه امسح الميل
 لما يغ وهو الوصول في انه يرضى الحركه والسكون في لا يكون مقتضى الطبعه
 الا واحد وهو ظاهر لا نعلم انها من بعض شئ بل لا يكون ذلك طبعها
 نعم لا يكون لا مضاه لا سرطاسي طبعها ولا كلام فيه بل لا مضاه بالسد
 وهذا ايضا ناقص في الحكم ان الطبعه من مبدأ الحركات والسكنات الذاتيه
 بحيث لا يخرج من كنه الطبعه اذا مضى اتصال بالحركه عند الخروج عنه
 لو لم يرضى الحركه في وعنده الوصول السكون لما كان مقتضى الاتصال
 واذا عرفت هذا مقدمه تركب ما شاء هكذا مجرد الجهات فيه مثل
 مسدور ولا من ما في ميل مسدور في مثل مسقيم اصح محمد بن
 الهادي

١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦

بحرفها بالاسم أي قوي بها لحاملها نحو الفعل وقوي بها لحاملها
 نحو لافعال وبهذا القوم مهيأ كهيئة استعداد به لا مندأ البعير
 في سائر كاطر السائر حتى فإن ذلك بالصحة المهيأ نحو لافعال والقوة
 المهيأ نحو الفعل كهيئة بها يصير موضوعها معدا للتأثير من سائر
 المهيأ نحو لافعال كهيئة يصير بها موضوعها معدا للتأثير من سائر
 أما المهيأ نحو الفعل فمنها الجريان وهي كهيئة بعد الخفة والخلل وجمع
 المحالسات ونفوس المحالسات والبرود هي كهيئة بعد الثقل والمكاف
 وجمع المحالسات ونفوس المحالسات والجول هما عيان عن التعريف
 إذا اجسام من سائر عزم والذرع وهو منسوب إلى الجريان وعرفوها بأنها
 كهيئة بعد حادة فوق اتصال الجسم بغيرها كهيئة بعد صغر المقدار
 مقارب الوضع ولا الجسم بكل واحد منها ما يفران بل الجسم بمجموعها كالحس
 ما ليس له الواحد والتخدير وهو منسوب إلى البرود إذا هو يبرد العصور
 لغرض هو العضو الروح الجاهل بقوى الحس الجركه على طاق القولم باردا
 في المزاج إلى حد لا يتقبلها القوى النفسانية ولا يصل إلى أثرها ذلك العضو
 وأما الطعوم بعضها منسوبة إلى الجريان وبعضها إلى البرود وقيل لها تسعة
 الحلاوة والدمومة الحموضة والملوحة والجفاف والمرارة والعفوصة
 والساخنة وأما أحدث مراتب الحار والبارد والمتوسط بينهما في السيف
 والطفة والمتوسط بينهما كما سطرنا كتب الحكمة وكذلك الروائح بعضها
 إلى الجريان وبعضها إلى البرود ومن أكثر متقاو من عرجها العود أما العود
 نحو

نحو لافعال فيها الرطوبة وهي كهيئة يكون الجسم بها سهل الانصاف بغيره
 واليبوسة وهي التي يكون الجسم بها عسيرا الصافي لغرض والدموم
 بعض من الرطوبة الماطن وكثير لغرضها قوام عسرسان والصلابة
 كهيئة كثيرها الجسم بعد اللين ومعها العار واللين الصلابة منسوبان
 إلى الرطوبة واليبوسة وكذلك للزوجة والهناء منسوبان إلى الرطوبة
 واليبوسة فإن للزوجة كهيئة بها يكون الجسم سهلا الصافي لغرض والصلابة
 والهناء منسوبان إلى الرطوبة والنحو لافعال السور أو الباطن لندرج الصلابة
 فإنها تعد جسمها نحو لافعال لكل بعير في محلاتها لا يعلم أولها وأما
 وبهم هذا الفضل النسبية لأنه إذا كان لا محققا والجزم قال
 هم قسيت واجزت المائل جدتها لا تسمى من حيث القوى النعالة إلا الجريان
 والبرودة والمعتدل الذي يستبرد ما أناس إلى الجوار ويستحيه بالناس
 إلى البارد وأما هذا أنك تجد كل باب بها إذا عبرت من جسمها بوجه
 عدتها لجنته لا يكون ولا لون فيه ولا راحة ولا طعم أو وجدة منتفيا إلى
 الجريان والبرودة مثل الذرع والتخدير قول إذا تأملنا الأجسام التي
 فيلما في المائل صرا بعضا عريا من حيث القوى النعالة من أعراض الاعتراض
 الجريان والبرودة والمتوسط بينهما أما الأول فكل في الباطن والآخر في الخارج
 وأما المتوسط فكل في المركبات بعد الاعتراض ومع هذا الكلام أنا نختار
 المائل الاعتراض في كل باب من أبواب القوى النعالة أن جسمها ما أكثر حس
 المائل بعد واما مثلا يكون ولا العزفة والراحة ولا طعم ومحدث الجريان

والبرودة او ما يكون منتميا للاحد هما كاللذع والخذروا
وكذلك الحال في الهنات المعد نحو الاعتقال فان النفس تلزم اجسام العالم
التي ليسار طوبه او بسوء لانها اما ان يسهل نفوذها واتصالها ويسكنها و
ويتركها للشكل من غير ما يغفل عن رطبها او لصعوبة ما يسهل واما التي لا يمكن
فهذا ذلك اصله فلعنوها من الاجسام واما ما يربطها به لكونه يمتد بها عنها
حس او منتمى اليها من انتماء الدين والصلابة والزوجة والهنات من اول
واما القوى المنعولة فالاسفل والنفس لو كان لزوم الرطوبة واليبوسة
للاجسام العنصرية لانها اما ان يسهل نفوذها واتصالها ويسكنها بالكلية
ويتركها للشكل او يصعب ذلك الرطب واليبوسة اما الاجسام التي لا يمكن
فهنا طين المعاني من غير اجسام التي ليسا وهي العلكات واما ما يربطها
بالاجسام التي ليسا فانه قد يعزى عن القوى المنعولة جسم جسم الا عن الرطوبة
واليبوسة او ما ينتج اليها انتماء الدين والصلابة والزوجة والهنات
وقد مر بيان انتماءها اليها والخصه الجسم الباطن والجزان بطبعه
هو النار والماء في البرون بطبعه هو الماء والماء في المعان هو (او او الماء)
الجود هو الارض في قول عرفت العناصر ربما هو اظهر عند الحسن فان قلت
الحاس المذات بل لان اجزاء اسد ورون الحجر المبرد ما جده اسد قلت
انما ليس اجزاء اسد لاسد الصاقه بالمذات كثافة وكذا المبرد فان قلت اراد
المعاني رقة القول او السيل لفرق النار التي كونها احف وان اراد الرطوبة
التي قلت اراد الرقة وكذا السيل احف لا يجب كونه ارفع كذا هو مع الماء

والهوا آفات من الخ الماء جار لطيف حسنة الماء اذا سخن
ولطف ^{اول} لما عرفت من الخصاص الكائنات لطايفة اذا داسا ان الصا
الكائنات الحفنة فقال الهوا آفات من الخ الماء جار لطيف ولد له اذا سخن
ولطف صا رخا را سبها ما الهوا قال ولا ارض اذا خلط بها الم
لسخن لعله بردت ^{اول} هذا السد لان على برودة الارض العلة المسخنة
اسخنة العلويات النار والرياح الحار وبما كذا الاجسام ولا اذا اخذت
النار وفادتها سخونها يكون فيها اجسام صلبة ارضه لغرضها السحاب
الصاغي ^{اول} هذا السد لان على برودة النار لان النار اذا فادتها
حارها ما اكملها البرد مكنونها اجسام صلبة كما جكا السخ يصل كنه ان
جزم الصاغي ان شبه الحديد وان الخايس لا حولي الحجر وفيه كنه السخ
ذكرنا كثيرا من المواضع كذا غرض الحكماء انه تولد من الارض والجنة ولا سخن المحلقة
في السحاب ايضا لو كانت مادتها النار لما اختلفت بل ادتها الارض ولا سخن
المحلقة السحاب ايضا لو كانت مادتها النار لما اختلفت بل ادتها الارض ولا سخن
ولا سخن السحبة مولاة من الاجسام معادها ^{اول} فمنه محمل الصور
الذلك لا تسفر النار حيث تسفر في الهواء ولا الماء حيث تسفر في
الهوا ولا الهوا حيث تسفر في الماء وذلك لان الاطراف اظهر ^{اول}
لما اختلفت كائنات العناصر لهن اختلفت صورها النوعية اذا البسط
لا صدر عنه الاسخ واجد كما تقدم ثم ان ذلك من الجنة لفرق فعال ولذلك
لا تسفر النار حيث تسفر في الهواء بل تسفر هاربا عنه لا فوق وكذلك الهواء

[illegible]

بولنا على هذا ثم سنذكر ذلك على سبيل المثال الأول
 الذي لما ان يكون في الهواء أو لا يكون منه على كثر من كل كثر ما وضعا
 لانه لو كان كذلك فاما ان يكون حاصلا في الهواء كطريق البركات او تخرج
 لانا، وكذا انما باطل اما الاول فانه لو كان حاصلا في الهواء لكان له
 اما نقاد الذي عندنا ان اللغات او ناقضه بان يكون حصول كل
 النص مما قبله او يترتب منه حصوله بان يكون من كل حصوله من ان اطول
 مما يكون من حصوله فيهما لانه؟ يكون الذي يترتب بعد من لانا وكل
 ذلك باطل لانه نجد ذلك دائما غير متناقص ولا متناقص واما الثاني فهو
 ان يكون في الرشح فابضا باطل والاولى ان لا يكون ذلك لانه ضا الرشح
 ولا امر خلاف ذلك واقعا لو كان في الرشح لوجب له كونه في كل حال يكون لانا
 ما حار الكثر لان الحار الطيف اقبل للنفوذ في مسام لانا، واما باطل
 القسامة بانه يكون في الهواء وهو المطلوب وذلك وقد كثر حتى
 على الجبال مضر البصر هوها فيجرب سحابة لم تلصق اليها من موضع آخر
 ولا اعتد على بخار مصعد ثم يرى ذلك السحاب يسطر على الجبال ثم ينفذ
 هذا دليل على ان انقلاب الهواء، ويصعد الى الهواء الذي
 على الجبال حال الصبح اضرم البصر الى البرد فربما سجد سحابة لان
 النسيان في السحابة ذلك الموضع في موضع آخر ولا من خارجا بعد على
 القتل والاما عاد السحاب ثانيا بعد زوال الاول وليس كذلك لانا نساها
 ان ذلك السحاب يترتب على الجبال ثم ينفذ ثانيا وفيه من خواص ان يكون

كحار صاعد لا يحسن للطائفه ويعود مانا عن نحره لا يحقق عن الجوف
 ويدخل النار بالنفا حاتم غير ناري لصبر الوانارا
 الحاج النفع على الكبر بعد شدة الفرج التي يدخل منها الوان الحدد
 ويدخل الأجسام الصلبة بحجر ماسها سماء تعرف كذا اصحاب الجبل كانه
 بحد ماسها حارته شرب حجان صلبة هذه الاربع ما به امتحان لبعضها
 بعض لا يمتول سائر كذا اصحاب الكسير محلل لوز الاجار الصلبة ماسها
 مان يجعلوها كالملاح بالسبحي والجران ثم يدخلونها آلات الجبل وكذا
 لأجساد المجتمه كالتزاج والنوساذر وفريها بجمل ماسها ما في سفي
 وكذا المياه التي شرب صير حجان صلبة اذ تساهل مياه جاريه يخرج عن
 منابها فتعقد حجان صلبة اذ علم ان الماء يصير هواءا والوانا اذ علم
 ان الماء يصير نارا والما علم ان الارض صارت ماء والماء هواء والوانا اذ
 علم ان الارض يصير هواءا ونارا اذ علم ان الغياصر تجل بعضها لبعض
 ان استولى من ذلك بعضها لان المسجل في سفي لا يفرح بقاء دم لا آخر
 المسألة الثانية ان هن الاربع اركان الكائنات العنصرية واصولها
 اسان ومنه هذا من اصول الكون والفساد في علمنا هذا
 وهي الاربع اركان الجبروت ان يتم باعد ذوات الجبروت المسننه حسن بوجه
 حصف مطلق بنحو شمس حصف فوق كذا وتقل مطلق الارض وحصف مطلق
 كاهوا وتقل مطلق كالماء هذه الاربع من اصول الكون والفساد
 تمنع منها الكون والفساد وهي عناصرها بساير المركبات العنصرية

اركان اولها ولادكان للمانه هي احدى المركبات الخمسة للسرير وانها
 تحلل المركبات الهادال على كونها اركان اول وتختصر الاحسام التي هي
 دوات الحركات المسننه في هن الاربع لان الجبروت اما حصف ان
 المحيط او تفل ان طلب المركز واعتبار ذلك بحسب وجه الارض اذ لو ا
 سلا بحسب حزن النار كان الهواء ثقلا وبحسب حزن الارض كان الماء حصف
 ثم الحصف اما مطلق وهو الذي يطوف في جميع العنصرات او ليس بمطلق بل
 بالناسخ الاخر وهو الذي يكون تال المطلق وكذا العقل اما مطلق وهو
 الذي يرس في جميع العنصرات او مضاف وهو الذي تال المطلق الحصف
 المطلق هو النار والمضاف هو الهواء والعقل المطلق الارض والمضاف الماء
 اذ لو كان غير النار حصف مطلقا او غير الهواء حصف مضافا وكذا
 سالبها من يلزم لسحقها حصف مطلقا او غير الهواء حصف مضافا وكذا
 وهذه المقدمة غير موثقة وانما اذا عرفت جميع الاحسام
 التي عندها وجدتها منقسمة بحسب الغلبة لا واحد لطفه
 بعض يعرف بالنسب ولا سقرا ان كل مرتبة من العنصرات ابد والبر
 كانه واجد لهذه الاربع غالبا فم كعبية الهواء على الطيور والماء
 على الجبان
 فبنيته هذه مخلوق منها ما مخلوق بامر حجة
 ينفع منها على نسب محبته معادن نحو خلق محله بحسب المعدنات
 والنباتات الحيوانية خاصتها وانواعها هذا منسب على لغيره
 تولد المركبات من العناصر فكل ينولد منها المركبات التي وجدها
 في امره

والسرير
 حصة من الجبروت كالعنصر

اركان الجبروت
 كاهوا وتقل مطلق كالماء

اركان الجبروت
 كاهوا وتقل مطلق كالماء

وفتحت هذه المذاهب محملة ليست محملة بغير من العناصر لا محلة
 معاد يربها لوجب للمادة تسعة اعداد التتوال خلق محملة بحسب
 احاسيس المركبات وعلى المعدل والبناء الحموله وحسب انواع هذه
 الاحاسيس واصناف تلك الانواع واسماها تلك الاصناف اذ لكل حشر
 ونوع وصف يخصه من اجزائه فخصه له عرض كونه طويلا او قارضا ونظير
 لو جاوز ذلك بطل والمزاج يحكى انه كنهه منسوبه بغير الكيفيات الكلية
 الهمة الجاهل للحمية اجتماع اللون والشكل وكل واحد من هذه
 صور مقومة منها بحيث كنهاته المحسوسه واما بقدر الكيفية
 والخصائص الصورية مثل تعرض الماء ان تسخن او ان يمتد عليه الجود والمعاد
 وما يمتد محفوط وتلك الصور مع انها محفوط فانها ماسه لا يمتد ولا
 لضعف الكيفيات المنبجعة عنها بالاختلاف وتلك الصور مقومات البنى
 على اعمق الكيفيات اعراض الاعراض كانه ما كان لها حيل تلك الكيفيات
 تعد الصور الاعراض لكل من هذه الاربع صور نوعه
 فتحت منها كنهاته لان احصاها النار مثلا بالحرارة والبرودة
 لا يمكن للحمية المنزكية بل المعنى لوجوده في دوام التسلسل كما
 مر في النمط الاول في ابان الصور النوعية من حيث ما يتبدل جاد
 ان يكون جواب سوال هو ان تلك انما هي خلدان لو كانت هذه الكيفيات
 مغايرة للصور النوعية فلا بد فاع ذلك كونه في اوجه عند المتفان
 فالاول ربما تبدل الكيفية والمحطت الصور كغير الماء والبرون
 لا

لا الجوان او بالعكس هذا يدل الكيفية الفعلية كما تحلف على
 الجود والسيلان وهذه في الابعاد ومع ذلك ماسه محفوط
 وكذلك حكم عناصر الباقية عند المتراج والمزاج والماء في تلك
 الصور لا تستد ولا تضعف دون الكيفيات فان الماء قد يكون
 اشد رطوبة من تساوي منها وكذا غيرة الماء من العناصر لا يفراد او
 الدرك يستدلوا على عدم ضعف الجوهر فانه ان كان معبر عن الهمة
 فلم يكن ذلك لضعف بل عروا والا كانا لما همة كما لها وبكثير العبرة
 لا اعراض وكذا النوع لا يستد وهذا بعينه وادى الى العرض اليك
 الصور مقومات للتتوال مثل مرة الصورة الحسية والكيفيات اعراض
 لاحتياجها لها بالامور وخواصها اما لمحق الماهية بعد كنهها
 فذلك لم تعد الصورة الاعراض وانما فان خرجها بالاطع الكيفية الطبيعية

سكونها بالاطع حقيقة عن تلك القوى الطبيعية الحسية
 كما ان الكيفيات المحسوسة منقطة على تلك الصور وكذا جركها الطبيعية وسكانها
 مسبعة عنها بانه على ان الصور النوعية والباريطه طبائرها لما مر
 الطبيعة مبادى اول مركبات مختلفة بالذات مسكنها وانما ذلك في تلك القوى
 دلالة على كونها قوى ايضا فمن اعتبار كونها مبادى المركبات والسيكات
 طبائرها باعتبار كونها مقومة للصور او باعتبار كونها مبادى للغير
 في غير ذلك
 واذا المتراجت لم يفسد قواها والا فلا مزاج
 اذا المتراجت العناصر لا يطل صورها كاذم محمد بن ركريا

هذه القوى الطبيعية الحسية
 هي التي تسمى بالاعراض
 وهي التي تسمى بالصور
 وهي التي تسمى بالكيفيات
 وهي التي تسمى بالماهيات
 وهي التي تسمى بالذات
 وهي التي تسمى بالصفات
 وهي التي تسمى بالكمالات
 وهي التي تسمى بالقياسات
 وهي التي تسمى بالاعتبارات
 وهي التي تسمى بالاعتقادات
 وهي التي تسمى بالاعتقالات
 وهي التي تسمى بالاعتقالات

[illegible]

وكذا الرطوبة وهما وبك الكفة المتوسطة من المراج
وهم ومنه ولعلك تقول لا سخالة في الكف الصاوي في الصون ولم يستخرج
الآن حوض من حيث في آخر آثاره داخلته ولا ما طعن انه رد بل نسب
في آخر آفته ملاء لما كان معنى المراج مبنيا على الاستحالة والكثير
اذ لا يخفى النادرة لا يزل من لا يزل سكنه هناك فاداد ابطال قول من انكرها
اذا انكر قوم من اقر من محقق سخا واكثر الكيساء غور في اصحابه لا سخا له
والكثرة فانهم رغبوا في الامساك في اجسام العنصر بل كل جسم كبري بل
الطباع وسائر الطباع النوعية وانما ستم باسم العالم الطاهر عند
ملا فاه ما لم يكن من نوع العلوي منز المعلن منسبا المذهب اعتقاد اسناع
كون من غير لاسي واسناع صيرون من شئ لا فان قلب
ذلك ما غير حال المحلول والمحلل والمختص من كبحر وفي اصول نادره عرسية
التي اعتبر حال السخى ونسجف والمحلل هل من لا سخا في يعود
فهو ما لسخي في الفسوق على فيه قوامه وهل لا سلا من مصوم مقدم من البلاغ
في السخى من الفسوق اذ كان لا سخا من شئ بعد من مختلف مكانه فان
معدنه واعتبر العالم الصياحه وانظر ما بال الجذب يرد ما فوزه والبلا
من حزامه لا يصعد لثقله هذا لبندال على بطلان المذهب
للاول وذلك بخبره من المأهلات والاول لبندل بخبره من السجور
عند الجرك العنصر فيا على علم الارضه والهويه والمائيه فان المحلول
من من يابى حله في الماء العف كسيف فان المحلول بها محي بل كثر

من غير اذ اخذ والحمل يوما يجعل فيه بالسر صفا كهر الكبريت الحاح
 البع عليه كما من فانه يسحق ويحلل والمختص هو الجسم المطبق كالماء ومن
 الذي حر كالحرقا سددا فانه يسحق ايضا المالى اذا سخن الماء بالمشا
 في القوام الا انما من احدهما يصف ان يحكم الجرم كالحق من لا آخر
 مسام كالحرف فلو كان السحر ينفوذ النار لو حيا سحر الماء المالى قبل
 السحر الاول على نفسه قوام الا انما من لهو في النفوذ في وليس كذلك الثالث
 اذا اقبلت اصلت السحر فمما سدر تحت لا يخرج منه من بعده وضاع على النار
 فلو كان السحر في النفوذ النار وجب ان لا تسد سحره اذا لا يخرج من الماء
 بقدر ما دخله فمما النار الوجهه لسد السحر ومن تراخل الجسم في النار
 اذ سحره كمن اسد قدام النار من حاسد راسها وقدامها ما يصح فيهما
 الرابع القصة اذا اقبلت سدر راسها يحكم ووضعت على نار في سحر
 ويحدث صوت هائل يصيرون ما في النار الماء او الكبريت نار الحوادث السحر
 والنار في اصلها امتناع دخول النار فيها وخروج الماء عنها بدل على
 الاستحالة والكبريت الحاح كمن يبرد ما يوضع فوقه ولا جزاء النار لا
 لعلها فاذن هو الاستحالة وهم وعنه او لعلها تقول النار
 كما منية يبرزها الحلق المختصة بغيره ولا نار في هذا
 هو المذهب الثاني هو القول بالكون البروتين ^{لا سطر الحمار وعنه} فكل تسوكل ان تصدق
 بوجود جميع النار المفضلة عن حسم القضا في مختلف لبقية منها فاسية طاهر
 في ظاهر الجروا طنة ويخرج في شئ من جرم الزجاج العوايد عند استشف
 النار

هذا هو المذهب الثاني هو القول بالكون البروتين

فولم يكن الجسم من النار الا الثاني في عند التجميد كان لا تسفل ان يصف
 يكون كجونا لا يرون بصر لا يسخن في الحق لم يلا في كنه ولو كان هناك
 يكون ويزول كان اكثر الكا من بروزا في الكلام بعد هذا طويل
 يستدل على اطلاق هذا المذهب في سائر الاول في السبع لنا حسب العضا
 سيفل من اجرا نارته كنه وتعد صيرورة جرم اسفل النار محسوس في طاهر
 والمسخ في كثر حرا المفضل من الباقية الجرم كما منية الجسم الا لا في منه
 المالى يعارضون ان حرا النار في الحن بطر جرم الزجاج الزايب
 لم يكن كمنية فيرسل لزوت الا لرايناها لعد من الزجاج يزوم ما في باطنه
 يستنفذ ويخرج عطف على السد في من لسفل ان الحس الثاني كنه النار
 الطاهر في الجرم كمنية الجسم في التحريك لا من ان يظهر بصر السحر
 والحق في المس لا في عند حان النار فلاح ان يفر معهما ما الفصل في
 قوله الكلام بعد هذا طويل يعني اذ كرا حرا من المذهب الحرا في النار على
 كنه في بصر عن كنه اعلم ان السخاة النار الساتية لما وراها
 انما كنه لها اذا اقبلت سنا او ضا في فعل الضوء عنها ولذا كاصل السفل
 وحس النار في من سنا في لا من لاطل وبق لما في باطن من صياح
 في حكام النار ان البيط منها سنا في صيرورة ولا يرى
 ولا ستر ما وراها وانما كنه لها من لا بعد اذا اقبلت بحرم ارضي كنه
 الجرم منها الضوء لانها لا تسفل شفا في وصير مرسية صاين واما اذا لم
 سفل كنه كذا كاصل السفل وحس كنه النار في من سنا يرا حرا
 السفل

معارف

فكر في كنه النار

ذلك

7
الصورة

فاما لغوها فمخل الاخر ارضه وبيعها لغيرها فلا ينفع لها طلق
 وبيع لراس السعد طلق لاجل الارضه وبيعها كان
 ونحوه واحتمل ان اكثر حجم السنف حتى لا يكون له ان يقول ان السنف
 لا يشتار وخلصه لا يستجداد الصنوب مستخدم النار في هذا ان
 النار البسيط سنفا في كل هوا. هذا جواب سوال هو ان سوال اصول
 السنف انما كانت سنفا في دون رؤسها لان شكل السنف صنوبري
 لاجل النار التي عند اصوله تنسحق منه فلهذا يكون قاعدتها وسعة
 ولا جرم كانت سنفا في خلاف رؤسها فانها تكون مجتمعة مسكنة فان الصنوبر
 يستجد هناك واحاط ان راس السنف انما كان انما هو حجمه كحجم السنف
 من ذلك من الرود في طلق. واذ السنف حالها النار في المركبة
 التي كثر منها السنف سجاء في النار فطفئت لعل ذلك من اسباب
 طوقها اجابا عندنا. لما بين النار البسيط سنفا في النار المركبة
 مع الدخان التي كثر منها السنف سجاء في النار في راسها عندها الضو
 لاسجاء لاجل الارضه وصارت سنفا في مثلها فطفئت النار المركبة
 التي عندنا قد طوى هذا السنف اجاء النار لاجل الارضه وصورتها
 سنفا. ولا ينبغي ان كثر السنف في النار لاجل النار هو ان
 والفضل الكافي لارضيه دخانا الذي كلما قويت النار قل لانها كثر
 على اجال الارضه لتمام نارها فلم ينكز دخانا بقاؤه في النار الضعيف
 حتى ذكر سبب نطفة النار المركبة التي عندنا اقل السنف

عد ذلك سجاء اللطف الذي هو اذ اسفل الكنف لادنى حائنا
 لان النار كلما كانت اقوى كان الدخان اقل لان اقوى اودوا احاطة لاجل
 لارضيه لتمام نارها بخلاف النار الضعيف والماء التي عندنا ضعيف اجاز
 اضدادها بها فلا يقدركم سجاء الارضه وسجل هو للضعف
 الهوان عندنا وسفل لارضيه دخانا لهذا السبب كثر في النار التي عندنا
 واول السنف الاول بالعكس. وهن النكهة غير مناسبة بحسب النوع
 حسب الجنس. الحق على العنصر الحسن للفرق بين الفصول في النار
 والمركبات هو المزاج كالنوع وهن النكهة باحدة من العنصر مناسب حسب العنصر
 دون نوع. بعينه اظهر لاجل الصانع بداخل اصوله ثم طوى منها
 اقربا هو امره سني اعتدل مزاج النوع وجعل اخراج كثر من غير الاعتدال لاجل اخراج
 على الكمال وجعل انواعا من الاعتدال المائل مزاج النار ليست تكون نفسها
 فولي الاعتدال المائل لان الاعتدال الحسن غير ممكن عند العنصر
 لسبب كونه ليجل وكذا. المماثل في النفس لارضيه والسواء
 النفس لارضيه في السعلة بالاجسام لارضيه والسواء في السعلة
 بالاجسام السواء وعرفوا الاول ما هناك ان اول الجسم في جنس ما بوجه
 فلهذا كان اول يخرج الكلاب البانته ليجل الجسم بواسطة النفس فلهذا
 طبع في يخرج الصنابع فلهذا في ذواتها ان اصدع عنها بواسطة
 احسن من السعد في النمو والتولد والادراك والحرارة والطقس وهذا
 شامل للنفس النباتية والحيوانية والانسانية والبائنة ما هناك ان اول جسم في سماء

حفظان الحركتين في الحركة المحسوسة

سابق على الكل فذلك مستبعد فذلك لا اقل من ان يكون في ذلك
 مبدئية لانه المسئلة المانعة ان النفس غير الجسم المراح ^{اسان}
^{محرر} ينفذ في الحركتين في نفس جسمية التي لغزها ولغز مراح جسمية الذي
 يانع كثر احوال حركته في جهة حركته بل في حركته ^{لست على}
 لغز النفس للجسم والمراح بان الحركتين في كل بالاختار وذلك النفس مبدئية
 ولا يجوز ان يكون مبدئية جسمية لكونها مبدئية في كل اجسام دون الحركة
 الاختار ولا يجوز ان يكون مراح جسمية لان المراح من الحركتين في كل في
 جهة حركته كما اذا اصبحت حركته في جهة النور في مراح بدنية بعض السفل
 في في حركته كما اذا اراد ان يحرك في الارض في جهة بعض سلوكه والعال
 ان يقول لا يستلزم ان المانع هو المراح لم يجوز ان يكون يقلل به ما نفعاً
 وكذلك في كل لغز جسمية لغز مراح جسمية الذي يمنع ^{الحركتين}
 ادراك الشبهة ويحصل عند لقاء الصدق في كل من هذا السند
 الادراك على المانع المذكور في كل ان لا ادراك ان بعض مبدئية
 وهو لا يجوز ان يكون الجسمية المستمرة كما مر ولا مراح جسمية لان المراح
 متاثر عما في جهة النوع وحيث الممدد في ادراك المواضع الادراك
 انما يحصل عند انتقاله في كل ويحصل عند لقاء الصدق في جهة الصدق
 يبقى مع وجوده المانع والمعدوم لا يكون شيئاً ولا يكون احساس المراح
 فان قلت لا نعلم ان المراح لو لم يتاثر ولم يحصل الادراك لم يكن مانعاً لم لا
 يجوز ان يكون مبدئية ويكون ماثراً في كل الادراك فادراكه في كل ادراك

فذلك السند لما في كل في المطلب فلا يصح في السند الاول
 ولان المراح واقع في كل في اصداد متاثر في كل لا يمكن انما يجزها على
 لا التسام ولا امتزاج قوتها غير ما يمنع التسام في المراح وكيف وعلة
 لا التسام وحافظ بل لا التسام فكيف لا يكون في كل مانع
 هذا السند لا آخر على ان النفس غير المراح وتوحي ان المراح واقع في
 الحيوان في الصفات متضادة متاثر في كل لا يمكن لا اختلاف في كل
 لا يمكنها فاما لحفظها على التسام والامتزاج نوع من مانع لا التسام
 من المراح وعنه في كل النوع غير المراح وكيف لا نعلم فان لم يكن على بقا
 لا التسام وحافظ لا يبدوا ان يكون في كل التسام المانع لا التسام المانع
 المراح فليزم ان يكون على لا التسام المانع بل المراح المانع اذا لم يكن
 بل النفس في كل بعد ذلك يكون حافظ لا التسام غير المراح المانع
 وهذا التسام كما يجب في الحافظ وهو اعدم متاثر في كل لا يمكن
 يعني من الحافظ الحافظ وهو في المراح في الهائلة او عدم الموت متاثر
 لا يستلزم ان لا يمكن في كل ارتفاع المعلول عند ارتفاع العلم وهذا
 كما في كل مراح فاصل القول الممدد في كل الحركة والحافظ للمراح
 سلف في كل ان تسمة النفس وهذا هو الجوهر الذي يصر في كل في كل
 ثم يبدى ^{في كل} لانه ما يعدم ان اصل القول الممدد في كل في كل
 والحافظ للمراح في كل في كل جسمية والمراح وهو النفس في كل في كل
 كالا في كل في كل الجوهر الذي يصر في كل في كل لانه يعلو في كل في كل

بهم بالاعضاء الخمسة ثم بغيرها وعند ذلك يصير مقرفاً في البدن لهذا
 تحت هو انه جعل النسخ هذا الجوهر النفس لا سانه لانه يقول في الاسان
 لانه ان هذا الجوهر هو ان معلقا بل ان يقول سلتنا سوت جوهر غير الحسية
 والمزاج بل لم قلتم انه نفس لا نفسا فلهذا لا يجوز ان يكون نفسا الحيوانية والطائرية
 هذه المسألة في ما اثر النفس في البدن وما اثرها فيه انسان لهذا
 الجوهر فكر واحد بل هو ان عند المحقق هذا الجوهر متساو
 لا الذي حصل عنه الجرك لا ارادة في الانسان هو الذي يدرك في ذلك
 ضروري هو الذي اذا اصابه نفس او عدمه من انحرافه لا لا انعكاس ذلك
 محوري ثم قال وهو ان عند المحقق لا نذكر في علم ضروري ان موجه بل لا ارادة
 والذي يدرك في ما اثره في البدن ان لم يكن باخذ البدن في الجرك
 ان له فروع من قول منبثقة في اعضاها فاذا احسنت
 نفس في اعضاها كسيما او تخليها او غيبته في الاعضاء فلهذا
 هذه الفروع هي التي تفعل في الارادة اذ عاينا ما بل عادة وخلقها ممكن
 من هذا الجوهر المدبر في الملكات هذا الجوهر الذي هو النفس
 فروع من القوى الروحانية ابحاصها في الاعضاء اربطها بالبدن فاذا
 ادرك الانسان نفس القوى الحسية او الخيلية او التوهمية ساء او
 اذ غيبته في الاعضاء التي هي هذا الجوهر في هذا الزرع هي في هذا
 الجوهر لا ان تفعل في الارادة الهمة اذ عاينا ما في هذا الجوهر بل عادة
 وحلتا لانها اذا تكررت صارت النفس من اسهل ما اثره في
 در

ذكر الكيفية منها وبصير بطنه انزال صارت ملكة له وكما
 بالعكس فانه كثر ما سئل في معرض فيه همة ما عملته فينتقل في الاعضاء
 من تلك الهمة الى الارادة ثم في الاعضاء انظر الى ما اذا استشعر
 حاسة الله وفكرت في جبروتهم كنف يستشعر جلدك ونقت شعرك
 وكذلك يحصل في هذا الجوهر لاجل تلك الاعضاء اثره في البدن وانه
 اذ حصل فيه همة عملية ادت تلك الاعضاء تلك الهمة لا الزرع ثم الى الاعضاء
 كما اذا فكرنا في عظمة الله تعالى وجبروتهم فانه يستشعر الجسد ونقت الشعرة
 ذلك يقال اذا استشعرنا اذا اضربنا في الفلك القصور فيام الشعر
 وهذه الانفعالات والملكات قد يكون اقوى وقد يكون اضعف ولولا هذا
 لما كان نفس بعض الناس بحسب العادة اسرع في التشتت الى الاستشعار
 فبعضها من نفس بعض هذه الاحوال المذكورة في الحاشية قبله للسنة
 والضعف ولذلك يتفاوتون في التشتت في احوالهم الماضية والردية فمكرر
 استعداد الا في الجود والعصب بعض ذلك في العزم والافان المسألة
 كفي في الادراك وانواعه انسان ادراك النفس هو ان يكون حقيقة
 عند المدرك شاهد ما به يدرك لما فرغ من ابحاث النفس في
 في قواها وهي اتمام مدرك او محرك في ذلك ولا معنى لادراك في حال ادراك النفس
 ان يكون حقيقة ذلك النفس ممثلة عند المدرك شاهد المدرك في تلك الحقيقة
 ما يدرك كما مثالا لو ادرك البصر شاهد به ولو ادرك بالوهم شاهد به
 وفيه بحث في الادراك في صفة المدرك وكون حقيقة المدرك ممثلة في صفة المدرك

فكذلك يكون لغير واحد مما بالآخر واصفاً احدهما بالمشاهد والآخر
لا ادراك لغير واحد من الاخرين وكذلك كونه موصفاً بالادراك وفيه دور الا ان يقال المراد
بها اللغوية لكنه مع ركنه لا ينفك المشاهد لانها ليست هي لغوية لان اللغوية
ما يكون بالصور فقط وهو يرددها اعم لان المشاهد هو ادراك عن الموجود الخارج
سواء كان بالصور او السمع او اللمس او غيره والحق ان معنى الادراك هو عند العقل اذ كل احد
يلا كلفه فاما ان يكون ذلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك اذا
ادرك فلكونه حقيقة مالا وجوده له بالفعول الاعيان الخارجية بل كثير من اشكال
الحقيقة يستلزم كثير من المفروضات التي لا يمكن اذ افترضت في الهندسة فما لا يتحقق
او يكون منها الحقيقة من حيث ذات المدرك غير مبين له وهو الثاني

اراد يحقق من الحقيقة المتصلة ويقرن انا اذا ادركنا شيئاً وصارت حقيقة متممة
عندنا فبذلك الحقيقة اما ان يكون نفس حقيقة الشيء عن المدرك او من حقيقة الماهية
اما ان يكون مطابقاً لها او لا ولاولها الماهية حالها الاول فلازم لو كان في حقيقة
الخارج بل لم يحقق المعروضات في الخارج ككثير من الاشكال الهندسية كالكم الحظي
ما شيء غير قاعد محتمل بل كثير من المفروضات التي لا يمكن اذ افترضت لسان الخلف
ليحققها فما هو موجود في الخارج وهو المدرك اما الثاني فلازم لو لم يكن مطابقاً لا
ذلك الشيء بل ان يكون مطابقاً لشيء غير المدرك بل الخارج لكان هو المدرك
لكل من حيث هو ذلك الشيء فكذلك ان اوجرت حقيقة من حيث هي اعم من ان يكون
خارجية او عقلية وتعرض لها صورتان مساوستان في المعنى احدهما خارجية
والاخرى عقلية لكن الثانية تمتاز عن الاولى بكونها قاهرة بالذهر فاما العرض الجلي

دور الاول جنبه الشيء قد يكون محسوساً عند ما نشأ هتمم كمن
متخلاً عند غيبته مثل صورته الماثل كمن الذي يصير ثم يلا اذا عاين
عنه فمتخلة وقد يكون محسوساً عند ما يصور من يد يلا معنى الانسان الموجب
الصانع وهو عند ما يكون محسوساً يكون قد غشيت غواش غريبة
عن ماهيته لوازنت عند لم يوثق كنه ماهيته بل ان وضعه وكيفية
لعبه لو يوثق به لم غشيه لم يوثق حقيقة ماهية السامعة هذا
غشيه على انواع الادراك والى اربعة احاسن يختل يومه ولعقل لانه اما ادراك
كل او اخر من الاول هو العقل والاني اما ان يكون الحس معنى او صوراً ولاول
الوهم والاني اما ان يكون الادراك موقفاً بوجود المدرك في الخارج او لا ولاول
الاحاسن والاني الخلل والسخن لما اراد في هذا الفصل بعد اقسام ادراك
الصورة الحسنة في الوهم فذكر الاحاسن الخلل العقل فعال الشيء قد يكون محسوساً
عنه ما شاهدت لم يكون متخلاً عند غيبته لوضع مثابة الحال وقد يكون محسوساً
عند ما يصور من يد يلا معنى الانسان الموجود له والعرض الى الانسان من حيث

عند ما يكون محسوساً يكون خفية غواش عارضه لماهية ليست طاعة التي
خلق منها كاس وضع ومقدار بعينه والشيء ينال من حيث هو موجود في
العوارض التي يلحقه بسبب المادة التي خلق منها لا مجرد ما عنه ولا تالم الا
لعلاقة وضعيه بين جسمه ومادته ولذلك لا يخل في الحس الظاهر صورته اذا
زال اما الحال الماثل في الحقيقة مع تلك العوارض لا يخل في تحريك المطاوع منها
لكنه يخرج عن تلك العلاقة المذكورة التي يعلق بها الحس فهو يمثل صورته مع
جانبها

الرافعة

في الاماكن المذكورة

اراد ذكر احكام هذه الدلائل اما الاجسام فله حكمان الاول ان الجسم لا يتحرك
 المحسوس بالتحرك او يتحرك بالحوادث التي تلحقه بسبب المادة اذ لا يتحرك ^{عنها} بل
 الذي الجسم يتحرك بسبب الالام والعلامه وصفته كمن من الحس ومادة المحسوس ^{بالمادة}
 والمجاهد او في حكمها ولذا لا يمتثل في الجسم الظاهر اذ ازال تلك العلامه واما الحكم
 فلا يتحرك بل يتحرك عن تلك الحوادث كمن يتحرك عن تلك العلامه التي كثر المحسوس ^{بالمادة}
 صورته بعد غيبها ^{بالمادة} واما العقل فينتقل بغيره الماهية المكشوفة
 بالواجب الغريبي مستثباتا لها حتى كان يعمل بالمحسوس على اجوبه عقولها ^{ما هو} واما ^{بالمادة}
 اذا تم برئى عن السوابق للمادة واللواحق الغريب التي لا يلزم ما هيته عن ^{بالمادة}
 فهو معقول لذاته ليس يحتاج الى عمل يعمل به فيحتاج لان تعمله ما من شأنه ان يعمل
 بل العلة في جانب من شأنه ان يعمل اما حكم العقل فهو انه يعقل على تحريك ^{بالمادة}
 عن الشخصات وعن العلامه الوضعية مع بسببها واسبابها اياها
 فالعقل يعمل بالمحسوس على ان يصير به معقولا ههنا في المادة اما ما هو مجرد عن المادة
 وحوادثها واللواحق التي لا يلزم ما هيته عن ^{بالمادة} فهو معقول لذاته غير يحتاج
 عمل بغير مستعد لان تعمله العاقل بل لو كان لا يحتاج الى العمل فانما يكون ^{بالمادة}
 العاقل فان العاقل لا يكون مستعدا لان تعمله يحتاج الى عمل بغير مستعد والله اعلم
 المسئلة في الجواهر الباطنة ^{الاسان} اسان لعلك تنزع الان الى ان تشرح
 لك امر القوى الدركية من ارض الى شرح وان تقدم شرح ^{بالمادة} امر القوي الدركية
 للجسم او لا فاسمح ^{بالمادة} لما فرغ من انواع الدركية كات سرع في القوي الدركية
 والباطنة ولاقلام في بيوتها او بالهنة وبن جسد في القوي الدركية اما

مخرج الجواهر
 من العواضر
 من الماد
 من العواضر
 من الماد

اما مدرك غير مستعد او مدرك مستعد في الاول اما مدرك للصورة الصورية
 بواسطة الحواس الخارجية او المعاني ارحزانها لهما هذه اربع والخامسة الى المدرك
 المستعد ومدرك الصورة المحسوسات وحرانها المحال مدرك المعاني الوهم خزانها
 الجاذب والمدرك المستعد مستعد ان يتقبله اخرى منكثرة وسبب ذلك ان الاله المحرك
 المستعد المناسب للجسم الظاهر رحتا ذاك عن الحاضر ^{بالمادة} السبق في بصره والظن
 البارز خطأ مستقيما والنظر الداني بسرعة خطأ مستعدا كمن على جبل الشاه
 لا على جبل خيل او ذكر او تذكر وان تعلم ان البصر انما يتسم منه صورة المقابل
 والمقابل النازل والمستعد كالفطر لا كالحظ فقدر يد في بعض قول ههنا ان تسم في
 اوله والتصل به ههنا ايضا والحاضر فعندك فوق قبل البصر لها بوضو البصر كالمشاهد
 وعندك جميع المحسوسات فتدركها ^{بالمادة} اذ ادانبات الجسم المستعد انما في النظر
 النازل خطأ مستقيما والنظر الداني خطأ مستعدا على جبل الشاه لا على ^{بالمادة}
 جبل او مدرك في الامور الغائبة وليس كذلك الخارج ضرور ولا البصر فان ^{بالمادة}
 لا تدرك الا ما تقابلها فلو لا قوة غير البصر رستم فيها صورة العظم او النظم
 موصفا وبغيره بعد ذلك الحامد في ذلك الموصح الى ان يصل اليك الموصح اخبري لما تدرك
 خط مستقيم او مستدير فلك القوى ستم الجسم المستعد اذ هي مستعدك بغير الحواس
 المحسوسات كل جسم يوصف بها صورة محسوسة فيصير ما ههنا وفيه نظر اذ البصر قد
 تارة عن المحسوس بغير صورته فبشر زمانا كافي النظر الى الشمس الى وضو خفا فلا يلزم
 ووجه قول اخرى ^{بالمادة} وعندك فوق تحت مثل المحسوسات بعد الغيب
 محقق فيها ^{بالمادة} اذ ادانبات المحال وعرين انا اعلم بالوجدان ان القوة

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

بحفظ صور المحسوسات بعد عيها وذلك الخيال هو مغاير للجزء المسترل
 المسترل لا يندرل بعد الغنسة والآثار الغائبة ما هذا لان ادراكها
 كما مر ولعل ان يبول لم لا يخذ ان يكون اذ ادراكه صورة المحسوس عند
 ساعده وبسطة غيبته عنه بخلاف ^{وبها تيقن القوتين} يمكن ان يحكم ان هذا
 اللون غير هذا الطعم وان لصاحب هذا اللون هذا الطعم فان القاصي لهذا الامر
 يحتاج ان يحضر المعنى ثلثها جميعا فلهذا نرى استدلالا اخذ بها
 معاننا على ان النفس تدرل المحسوسات الا يقول جسمانية ونقول اننا لا ندرل
 بحس الحواس غير نزع واحد المحسوسات قد يحكم على ان يمشي في غير طم معش على صوت
 معش في غير راحة معش فلا يد من موقية جسمانية ندرل المعش ندرل كما نفس عند
 الحكم ولا لا بد من قوة يحفظها لان النفس كبحاج الى الحكم الى ندرل الحركات وكما
 يحتاج الى الحفظ والاشغال فنعلم صورة كل واحد عند ادراكه بالآخر والصفات البية
 مستات القوان والمخ تمارس ^{فان} وايضا الحركات اطعمها وغنا اطعمها ندرل
 في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متبادلة من طرف الحواس مثل ادراك
 النساء معني في الذنب غير محسوس ادراك الكلب معني في النعجة غير محسوس في راجع
 يحكم به كما يحكم الجرس بانسان فذلك هو هذا سائها اراد ابيات الوهم
 وهو ندرل المعاني الجزئية بقرن الحس الجوانات ندرل معاني جزئية محسوسة
 وغير متبادلة من حيث كذا ان النساء معش من راحة في الذنب ادراك الكلب معش من راحة
 في النعجة وكذا ندرل المعاني الجزئية المدركة من اسما جزئية فلا بد من قوة
 مغايرة للثابت غير المتبدل المعاني غير محسوسة بالحواس غير الجرس المسترل في الخيال الكون

غير متبادلة من الحواس غير النفس الناطقة لوجودها في غير الانسان وعند ايضا
 وعند كثير من الحيوانات العجمية فوه يحفظ عين المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظ للصور
 اراد بان الحافظ والى من يحفظ المعاني الجزئية وما في الكائنات ظاهر وكل قوة
 من هذه القوى الجسمانية خاصة واسم خاص فلا ولي من المسمات الجرس المسترل ونظما
 والنها الروح المصنوعة مبادى عصب الجرس في مقدم الدماغ والمانع المسمات المصنوعة
 والخيال الاله الروح المصنوعة البطر المقدم لاسمها في جانب آخر والاله الروح الاله
 الدماغ كل ذلك الاخر بها بالتجوف في الاوسط ^{الاله الجرس المسترل روح مصنوعة}
 اعصاب الحواس النامية مقدم الدماغ كانه راس من السبعين منه حمة انها راس كل
 حرس صورة محسوسة الى الجرس المسترل فيصير المسمات من وكان الروح المصنوعة البطر المقدم
 هو الاله الجرس المسترل الخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطر الجرس المسترل اخضر معاني
 مؤخره الخيال اخضر والوه الاله الدماغ كانه لاها جاك في جميع القوى الدماغية فسميتها الاله
 نسبة الفعل الى القوى النفسانية لكل البطر الاوسط اخضر في المواضع لا يتخذها
 المتصلة بالخص البطر الاوسط كالحرس ونحوها من راحة لها ان تكتب
 وتصل اليها من الصور المأخوذة من الحرس المعاني المدركة بالوه وتترك ايضا الصورة
 ونفصلها عنها ونسبها الى الفعل ونذكره وعند لسع الاله الاله من غير سلطانها
 في الجزء الاول من التجوف في الاوسط فكانها قوة ما للوه وتوسط الاله للعقل والبادية
 القوى في هذا كونه سلطانها في جيز الروح الذي في التجوف في الجزء الثاني
 العقول الاربعة المدركة المتخرفة والى خادمة للقول الوهمية قوله في الاله الجرس
 الاوسط ونصه في تذكر في الصور المأخوذة من الحرس المعاني المدركة بالوه

فان ركنه يفصل بين الصدر والمعالى او بينهما وهذا مستحق لاختلافه اذ لا بد فيه من
 ادراك الصور الخيالية اما ان تصرف الصورة وطاها واما ان تصرف المعال فلاها انما
 تدرك صور خروية ولا بد من الركبتين العصبين من حركة جو الصورة المعال استحضارها
 فلهذا القوم ايضا انما على استرجاع الصورة المنجيه المعال الزايله بما انه الخيال الحاضر
 ولهذا قد يسمى شرجع وهو مخدوم العقل والوهم وسميت عند لسنه العفل باها ^{مفكرة}
 وعند لسنه الوهم مخدوم وسلطانها في الخيال اول من البطر الاوسط فكانها قوتها
 للوهم لان الوهم سقرض المدرك بوابطها واستخدمها اياها ايضا بهذا المعنى ان
 انضاقوا ما للعقل لكن بوابط الوهم لان الوهم قد مخدوم العفل وهو مخدوم الوهم والذاكر
 سلطانها في جز الروح الذي في البطر لا جز ذلك البطر الى وانما سميت ذاكر لان الذكر
 لانهم اشبهوا ^{لأنهم} وانما هدى الناس الى القضية بان هدى من لا شأن بالسيادة
 اذا احتضرت جوها وركب لآفة فيه ثم اعبار الواجب حكمة الصانع ما كان يقدم ^{الاول}
 للجسماني ويؤخر لا فضل للروحاني ونقطة المتصرف فيها خطا واسترجاعا للمثل المنجيه
 عن الحجاب عند الوسيط عطف ودرهم انما على ان الآلة هي القوى ما
 ذكر ان السداد اذا نظر في تجويف اذ لا فقه في الآلة فوه ثم اعبار بالآلة
 فعلى الولد ما ذكرنا من محض الجوارف المذكورة بهذا الولي اعتبارا وما وجد حكمة
 الصانع ان يقدم ما ذكرنا من حاجة الانسان في امره ويؤخر كل الصور الجبرمانية
 الجبرمير والخيال الذي لا يبين ان كبر في البطن المدمر الدماغ لتعمل اطيافه
 للصورة الجبرمانية ويؤخر مدرك الصور الروحانية الى مدرك المعال الحسية وحاربا
 الذين يوافقونهم ويتقيدونهم المتصرف في الصور الجبرمانية والروحانية
 عند

عند الوسيط لاجل الحكم منها واسترجاع المثل الزايله عن مدرك الصور مدرك
 المعال جلت قدرته المسلم وقوى النفس لانسائه اسان واما ظاهر
 هذا العصبين وقوى النفس لانسائه على سبيل التصنيف فهو ان النفس لانسائه في
 ان العقل جوهر في قوى وكالات ما من القوى الحيوانية من حيل في قوى النفس
 لانسائه اذ لها قوى وكالات انما قال على سبيل التصنيف فنزلها بالحق في قوى
 انما يختلف باعتبارها فكانها اصناف في اولها فانها تختلف بالمادة للوهاب واما
 خواص متباينة فكانت بغير سبيل على سبيل النوع ونفصيل الدائم على سبيل التصنيف
 من قواها ما لها بحسب حاجتها لا بد من البدن وهي القوى التي تخص ^{العقل}
 وهي التي سبغت الواجب فما يحبان العقل من الامور لانسائه حزنه لتوصل به الى اغراض
 احتسارته من متدمات اوله فذا بغيره وبجربة واستقامت بالعقل النظر في
 والى الكل الى ان يتصل به الى الخوى النفس لانسائه يحتاج الى تدبير البدن
 وتخلل ذاهبا الى الدنيا والاخرى واعطيت بحسب الحاجة الاولى فوه بدب البدن
 وتكملة وهي المسماة بالعقل العملي وبحسب الحاجة الثانية فوه الكسب بالظواهر
 من الضرورات هي المسماة بالعقل النظري وعن قواها اولها فوه بها تلك النفس على
 بحسب الاول الى امور يحصل كسب الانسان لتحصل الحرة والماتمة ماها في كل العسر
 بحسب الاول الى آجال الموجودات التي لا يحصل كسب الانسان وعرفان في الاول
 بالعقل الخرم وهو مرتب فاذكرنا فعال في التي سبغت الواجب بحسب ^{العقل}
 لا من لانسائه الحزن لتوصل بها الى اغراض احتسارته من متدمات اوله او حسيته
 او مشهوره او غيرته وكما ذكرنا كسبها في العقل النظري اذ لا سبغات

من تلك المدد ما لا يصح بدون معرفتها اولاً على الوجه الكلي ثم الاسعالي الى الجزئي
 مثلاً اذا علمت ان كل حسن مجازي يفعل مثلاً من الاعدل بحسن فعل لكونه حسناً
 ومن وادها ما لها حسنت طاعتها الى مجيل حوهرها عقلاً فالعدل فاولاً
 قوة استعداده في لها بنحو العقولان وقد سمي فيهم عملاً صواباً وهو الحق كما قد سمي
 في اخرى يحصل لها عند حصول المعقولان الاول لها فتمتياً لاكتساب النوراني اما
 بالعكس وهي الشجرة الزيتونة ان كانت ضعفت او بالجد من رتبها ايضا ان كانت
 اقوى من ذلك فسمي عقلاً بالملك وهي الزجاجة والسرة في اليا لغيرها في قدسية
 كما قد سمي بعض القوى المانعة التي تحتاج العسر اليها الى ان يحصل لها
 كمال وهي صيرورتها عقلاً الفعل والى مقسم الى احصاف ولما كانت المشكلات الواردة
 في المعقول النوراني كمالاً الى دور تعار الله نور السموات والارض انما مطابقة لهذه
 الاصناف وقد سميها السهم هذه الاصناف وذلك بوضح معنى بوا علم الام
 من عرف نفسه فقد عرف ربه واسما لم والصف الاول من استعدادها
 استعداد النفس لقبول صور المعقولات كما يكون لبعض اطفال وسمن لا يحسن لثباتها
 مبنيها بالمعقول الخالصة نفسها عن جميع الصور وهي مشكاة الصفات الماني
 في يحصل للغير عند حصول المبرهيات فمنها الاكتساب النظرات ويسمى
 عقلاً بالملك لكونها عند رشح لا ولات وهي الزجاجة ثم تلك القوى ان كانت
 ضعفت سميها النفس بالاكساب لكن بالذكر في الشجرة الزيتونة وان كانت
 اقوى من ذلك سميها بالاكساب بدون الذكر بل بالجد من رتبها الزيتونة وان
 قال تعالى ان الضمير مع القوية مستحق بالماهيته فجعلها نفس واحداً

نفسها

مركب

والماهيته وحيث القوى التي عند الحد في احصاف مراتبها بالقوى والصفوف والقوى
 المانعة من تلك المراتب قوة بدسة كما قد سميها نفس المشكاة شبهة العقل الهولي
 لكونها مطابقة ذاتها فالبه للنور والنور صور المعقولات الزجاجة العقل بالملك
 لانها سنانة في نفسها وابل للنور اشد جولا والشجرة الزيتونة بالقوى المهيمنة
 للنفس الاكتساب بالذكر لان الشجرة الزيتونة مهتة لها بل الخرج قول النور لكونه جلي
 والرتب المهيمنة بدون الفكر لانه ارفع من الشجرة الى ذلك الذي يكاد رتبها في
 لم تمسسه نار بالقوى القدسية لانها القوية تكاد تفعل الفعل وان لم تحررها
 النور الذي هو العقل الفعال بالقوى الى الفعل وزعم السارحون ان مراد الشيخ
 بالشجرة الزيتونة النور وبالنور الجدر من رتبها فطرحه لانه لو كان مراد الرتب
 لما صح قوله وان رتبها ايضا اذ عود هذا الضمير الى الجدر من رتبها وكذا قول ايضا
 عن سبب النفس ثم يحصل لها بعد ذلك قوة وكمال اما الكمال
 يحصل لها المعقولات بالفعل ما هذا امثلة في الذرة وهو نور على نور واما
 القوى فان يكون لها ان يحصل المعقول المكسب المفروغ عنه كالمشاهدة
 من شأنا من غير امتار الاكتساب هو المصباح وهذا الكمال سمي عقلاً
 وهذه القوى سميها العقل والذات يخرج من المملك الى الفعل المانع من الحصول
 ايضا الى الملكة هو العقل الفعال هو النار اذ انفس النفس لهذا
 حصل لها امران كمال في كمال في ان يحصل لها صور المعقولات النسبية
 بالفعل بصير كمال عذب وهو نور على نور يهدي الله لنوره من سائر اماكن
 القوى فهي قوة يمكن بها النفس ان تحصل لها المعقولات الكسبية المفروغ عنها

من سيات من عمل معاد الى كسب جديد في المصباح يستعمل هذا الكلام معناه مستفاد
 لكونه معناه من النكر والجذب من فعل من الفعل النعال وهو في الرفع الرابع
 الفع يستعمل معناه بالفعول الحركات الحركات بالنقل والى النصف الثالث من اصناف
 القوي يخرج النفس من العمل الملك الى العمل المستفاد من الفعل المحو الى العمل
 بالملك امر حادث فلا بد من سببه هو الفعل النعال لما سأل ان يكون وجود النفس
 هو هو النار نور في نفسه سبب العمل المستفاد فان العمل المحو نور النفس
 لها ايضا نور المصباح العمل بالفعول لانه نور ذاته من ان يطول في سبب كسب
 والنار العمل النعال لان النار سبب العمل نفسه لعلك تستهني ان
 ان يعرف الفرق بين النكر والجذب فاستمع اما الذكر في حركة النفس المعاني
 بالتحريك اكثر الامر بطلانها الجذب لا وسط او ما يجري مجراه ما صار به العلم بالمجرب
 جاله القيد استعمل في المحرك والمطين وما يجري مجراه من مبادات الى الاطلاق
 وربما انبت اما الجذب فان يمثل الجذب لا وسط في الدهر فاعلم انما عيبه في سبب
 من غير حركة واما من غير سبب من حركة ويمثل مع ما هو وسط له او من حركته
 لما ذكر ان سأل النفس في هذه سيات الى الكسب اما الفكر او
 اراد ان يعرفها لظاهر الفرق بينهما فولي طاعت ان يطلع النفس بكل الحركة في
 مستعنة بالتحريك اكثر الامر اسنان الى ان العمل الكسب يكون في الجذب من
 والمعان في او ما يجري مجراه ان ما لم يتم منه المطالب كالمقدمة لا استعانة
 في الناس لا سبب في سبب غير اضاحال من السبب في ضنة في طلق لا وسط
 او ما يجري مجراه للمعان المحرك في الحبال والجاذبة ذلك انما طلق المعاني

هو ان

دور ما جرى مجراه اسنان الى اى الصور العقلية فوسه دما مبادات الى تمامات
 الحركة لما المطلوب وانقطعت الفكر انما تم كذا في الجذب لا وسط او ما يجري مجراه
 وحركة منها الى المطلوب المحرك ان يمثل لا وسط او ما يجري مجراه لا يفرق من غير
 حركة اما في سبب او لا ويمثل مع لا وسط او ما يجري مجراه المطلوب في كل ما
 المطلوب في كل ما اسنان الى علم الحركة الاول في قوله يمثل مع اسنان الى علم الحركة الثانية
 والفرق بين النكر والجذب من الحركة وعندها اسنان ولعلك تستهني ان دلاله في
 التسمية اما ان يكون فاستمع السبب تعلم ان الجذب وجود او ان للناس فيه مراتب
 وفي الفكر منهم غنى لا تعود على الفكر رادة ومنهم من له فطانه لا حيدما ويستعمل الفكر
 من هو اتفق في ذلك له اصابه المعقولات المحرك في تلك النقا في غير متسببه في الجذب
 دما ذلك وما كثر كما انك جرحا في النقصان مستهيا لا عدم المحرك في يقين ان
 الحاش الذي في الزيادة بل ان استهان في غنى الكثر احوال من العلم والفكر لما
 ذكر ان القوم المانع في الجذب في درسيه اراد ان يكون وجوده ونقصه انما يعلم
 ان الجذب وجود فان لبعض الناس في رفع الجذب في الوسط في الدهر في ذلك الفكر وكان الفكر
 محله في الفكر وكذا في الجذب فان للناس في رفع الفكر ولا يعود على الفكر رادة
 اي زيادة ومنهم من له اصابه للناس في مراتب ومن هذه المراتب من كثر عدم الجذب
 ومنهم من كثر في ذلك يحصل له المعقولات المحرك في تلك النقا في غير متسببه في الجذب
 فله وكثر في الفكر المحرك في الزيادة والنقصان بحسب العلم والكثافة اما العلم
 العن وقلتها واما الكثر فليس سرعة التاديه ونظوما ولا اول ما يدرى الجذب من الكثر
 لتجده في الجذب والمان في الفكر اسنان الى الجذب وكل سبب الزيادة والنقصان

فله طر فان وسط

٦
 هذا الجرس طرأ الكمال بحسب الطاقة الأب منه فهو بمن استقام إلى غنى الكثر أحواله
 التعلم والذكاء طرأ إذا ما لم يمتد كذا إلا الغاية الممكنة للإنسان مما ان تلك الغاية
 يكون بحيث يكثر الأثر فغير لازم المسألة رتبة العقل النفع وكيفية قول النفس
 الطبع قوله **امثال** فالسهمستان زاد له لا احصاها واعلم ان سبيل
 لك ان الرسم للصورة المعقولة متساوي غير جسم ولا في جسم ان الرسم بالصورة التي
 في جسم او جسم ان تعلم ان شعور الفوق بما ذكره هو ان رسم صورته فيها وان
 اذا كانت حاصلة في الفوق لم يغت عنها القوة اذ ان غابت عنها ثم عاودتها
 والتمت لها كل يكون وحدث هناك غير عتاشها فيها فحاصل ان كل الصور
 المثلث عنها قد زالت عن الفوق المذكور والتمت **ادراك** هذا الفصل الثاني
 العقل البعالي لما اشار فيما مضى اليه فليكن حال لزيادة ما لا احصاها وابانه
 على وجهين **الاول** الذي رسمه وهو الصور المعقولة متساوي الجسم لا احصاها على مساوي
 الذي رسمه في الصور التي هي الصور المعقولة في الصور المعاني الجسماني او جسم
 وانما قال في الصور المعقولة لان اكثر المعقولات مستندة من الحركات شعور القوى
 هو ان رسم صورته فيها كما عرفت فليكن ادراك في غير مصادفها ثم الصور
 اذا كانت حاصلة في القوى المذكور لم يعقل عنها القوى اذ مجرد المثل فليكن ادراك في
 اذا فرض ان القوى قد عدلت عنها ثم توجهت اليها وادركتها لم يحدث هناك
 مثل الصور فيها ولم يتم من هذا العمل شيء من غير ما ذكر في قوله اذا عدلت
 عنها كانت الصور لا زالت عنها والتمت **اما** في القوى البهيمية التي هي الحواس
 فقد يجوز ان يقع هذا الزوال على وجهين احدهما ان يزول عنها وعن قوى اخرى كان
 كالحركة

كما خزانها والمانى ان يزول عنها وتختفي عن اخرى هي لها كالحزابه وفي الوجه
 لا يعود للوهم الا تجسم كسب جديد وفي الوجه المالى في يعود وولوج له لمطالع الحزابه
 والالفاظ اليها من غير تجسم كسب جديد ومثل هذا قد يكون الصور الخائيه المسجظه
 في قوى حسانيه فحيز ان يكون الخزن لها من ان عضو او قوه عضو والذبول عنها لقوى
 في عضولها لا جمال اجسامنا وقوى جسمنا النجى واعلم لا يجوز ان الس حساننا
 اذا امتان القوى المدركه اذا اعطيت عن صوره المدرك كانت تلك الصور
 منها زوالا ما وكل قوه مدرك لها خزانة كالقوى الوهميه طارده تقع فيها الزوال
 من جسم احد هما ان ذال عنها وعن خزانها وهو اللسان والمانى ان يزول عنها
 ويحفظ في خزانها وهو الذبول والوجه الاول لا يعود الصور للوهم الا تجسم كسب
 جديد وفي المانى لا يعود بحركه مطالع الحزابه من غير تجسم كسب جديد وايضا مثل ذلك
 يكون في الصور الخائيه عند عيبتها عن الجبر المدرك فانها قد تغيب عن خزانها ايضا
 التي هي الخزانة وقد يحفظ فيها ولكن ان يعود مانا مدرك كسب جديد فذلك كما ان
 فانها تعدد واعتسام وهو الجسم او الهما ان اما ما ليس بجسم ولا جسم
 فيه كائن بل يقول ان نحن نختص المعقولات بطرفها من احوالها اعني انها
 نازل عندهم مستعاد لكل الجوهر المرسم بالمعقولات كائنها ليس من حسان ولا
 مستقيم وليس من غير كائنها من كائنها ولا يصح ان يكون هو كائنها من الجسم
 وتواه كائنها لان المعقولات لا ترسم جسم فليس ان ههنا سنا خارجا عن حوزها
 فيه الصور المعقولة بالانبات اذ هو جوهر عاقل بالانبات اذا ثبت هذه المعقولات

مرآة الخیر ان کسب
جہدہ و مارہ لغیر کسب

مداد الجوهر الذي رسم فيه المعنويات من سبب محظوظ تلك المعنويات ساذ لا يجوز ان يكون حاصله في
والا لما كان غايها كذا من كل نفس لغزها وانعام كسنان في نفس كالمصير في سبب كل جواز
ولا يصح ان يكون هو كل نفس من سبب من الجسم وقوا كالحزاه لولا ان المعنويات لا يرسم من جسم كسنان
فان زعمنا سبب خارج عن جوهنا فيكون المعنويات باليقول انما هو لا يكون حسبا ولا حسبا سببا لا مناسخ
انقسامها بالمعنويات لانفسنا لان النفس حركت نفس السبب من سببها بالمعنويات باليقول بل
بالقوة فهو جوه حركت نفس من سبب بالمعنويات باليقول وهو العقل المتفكر فان لم يكن
بالمعنى ما المذكور في الآيات الصونية الزايله اذا انحطت من سببها لا الجسم كسبب جديد
ولا انهم من كذا ان السعد لا الجسم كسبب جديد كذا من سببها في سببها ما ينفذ كذا
غاية ما في اللسان كذا لذلك العود سببها من سببها كذا من سببها كذا من سببها
كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
لم لا يجوز ان يكون نفس من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
والمعنى من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
بذاته فلا بد لها من محل اصل من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
استقامت النفس من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
النفس هذا جواب سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
الضرر العقلية الخاصة بذلك الاستعداد الخاص لا الجاهل خاص واذا اعرضت
النفس عن العالم الجسدي او الى صون لغزها في المحفل الذي كان او لا كان
المرأة التي كان يحاذي بها حانته قد مر من عرضها عن حانته الى جانب الحس الى ان

من امر النفس هذا انما يكون ايضا اذا اكتسبت ملكا لا اتصال اذا لم
ان الصون المعنوية حاصله في جوهها من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
منه في الصون العقلية الخاصة بذلك الاستعداد ان رسم بعض الصون من النفس
المعنى مع انقسام الكل في انما يكون استعداد النفس لغزها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
لا جها خاصة لا ركات الحزن المعنوية لغزها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
واذا اعرضت النفس الى العالم الجسدي او الى صون لغزها في المحفل الذي كان او لا كان
النفس آتية مجازة لعالم الملكوت ثم حوت لا حانته الجسدية او لا في عالم الملكوت
لا انقسام الذي استعداد انما يكون ايضا اذا اكتسبت النفس الذكر والوجه ملك لا اتصال
الهيئة بها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
في العقل المعنوي وقوة كاسية من العقل بالملكة وقوة مائة استعداد لها ان يسئل النفس
جهة لا شران من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
ملاذم من على من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
لا اتصال في سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
نوجه بالنفس جهة العقل المتفكر من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
المساءة بالعقل باليقول كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
في الصون والذاكر باسخدام القوى الواسعة والمنكر كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
بجودها عن الجوهر المناري من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها كذا من سببها
هي المحضات للاستعداد العام للصون صور لا ينفذ هذا المحض من سببها كذا من سببها كذا من سببها
لحسن عقل اسان الى حصول الاستعداد العام للنفس نحو قبول الصون العقلية

من العمل الفعال وهو كثر تصرف النفس الصور الحرة والمعال الحرة المحررة من الصور
 الى الخيال والحافظة استخدام القوة والولادة والفكر فان النفس إنما تترك الحركات وتصرف
 فيها بواسطة هاتين القوتين لان كثر الصور عند النفس استعدادا نحو قبول صور ان الصور
 والمعال الحرة من العمل الفعال مثلا اذا تصرف النفس في الفكر والوقوف في الصور الحرة كحال ردة
 وفي المعال الحرة لم يعلم ردة وسخاوة بكم يحصل لها استعداد قبول صور الانسان حيث
 انسان وصوره العلم والسخاوة من حيث هما هما العقل الفعال ولذا نحو قبول صور
 لوازمها وعوارضها واجزائها واجزاء لوازمها وعوارضها ولوازم تلك الحركات وعوارضها
 ولزومها وعوارضها والنسب التي بينها للنسب التي بين الكلمات وحركاتها وذلك
 بمشاهدة اجزائها افكارا غنى عن السان وهذه الصفات هي المخصصات المذكورة في الاستعداد
 التام لقبول الصور من النفس وقد تعد هذا التخصص معنى عقل كعقل المعال
 كانت استعدادات مفرقة كانت او مركبة ليعمل معنى عقل كصورة لوازم تلك المعال
 ولواجبها واجزائها لا غنى ذلك كما مر لا سيما اذا كانت من نوع واحد فان مرادها
 كل علم استعداد القوى ليعمل بها كذا العلم كما ان مرادها القياسات الهندسية
 استعداد استعداد ليعمل الصور الهندسية والاهية للالهية لا غنى ذلك الملاح
 ان كل حرفة عاقل سواء كان نفسا ناطقة او غير الناطقة لا جسم ولا جسماني

انسان ان شئت لآن ان يوضح لك ان المعنى العقول لا يرسم منقسم ولا يترك
 وضع فاسمك انك تعلم ان الشئ غير المنقسم قد يفارقه اشياء كثيرة لا يحب ان
 منقسم في الوضع وذلك انك لم يكن كثرها كثر ما منقسم في الوضع كجزء البلية
 لكن الشئ المنقسم لا كثر منقسمه الوضع لا يجوز ان يفارقه شئ غير منقسم

هذا مقدمه لسائر المطلوبه بقررها ان السان اما ان يكون مستقما في الوضع كالجسم
 او لا كما لسطر فالبم يكن جاز ان يحل فيها لا يستقيم بالوضع سواء كان غير منقسم بوجه الوجه
 او كثر لكن لا بالوضع اما الجسم الفصل كلسواد او لا كالجو السواد والجران فان السان
 احوال هذا الوجه لا يوجد انقسام الجبال الوضع اما ما كان مستقما بالوضع كالبلية فان حركتها
 تباينان بالوضع لا يجوز ان يحل في ان انقسام الجبال هذا الوجه لوجبا انقسام الجبال
 وان كان الجبل منقسما بالوضع لا يجوز ان يحل في ان حركتها بهذا الجبل لا يستقيم بالوضع لا حركتها
 بهذا الجبل منقسم الجبال حركتها غير منقسم منها من ان كان فانها كثر حركتها في حركتها
 المقطوع في الخط فانه ليس حركتها خط بل حركتها من مناهة وكجول الوجه في المكنو مانه
 ليس حركتها من مناهة بل حركتها من مجموع وفي المعقولات معاني غير منقسمه
 والا لكاتب المعقولات انما يلتزم من مباديها غير مناهة في الفعل من ذلك فانه لا بد
 في كل كثر من مناهة او غير مناهة من اجابة الفعل اذا كان المعقولات ما هو واحد
 من حيث هو واحد فانه لا يعمل حركتها لا منقسم فانه لا يرتسم فيها منقسم الوضع وكذا حركتها
 منقسمه لما في هذه المقدمة فتكون تلك المعقولات من معاني غير منقسمه
 بالفعل في اجابة الفعل لان كل معقول عرض فان كان اجابة بالفعل فهو المطلوب وان كان
 فلا بد وان يوجد فيه اجابة الفعل والا كان كل معقول مركبا من اجزاء غير مناهة في الفعل
 وهو محال اذ لا ينفص معقولا لا مناهة في الفعل لانها لا بالفعل ومن لزوم هذا المحال
 المطلوب ايضا اذ لا بد لكل كثر من اجابة الفعل وهو المطلوب في هذا الما لا يجب اذ
 يخرج الواحد بالفعل المعقولات فاذا عمل حركتها او فاعمل حركتها لا منقسم في
 عقل انما يرسم المذكر ذلك المذكر انما يذكره بان حركتها لا حركتها في العقل

لا جرم

من حركتها

فقد حصل لك الواحدة المدرك رحمت هذا المدرك فلا يكون ذلك المدرك مستقلا في الوضوح
 وكل جسم وكل قوة جسم فمستقيم الوضوح فلا يكون ذلك المدرك جسما ولا حسنا ولا عاقل ولا بشرا
 ان العقل يحصل من صور المعقول المدرك وقد حتمنا فساد ذلك في تعريفه لا دراك كسما
 لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك المدرك مستقلا بالوضوح وكثير تلك الصور فاية به رحمت المجموع
 من حيث مستقيم كقيام الوحدان مجموع لاجزائهما ولا تلتزم ان في الجسمانية ان يكون مستقلا
 لحدان فقام غير المستقيم الجسم كالفنط والوحيد وان سئلنا لئلا معارض لان المدرك قد درك
 ما مستقيم الوضوح كالبقرة فكون مرتسا فيه وقد ذكرتم ان سئل هذا الحال لو انقسم الحال الوضوح
 فكون من المدرك مستقلا بالوضوح وكل ما هو كذلك فهو اما جسم او جسام وهم ونبية
 او لعلك تقول قد يجوز ان يقع للصور العقلية الوجودانية فسمه ذهنية الى اخرتها
 فاسمع انه ان كان كل واحد من البسمتين المتساويتين شرط في الآخر في استتمام التصور العقلية
 متباينان لسانه الشرط للشرط والاضافه فكون المعقول الذي انما العقل شرط في
 حزاه مستقلا ايضا فانه قبل وقوع الفسمة يكون فاقدا للشرط فلم يكن معقولا
 هذا سوال الى امر مع جوابه وتوجيهه ان يقال سئل ان صور ذلك المعقول لا
 في الوضوح بالفضل لكن لم علم انه لم يسلط لها في جسم او حساني لم لا يجوز ان يستقيم في الوضوح
 الى اخرتها متساوية وح كون مجملها ايضا كذلك وما هو كذلك فهو اما جسم او جسام انما
 قال الى اخرتها متساوية لانه لو اُسْمِيتْ لغير متساوية لما كانت غير مستقيمة بالعقل
 لا يجوز انقسام تلك الصور في الوضوح بالوهم لانها لو اُسْمِيتْ فلاح في ان يكون كل واحد
 البسمتين المتساويتين مقارنا مع الآخر شرط في تمام تلك الصور اولاد او ايا كان لم
 انخلصا ما اذا كان شرط شرطية اوجه لو كان شرط كان كل منهما متساويا لتلك الصور

مسألة الشرط للشرط ان كل منهما سائر لها في الماهية فلهذا متساوية البسمتين
 فان قلت متساوية الشرط للشرط لا يحال كغيره في كل الوحدان فلم لا يجوز ان يكون
 كل منهما لها اعتبار ان فلا منها بعض المحصور بها لا باعتبار الماهية قلت
 بل من كون الكل شرط الجزاء اذ كل منهما متقبل على تلك الماهية باعتبار كونها
 لمجوعها وانما قال في الآخر لان فلا منها جزء فلو لم يوضع خارج لا يصح كون شرط
 بل من ان يكون في فرض مستقيم الوضوح بالفضل لان المعقول الذي لا يفعل الا بشرطها حزاها
 المعذورين كون مستقلا في الوضوح بالفضل قبل وقوع الفسمة لا يكون الجزاء حازين
 شرط معقولية متفوقا فلا يكون معقولا وقد فرضنا انه قبل الفسمة معقول
 وان لم يكن شرط فالصور المعقول عند الفسمة المفروضة صارت معقولة ما ليس
 في متم معقولية الا بالعرض وقد فرضنا الصور المعقولة صور مجردة عن الدواعي الغريبة
 فاذن هي ملائمة لبعدها وان لم يكن كل واحد من البسمتين شرط في متم معقولية الصور
 لم يتم الخلق ايضا في صور زنة الصور المعقولة التي سئلنا في البطلان لما تميز هذا النمط
 انها انما تكون مجردة ملائمة للواجب غريبة وتصور ان كل واحد من البسمتين لو لم يكن شرط
 فالصور المعقولة عند الفسمة المفروضة صارت معقولة ما ليس للعدل من متم
 معقوليتها وهو كل واحد من البسمتين هي ملائمة لعارض غريبة عن اعتبارها فاعلم
 تحريمها فاصطف وانما قال لا بالعرض لان كل واحد من البسمتين له مدخل في المعقولية
 تلك الصور لانها بعد انقام لا يفعل الا مع كونها بالذات والا لكان شرط والعد
 بخلافه وكفى لعارضها بسبب منه قدر في دل منه بلاع قال الحد
 هو حافظ لنوع الصور ان كان متساوية فالصور التي جردناها من نفسها بعد

في ان كان كل واحد من البسمتين شرط في الآخر في استتمام التصور العقلية

ان كان كل واحد من البسمتين شرط في الآخر في استتمام التصور العقلية

مسألة الشرط للشرط ان كل منهما سائر لها في الماهية

هذه عريضة من جملة او غير من زيادة و نقصان احصاها بوضع فلسفة في الصور
 هذا ما كذا كذا كذا وان كان كذا فلا يكون الصور المعقولة ملائمة للواحد
 لانها لو كانت في الوضع كذا كان طائفة لها من مقدارها من ذلك المقدار او
 اقل من مجموع القسمين من مادتها وكذا اقل من كذا في حصول تلك الصور المعقولة لان كل واحد
 من القسمين حافظ لنوع تلك الصور لكون كل منهما مساويا للآخر وللجميع كذا في الحقيقة
 ما اذا كان القسمان سرطافا لم يكن في اقل من ذلك واذا كان له ما في المقدار او في الحقيقة
 لم يكن غير فرض اللوحين غيرهما في القسمين او في مقدارها و زيادة احدى القسمين في الآخر او نقصا
 منه اذ الصور من مجموع المجموع مع كل واحد من القسمين في وضع اذ ما سبق في الوضع فلا بد
 من وضع واحد ذات مادة المادة بعضي صفا ما ضرور اما الصور الحسية
 والخيالية فمنه ملاحظة العقل احرها جازية متباعدة الوضع مقارنة لهيات غريبة
 مادية الى ان يكون رسمها ورسمها في وضع وقبول القسام لما بين امتناع حلول
 الصور المعقولة في الجسم الجاهل اذ ما كان في حلول الصور الحسية في العالم
 لستم الفرق بفرق ان الصور الحسية والخيالية لكونها ذات احرها مبان في الوضع
 معادنه لهيات غريبة مادية كما لم يكن ملاحظة العقل احرها مبان في الوضع
 الوضع كذا اذا احسن رندا او خلتا فانه لا بد ان يلاحظ العقل احرها مبان في الوضع
 معادنه لهيات غريبة مادية كما لم يكن في اليد والرجل فان صور الراية في ذلك مادة وضع
 معادنه لهيات غريبة مادية كما لم يكن في اليد والرجل في ذلك الملاحظة العقل احرها مبان في الوضع
 ورسمها الخيالي في ذلك وضع وقبول القسام ان في مادي في الصور الحسية تناسب الرسم
 وهو لا اثر الاخر في الملاحظة العقل احرها مبان في الوضع وهو الحتم وهو عينه او تلك القبول

ان الصور العقلية قد قسمها بزيادة ونقصان في القسمين الحسنيين او عدل في الصور
 المتنوعة المعنى النوعي الواحد في الفضول العريضة المستتفة فاصح انه في مجموع ذلك القسم
 يكون في الحيات كل واحد في كل صورة اخرى لست ابرز الصور لاول فان المعقول الحسني والنوع
 ينقسم انما في بقولته الى معقولاته في نوعية وصفية كذا مجموعها حاصل المعقول الواحد
 الحسني والنوع لا يكون رندا الى المعنى الواحد المقسوم بل في احرها مبان في الوضع
 المعنى في الواحد البسيط الذي سبق تعرضنا له في قسم المحللات بوجه كان غير العدم
 الذي تشكل به او لا من صور السمات المتشابهات وكان كل واحد من خزانة هو اقل من
 البسيط الذي في الكلام هذا سوال اوردنا في الصور العقلية في تلك القسام
 لا انقسام متشابهة ووجهها ان المعنى الحسني الواحد كالجوانب في الانقسام في الصور
 الجاهل له نوعا كالناظر في الناحية وفيها والمعنى النوعي الواحد كالانسان مثلا ينقسم
 ما ضام الصور العريضة الجاهل كصفا كالأرجحة والزمية فقد انقسم المعنى الحسني
 لا انقسام الجوانب ان انقسام النشئ لبعض الاجزاء والحيات والذين في الصور
 العقلية القسم الاول اما الذي هو جازي وهو الحقيقة لا كذا قسمه بل في صور كلمة
 كالناظر في صور كل واحد كالجوانب في صور ماله كالانسان كذا في صور الصور لاول
 الجوانب فان المعقول الحسني كالجوانب لا ينقسم انه المعقولة او معقولات نوعية كالانسان
 والعقل والجزء كذا مجموعها حاصل المعنى الحسني الواحد كذا في صور الانقسام في الصور
 كذا في صور النشئ كذا مجموعها حاصل المعنى الحسني الواحد كذا في صور الانقسام في الصور
 لا انقسام في صور النشئ كذا مجموعها حاصل المعنى الحسني الواحد كذا في صور الانقسام في الصور
 الانقسام بالمتشابهات وهذا لا في المحللات وايضا هذا لا في صورها ان كل واحد

رسم

في صورها ان كل واحد
 في صورها ان كل واحد
 في صورها ان كل واحد

من جهة البسط الى ان يحل السطح الذي يستد النام على مجرد مجمل فلفظ الكلام
للسقط السك المسطوح في كل عامل معقول وكل معقول عامل ^{اشارة} الى ان السطح
ان كل من يعمل شيئا ما يعمل بالقوة العربية من الفعل انه يعمل ذلك عمل من لداه وكل ما
يعمل شيئا ان يعمل انه ^{لعل} اراد في هذا الصل ان كل عامل في ان يعمل ذاته ^{ممكن}
معقولا وان كل معقول مجرد لا يوجد فهو عامل الغير والنام اما الاول فلو ان كل من يعمل شيئا
فهو بالقوة العربية من الفعل العمل انه يعمل ذلك الشيء من يعمل انه يعمل ذلك الشيء يعمل ذاته
منح ان كل من يعمل شيئا ان يعمل انه اما الصديق فلو ان كل من يعمل شيئا كذا ^{اليعمل}
حاصلا لضرورة وكذا في كل معقول له يد شيئا وما كذا في يد شيئا كذا في معقول بالقوة العربية
من الفعل ان يحل شيئا ان يعمل يعمل والقوة وكذا في عين كل معقول ان ^{وذكر}
يتوسط كل العمل بالملك وقد كثر في السجدة الاستعداد للنام كل العمل والفعل والشيء
اذا حصلت كثر في ان العامل ان يعمل من شيئا او العامل ان يقول سلنا ان الحكم ^{تكون}
ذلك المعقول يد في كل القضية البديهية اما حكمها بعد تصور طريقها فليحجز ان كثر
تصور ذلك المعقول بمقتضاه فان قلت يعمل من هو حصول ذلك الشيء عند العامل وذلك
العمل حاصل له فلو لم يحصل ولا وكذا ذاته حاصل له فليس العمل عديم هو حصول
الشيء حصوله ولذلك قد يعمل شيئا ولا يعمل يعملنا اما في حصول العمل لنام
واما الكبري في قولنا من يعمل انه يعمل ذلك الشيء يعمل ذاته وطاير لان قولنا انه ^{يعمل}
ذلك الشيء بمقتضاه موضوعها هو والعمل القضية بسبب من يعمل طريقها فلو لم يحصل
لذاته فان قلت وقد كثر ان الصديق الملك في السطح الاول غير منصف فكيف سلمت ههنا
قلت انما ينبغي ان لا يكون الا وسط مستلزما للاكبر اما اذا كثر من غير لان مكان ^{المعقول}

ملزوم لا يمكن الا لادوم وهما مسلم ودلك ظاهر ^{كما فعل مرسان ما صفة}
ان يقارن معولا به ودلك الفعل ايضا مع غيره واعماله على القوه العاده بالمعاريه
لا يحال ما كان ما يقوم بهاد بلا مباح لم حصته ان يعارض للمعقول ^{التي لا يمكن ان يعارض غير} الله الا ان
دائم متوقفة الوجود معارنه امور ما نفع غير ذلك من مصادره اوسى لغز ان كان كان كان
حصته لم يسلم عليها مقارنه الصيرون العلته لها فكان ذلك لها بالامكان ^{التي لا يمكن ان يعارض غير}
صمد ذلك يمكن عقلم لادامه اودا بيان ان كان معقول محجود في الوجود هو عاقل الغني
وليام يعرف ان كل ما فعل مرسان ما صفة ان يعارض معولا لغز ادا كان مرسان
ان يعارض معولا اخر اسكن ان يعقل المعقول المستحيل ان كان ما فعل اسكن ان يعقل المعقول
اما الضد لانه قد يعارض معولا لغز في الذهن لانه ربما يعقل مع غيره وان يكون معقولا
هو كونه معارنا للعاقل العاقل معقولا ايضا كما مر ادا جاز معقولا لغز في الذهن
ان يكون مرسان ما صفة في نفس الامر ان يعارض معولا لغز لا لا ما صفة ما رتبها الذهن واما
الكبر لانه اذا كان مرسان ان يعارض معولا لغز فان وجد الخارج في الامتاع اخرجته ما
ان يقارن ذلك الغز في الوجود معارنه ما يمكن ذلك لكون ذاته معارنه في الوجود لما منعها
رد ذلك الاخران مصادره اوسى لانه كان كانت حصته محتملة الى محجود في الماده واما
لم يسلم عليها ان يعارضها الصيرون العلته فكان لها امكان بل المقارنه وحيث كثر
امكان يعقل ذلك الغز قد عرفنا ان هذا الوجه يمكن لعلم لادامه صفت المدح فان
قلت الصغر منقوضا من ان الصغر والصدق من الذهن عند حكمنا بالسا فخر الصغر
بل السنين اذ الجب من السنين مشروط بحضورهما في الذهن ضروري مع انه ليس اذ ان
نفس الامر طلب المراد بصحة او زانها في نفس الامر ان يكون ان يعارض صورها صريحا

العقلية الآخر وورثت لك سماء صورها العقلية الذرية لا يمكن تصورها
 العقل السليمة اوصت والمناخ ان يمتنع على الله في حث قال ان كانت حسنة سالمة
 بمفهومها المادني حار عليها المادني ما يتقن لم لا يجوز ان يكون المناخ برلوازم وجوده
 الخارج كالحسية وعنه لم يوج لا يمكن سلاستها عنه في الخارج الا بالعدم فيمنع عليها المادني
 في الخارج وقد اجاب الساج عن هذا الفصل الذي بعد الفصل الاتي بتمنيته ثم وودر ايضا
 ما ورد على ان يمكن تعليم المادني وهم رغبة والعقل يقول ان الصور المادني
 في العوالم اذا جردت في العقل انما هي المادني المناخ فاما انما لا تحسب اليها انها تعمل
 في العالمات الست مستقلة بقوامها فاليه لما جعلها من المادني المعقول بل انما لها
 انما تقارنها معان معقولة رتبها بالاجابة الى العاقل انما هي جميعا وليس اصح مما بالاول بان
 يكون مرتسما بالآخر من اخره ومنتزعا عنها مقارنته الصور والمصور اما وجود
 الخارج فمادني لكن المعنى الذي كلنا في جوهر مستقل بقوامه على حسب رغبته اذا
 فانه من معقولة كانه بالامكان جعله مصورا هذا سوال او دليل الفصل الثاني
 وتوجيهه ان قال المناخ العقل المادني وما يتبعها كما يتبين ان العالم لا يمكن حجبها
 حسنا والشرط معارضة الصور العقلية لما يربطه ان يدرك الصور المادني المجردة اليها
 في العوالم اذا جردت في العقل ومارت صور ان في معقولة فقد يحق ان المناخ وجود
 الشرط فلم لا يصير عاقلها والحواس ان الصور المجردة انما تعمل اذا كانت
 مستقلة بقوامها حين يسلط على فيها ان العقل هو حصول الصور المعقولة في العالم
 وذلك لان فعل السلي انما هو شرط بالوجود الخارج فمنها السلي كذلك بل لاها
 حاصل من غير ما بل انما هي جميعا وانما السلي انما اول بان يكون مرتسما بالآخر كونه
 لكننا

في حث
 في حث

لكونها على سببه واحده في احكامه في سائر ولا يجوز ان يكون كل منها حاله في الآخر
 والامتنع طوله في بعض وانما السلي معارضة الصور والمصور لان المصور
 ملتفتا الى المعقولة مسترسا اما هو من السلي كذلك واما وجود تلك الصور في الخارج
 فمادني والملازمة مانع كما عرفه لا يمكن عاقله في حال ولا في حال ولا في حال
 بقوامه الخارج غير مادني فاما انما من معقولة صار فاما له فكان له بالامكان ان
 رتبها في تعليمه وقد عرفت فانهم ومنه اولئك يقول ان هذا الجوهر
 وان كان المناخ لم يحسب له النوعية فله مناخ في حث تحسنته السلي فصلها عن
 المرسوم من معناه في كون عاقله في تعليمه فكونه جزائلك ان هذا الاستعداد لذلك المادني
 ان كان برلوازم الماهية كنه كنه قد سقط لسلكه ان كان انما كتبت عند
 لا ارشاد في العقل فكونه استعدادا انما استنفذ في حث لاكتسابه فكونه لم يكن
 استعدادا للسلي في حث فاستعداده انما لم يكن استعدادا لسلي وقد كان ذلك السلي
 وحدث هذا كما يحال يجب ان ان يكون هذا الاستعداد قبل المادني فهو المادني
 بل يعمل الاستعدادات الخاصة لبعضها فان يتلو المادني الاول
 هذا سوال آخر مما عرّف جوابه وتوجيهه ان يقال انما استعداد السلي هي المادني
 في الذرة هي المادني الخارج بحسب الماهية سلبا انه لا يمكن لذلك الجوهر
 الخارج بحسب الماهية لكن لم لا يجوز ان يكون المناخ من حث تحسنته السلي في حث
 ذلك الجوهر من معناه المرسوم العقل والحواس ان استعداد المادني انما ان يكون
 لا زما لماهية ذلك الجوهر كنه كنه سواء كان فاما انما انما او بالعقل او
 لا يكون لازما وان كان لازما سقط السلي لان الاستعداد مستحق لوجود السلي
 فليس لازما ان يكون السلي

فليس لازما ان يكون السلي

وادعاء الموانع وكذا لو عرّض لها في الخارج وان لم يكن لازماً وانما رضاها في الخارج بل انما
 يمكنه عند الاستناد الى الجوهر العادل الذي هو الممانعة للمعول ايضا اذ الجوهر العادل معقول الصا
 كذا في الاستناد الى الاستعداد انما يكون من لاكتساب البعده لا بد له اذ كان لاكتساب متوقفا
 على الاستعداد كما لا يستعداد بعد الاستناد الذي هو الممانعة فلا بد ان لا يكون للاستعداد حصول
 من غير الخارج بل ان ذلك السهم استعدادا او غير ذلك ان لا يكون للاستعداد حصول
 وهو حصوله في كل ذلك حال استحسانه ان يكون هذا الاستعداد قبل الممانعة فلا بد ان
 لنفس الممانعة ان لم تكن لازماً لها في المطلب فيكون مكملاً لاستعدادها انما استعداد حصول
 لاكتسابه في كل معطوف على ما سبقه من قول ان كان انما اكتسبه عند الاستناد العادل
 وقوله فيكون من كل جواب الشرط وهو قول ان كان انما اكتسبه وكان قوله وقد كان ذلك السهم
 تاماً مع حصوله في غير السائر في غير بعضه في الغايط والموض وهذا هو الحق لا بد
 بهذا الاستعداد للاستعداد التام السليم لوجوه الشرايط وارتفاع الموانع في الخارج
 بخلافه غير لازم ولا غايط في الخارج قوله فيكون اكتسبه لا استعداد عند الاستناد من العبد
 ولزم الحال فينا لا نسلم انه يحتاج في الممانعة العقلية الى استعداد التام بل انما يحتاج الى
 الاستعداد الذي يكفي في الممانعة العقلية فقط وحاز ان يكون هذا الاستعداد انما
 دون الاستعداد التام وح لزم الحال في قول بل لعل الاستعدادات انما هي في
 متوالي الممانعة الاولى فيكون ما هو استعداد الممانعة عنها لكن فيكون ما هو استعداد
 لممانعة اخرى عن اخرى غير الممانعة الاولى كالا استعداد للمعقولات التامة الذي يحصل
 حصول المعقولات الاولى وكذلك فاعلم ان لما هيته المعقولات السعداء الكثر
 وان لم يكن له خروج الى البعد فلما في بطون الكلام في فذلك في المعنى المجتنب في النور

هنا حوا في بعضه بوجهه ان يقال لو لم تولى الماهية اذ كانت مستعدة للمادة
 في العقل كانت مستعدة للممانعة في الخارج مقصورا على الجنس كالحوان مثلا فانه
 لممانعة كل فصل في الخارج كذلك فان الممانعة للناطق مثلا لم يكن مستعدا للممانعة في
 كالمناطق عن ضرور والحواس التي هي الجنس وحده هو مستعد للممانعة في كل فصل
 الخارج وانما من غير ذلك ما في وهو في فصل يحصل له حائل له حقيقة اخرى اذ هو
 في يحصل الى فصل اذ اجتمع لك الفصل جعل حقيقة نوعه كالحوان مثلا يصار
 ما في ان المناطق حقيقة انسانية وكذا في باقي الفصول والكلام الطويل هو ان على الفصل
 صيرورة حقيقة اخرى اذ كان من الجنس مع ذلك مستعدا فكيف المعنى النور في الحصول
 الغير المحتاج الى حصول متوالي من غير حقيقة وكذا انما هو المعنى النور في ظاهر النور
 وان دفع البعض الجنس بهذا المعنى ان السهم اراد ما كان العقل انما كان الذي
 حق لازم اذ ذكر النسبة من دفعه والاجوبه المذكور صحيح لكن ما القائل في ذلك اذ قد كان
 السهم لا يمكن ان الذي مع انه يمتنع وقوله في الخارج البعز ان اراد ان كان الاستعداد
 وهو الظاهر في كلامه فذلك غير لازم والنسبة صحيحة والاجوبه في ذلك الله
 نفسه انك اذا جعلت اصله لك علمت ان كل من يترسأه ان يصير صور
 معقولة وهو قائم الذات فانه يترسأه ان يعقل فيلزم ذلك ان يكون يترسأه ان
 ذاته هذا هو هو في ذكر السهم في الفصول السابقة في قوله اصله
 ان جعلت اصله وكل ما يترسأه ان يحب ما يترسأه ثم يكون يترسأه ان
 حاته فوجب له ان يعقل انه لهذا وكل ما يكون في هذا السهل غير حائل على الغير
 والتبديل كل من يترسأه ان يحب ما يترسأه ثم يكون يترسأه ان ذلك السهم
 يعقل ذاته

والمادة الصالحة للحصول إنما يكون بعد استكمالها ما ساقنا عليها خادماً لها
لكن الثامنة فيها أولاً ثم تسمى المولدة فلا رية منفعة أيضاً وسقى العادة
الآن تجزئ بمحل الأجل العادة من لا لا تسمى على يحصل مقداراً أكثر مما يحتمل لصغر
وكنز الأجزاء، والطب الصالحة لعدو الحران الغرزة تستعمل الثامنة أيضاً ما حصل
من الغذاء ثم تجزئ العادة عن ذلك لكونها الجثة وزيادة الحاجة لا العدا لنفاذ أكثر الطوبى
تأصلية بمصير الحاصل ما وما للتحمل وحسب الثامنة وإذا وصف الثامنة بغير
النفس فما مستوح لا التولد فتسمى المولدة من وإذا عجزت العادة عن راد بل لا تحتمل
حتم الفصل من سحر المولدة منه وصف المولدة الضاء حتى العادة يعلمه إلى أن
يعجز عن راد المبدل فسطفي الحران الغرزة لنفاذ الطوبات لأصلية إلى هو لحران
الغرزة كالدهر للسراج محل لأجل فعال تلاوة نفع للمهم وكسره وضه إلى أنه
استان وأما الحركة الاختيارية فما استد بساينه ولها مبدأ عازم ^{مخرج} عند
ومنقطع عن خيال أو وهم أو عيل عنه حاشا منها قوة غضبية دافعة للضار أو قوة
سهوانته جلالة للضرورة والتألف الحيوانية يقطع ذلك ما أبدت الفصل
القوى المحركة الحادثة لتلك الآمرة ^{السر} أراد أن يسير الحركة المستوية إلى
الحيوانية وسادها والحركة الاختيارية هي التي تصدر عن قادير على الفعل والترك
بحرر إرادته وهي استد بساينة من حركات النسيئة لأنها مستندة للنسيئة
دون التفكير لها مبدأ عازم ^{مخرج} أي مستند على العزم وهو لإرادة ومن مخرج للفعل
والترك الذي يستعملها الفاعل واحد ومن كثر مطع مفعول عن خيال أو وهم
الحيوان أو عيل على يتوسط الخيال أو الوهم في الأساس لأن من حصل تحتل فائدة

او لو هما او لعلهما بنسبة الارادة انما ينبت بعد ذلك فوقع عضيتيه وادفعه للعضل
 او وقع منهما واحدة حالبة للضروري والنافع بالنسبة الى الحيوان فيهما حجاب
 للارادة واذ احصل لك المبدأ الذي هو الارادة بطبيعته ما انبت واستقر العضل
 من القوى المحركة للعضو المسماة بالعدلات وهي خادمة لتلك الارادة الى العمل التليق
 لان المحركة بالجمعة هي الباقية آتية وفعل هذه القوى تقبض العضل وارساله
 العمل والتركيب النسبة اليها فللمحرك الاختيارية على اربع مرتبة البعد عن المحرك او
 الوجود او العمل وبعدها القوى العضوية الالهية وبعد الارادة وبعدها تاتى
 والفرق بين الاولى والثانية ظاهر والفرق بينهما والثالثة ان الانسان يدركه مدركا فريدا
 في المناول لا يشبهه احد فيكون غير مدركا لساؤل انفسه والفرق بينها والارادة
 ان المذكور المستأن والمريد قد لا يقدرون على تحريك العضو والعكس انما قد لا ارادة
 في الذكر لكونها محسوسة للمحرك لا اختيارية دون الاولين المستأن في القوى المحركة
 للأجسام النلكية انسان الجسم الذي بطبيعة مثل مستدر على حركة من المحرك
 النفسانية دون الطبيعية والا لكان تحريك واحد بميل الطبع عما يميل اليه بالطبع
 ويكثر طالبا الحركة وضعا ما بالطبع في موضع وهو تارك لم يارب منه الطبع والمحرك
 ان يكون المحرك بالطبع مستردا بالطبع او المهرب منه بالطبع مقصودا بالطبع بل يتركبه
 ذلك في الارادة لخصه عرضا لروح اختلافها في فقتان ان حركة نفسانية
 ارادته اسارا الى حركات الافلاك ارادته واستريح ان يقال للتلك في طبعها
 مستدر وكل ما هو كذلك حركة ارادته اما الصغرى فتدبر في النمط المائل واما
 الكبرى لان حركته لو لم يكن ارادته فاما ان يكون طبيعته او شرته وكلاهما باطل
 اما الاولى ولأنه لو كان طبيعيا لزم ان يكون المخير بحرية واجبة بميل الطبع عما يميل اليه

اذ سلم الى كل واحد من هذين من حيث هو الصواب كذا طالما بحركته وضعنا ما بالاطلاق
موضع اذ حركته وضعته وهو كذا باركا له هاربا منه بالاطلاق من المجال ان
كثير المطالب بالاطلاق من ركا بالاطلاق المهرت منه بالاطلاق كمن مقصود بالاطلاق اذ ذلك
انما هو في الحركة الارادية وقاية فله بحركته واحدة وقوله في موضعين ان يخرج الحركة
المستعدة الطبيعية فان المتحرك بما قيل لا كل حجة فحده المسافة واذا قيل
عنه لكن لا بحركته واجبة وطلب وضعنا من ذلك لان موضع واحد هذا البرهان
لان ذلك انما صح ان لو كان الفلك بحركته طالبا لشيء الحدود ولا وضع لم لا يحتمل
ان يكون طالبا بطبيعة فخرج الحركة او غيرها وكثير التوقف لا الحدود ولا وضع العرض
كما في الحركة المستعدة واجزاء مسافتها واطرافها المتحرك فيها وما قيل ان المعدوم
لا يكون مطلقا بالاطلاق الطبيعية لشيء فان الحركة الكسفة والكسفة منسبة كالمطلوب
فيها موزنا وكذا لا يثبت ان مطلوب المتحرك فيها المحقق هو الوصول الى المنتهى
لانفس المنتهى والوصول من عند الحركة واما الثاني وان كثير الحركة فسد فساد
الساكن لا يحتمل ان كثير سريته اذ المفروض حركته صادرة عن مستدين لا عن شئ خارج
وقد بحثنا اذ لا نسلم ان المفروض كذا بل المفروض حركة ما فمسل مستدرك
اعلم من ان كثير حاصلا بطبيعة او خارج وقال آخر ان لا الشئ على الاطلاق
كثير فينبيل طبعه لا قبل الشئ وفيه نظر لان الدليل المذکور الفظ الثاني مستدرك
انما يدل على امتناع الشئ على الشئ مبدل اصلا وكثير الحركة اقية اظهرها الكلام
ما فمسل مستدرك الحركة وضعته وانضام لا يحتمل ان يكون الفلك بطبيعة طالبا
لشيء من كثير هذه الحركة الخارجة من عند هذا ما يحاطر ^{مؤداه} المعنى
المستدرك مثلا تحت الارادة الحسية والمعنى العقلية لا يشبه حجة لا ارادة العقلية

وكل معنى يحمل على أكثر غير محصور فهو على سواك من معتبرا بواحد يحصى كقولك للآدم أو محصور
كقولك للآسان هذه مقدمة لا بد من التفريق بين العلة والعلل كقولك للآدم أو محصور
المعنى المحصور كلفا زيدا إن معنى سجة لأمثلة أراد حبيبة أو صغلة نفس
والمعنى العنق كلفا الحب مطلقا سجة إلى مثلا أراد عقلة أو صغلة نفس
والأرادة إما حبيبة وإما عقلة وذلك بين كل معنى يحمل على أكثر غير محصور سواك
من الشخصات كقولك للآدم أو واحد من الآسان أو لا كالأسان أو على وكل معنى لا يحمل
على أكثر من كذا أو يحمل لكن على محصور كواحد من هذه العلة أو حسن وكل معنى إما على أو
الآسان جوبه الجيم أول الأرادة كقولك للآدم أو كقولك للآسان أو كقولك للآسان

ولا العقلية واما تطلب غيرها وليس الا في لها الا وضوحا لبعضه من وجوب بل في حق
والاعتين فرضي فقف عند بل معين على ^{فقد} ان العقلية وحقها من
ويدها ان نفس العقل المتضمنة لحركة المستند ذاتا ارادة عملية كالنفس ^{بالنفس}
وستدري ان مراد الفيلسوف بالحركة نفس الحركة لان الحركة لا ارادة انا بطلت ^{لنفسها}
لان نفسها اما ان التوجه من شيء لا لغرض ونفس التوجه لما الشئ يوجب كونه ذلك الشئ ^{مطلوبا}
ففسر الحجة كالتست من المطالب الحسية ولا العقلية مع كونه مرادة غيرها وليس ^{فاما}
من الامور لا مكانة للفلك ما تخرج الحركة الوضعية نحو سوي الوضع وليس
لا ارادته بالبعد اذ في الحركة الا الوضع لا الجوز ان كونه ذلك الوضع غير ممكن
غير المعنى حيث كذلك لا توجد في الخارج فلا يكون مطلقا وذلك الوضع المعنى لا يكون
معينا موحدا لان طلبه محال بل معينا فوضعا وذلك الفرض لا يكون شيئا معينا
والا لوجب توقف عند ذلك على الجسم لا اذ محال لان حركته عند وجود الزمان

المنع الرواي وذلك حصل السج الحكم بالحكم الاول بل كونه مقتضا كل واحد من الارباع
 لما عرفت المقدمة ان قيد السج من العنق لا ينال الكفة واذا كان المطلق
 على كانه رادة المنو جهة نحو انصاعه كامة المقدمة (صاحب الامر)
 والمراد العقل على كونه جسميا واجبا ناكما من ان العقولات لا يجل من جسم
 فكون العقل معنى من جسم اجسامي ولا يكون من العقول ما هنا لا يفعل ولا يستعمل
 بالاحكام فهو نفس طعم كاللأسار هذا اشار الى ان وجه هذا ليس
 عنه الراي الكل لا ينفك من شي مخصوص جزئي فانه لا يختص بجزئي من غير
 الانسب بخصيص لا يجل من غير شي ليس وجه ^{الارادة} ارادة بان ان النفس كما
 تترك الكلمات كذا تترك الحركات فعدم لذة مقدمة وان الراي الكل
 لا يجل من جزئي ومعلوم ان الراي الكل ينشئ سببه لاجزاء ذلك السج
 واجزاء فلا ينفك من اجزاء منها والارادة لا تترك بالارادة بل لا بد ان ينفك من غير
 وهو الراي بذلك الواحد انبعاثه موقوف على ذلك ضرورة مثلا الحكم بانه
 ان من الراي لو لم ينفك منه لغيره هذا الوجه لا بعد الحكم بانه من غير
 هذا وكذا لا ارادة والمراد من الحيوان هو الحيوانية للعنا انما يكون
 وتختل له عند اجزائي مسقط من ارادة حيوانية جزئية وهذا كطلب الغذاء بحركة
 وانما يختل له على جهة الجزئية وان كان لو حصل له مختل لغيره لم يكره بل قام
 فليس ذلك لطلبه ان كان ذلك متملا عند هذا جواب سوال رابع
 ان يقال الحيوان رما ردا على العنا مطلقا لا ينال عناء بعينه لانه
 تناول عناء وجهه وادارة كل شيء انما اذا وجد عناء جزئيا تناول ردا

مصدر حرسي عن ارادة كل شيء والحيوان لا يريد العنا الا يختل عناه
 جزئي من ذلك كما احسنه مسقط لم يرد ذلك المختل ارادة جزئية لما ذكر العنا الذي
 ذكره من غير طلبه بحركة الطلب انما يختل على جهة الجزئية لانه لا يفعل الكل اذ
 فعله لم ينفك ذلك الطلب ان وجد عناء اخر غير تام مقام ما طلبه لانه عناه عند
 لا يدل على ان كل العنا الكلي متملا عند ذلك كلفه المختل في مختل له عند
 جزئية انما ينفك ردا عما كان ذلك المختل مطروعا ورعا كان مجدد الوجود كالحركة
 تحدد الحركة المستمرة على الاتصال بذلك لا يمنع السجنية الجزئية المختل كالاش
 في الحركة اورد السكنا المذكورة وطع المسافة رويها ان سار سار الحركة
 وطع المسافة مطلقا لانه عند الحركة قد يزداد على المسافة وحده على ان سار
 وقد عرفت انما ينفك ردا عما كان ذلك المختل مطروعا ورعا كان مجدد الوجود كالحركة
 مع انه صدر عنه فعل جزئي والمطلب ان خلاف حركته لا يجل من ارادة وطع
 معناه لان الحيوان عند قطع المسافة يختل حركته جزئية واجزاء بعد احدى
 عن كونه رادة جزئية لتحدد ذلك الاجزاء وبما ينقطع بغيره لا سبب
 وبما لا ينقطع بل يتصل التحولات بتجدد وجهه ما اتصل بالحركة المستمرة فكان
 استمرار الحركات وانقطاعها لا يمنع شخصيتها كذلك استمرار التحولات
 ولا ارادات وابصارها لا يمنع حركتها المختل ولعل هذا ما يخص
 بسبب جزئي من كونه رادة الكلية مقابلها مراد كل راجع لمختص جزئي
 معنى كانه الراي الكل لا ينفك من شي مخصوص لا سبب جزئي من كونه رادة
 الكلية بمثل الراي الكل لا يختص بجزئي الا ان كونه مختصا بالارادة الكلية

6
 لكن مرادها انما كذا ولا يجب ان يحضر حركته في محض ان يغير اليها ارادة حركته محض
 ذلك الحركي ونحو ايضا فربما قصنا قضاة كذا من مميزات كذا في محض
 فعل ثم ابتغناه فضاخرنا منعت منه من ارادة مستعينة من العنق الوهمي
 منعت النوع الحركي لا حركته حركته لصيرته من ان لا يراد الا اول هذا
 استشهد بكفته صدورنا اننا الكثرة ونالكه لما تران الرائي الكلي لا يمتنع حركته
 ما لم يغير اليه راي حركته ونحوه انما يدعى حكما كذا مستعينة من مميزات كذا
 كما يحكم ما نه ينبغي ان يحصل العلم لانه يكمل النفس وما يكمل النفس في ان يحصل ثم ابتغنا
 ذلك الحكم حكما حركيا منعت من سوت ارادة مستعينة من مميزات كذا
 الوهمية منعت النوع الحركي لا حركته حركته لصيرته من ان لا يراد الا اول هذا
 لاجل المراد الا اول كذا ابتغنا ذلك الحكم الكلي حكما حركيا ما نه ينبغي ان يحصل الحكمة
 من ذلك الحكم الحركي من سوت ارادة منعت بعد ذلك النوع الحركي لا حركته حركته
 تعلم مميزات الحكمة واضمارها لصيرتها ذلك العلم مراد لاجل المراد الا اول
 الحكم الكلي فالرأي الكلي ان لا بد من كذا لا يمتنع من سوت الحكم الحركي الحركي
 لا لا بد من راي حركته وادامت ذلك فتكون لما يجب ان الفلك يعصم
 سلا وضع معين لا يعصم وذلك لا يحصل ضرر ان لا يبعد الى الارض باعسانها واد
 ان لا ارادة الكثرة لا تعصم منها امر حركي من ارادة الجرم ولا ارادة الجرم
 حركي لا يمكن بدون قصور ذلك الحركي فليس الفلك ان حركته وادراك حركته
 والسبح من صرح بالمطلوب انما هو ظاهره موعيد ونسبة اما التي
 عيسى في الجرم من اولى حركته كرادته موعيد سانه بعد ما نحن فيه الا ان
 حركته

ان يعلم ان سوت حركته حركته ارادة لا يطلب من ان كثره للطلب الى واد
 ان لا يكون اما الحسية واما الباطن واما العقل العيني فان فيه صراخا من طلب
 اشار الى ان الفلك كذا لا يريد حركته نفس الحركه فانها بل الوض كذا لا
 يريد الوض كذا بل السوت في اخر مولده انه فانه حركته نفس هذا النمط كما كان اما
 وادما كان النمط السلس مستعينة كذا العايات جعل موضع بانه تم ذكر
 ان الواجب كذا هذا الموضع ان تعلم ان المجرى لان لا يجوز ان لا يطلب من
 اولى به وانما ذكر ذلك كذا لانه يحتاج اليه العبد من الحركه النسبانية والطبعة
 وهو كذا في النسبانية والعقلية كذا في النمط السلس فالحركه لا يراد الحركه
 الا لطلب من كذا اولى به احسن منه واما لا اولى به فذكره كذا حركته
 الحسية وقد ذكره في العقل العيني فان العقل العيني صراخا من طلب
 وهذه المقدمة واضحة فلذلك نبه عليها والسبايل والنام انما سفل
 وهو يحصل لذات ما او بتدليل حال ما مما يولى او ازالة وصية فان التام
 ايضا قد قطع حركته عن تحصيله لا سيما في حاله كذا من النوم والنمط او
 السوت الذي كذا السوت الذي كذا الذي كذا الذي كذا في منامه سنا
 محنتا جدا احببنا جدا فربما ازيج للهرب والطلب هنا جواب سوال
 ما مره وان سأل السبايل والنام قد يفعل فعلا كذا في غير طلب العلم
 بالمطلوب والجواب ان السبايل والنام لا يفعل سنا الا وهو يحصل في ما او بتدليل
 حاله ما موديه او ازالة رغبه بالاسال ان التام لا يحصل لان التام رغبه يحصل
 حركته في بعض سبيل العقل بطبيعة ذلك الاعضاء لا سيما في السوت الذي

كالسفسفانه منها اختلف من احتلالها ما من ذلك الاحتلال في النفس
يصير كالنظر في كثر في مناهية شئنا بحيث جذا اجبتا جذا فانه ربما انزعج
للربها والطلب واعلم ان الخجل من الشعور الخجل انه يوجد الخجل لاجل فقه

واختلط ذلك الشعور في كثر من شئنا من وجود الخجل لاجل فقه

هذا هو اسم الوجود ان يقال لو كان الشئ في العالم خجلا فاما ان يقال
لوحت ان شعيرة لك الخجل من شئ ذلك الشعور في كثر من شئنا فاجاب ان
الغاية والشعيرة بها وحفظ الشعور لانه امر اول غير مسانم للسان والمالك
ما العكس فانه تعلم شئنا ولا تعلم انما تعلمه فانه او لم ير العلم بالشئ العلم بالعلم

التسلسل لا يلزم من اسماها اسماها ^{هذا هو اسم الوجود} لا يوجد في
رديها بالوجود بعض الوجود ان لا يكون ولا الوجود من حيث هو والا يكون
لوجود الواجب وليس كذلك اذ وجوده في نفسه عند عدمه مسائل

في الرد على من في المحسوس في المحسوس وقوله في نفسه انه يعلو
ارهاق الناس في الوجود المحسوس ان لا ينادي المحسوس بغيره من حيث هو وان
ما لا يخصه كان اوضح بانه كالجسم وبسببه ما هو فيه كاحوال الجسم فلا يحط له بالوجود

في بعض الناس كالمشبهه عنهم من غير العلم بالوقوع الحاشية بالجماع المحسوس
في جميع الموجودات ان كل وجود محسوس وان لا يكون محسوسا فوجد محسوسا وهذا العكس
لا يدل وان ليس موضع اوضح اما بذاته كالجسم بسببه كالاغراض الجارية في

فليس يوجد وهذا اسم سابق وانت تاتي لكان تامل نفس المحسوس فتعلم
اطلاق قول مولانا لا بد من شئنا ان تخاطب تعلم ان هذه المحسوسات فتعلم

دائم
في جميع الموجودات
ان كل وجود محسوس
وان لا يكون محسوسا
فوجد محسوسا
وهذا العكس
لا يدل
وان ليس
موضع اوضح
اما بذاته
كالجسم
بسببه
كالأغراض
الجارية
في

مدى عليها اسم واحد لا على الاكثر ان الصبر بل محسوس واحد لا على اسم لا يسان
فانما لا تسكن ان وقوعه على رند وعمر بمعنى اجد موجود فذلك المعنى الموجود

اما ان كنت تحت ناله الجرس او لا يكون فان كان جيدا فان ناله الجرس فتخرج التسلسل
المحسوسات ما ليس محسوس وهذا الحق ان كان محسوسا فله لاجاله ضم وان بعدد

وكيف بعض الناس ان تحت بل لا ان خجل لا كذلك فان كل محسوس وكل خجل فانه
بشيء من هذا الجواب اذا كان كذلك لم يكن ملائما لشيء من الجواب فلم يكن مقولا على كثيرين

في تلك الحال فاذن لسان محسوس هو واحد لا على حقيقة بل في حصة حقيقة الاصلية التي لا
فيها الكثير غير محسوس بل مقول صرف كذلك الحال في كل شيء

سله اذا تامل نفس المحسوس وجد في وجوده غير محسوس مثلا كافراد لسان بها مستزك
في نفس لفظ لسان ومحسوس واحد موجود والا لما كانت لافراد لسانا وهو اما ان

محسوسا او لا او لا بل لانه لو كان محسوسا فله ليد له بغيره وان مقدار وكتبت
لا يكون ان محسوس لا يكون كالمرة التي في المالك في نفس ان يكون مقولا على لسان

على ذلك الصواب في ذلك لان فلا يكون المستزك في مستزكا فيه هذا طرفة اذ لم يكن ذلك
محسوسا فله لسان محسوسات من غير محسوس وهذا الحق يعلم ان لسان محسوس

واحد انما اعتبار كل العرضة بل حقيقة راكم والكيف والابن الاصل بل حقيقة
كثير لسان بها والحق لا يختلف فيها افراد لسان موجود غير محسوس بل مستزك

علم
في جميع الموجودات
ان كل وجود محسوس
وان لا يكون محسوسا
فوجد محسوسا
وهذا العكس
لا يدل
وان ليس
موضع اوضح
اما بذاته
كالجسم
بسببه
كالأغراض
الجارية
في

يقول ان لسان سلا انما هو انسان بحيث له اعضاء من يد وعن حاجب وشعر ذلك
 ومرتبة كذلك فهو محسوس منتهية يقول ان الحال في كل عضو ما ذكرته او غيره
 كالحال في لسان نفسه الوهم ههنا معارضة لما مر وتقدر ههنا ان لسان
 مرتبة هو لسان في اعضاءها منه الارضاع والمقادير من يد وعن وعن ذلك لا
 من حيث هو كذلك محسوس في لسان مرتبة هو محسوس في الجوارح انما لسان ان
 مرتبة واهضا لكن لم يمتان لسان مرتبة هو كذلك محسوس انما لم يمتان كذلك ان
 اعضاء لسان مرتبة هو لسان محسوسا وليس كذلك اعضاء لسان مرتبة
 تلك اعضاء في لسان مرتبة بعض ذلك في لسان نفسه منه انه لو كان
 يوجد بحيث يدخل في الوهم والجوارح في الوهم والجوارح في الوهم والجوارح في
 هو الحاصل في ذلك في الوهم ومن بعد هذا لا يكون في الوهم والجوارح في الوهم والجوارح في
 والشجاعة والجوارح في الوهم ومن بعد هذا لا يكون في الوهم والجوارح في الوهم والجوارح في
 كانت خارجة الذات عن رتبة المحسوسات واعلاها هذا دليل على ان
 هو محسوسا ومنه ان ذلك لا يكون في وجود محسوسا او متوهمها كان الحس
 القوي اليها لاجل ان الوهم مرتبة في المحسوسات وليس كذلك فالجوارح في الوهم
 ليس في المحسوسات ولا المبطرات ولا المتوهمات ولا المدركات ولا المتوهمات ولا المتوهمات
 لان الوهم انما يدخل في المعاني الجزئية والجوارح في الوهم مرتبة في المحسوسات كذلك وان
 هو بمنزلة المحسوسات في الجوارح في الوهم مرتبة في المحسوسات كذلك وان
 الجزئية وايضا ليس في العنق المحجل والوجع في العنق في الجوارح في الوهم مرتبة في
 في الجوارح في الوهم مرتبة في العنق المحجل والوجع في العنق في الجوارح في الوهم مرتبة في
 محسوسه والامور موصلة فانبت وجود اشياء خارجة عن رجات المحسوسات متعلقاتها
 حال اول

حال اول ان لا يكون محسوسه ولا موصولة وههنا بحث لانه ان اراد بهذه الاشياء
 ما ههنا مرتبة ان فقد ذكر ما مضى ان جميع الماهيات مرتبة في محسوسه
 ملاحظ ان ذكر ما ههنا ولكن ههنا ان يقال انها غير موصولة ايضا فهي مرتبة
 المعاني الجزئية وان لا ياد جزمها فلا فسلم ان العنق في الجوارح في الوهم مرتبة في
 ليس هو من اذ هو موصولة ولا من المعاني الجزئية والمعاني الجزئية انما يدخل في الوهم
 مرتبة في كل شيء فان مرتبة في جمعة الفاتحة التي بها هو حق فهو من اجزائه
 الله فكيف يمتدح في كل شيء وجوده اذ ان من مبدء الموجودات غير محسوس
 وتقدر ان كل من حقيقة فان مرتبة في جمعة الفاتحة التي بها هو حق وهو من اجزائه
 العوارض الجزئية سني اجزائها كان له ان اراد اولا فترضا الله كما مر اذا كان كذلك
 فكيف لا يكون مبدء كل شيء كذلك اذ هو داخل في هذا الحكم والجميع مبدء في الوهم مرتبة في
 كالقول المراد ذو حقيقة وموت وههنا اراد بهذا المعنى واعلم انه انما لم يمتدح ههنا
 بتقدير صحة سوي كون مبدء الموجودات غير مرتبة في الله مرتبة في جمعة الفاتحة التي بها هو حق
 كونه وهو لا مطلقا اللهم ان سني في الوهم مرتبة في جمعة الفاتحة التي بها هو حق وهو من اجزائه
 واحكامها منه السني قد ذكره معلولا تحت اعتبارها حقيقة وحقيقة
 وقد ذكره معلولا وجوده واليك ان لا يكون ذلك المبدأ لان حقيقة معلولة
 والخط الذي هو بطله ويقوم مرتبة هو مبدء له حقيقة ليلتبه كما في علمه المادي
 والصوره وانما مرتبة في وجوده فقد سئل في قوله غير هذا لست هي في الوهم مرتبة في جمعة الفاتحة التي بها هو حق
 ولكن جزاء مرتبة في ذلك هي اجلة العالمية او الفاتحة التي هي علمه فاعلم العلم العالمية
 العلم انما داخل في المعلول واخا حذر الدارج في الماهية والخارج في الوهم
 ولا اول يستقيم اليه بل هو المعلول بالعلم وهو المادة والى به كذا في بقا وهو الصور

انما
 فاعلمه للعلم

والثانية يستقيم لا ما ذكره وجود المعلول به وهو الفاعل لا ما ذكره الوجود لاجل هو
 الغاية ويعبر بذلك المثلث فان حقيقته انما يتم بالسطح والخطوط المثلثة وانما قال
 كما هنا علقناه ولم يقل بما علقناه لان نهاية الشيء لا تكثر صورته فيه اذ الصورة ما لا يكثر
 في جميع المادة مع لا تكثر السطح مادة ولا الخط صورة وهذا المثال في هذا المقام لا يحد
 والعلم الغائيه علمه فاعلمته لنا علمية الفاعل وغايته المعلول ^{بفهم} اعلم انك
 نفهم معنى المثلث تشكك هل هو موضوع الوجود في الاعيان ام ليس كذلك عندك
 انه من خط وسطح ولم يمثل لك انه موجود في الاعيان اذ ان شئت ان الوجود
 ليس في الدار لا داخلها لعلنا ان لم نعلم ان السطح هو الماهية ونقر ان الماهية مع المثلث
 وتساوي وجوده العين بان يمثل عندك انه من خط وسطح ولم يمثل وجوده العين
 وما ذكره كذلك لا تكثر نفس الدار لا داخلها فيها اسان العلم الموحى
 للشيء الذي له على مقومة للماهية علم البعض بكل العلل كالصورة او الجوهري في الوجود
 ومن علم الخ منها العلم الفاعلية للشيء الذي له اجزاء علمه البعض بكل اجزاء
 كالجوارح والصور السرور او جميعها كالجوهر المفارق الذي هو علة لمادة الجسم
 معاً في المقدور من كنه علم الخ من المادة والصور وذلك لانها لو لم يكن علم
 لشيء منها بل وجد الجسم بعينها لكان المركب من جود ابدانها فلا تكثر العلم علم
 والعلم الغائيه العلم لاجلها الشيء علم بما هيته ومعناها لعلته العلم الغائيه
 ومعلومه لانه وجوده فان العلم الفاعلية علم ما لوجوده فان كان العلم الغائيه
 التي تحدث بالفعل ليست علم لعلتها ولا لمعناها العلم الغائيه علم بها
 ومعناها لعلته العلم الفاعلية ومعلومه للعلم الفاعلية لوجودها اما الاول
 فلان لعلته لانه علمه الغائيه والغرض من ايجاد المعلول ومعرفة الغاية

الفاعل على الفعل ما هيته في عدد في القول معناه في قول القول في قوله
 لما جرد جودها عن فعل الفاعل اما الثاني لان الغاية ان كانت لغايتها التي
 تحدث بالفعل سائر الفاعل كالموت بالروح يكون حلوله للعلم الفاعلية لوجود ما لا يها
 لو ابطم المعلول اما اذا لم يحصل فلا كوجوب ان الكثرة في جودها لشيء كثر والجلوس
 السرور الذي هو غايته ايجاد السرور ان لم يكن حصوله بالفعل لكان لغير الفاعل
 وجوده اذ وجوده موقوف على السرور الموقوف على تأثير الفاعل والشارح
 بخير وان في تقرير هذا الموضوع لا العرف هذا الفصل قوله وليست علم لعلتها ولا لمعناها
 اي العلم الفاعلية علم ما لوجوده الغاية لكانت علم لعلتها ولا لمعناها لان
 لا تؤثر في فعل الماهية بان يجعل الماهية تلك الماهية في نفسها وح لا تؤثر
 في لوازمها وكونه لغاية علم لعلته الفاعل انما هي من جهة كونها غايته وكونها غايته
 من لوازم ما هيته وتتشكك بعض الشارح من ههنا يترجم للدور واستقررت ان
 ذلك من لوازم المسألة في سائر وجوده الواجب كونه علم الخ اسان
 ان كانت علم اول من علم لكل وجوده وعلته حقيقته كل وجوده في الوجود
 ان كانت الوجود علم اول الوجود لوجوده لانه في علم فاعلية اما لو ابطم
 او لغايتها لكل وجوده وعلته حقيقته كل وجوده الى اجزاء كل مركب وحقيقته في الما
 مع سبوت مقدماتها حقيقته من الفصول لا يتيم وزعم الشارح من ههنا هذا الفصل
 مسئلة جعلوا ابتداء الكلام من الفصل لا في وفاءه غير خفي
 منه كل وجوده اذ النفس الممثلة في حقيقته ان يترجم للنسب لا اعظم فاما
 ان يكون بحث بحث الوجود في نفسه او لا يكثر فان وجد في البحث هذه

وحيثما كان
الوجود

الواحد جوده من خارج وهو القوم وان لم يحب لم يخزن ان يقال انه منسج نذام بعد ما
موجودا بان قرن باعتبار دانه تسرط سل سترط عدم عليه صار ممسجا واما ان
القرن بهاسنط لا حصول عليه ولا عدمه بل لا في دانه الامر المالك فيكون ممسجا
ذاته الشيء الذي لا يجب لا يمنع فكل موجود الوجود ذاته واما لم يكن الوجود محب ذاته
كل موجودا اما واجب الوجود لذاته او لم يكن الوجود لانه اذا اعتبر ذاته من غير نظر
عن الغير فاما ان يحب الوجود فهو الواحد لا فهو الممكن اذا لم يوجد ان يكون ممسجا اذ
ما معلوم ان الانقسام لا يرد على الله على الممكن فيمنع بالنظر لا عدمه عليه وقد يجب ان لا
واما اذا لم يعتبر مع سس بل ينظر لذاته لم يكن ممسجا بالامكان الخاص فكل موجود اما او
ذاته او لم يكن قوله فهو الحق ذاته الى الثابت اليام والقيوم هو العالم بنام المقسم
وهو اسم راسها الله تعالى ما حقيقة نفس الامكان فليس يصير موجودا من ذاته فانه
ليس وجوده بذاته اولى بغيره من حيث هو ممكن فان صار احدهما الى فليخصر سس او
موجود كل ممكن الوجود هو من الممكن لوجوده لا على مناه لان نسبة ذاته
الوجود والعلم سواء فلو وجد لا سس لم يمتح اجدا السبب للثبات واما من غير مرجح
وذلك ان كل ضروري في اجدا من غير ضروري كان علمه شك في السبب في الوجود له
نسبة اما ان سلسل في ذلك ال غير النهاية فكل من كل واحد واحد
ممكنا ذاته والجزء متعلق بها فكل من غير واجبة ايضا لغيرها ولزدها هذا بانها
لما بين ان كل ممكن فانه لا يوجد الا لغيره اراد ان سس انها الممكنات لا من حرج
واحد واجب الوجود لثبات الملازمة المذكور مع موت مقتضاها وبسبب
ان ذلك العدم اما واجب ممكن فان كان اجا فهو المطلوب ان كان ممكنا والكلم

اما واجب

الموجود

6

6

وحيثما

الكلم الاول فاما ان منى الواحد اودار او سلسل واما ان مطاوع
السناد ايضا لم يمت منه المطلوب كما يحس من السلسل والشيخ ما ذكره في
غير السلسل لظهوره وان اراد ان سس منه لزوم المطلوب فذكر انه لو لم يمت
فكل من كل اجب من اجاد السلسل ممكنا والجملة بحاجة اليها لان لها منها فكل من
فلا بد لها من غير موجبة غير حاج بها وتعتبر هذا الغير محتاج الى ما من وشرح ذلك
شرح في الفصل الثاني سس كل جملة كل واحد منها معلول فانها بعض على خارج
عن اجادها وذلك لانها اما ان لا يمت على اصلا فكل من ولعبه غير معلول ولكن
هذا وانما يجب لغيره واما بعض على اجاد باسرها فكل من معلول اذا انها فان
والجملة والكل سس واحد واما العقل بمعنى كل واحد فليس محتاج الى الجملة واما ان بعض على بعض
من اجاد وليس بعض لاجاد اولي ذلك من بعض ان كان كل واحد منها معلول لان عليه
اول ذلك ان بعض على خارج عن اجاد كلها وهو الماني هذا شرح في الفصل الثاني
وسنرى ان كل جملة كل واحد من اجادها معلول سواء كانت ورت او سلسلته فانها
بعض على خارج عن اجادها وانما قد يبول كل واحد منها معلول اذ لو كان واحد منها
واجبا لما احتاج الى الجملة لا خارج وانما قلنا انها بعض على خارج لان ذلك الجملة اما
ان لا يمت على اصلا او يمت على ان لا يمت من ان كثر الجملة واجبة ان الواجب
ما لا يحتاج من وجوده الى الغير وذلك لاطل الى الجملة انما يحصل من اجادها وما لم يكن
لا يكون واجبا وان كان الماني وهو ان بعض على فكل العلم اما مجموع لاجادها او كل واحد
واحد وبعض لاجاد دون البعض او امر خارج لا حائز ان كثر المجموع والا فلا
الجملة معلومة لذاتها لان اجاد مجموعها والجملة والكل ههنا سس واحد لاجادها

ان

انما

من اجزاء علمه اصنام ما لا يحصل عند اجتماع الاخرى من غير اجتماع كعلم اشياء
 من اجادها وما يحصل من اجتماع هيئه او وضع متعلقه بالاجتماع كعلم كل البت
 من اجتماع اجزاءه وما يحصل بعد اجتماع غير الهيئه والوضع هو مبدأ فعل او
 استعداد ما كالمحتاج اليه يحصل بعد ترك الاستعدادات الحاصلة لادراكه في
 فطره ومنها حصول العلم بهدرا الاستعدادات كعلم السخ بان مجموع الاضافه
 والكل من اجد والاخذ ان يكون كل واحد من اجاد علم العلم لان كل واحد من
 لها والامر ثم توارد العلل والكلام في العلم له تحت بها العلم ولا حيز ان يكون بعض
 دون البعض لان في بعض فرض كونه وعلته اولى عليه العلم لانها بعض العلم كما
 بعض معلومها ومع ذلك مانع بها من اجاد كمنزلة اكثر واذا بطل هذا المقام
 بقى ان يكون العلم خارجا ⁶ اسان كل علم جزء من غير من اجاد علمه او
 للاحاد ثم العلم والا فليكن لاجاد غير محتاج اليها فالعلم اذا امت باجاد ما لم يحجب
 بل ربما كان من علم لبعض لاجاد دون بعض فلم يكن علم العلم على الاطلاق
 علم العلم الخارج عنها بحيث كونها علم لكل اجد لاجاد او توسط او غيره الا ان
 ان يكون علم لشي منها او كمنزلة لبعض دون البعض ولا سبيل الى من منها اما لا
 فلاها لولم يكن علم لشي من اجاد فاذا حجب لاجاد بحجب العلم سواء كان من
 لا فلا يكون العلم علم هذا خلف واما الثاني فلاها لولم يكن علم لبعض العلم
 غيرها فلولم يكن ذلك العلم لاجاد بحجب العلم سواء وجدت العلم المفروض لا
 فلا يكون صوغ علم على الاطلاق بل هو مع ذلك العلم والسير محله ^{العلم} اكل
 منبه من علم ومعلوماته على الاول وفيها علم غير معلوم في طريقها ان
 وسطا في معاد كل علم مرتبه من علم ومعلوماته سواء كانت متناهية

كما في الدور او غير متناهية وفيها علم لا يكون معلوما لشي من طريق العلم ^{العلم} لانها ان كانت
 لاها ان كانت سطا في معلوم هذا خلف اسان كل سلسلة مرتبه من علم
 ومعلوماته كانت متناهية او غير متناهية فقد ظهر انها اذا لم يكن فيها معلوم
 احتاج الى علم خارج عنها لكنها متصل بها لا محالة طرنا وظهر انه ان كان فيها ما
 معلوم في طريقها في نهاية وكل سلسلة من علم لا واجب الخروج منها هذا ركب العلم
 من المقدمات المذكورة انما الممكنات سلا الواجب بقره ان يكون كل سلسلة
 من علم في معلولات متناهية كما في الدور او غير متناهية فمن متناهية
 سلا واجب الخروج وذلك لانه لا بد من ان يكون فيها علم غير معلوم او لا وان لم يكن
 يكون كل اجد من اجاد ما معلوم في خارج لا علم خارج عنها كما مر وتلك العلم كمنزلة
 علم للاجاد كسبب متصل لاجادها لا محالة وانما من طرف الاجاد اذ لولم يكن طرفا
 بل كمنزلة علم بان كانت علمه واجبه فقد حصل المظهر ان كانت ممكنة والسبيل
 فلو لم يكن علم العلم لاجادها لاجادها في خارج لا محالة كمنزلة اجد في العلم
 هذا خلف فثبت انما الممكنات سلا واجب الخروج وسبب ان الواجب اجد فلو لم
 انما الممكنات لا موجود واحد واجب لزام المسئلة في التوحيد
 نفسه كالا شياء مختلف باعتبارها وسبب امر مفهوم لها فاما ان يكون ما
 فيه لا زنا من لوازم ما مختلف به فليكن المختلفات لا زنا واجد هذا غير منكر
 واما ان يكون ما مختلف به لا زنا لما يتفق فيه فليكن الذي لا زنا الواجد مختلف
 متباين وهذا منكر واما ان يكون ما يتفق فيه عارضا عرضا لمختلف به

وهذا غير منكر واما ان يكون ما يحلف فيه عارضا عرضيا مستقرا وهذا
غير منكر اذا ان شئت ان ما به لا سراك مسلتم ما به لا خلاف اذ يحتاج
هذه المقدمة الى التوحيد وتترجم ان لا سراك اذا اسركت في مقوم واختلفت
في التعشيع عن غير كونه وعينه في الانسان والانسان في الحيوانية وهذا
الماسي في ذلك الماسي في الماسي فان الماسي مقوم لمقوم فوفا هذا الماسي فلا
ان يكون ما به لا سراك لازما لما به لا خلاف او بالعكس لا يكون اجد منها لا زما
للاخير لا يكون عارضا ولا اول وان كان في غير الانسان والانسان في الحيوانية
لكن من اجد سلكا للمعاني لا ان يكون ذلك السلك محالا والمالك هو ان يكون ما به
لا سراك عارضا لما به لا خلاف ايضا وان كان في غير الماسي لهذا وذاك وكذا ان كان في غير
تعشيع في غير الانسان وتعشيع هذا الماسي في ذلك الماسي لهذا وان قد المقوم للسلك
اذ حكم عن المقوم ايضا كذلك انسان يحذف ان يكون ما به لا سراك سببا لغيره
من صفاته وان يكون صفته سببا لغيره في مثل الفضل الخاصة ولكن لا يحذف ان يكون
التي هي في الوجود للسبب في ما هيته التي هي في الوجود او صفته في الوجود
المستند في الوجود ولا مستند بالوجود قبل الوجود هذه مقدمة اخرى
وهي ان ما هيته السبب في كونه على صفته بصفاته كاهية لازمة للوجهية فقد
يكون صفته بصفاته على اخرى كالمطبعة التي هي صفته للحيوان للضاحكة
لكن هذا في غير الوجود واما في الصفته التي هي الوجود للسبب فلا يجوز ان يكون
ما هيته ولا صفته بصفاته على لان الوجود السبب ان يكون مستندة بالوجود
على وجود السبب لا سماع كونه ما هيته الوجود مستند الوجود من ولو كان
الماهيته

اوصنه بصفاته على صفته عن الوجود لا يلزم المحال لئلا يعدم الماهية او
من صفاته بالوجود على صفته عن الوجود خلاف ما اذا كان المعلول هو الوجود
لانه لو كانت الماهية على ما يلزم ان يكون للماهية وجود قبل الوجود وان كانت صفاتها
على ما كانت في الصفته مستندة بالوجود فلا الوجود لكن وجود الصفته بعد الوجود
فلزم ان يكون للماهية وجود قبل الوجود وهو محال وفيه نظر لان بعض الماهيات
من حيث هي ليس لها وجود كالماهية المكنية فالماهية الوجود وما هيته العلم ايضا المعلول
وكالماهية المستعملة فانها رخصت في بعض ان لا يكون موجودا واذا كان كذلك فلم
يكون ان يكون بعض الماهيات رخصت في بعض وجودها اما بحيث يكون العلم مستند
بالوجود اذا كان المعلول مباحثا لها او يكون حاديا باصداها اما اذا كان عارضا
قد عا فلا اسان واجل لوجود المعش وان كان مستندة لذلك لانه واجب الوجود
ولا واجب وجوده عن غير وان لم يكن بعينه لذلك بل لا يترأخ في وجوده معلول لانه ان كان
واجب الوجود لازما بعينه صار الوجود لان ما هيته عن اقصه ذلك
محال وان كان عارضا فهو اول ان يكون له علم وان كان ما تعشيعه عارضا لذلك
فهو علم فان كان ذلك وما تعشيعه ما هيته واحدا فذلك العلم على الخصوص
محبة وجوده هذا محال وان كان في رخصته بعد تعشيع اول سابق الانسان في ذلك وما
هذا ركب للبرهان في قدر ان يقال واجل لوجود المعش
وهو واجل لوجوده برفعت هو الواجب مع المعش فان كان المعش عن واجب الوجود
حرفه لا معلولا لا يكون الواجب واجلا لانه من وجد الواجب رخصت هو
ذلك المعش يدل على هذا قوله ان كان بعينه ذلك لانه واجب الوجود وان لم يكن

ولا معلولا له فكذا معلولا لغرض ضروري كونه ممكنا وجازم كونه الواجب المعنى معلولا لغرض
 لأن الواجب من حيث وجوب لا يلائم أن يكون لازما لغرضه أو عارضا أو معبرضا أو مطلقا
 السائد بل كونه الواجب معلولا لما إذا كان لازما لغرضه المعقول للمعقول لا لما إذا كان
 المعنى من الماهية أو صفة الماهية فان كان أول برز كونه الواجب لازما للماهية بل
 الثاني بل كونه لازما لصفة الماهية وكذا الماهية أو صفة الماهية معصية له فكذا
 الواجب معلولا للماهية أو لصفة الماهية وقد مر في الفصل السابق بطلان ذلك لأن
 عارضا لغرضه هو أول أن يكون معلولا لا لأن عارضه لا يلائم أن يكون لغرضه غير العنصر
 أيضا معلولا لغرضه فضايف أيضا وإلى العنصر أن كان العنصر عارضا للواجب العنصر
 لغرضه والتعريف العنصر الواجب حيث هو طبيعة عامة لأن العام لا يكون ذا عارض بل العنصر
 حيث هو طبيعة خاصة وهو لا يبرهن أن يكون يخص هذا العنصر أو تعين سابق على أن لا
 يبرهن أن يكون الواجب تعينه مجازا لا سمي وكذا الواجب المعنى مجازا وأن كان ذلك
 مفقود الكلام من أول الملة العنصر السابق بل كونه الدور أو السلسل مع ما مر في
 أقسامهم هو أن يكون الواجب لازما لصفة المعادل للعنصر بل كونه أيضا كون الواجب
 معلولا ولما أن الواجب المعنى لا يجوز أن يكون معلولا لشيء فلا أن الواجب حيث هو واجب
 لا يحتاج في جرده ويصير لشيء آخر والما كان أجاب حيث هو بل ليس آخر ولا يلزم
 أن يقول لم لا يجوز كون الواجب لازما للماهية وقد مر في الفصل السابق
 لم لا يجوز أن يكون العنصر عارضا للواجب حيث هو وكذا علمه ماهية واجب
 والواجب المعنى كونه معلولا للماهية فلم يفت أن كان الحال أيضا الوجه هذا
 على هذا القول لا يمكن أن يكون ذلك لأن العنصر الواجب معلولا له فالواجب واجب

الواجب المعنى لا يجوز أن يكون معلولا لشيء فلا أن الواجب حيث هو واجب

ببرهن أن كونه الواجب المعنى معلولا للغرض هو حال لأن الواجب حيث هو واجب لا يحتاج إلى
 كما مر فانه اعلم من هذا أن لا شيء من الواجب حيث هو واجب فانه واجب
 فانه إذا لم يكن الواجب منها القوة الظاهرة للعلل في المادة لم يستقل إلا أن يكون
 حتى يبرهن أن وجهه عارضا واجبا إذا كان كذا صفة نوعها أن يحمل على كل نوع
 واجبا على فلا يكون سوادا ولا أساسا في نفس الأمر لا كان اختلاف بينهما في النوع
 بحسب جرحه لما في الفصل السابق أن تعين واجبا لوجوده أن كان عارضا لوجوده
 أو معلولا له لا يجوز الواجب بحيث هو بل كونه يحتاج إلى علة لغرضه فانه واجب
 نوع واحد فانه كونه نفسا بالعلل في شيء لا يجوز كون العنصر من النوع أو معلولا له
 انحصار في نوع يحتاج إلى علة في شيء ولا بد لكل شيء من قوة فانه لما بالعلل في المادة
 تتبعها أن لم يكن النوع عارضا أو مضمنا أو محلا وما بينهما أن كان عارضا فلا يحمل سوادا
 ولا أساسا لا بعد اختلاف الموضوع اللهم إلا أن يكون العنصر من النوع أو لازما في فانه
 لا يحتاج إلى قوة وبجسده النوع في شيء فانه لا يمكن أن يكون في شيء خارج له في
 الشيء الخارج جرحه أن عارضا ما يحتمل في نوع لا يمكن أن في شيء خارج له في
 العنصر المادة وغيره أم لا فالوجود الخارج كونه يحمل العنصر والمادة الماهية
 فانه قد حصل من هذا أن واجبا لوجوده واجبا بحسب تعينه أم أن واجبا لوجوده
 لا أساس له كونه لوجوده هذه نتيجة لما مر وببرهنا انه علم مما مر أن واجبا لوجوده
 واجبا بحسب تعينه ليس له إلا تعينه واجبا لا كونه مادة أو موضوع وأن واجبا
 لا يمكن أن يكون معلولا لشيء كونه لشيء من النوع فانه لا يمكن أن يكون في شيء
 بحسب تعينه أن العنصر ليس له أساس له فانه أن يكون زائدا عنه كونه الذات

أن كونه زائدا عنه كونه الذات
 الذات متوالية على كونه

٦
 اسان لوالدائهم دائما واجب الوجود من شئ او شئاً، سبحانه واجب الوجود بالكلية
 قبل الواجب الوجود ومتبوعا الواجب الوجود فواجب الوجود لا يستقيم الا في المعنى ولا في اللفظ
 اذ ان شئ ان الواجب كما لم ينشأ بعدده بالاشخاص وكذا لم ينشأ بعدده بالاجزاء
 المركبة اما معنوي كتركيب الجسم من الميعول والصون او نوعي كتركيب المركب من اجزاء الفاعل او مقدار
 كتركيب الكليات من ابعاضها فلو تركت هذه الواجب من الواجب لوجب وان كان الواجب
 او كل واحد منها قبل الواجب متبوعا له وقدم شئ على الواجب بقوته اياه بحال فواجب الوجود
 لا يستقيم الخ وانما المذرك او انما قال الواجب منها او كل واحد منها لانه يحصل بمضمون تلك
 وندفع ما نفهم ان الجزء والصورتين مع المركب وقال بعض الناس حسن انما قال ذلك لان المركب
 قد يكون شئ اصل مقدم على المركب كخشب السبير وجزء آخر يلحقه كحجر المركب كجسم
 السبير والاكبر ووجه الجزء الاخر مقدم على وجه السبير وقال بعضهم الميعول لا يستقيم
 على الجسم لان الميعول شئ بالذات وشئ حصلت بفعل هو الجسم وفساد هذا القول واضح لان
 المركب موجود على الجزء سواء كان ذريا او صوريا والمودون في مقدم ضروري
 كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته على ما اعتبرنا قبل فالوجود غير مفهوم لشيء ما حقيقة
 ان يكون لازما للمادة على ان يمتنع ان يكون غير متعين اذ ان شئ ان وجود الواجب
 غير حقيقة وان وجوده غير زائد وبعده انه قد سبق ان كل موجود اذا سبق اليه
 قطعه النظر عن غير فاما ان يكون بحيث يجب له الوجود من غير وهو الواجب لا
 وهو الممكن فهو الواجب حيث يجب له الوجود فكذلك الوجود داخل
 في مفهومه هذا لا يعتبر في مفهوم الممكن لانه لا يمكن الوجود فلا يكون الوجود
 في مفهومه والوجود ان يكون لازما لما هيته كما ان الوجود لا يكون معلولا لشيء

بمعنى ان يكون عارضا وعن غيره ، ووجود الواجب ضروري له ، فاما ان يكون لازما
لما صنفه او جزاء لها او لنفسها ، ولا دلالة على اطلاق لما مرنا من الفعل اليها لغير معنى اللفظ
وهو المطلوب . 6
نفسه كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس بحسب الابدان ، وكل
فهو مشترك بالصفة الكمية والقيمة المعنوية لما هو متعلق وصوره وايضا لكل جسم محسوس
مستبعد جبراً آخر من نوعه او من غير نوعه لا باعتبار جسمته ، فكل جسم محسوس وكل
متعلق معلول . 7
الواجب غير معلول لنفسه وكل جسم او متعلق معلول فالواجب غير جسم الا حال اما الضمير
وظاهره واما الكبدى فلان كل ما متعلق وجوده بالجسم ان يكون وجوده موقوفاً على الجسم
كأنه عرضي او لا كالصور النوعية لا بحسب ان بل بحسب الجسم ان يكون وجوده موقوفاً عليه
معلولاً وكما كل جسم معلول هو منزه عن الاول كل جسم منقسم بالصفة الكمية اما بالفعل او بالقدر
وبالفعل المعنوية الى حصوله وصوراً وقد مر ان كل مركب معلول المانى كل جسم منزه عن جسم
آخر من غير ان يكون غير نوعه ان كان عرضياً او من غير نوعه ان كان قديماً نوعه من شخصه فان
من نوعه يكون مخالفاً له بالنوع وقد مر ان من هذا النوع مادى وكل مادى يحتاج معلول
وهو من غير نوعه فكله مخالفاً بالفعل فكله مركب من الجسمين بالفعل فهو ايضا معلول
وهو لا باعتبار جسمته اى بحسب ان لا يفارق له له نوعه دون جسميته فلهذا
مركبه من الجسمين بالفعل قوله وكل جسم محسوس الى الآخر هو الجاهل بالفعل وانما قيد
الجسم المحسوس من ان من زعم كون الواجب للجسميات كجدة الشمس وغيرهم كما ذكر
المتقدم انما من اننا نعلم ان هذا القيد اذا لم يحصل المصنوع من الزاير . 8
واجب الوجود لا يباين شيئاً من الاشياء الى حقيقة ذلك السلب من كل ماهية لما سواه .

مسئله امکان الوجود

اراد ان يبين انما كون الواحد مشتركاً في النوع والجنس اما الاول فلا يمكن
 سوى ماهية الواحد لا يمكن لانها لا يمكن ان يكون لها علم امثالي من الطرفين وما هيته
 كذلك فلا يمكن ان يكون من نوعه واما الثاني فلا يمكن ان يكون الواحد
 لشيء والاخر من هية من اعني لاشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في هيتها بل هو خارج
 عليها فواحد الوجود لا يشارك شيئاً من الاشياء في معنى جنس ولا نوع ولا يحتاج الى ان
 بمعنى فصل او عرض بل هو متصل بزمانه فثابت لمثل جراد لمثل لها جنس فصل
 هذا حاشا الى وجهه بل هو متصل بزمانه فثابت لمثل جراد لمثل لها جنس فصل
 لشارك الوجود المكون الوجود فاحتمال ان الوجود ليس له لاشياء الاخر من هية
 من الممكن ان يكون عرض لها كما في العضد السابق فاذا واحداً الوجود لا يشارك شيئاً من
 الاشياء في معنى ذاتي جنسها كما ان نوعها فلا يحتاج الى ان يفضل عن لاشياء
 بل هو متصل بزمانه من حيث لاشياء وهذا الوجه لا يندفع السؤال في كون وجود الواحد
 مشتركاً لوجود المكون معنى جنس او نوع وهم ينبغي ان يمتثل الى معنى الوجود
 لانه موضوع علم الاول غير معلوم بالجنس معنى تحت جنس الجوهر وهذا خطأ فان الوجود
 لانه موضوع العلم الذي لم يسم للجوهر ليس معنى الوجود بالفاعل وجود الوجود موضوع علم
 من غير ان يراى في نفسه غير منزه عن الوجود الفعل اصلاً فضلاً عن كونه مشتركاً في الوجود
 بل معنى الحمل على الجوهر كما لم يسم مشترك في الجوهر النوعية عند الفهم كما شارك في
 برانه ماهية وحقيقة انما يكون وجوده بالانضمام موضوع وهذا الحمل يكون على زيد
 لذاته لا على ما يكونه موجوداً بالفاعل الذي هو مشترك في كونه موجوداً بالفاعل
 في موضوع عند كونه بعدة فكيف المركبة من غير مشترك في الوجود بل هي مشترك في الوجود

كما ان ليس صحيح جهلاً على احداً الوجود اصلاً لانه لا يشارك في ماهية لانه هذا الحكم على الوجود
 الواحد كما هيته لغيره الموم هو سؤال يرد على قول الواحد جنس والشيء
 حاشا الى سبب عبارته لتساكنها الموم اما السؤال فيكون يقال معنى الجوهر هو
 لانه موضوع وهذا المعنى صادق على الواحد يرد على ان كان في سائر الجواهر مشتركاً في
 داخل تحت جنس الجوهر وشارك في اشياء من جنس ما يحل في ان شارك في معنى
 الجوهر هو الوجود لانه موضوع انه الموجود بالفاعل مع كونه لانه موضوع لانه لو كان
 لكان من غير ان يشارك في هية غير منزه عن الوجود وليس كذلك فضلاً عن كونه مشتركاً في الوجود
 مع هذا الكيفية والى ان لانه موضوع لانه مشترك في الجوهر النوعية كما لا يشارك
 والفهم غير كونه موجوداً باللفظ والجوهر السجدة كونه مشتركاً في الجوهر
 انه ماهية انما يكون وجوده بالانضمام موضوع الى اذا وجدت في الاعيان كانه لانه موضوع
 وهذا العلم من الوجود بالفاعل النوع فرسمة الصحيح هذا وما ذكره او لا كما لم يرد
 هذا المعنى على زيد وعمر وعمرهما من الجوهر لذاته لانه لا على هية خاصة الذات
 كما في المظهر اما كونه موجوداً بالفاعل فاما كونه بعدة فلا يشارك في الوجود
 له واذا لم يكن لونه موجوداً بالفاعل انما له فكيف كونه المركبة من غير مشترك في الوجود
 فالذي يمكن ان يحمل على زيد كما يحسن ليس صحيح جهلاً على الوجود اصلاً لانه ليس مشتركاً في الوجود
 في هيتها هذا الحكم على الوجود الواحد كما هيته لغيره بل هو ان موضوع ذاتها
 له فاعلم من هذا ان ما يحمل على زيد وعمرهما من الجوهر لا يصح جهلاً على الواحد اصلاً لانه ليس
 ماهية غير الوجود لصدق عليها انها ماهية اذا وجدت في الاعيان
 كانه موضوع لما شارك بالفاعل ان الوجود به غير ماهية

واعلم انه لما لم يكن الوجود بالفعل موقفاً على المعولات المشهورة كالجنس لم يصرف
معنى سلبى الى جنس السلب فان الوجود لما لم يكن موقفاً على الماهيات لم يصرف
معنى سلبى الى جنس السلب لان موضوع جزأ من المقوم تصديقاً ومتوماً والالتصاف باضافه
المعنى لا يحال الى جنس الاعراض التي هي موجودة في موضوع اراد ان
ان تجزى على غير ما هو الوجود بالفعل لان موضوع السلب ليس هو الجوهر وذلك لان
الوجود بالفعل ليس موقفاً على المعولات العرفية كالجنس على انواعه لما علم ان
منا في التصدير باضافه معنى سلبى اليه وهو انه موضوع جنس السلب منها قال الوجود
لما لم يكن موقفاً على الماهيات بل من عوارضها لم يصرف الى كونه موضوع جزأ من
المقومات لتصديقاً ومتوماً فيصير جزءاً من المقوم هي ان يصير المجموع الى الوجود
لا في موضوع باضافه الى موضوع الوجود بالفعل متوماً وتصديقاً بالوجود
من المقوم وله الالتصاف بالوجود بالفعل باضافه معنى سلبى الى جنس المقومات
لصار باضافه معنى لا يحال الى الوجود في موضوع جنس الاعراض اذ صدق عليها انها
موجودة في موضوع اذ العدم لو جاز ان يصير متوماً للماهيات الموجودة فالجواب
اول ذلك منه الضد يقال عند الحكم على سلب في النوع مانع وكل ما
موجب لا اول لمحلول كالتساوي المبدأ الواحد للضد الاول من هذا الوجه ونسأل عما
لمشارك في الموضوع مما قبله غير محتاج اذا كان نوعاً من المعدطات لا اول لا تسلف
ذاته ليس فضلاً عن الموضوع فالاول لا ضد له لوجبه لفظ الضد يقال على
هامي وهو المساوئ في النوع المانع مثل من حيث فاصح هو المشارك في الموضوع المانع
الغنى المحتاج اذا كان نوعاً من المعدطات لا الواحد للضد ليس من المعدطات

اما اوله فانه يعبر عن الواجب ممكن معلول لا مساوي له المبدأ الواجب اما الثاني
الواحد يتعلق بغير اصله كما مر فاصلا عن الموضوع فواجب الوجود لا يصدق بوجه
منه لا اول لا ندله ولا صدقه ولا جبره ولا فضل له فلا جد له ولا اساره
الا بصرح العرفان العلي قد سبق ان الواجب لا يندم وهو المثل لا يصدق له
ولا فضل ولا صدقه ولا كبر الاله ان حبيبه بل لا يان الاله بالعرفان العلي
لا اول معقول لذاته فامنها فهو مقوم بركن من العلائق العنود والمواد وغيرها مما
يجعل الذات بحال ادعى وقد علم ان هذا حكمه فهو عاقل لذاته معقول لذاته
وغيره ان الواجب هل لثباته معقول لذاته وهو ان احل الوجود معقول لذاته لا يندم
كما مر في النظم الثالث ثم منه لا يغيره معقول الوجود بالعرفان اصلا فهو مقوم ان قام
بذاته مقوم لعنبر بركن من العلائق اى جميع اقسام العلويات العنود وعلى القنود انواع
عدم الاجسام والضعف عن المواد الهولى لا اول وما بعدهما من المواد الوجودية
والمواد العقلية كالماتمة وغيرها مما يجعل الذات بحال زائد الى غير الشخصيات العوارض
الى بصر المعقول بها محسوسا او محسوسا او محسوسا وقد مر في النظم الثالث ان
هو عاقل لذاته معقول لذاته معقول لذاته معقول لذاته معقول لذاته معقول لذاته
ما ادرى ان لم يرد كل فاصلا عليه منه مامل كمن يخرج بيان في سوت
لا اول وجهه الله وبرائة على لهات الى تأمل على الغير نفس الوجود الم محج الى
من خليفه وفعله وان كان ذلك لا علمه لكن هذا الما لا يصدق اذ لا يصدق ان
حال الوجود فهو الوجود بوجه هو وجود وهو لثباته بعد ذلك على ما يرد ما بعد
في الوجود والى مثل هذا ان يرد كتاب الاله سنهم اياتنا في الافان سنا سنهم
مترى لهم ان الحق اقول هذا حكم لغوهم ثم يقول اولى بكف ربك انهم على طريق شهيد اقول
ان هذا حكم الصدق الذي
الصدق

١
 يستدل المتكلمون بحدوث الاجسام والاعراض انما هي على وجود
 الخلق بالنظر في احوال المخلوقات على كمالها والحقك الطبعي انما يستدل
 بوجود الحركة على ما يحركه ما يمنع اتصال الحركات لانهما في غاية وجود محرك اول
 متحرك ثم يستدلوا من ذلك على وجود مبداء اول وانما الالهوت فاستدلوا بالنظر
 في الوجود وقالوا الموجود اما واجب كمن استدلوا بالوجود الممكن على الوجود الواجب
 ويوجب على وجوده واما على النعاص وبوجوده واما على النعاص على كونه
 صدر افعاله عنه واجبا بعد واحد وقد رفع الاشكال لا الطريقة الكتاب العزيز
 وخرج الشيخ الطريقة الى انه على الاول لا يها او نوع اسد فاذها استدلوا
 على المعقول المستحق برهان لم وانما المعقول على العلم المستحق برهان ان
 لا اول لا طرفة ان برهان لم اولى اعطى البعث من ان كمر في المطلق لما كان
 انما تصدق الوجه في حال هذا علم الصدق الذي يستندون به على لا يفتقر على
 استدلال العار في العار المار بين المعلوم انما يكون الحق على الحق دون المستقر
 المار بين اذهم في لاكثر من شك في لا ساء في كذا في لا طرفة الصدق بقول الله
 الخ ^{في الصنع والابداع} الصنع ايجاد الممكن المسبوق بوجوده مادة او
 والابداع ايجاد الممكن الذي لا يكون مسبوقا بشئ منها وفي هذا المصطلح ما لا
 على حاجة الاثر لا المورث لا المكنون والحدوث ^{وهم انه قد سبق في الاذهان}
 ان الفعل الشئ الذي لا يكون متفعلا بالشئ الذي لا يكون فاعلا هو زجاجة المعنى الذي لا
 العامة المتفعول متفعلا والفاعل فاعلا وبذلك الحجة ان في الاثر وضع فعل وهذا
 وصنع وفعل وكل ذلك راجع لما انه قد حصل للشئ شئ آخر وجود بعد ما لم يكن
 المتفعول متعلقا بالفاعل برحشانه يحتاج الى وجوده بالذات وهذا لا راع في

٢
 وانما النزاع في ان الشئ هل هو ممكن والحدوث ولا اول هذا محال والما هو
 وسفر على هذا الخلاف ان الممكن حال بقاءه هل هو متلا المورث في ان على الحاجة
 قال نعم ومن ثم انما الحدوث قال لا قوف وبذلك الحجة ان في الاثر وضع فعل وهذا
 وصنع وفعل الى الحجة التي تسمى به العامة المتفعول متفعلا من انه اوجد وصنع وفعل الى
 التي تسمى به العامة الفاعل فاعلا من ان هذا اوجد وصنع وفعل وكل ذلك راجع الى
 واحد من قولنا اوجد وصنع وفعل المتفعول راجع عندهم لا معنى اجدوا به اوجد للشئ من لفر
 وجود بعد ما لم يكن وقد يقولون ان اذا اوجد فقد راجع الى الفاعل حتى لو
 هذا الفاعل جاز ان من المتفعول موجودا او كما شاهد في هذا البناء وقولهم البناء
 حتى ان كثر منهم لا تجاسي ان يقول لو عارضنا الباري العلم لاضر عدمه وجوده
 لان العالم عنده انما ايجاد الى الباري لان اوجد الى اخره من العلم الى الوجود
 بذلك فاعلا فاذا قد فعل وجعل له الوجود على العلم كذا يخرج بعد ذلك الوجود على العلم
 يحتاج الى الفاعل وقالوا لو كان متفعلا الباري فاعلا راجع الى موجوده لكان كل موجود
 متفعلا لا موجودا لغيره والباري ايضا كذلك لا غير الله به ونحن نوضح الحال في كنهه
 ان يعتقد هذا من طائفة علماء الجاهل استدل على سعة الانوار
 البناء على المورث ويخرج من هذه حال البناء انما يحتاج الى ما لا ياتي ان يكون
 فاذ اوجبت لم يخرج البعد لذلك من مخرج ابدان الفاعل انما لو توفيق يخرج
 من عدم الى الوجود واذا اخرج به فلا يكن بعد ذلك لغيره لعدم الوجود والحاجة
 لا الفاعل عند الوجود لواجب الى الفاعل برحشانه يخرج الى الوجود فاعلا
 لا يفر ذلك لان ايجاد برحشانه موجود وكل موجود مستقر الوجود لغيره من الباري
 ولهم التسلسل منه بحيث علينا ان نخلص قولنا فعل وضع واوجد الى
 لا اخرج البسطة

[illegible]

او غير ذلك وليس مزمعا لان هذه المسألة قال ملثما بلست في ذلك راد
 لا يضرب ذلك كما ينبغي ما علم ان هذه العبارة انما هي في المسألة المذكورة وقال بعضهم
 اولاً اعتماداً وهو المبدأ وسواء في ذلك في العبارة المذكورة ما لا يكون بالمرئى وليس
 السدوح فيكون هذا الموضع كما ينبغي موصوفاً على ان يكون معنى زيادة هذه المعاني وان
 لا يضرب ذلك الحجة ان هذه المسألة زائدة على كون المسألة المذكورة والذين يعارضون
 ما انقول فاعلم ان معنى الذي يقع بان المقول في النسبة وكثير جداً من سببه فاما القول
 فاعلم ⁶ والدليل على هذه المساواة انه لو قال فاعلم فعل باله او بحركة او بغيره او بغيره
 لم يكن له رد شيئاً ينقض كونه الفعل فعلاً او متصرفاً بل هو في المنزلة اما النقص فلو كان
 الفعل مضمناً ان يكون بالطبع اما المكبر فلو كان مضمناً الفعل يدخل فيه لانها رافداً
 فعل لانها رافداً كما في قولنا قال انسان حيوان ^{قالب} الدليل على ان الفاعل سائر للمحدث
 بمعنى الذي يظن الوجود المندرج بدون اعتبار من الزمان والوجود ومتابلاها انه لو لم يكن
 كذلك لكانت جميع الفاعل من مضمناً لزم النقص التكرار لانه لو قد عيّد افعال كان
 ولو قد عيّد لكان مضمناً فعلم ان الفاعل سائر للمحدث بالحق المذكور وعلم ان هذا
 ان مضمناً الفعل هو الاجزاء بدون حد في العبارة ومما يراه واذا كان مضمناً الفعل
 هذا او كان بعض مضمناً الفعل ليس في ذلك عريضاً في مضمناً الفعل وجوده ^{وعلم}
 يكون ذلك الوجود بعد العدم كما في صفة ان ذلك الوجود محمول عليه واما العدم فليس
 فاعلم ان جود المقول اما كونها الوجود موصفاً بانها بعد العدم وليس بفعل فاعلم
 جعل فاعلم ان هذا الوجود ليس بهذا الجواز العدم لا يمكن ان يكون الا بعد العدم ^{فليس}
 فاعلم ان هذا الوجود اما وجوده بالحق الوجود واما وجوده ما يجب
 ان يكون وجوده العدم ^{فليس}

ما ذكرناه من الاحداث او يكون لاحداث من مضمون الفعل كادع المسكون في اعتبار ^{الشيء}
 فلا يضرب في عرضنا لانه لا بد وان يكون في مضمون الفعل بله اسما وجود وعدم
 الوجود لعدم العدم الذي هو صفة محمولة على الوجود وانهم من المطلوب في ذلك لان ^{العدم}
 لا يكون متعلقا بفعل الوجود لان لعدم السابق طر سوا وجد فاعل الوجود او لا
 وكذا لو كان الوجود لعدم الفعل ليعمل الفاعل لان وجود الحادث تحت تصرف هذا الصفة
 وما ذكرناه اجبا لا يكثر بفعل فاعل من كثر المتعلق بالفاعل هو وجود الحادث اما
 باعتبار انه وجود ما ليس اجبا من الوجود امر يمكن وما اعتبار انه وجود امر ^{سبب}
 وجوده العدم والمانى اطل كالحق الفصل الثاني فتش اول مضمون كثر على الاحتياج
 لا يمكن فاعلم ان الامر في الذات العرضية وجود الممكن في العدم وط الوجود ^{الوجود}
 يكون لعدم العدم ⁶ تكلمنا في ان والآن لتغييره ما ياتي الامر من متعلق
 ان مضمون كونه غير واجب الوجود بذاته بل بغيره لا يخفى ان كثر على التفسير احدهما
 واجب الوجود بغيره دائما والمانى واجب الوجود بغيره وقتا ما فان هذا من اجل
 واجب الوجود بغيره وسلك عنهما واجب الوجود بذاته مرحبا بالمضمون او المتش
 سى خارج واما مسبق العدم فليس الا وجه واجدا هو في مضمونه احص
 مضمون الاول المضمونان جميعا يحمل عليهما المتعلق الغير اراد ان سبب ^{العلق}
 وجود الحادث هو الوجود ممكن او يكون وجوده اسبق العدم لظهور فساده
 ما ذهب اليه الجمهور فقدم لذلك مقدم وهو ان مضمون كونه ليس بواجب ^{الوجود}
 مقام بل بغيره اعم من كونه واجب الوجود بغيره دائما او يكون كذلك وقتا ما فان
 كل واحد منهما يصدق عليه انه واجب الوجود بغيره وانه ليس بواجب الوجود بذاته
 فاذا كان الواجب الغير متعلق بل هذا من التبعين من حيث مضمون انه واجب ^{الغير}
 الا ان

الان من سى خارج من هذا المضمون من صفة على احد المتضمنين نسخنا القسم
 كما زعم المسكون ان السبب لا يجوز ان يكون واجبا بغيره دائما لان الدائم على الفاعل دائما
 المسبوق لعدم فليس له الا وجه واجدا هو انه واجب الوجود بغيره وبما ^{ما}
 ما الواجب الغير اعم من المسبوق لعدم وصادق عليهما المتعلق الغير المراد بكونه ^{واجبا}
 بغيره انه لو كان له وجود كان بغيره لئلا ^{الوجود} ولقولنا ليس بواجب الوجود بذاته الذي هو
 وانهم المطلوب هو كون لا يمكن على لانه واجب بغيره الفعل لان هذا احص ^{الاحص}
 لا خصا به من الوجود واذ كان متعلقا بهما اعم من الوجود وحمل ^{على}
 مضمونهما معنى فان ذلك المعنى اعم واو لا ولا حتى بعد لان ذلك المعنى لا يلحق ^{اللا حتى}
 الا وقد يلحق اعم من غير عكس حتى لو جاز ههنا ان لا يكون مسبوق لعدم ^{وجود}
 بغيره ولكن له في حقه بغيره لم يكن هذا المتعلق ههنا ان هذا المتعلق ^{العدم}
 لا يلحق الواجب الغير اعم من المسبوق لعدم وقد يلحقها المتعلق ^{الغير}
 معقول هذا اللاحق الواجب الغير الاول والذات والمسبوق بعد وسببه وذلك ^{العدم}
 كل معيّن احدهما اعم من الآخر وحمل عليهما معنى ذلك فذلك المعنى لا يلحق ^{اللا حتى}
 الا اعم من غير ان يلحق بالآخر والممكن ههنا القضية كانه لا يمكن والوجود مثلا
 لا حتى للجوان والناظر غير مضمون الا اعم من ذلك حتى يحكم بصون النزاع ^{فما}
 انما يلحق المتعلق الغير للمسبوق لعدم بواسطة كونه واجبا بالغير لانا ^{الوجود}
 المسبوق لعدم ليس بواجب الغير في حقه بغيره لان الذات مع كونه مسبوقا ^{بالعدم}
 لم يكن له المتعلق بالغير فاعلم ان هذا المتعلق سبب كونه واجبا بالغير ^{وهو}
 فمتان فلا يحاجد ترامكان ⁶ ولا ههنا الصفة جارية الجمل على العلويات
 ليس حال المحذور فقط لهذا المتعلق كانه دائما وكذلك لو كان يكون مسبوق ^{بالعدم}

فليس هذا الوجه اما سلق حال يكون بعد العدم فقد حتى مسبق بعد ذلك
 الفاعل . اذا ان سبق ان لمعول حال بقاء يحتاج ايضا وسبق انه
 لما سبق ان المتعلق بالغير يكون ممكنا وهذا المعنى حاصل له اذا ما قلنا ان كنه المتعلق بالغير
 ايضا كذلك فيكون حال البقاء ايضا حال لا العدم قبل ما طنه الممتنع ثم قال ان على العاقل
 لو كان كونه المنقول مسبوقا بالعدم على اطلاقه لان المتعلق حاصل لا ايضا حال البقاء لان
 حاله المسبق بالعدم حال الجبروت البقاء ان صدق عليه حال البقاء انه مسبوق بالعدم
 ايضا متعلقا حال البقاء المسئلة في ان كل حادث مسبوق زمان ومادة
 مسبوق الحادث بعد ما لم يكن له قبل لم يكن له ليس كسلبية الواجب التي هي على الانفس التي
 بها ما هو قبل وما هو بعد مع حصول الوجه بل قبلية قبل البقاء البعد في
 فنه ايضا بخلافه بعد في بعد قبلية ماطلة وليس تلك السلبية هي نفس العدم بعد كنه العدم
 والذات الفاعل بعد كنه قبل مع وبعد فهي من لا يزال في مجردة ونصرت على ان
 وقد علمت ان مثل هذا الاتصال هو الذي يوارى في الحركات في المقادير من حيث
 هذه متقدمة مطلوبة فيزول ان الحادث اذا وجد بعد ما لم يكن يكون له قبل لم يكن
 هو موجودا فلهذا لا يكون قبلية ذلك القبيل كسلبية الواحدة الانفس وانما لها الحادث ان
 مع تلك السلبية ما هو قبل ما هو بعد مع ما لم يكن قبلية لانها السلب بها مع البعد والقبول
 لانها في البعد لا بد له من بعد وبعده بعد في بعد قبلية ماطلة وليس تلك السلبية اما ان كنه
 العدم او نفس الفاعل او نفس الحادث او شيئا آخر ولا ان اطل لان العدم قد يكون بعد دون
 ولعل ان يقول ان لا يخزن كنه نفس العدم السابق لما في اطل لان الفاعل قد يكون بعد
 وبعد وكذلك لان الحادث انما يكون بعد ذلك القبيل من آخر لا يزال في مجردة وانما طاع
 على الاتصال لان تلك السلبية لا يمكن بدونها خرجت هي قبلية والا لان لها قدر ما في السلبية
 على

على قدر عددها ممكن من جهة الى الاول ولا يزال فيها مجردة ونصرت فان بلا فيكون بعد
 قد يكون في الاخر كنه سابقا لا حرك لا لما كان في بعد فكونه قبلية قبل السلبية
 وانما لو كانت القبيل فان لا جزا لان لا زال في حال فعل ان القبيل في
 زال في مجردة ونصرت على الاتصال كنه في هذه المقدمة ما منها احد وهي غير هذه المسئلة
 متعلق اتصال الى امتداد غير ان الذات مطابق للحركات حامل للقبليات والعدديات الغير المتساوية
 بزمانه وقد علم في الترتيب الاول ان مثل هذا الاتصال مطابق للحركات لا متساوية غير المتساوية والا
 لزم ترك كنه في جزاء لا يجوز اسان ولا ان التحد لا يمكن الا في غير حال في غير حال لا
 الا الذي هو في غير حال في الموضوع هذا الاتصال ان متعلق بحركة ومحوك اعني في غير
 لا سيما ما لم يكن في ان متصل لا ينقطع وهي في الوضعية الدورية وهذا الاتصال يحمل التدرج
 فلا فيكون بعد ولا فيكون اقبل فهو في متعة في السقوط وهذا هو الزان وهو جهة الحركة
 من جهة المسافر بل من جهة التدرج والناظر اللذين لا يجمعان لما في جهة اتصال حامل
 المتحدية والتحد لا يمكن الا في غير حال لا مناع التحد دون في غير حال لا يمكن الا في
 لصلح السقوط وهو الموضوع لان السقوط عرض ولا بد له من موضوع هذا الاتصال ان متعلق
 سيقول في سقوط كنه السقوط هو الحركة وهو متعلق بحركة ومحوك لا يمكن الا في غير حال لا يمكن
 لما سبق ان هذا الاتصال غير منقطع فهو في الوضعية لان الحركات المستمرة متناهية
 المرات كنه في كنه وهذا الاتصال يحمل التدرج فان قبل كنه البعد في قبل وما هو
 كذلك فهو في كنه في كنه لا بدنا انه غير كنه اشياء متناهية وهو متعلق بالوجه
 فيكون متدارا للسقوط بعد السقوط هو الزان فلو ان كل حادث مسبوق زمان ثم ذكر
 تفرقه فقال هو في جهة الحركة لا من جهة المسافر بل من جهة التدرج والناظر اللذين لا يجمعان
 ان الحركة امتداد من اجزاءها بحسب المسافر لاها من طبق على المسافر ويزداد المسافر

وسنصف صفاتها والمانى بحسب تقدم احراز الجرك وما خرها الى آخره لاخر بعضها
 وهذا الاستدلال قد لا يحلف بزيادة المسافر وبقائها والزمان هو هنا
 كل حادث فذلك بل وجوده يمكن الوجود فكل ما كان وجوده حاصل ولا يمتنع قد ان
 عليه الا لكان اذا قلنا ان المجال انه غير متقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فذلك ان
 في اوامه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه فليس اذ ان هذا لا يمكن غير كون القادر
 قادر على ليس مستقلا عنه بل هو وجوده لا يمتنع بل هو اضافي مستقر الى موضوع
 والحادث مستند منه في وجوده وموضوعه ^{مفكر} رديا فان كل حادث مسبوق بمادة
 وتقرر ان كل حادث بل وجوده يمكن الوجود والا لكان اما واجبا او مستغنا وكلاهما
 ادخل في حد ذاته الواجب المستحيل واذا كان ممكنا كان وجوده حاصل وكل حادث
 امكان وجوده حاصل قبل وجوده وليس من القادر عليه الا المستحيل ما اثر المعامل في
 المستحيل كون المجال غير متقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فلو كان المستحيل غير القادر
 لكان غير ممكن غير ما ولم يكن كون الشيء مستحيلا فكل قولنا في المجال انه غير متقدور عليه لانه
 ممكن في نفسه كقولنا انه غير متقدور عليه لانه غير متقدور عليه اوامه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه
 ان يقال في موضع قوله غير متقدور عليه كغير القادر عليه غير قادر على مستحيل الكلام فلهذا ليس هذا
 مستحيلا مستقلا عنه اذ هو اضافي لانه نسبة الى الماهية والوجود ولا يؤثر الاضافي في
 والعرض لا يبدل في موضوعه فاذن الحادث مستند منه امكان الوجود وموضوع ذلك لا يمكن
 وذلك الموضوع مادة الممكن ان كان حقيقيا وموضوعه ان كان عرضيا وفي محل ان الممكن ان
 لانه لو كان حقيقيا وهو حاصل قبل وجوده الحادث فان كان ما بالحادثة لزم قيام الموضوع
 فان كان قابلا ليعين لزم تمام صفه الشيء غير وهو محال سواء كان عرضيا او حادثا او غير
 واحدا لبعض الاشياء غير ان جعله في الشيء وكثير ذلك الشيء موضوعا للموضوع وهو الموضوع

٥١

مرتبة من صفاتها وواضح لان كون الشيء موضوعا للموضوع صفة له لا الموضوع صفة
 هذا الدليل منقوض بحروف السبب فانها عند تقدم جادته وليس لها مادة ولا موضوع فان قلت
 مادتها مادة بذاتها وهي قديمة فقلت تمام امكان الهجرة مادة بدنه الغير متناهية
 الشيء يكون بعد الشيء من زوجه كثير مثل البعدية الزمانية والمكانية والماضي لان
 الجاهل الى المعنى استحقاق الوجود وان لم يكن ان يكون في الزمان معا وذلك اذا كان وجوده
 عن وجوده لغير وجوده لاخر عنه فما استحقاق الوجود الا والآخر يحصل له الوجود
 ووصل الى الجهر في اما الاخر فيستوسط هذا بينه ونزول الاخر الوجود بل يصل الى
 ولا يتحرك لانه ليس يصل الى ذلك الا ما را على الاخر وهذا مثل القول في تحريك المنساج
 ثم تحريك المنساج فيحرك يدك او تم تحريك يدك انك ما فعلت في الزمان هذا بعينه الذي است
 اراد ان يتحرك في الزمان لا الجهر ان يكون تحت الشيء خرا غير متحقق اما
 اما اضافي وهو كون ما مضى متحقق في كل ما مضى متحقق في الزمان واما ما مضى في الزمان
 الحق من قال لا يتحقق زمانا او ذاتا وهو كون الحق متبوعا بالحق والذات فاذن
 الفصل ان من ان يتحقق الممكنات متاخر عن لا يتحقق بالذات وقدم لذلك ما كان له في الاخر الذي
 ويقرر انه قد مر في النظم الثاني انقسام العدم والماضي علم ان التاخر الذي في المعلوم
 بالنسبة للمعلومة لانه اذا كان وجود المعلوم عن وجود العلم فلا يتحقق المعلوم وجوده الا
 والعلم حصل لها الوجود ووصل اليها الحصول عليها ان كان لها علم واما العلم فليس يتوسط
 المعلوم بينها وبين علمها في الوجود بل يصل الى العلم الوجود لا عن المعلوم وليس يصل الى المعلوم
 تلك العلم الامار بالعلم في كل حركته اليد وحركته المنساج وهو ظاهر ثم استلزم ان حال
 الذي يمكن للشيء اعتبار اذا لم يتحقق عن غير بل جازي عن غير قديمة بالذات بل وجوده
 مستحيلا لعدم لوانه لو كان له وجود لوانه لو كان له وجود لوانه لو كان له وجود

لا يكون له وجود مستقل ان يكون وجوده هو الجود والى ان اذا عرفت من الماخز الدان
 كل حال يكون الشيء باعتبار ذاته عند مجرده عن غيره بل من حال كونه من غير جلد الذات
 لان كونه اعتبار الذات كونه متوصفا على الذات فلهذا ما كونه باعتبار الغير وهو على الذات
 وعلى الغير كونه هذا متأخر عن الذات بحسب كونها متأخرة عن المجموع المتأخر عن الذات دون
 الاول فانه متأخر عن الذات بحسب كونها متأخرة عن المجموع او قبله ضرورة وعلى السبيل من عدم
 ومنها بحيث لا ينفصل عنها الاخرانما كونه الذات ان لو كان المانع ملوفا للذات كذا ذكرنا
 الفصل في كون الذات بعض الشيء من حيث هذا الماخز ان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته
 مستلزم ارتفاع ذاته وهذا مستلزم ارتفاع الحال التي باعتبارها اما ارتفاع الحال التي باعتبار
 ارتفاع الحال التي بحسب الذات وفيه نظر اذا ما لم يكن ارتفاع الذات مستلزم ارتفاع الذات
 مستلزم ارتفاع الحال التي باعتبار ذلك لا فوجب التقدم لان ارتفاع المعادول مستلزم
 العلم بآخر المعادول على العلم بقرينة وكل موجود من غير ان يكون من غير كونه موجود
 من غير ان يكون من غير ذلك الغير فاما ان يستحق الوجود او لا يكون له وجود وان لم
 الوجود لا ينفصل عن الغير لا كونه عند عدم الغير فالوجود هو الحال التي كونه باعتبار مجرده
 عن غير الوجود فلهذا ما كونه باعتبار الوجود فاذل وجوده مستلزم الوجود بالذات
 الذي في نفسه لا ينفصل عن الوجود بل هو الوجود لا ينفصل عن كونه لذاته بل لا يمكن العلم
 لان عدم العلم بالعدم عند عدم الشيء مستلزم كونه اعتبارا قبل ان لا يكون الشيء بالذات
 المستلزم في احوال العلم بالمعادول نفسه وجود المعادول متعلق بالعلم بغيره
 الحال التي كونه باعتبار العلم بقرينة او ارادة او غيره التي من غير محتاج ان كونه خارجا ولهامد
 تنبهم كون العلم بالعلم بالذات لا حاجة الى العلم بالعدم او المادة حاجة الى الجار الى
 والمعادون حاجة الى انتشار الى انتشار او الى الوجود فاجابة لا بد من الى الصيغ الى الدائر

الحال

حاجة الى المجموع او زوال مانع حاجة الفاعل الى زوال الدخيل
 على ان المعادول لا ينفصل عن ذاته الماتمة وتقرر ان المعادول لا يوجد من غير العلم بالعلم
 الحال التي كونه باعتبار العلم بالذات كونه بالعلم الى الحال التي يصير معها العلم على تامة
 مستلزم الى الاخر من غير ان العلم الى المخرج عنها ولا اول ما الطبع ان لم يكن الماتمة لا
 او ارادة ان كان كذلك والذات سبعة اقسام لان علم به عليه العلم اما وجوده او غير
 والوجود كذا ما شعير لها في الماتمة او لا ولا اول الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 واسطة بينه وبين المعادول لوضوح اثرها له او لا اول الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 لغيرها او لا اول الماتمة كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 ولا اول الماتمة كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 او لا اول الماتمة كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 واما الماتمة فتوزع الى الماتمة كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 كافق افق وهو الجدل الذي لم يتم دباغته وندم الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 الدخيل على العلم وعدم المعادول متعلق بعدم كون العلم على الحال التي هي بها علميا
 كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 الفاعل بذاته موجودا او لا لكنه ليس لزمانه علم بوضوح وجود المعادول على وجود الحال الذي كونه
 فاذا وجدت كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 ذاتها فرضا بل كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 من حيث علم الحال التي بها كونه علم فلهذا ما كونه علم فلهذا ما كونه علم فلهذا ما كونه علم
 على ذلك الحال اما ان كونه كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه
 وملتزم فلهذا ما كونه كذا في الماتمة كذا في الماتمة او لا اما ان كونه

الحال

لكنه في موجد ما الفعل وان لم يكن ما به حجاج الى الحالات المذكورة او بعضها فوجود المعلول
على وجود تلك الحال فاذا وجدت وحده وجود المعلول لان العاقل في بصير موجد ما الفعل
فان مختلف المعلول غير لما كان العاقل موجد ما الفعل ان لم يوجد وجهه لانه توقف على شيء لم يوجد
في ذلك ان يكون وجود المعلول في عدمه ما بعد الوجود العلم وعدمه ما لا يابى والناقص
واذا كان ان يكون شيء متساو في الحال كل شيء في المعلول لم يقدرا بحسب سرمد فان لم يتم
السبب ان لم يقدمه غيرهم فلا مضاهية بعد ظهور المعنى لما استان المعلول في وجوده
وجوده عليه السامه فلو كان وجود شيء ايم الوجود متساو في الحال كل شيء لا يتحد له حال
عنه حال في الماثر والبطل غرضه لكونه لم يقدرا بحسب المعلول اياها فان لم يتم
المعلول متول لا لاجل انه لم يسببه عدم فلا مضاهية بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة للعبارة انما
قال لم يقدرا بل قبل وجب انه واجب لان غرضه هنا ان لا يستبعد المحذور وجوده
قدم ولما لم يثبت فها هو وجوده على هذا المتساو في ذلك قال لو كان في السبب اذ لا يلزم
لا الباب في الدهر على نسبة المتغير الى الباب والآن على نسبة المتغير الى المتغير
الابداع هو ان يكون شيء في غير متعلق به فخطرون متوسط من مادة او له او زمان
عدم زمانا لم يمتنع غير متوسط فالابداع على رتبة من الكون في الاجزات
متوسط بان توقف المعلول على غير الموجد او يكون متوسط من مادة او متعلق او لا اول هو
الابداع والثاني اما الكون وهو اجزاء من متعلق بمادة او الاجزات وهو اجزاء من متعلق
بهذا وما سنده عدم زمانا لم يمتنع غير متوسط لما مر ان كل جاذب متعلق بمادة وما
متعلق بالشيء اخر لا يحتمل ان يكون متعلقا به عند ذلك فالاختصاص في الكون والابداع
رتبة الكون في الاجزات لان اجزاء السبب ابتداء من العنق اعمى في غير مادة وجوده في الوجود
ضروري ولانه اولى بالبدء لاول اذ الكون في الاجزات بعد ابداع المادة والآن اذ الما

[illegible]

منه ان من بحث بحسبها آخرو مفهوم ان علم ما بحث عنها تاد اكد
 الواحد بحث عن سبيل محسب عن علمه المفهوم لخصه فلما ان كثر ما من مقوماته
 او من لوازمه او بالفرق فان فرضنا من لوازمه عاد الطلب جذعا منهم الى محسب
 مقومات العلم محسب اما لما هو الامالة موجبة واما الفرق لكل ما لم يمتد هذه اسان
 للسلح جدها بتوسط فهو من المقومات ^{انما هو ما لا يمتد في الامالة} اراد سان ان الواحد حجب هو واحد ليصدر عنه
 واحدا بالعدد هو اكان من المصدر من آخر او الا ان يكون لفظا بتوسط بعض لزمه كونه ^{الحكم}
 واجتبا وم الفصل النسبة ويترى ان يقال مفهوم كذا الس بحث عنه آخرو مفهوم كونه
 بحثه ان كونه علم لا جدها من غير كونه علم لاخر لا يمكن تصور احداهما مع الذوق
 لاخر ولو كان الواحد لا وب كان لذلك الواحد حسبان محسب المفهوم والمفهوم
 كونه مركبا لا الحسب ان كثر ما من مقوماته او من لوازمه او كذا جدها مقومة دون
 وهو من قديم او بالفرق فان كان لا وال ثالث لزم التركيب ان كان البان فذلك لانها لو كانت
 من لوازمه كان ذلك الواحد لها ويعود الكلام ان محسب احاطان او خارجا احاطا او احدا
 داخله وانما اما التسلسل الى لانها الى كونه محسب مقوماته او احدا بها ابدا لها هذه ^{الحكم}
 او لكونه موجبا او كونه جدها مقوماته للماهية والاخرى كونه موجبا او كونه ما لم يمتد عنه
 معان لا كونه جدها بتوسط لاخر فهو من المقومات فلزم ان كثر الواحد جدها احاطا
 وانما قال اما لانه موجبة لان صدره للكثير قد سكر اما بحسب الماهية كالبسم ^{الوحدة}
 ان كان بيطا كالعلم وانما قال احاطا بتوسط لاخرى اذ جاز صدور الاشياء عن الواحد
 بعضها بتوسط البعض جان لتج لم يمتد ان كثر الواحد على الواحد بتوسط اللباني
 فكونه علم لا بتوسط غير كونه علم للبان بتوسطها اما داخلان او خارجان او احدا
 الاخره عن كونه كونه كونه الواحد سركنا فله لانها علم للبان بل هو علم علم فله
 كونه

سرا

فله علم لا من غير كونه علم للبان وتعود الكلام فله لانه من وعنه وكثر
 هذا الدليل ان عال لو كانت للعلم حسبان لما كانت حاطة والعدد معلوم فان المفهوم
 انها وجدها موثقا لانها مجردة لان المدعى ان الواحد محسب هو واحد سركا كان محسب الا لا
 علم للكثير فله لا كونه جدها موثقا اذ للحسبة مدخل في الماهية وهذا سرك هذا الدليل
 نظر ان كونه علم لاخر ان كونه صفة محسبة او لان كان من صفة صادرة عن العلم فوجب
 عن كل علم فله استقل الدليل ان لم يكن محسبة فلا سلم انها على قدر خروجها محتاج الى العلم
 حتى كثر العلم على فله فله ايضا لوجه هذا الدليل لما سرك ان جدها عن الواحد
 لو صدر فكونه مصدر له لغاها فاما ان كثر داخل او خارجا الى آخره المستند في هذا
 الناس واجتبا ^{او هاهم وبغيرها} قال قوم ان هذا الس المحسب موجبة
 لذاته واجب لغيره لانه كونه ما يمتد بتوسط واجب الوجود لم تجدها ^{المحسب}
 واجبا وتكونت فله لاجب لا فله فان الحق لا جبهة لانه ان افول او قال
 بل هذا الوجود المحسب معلول ثم افترقوا منهم من زعم ان اصله لطيفة غير معلول ^{الصفة}
 معلوله وهو لا فله جبهة الوجود واجتناب استحقاقه ذلك منهم ^{جعل}
 وجوب الوجود لغيره او بعد اشياء وجعل غير ذلك في ذلك ولا الحكم الذي
 فله احاطا بالسلح الواجب منهم قال ان هذا العالم المحسب لا فله العلم
 ما يشك الا وهياتها والعناصر كلها بها واحاط لذاته والممكن اجادت هو الحركات التركيبات
 وما يتبعها وذلك لاطل الامر ان سرك الواحد لا كونه مستبها لا محسب المعنى لا محسب ولا
 حجبية فان هو موصوف بغيره في ذلك ممكن الله وقب لا شأن بقوله عاجله عن علم ^{المعلم}
 جبهه حكم ما سماع رويته الكواك لا فله فان السوطا عن مرتبة الوجود لا يمكن ان يكون
 وقال لما قول العالم معلول ثم افترقوا منهم من زعم ان فاده وطيفة واجبة منهم

وما آهوا قوم العالم بوجوده لا أن يقولوا واجب الوجود بذاته
 واجب الوجود بما هي صفة أحواله الأولى وأنه لم يتغير في العلم الصحيح حاله
 أن لا يوجد شيئا أو لا شيئا، أن لا يوجد منه أصلا حال غلوه ولا الحد السبع ^{الاراد} ^{موجود}
 الأدراج والأشياء خرافا، وكذلك الحدان ^{سبع} ^{طبيع} أو غير ذلك لا يتجدد حاله ^{لكن} ^{سبع}
 حال يتجدد حاله، يتجدد حاله ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 يتجدد شيئا حاله ^{واحد} ^{مستبين} ^{على} ^{أحواله} ^{واحد} ^{لما} ^{فرغ} ^{عن} ^{بيان} ^{مذاهب} ^{المسالك} ^{سبع}
 من بيان مذاهب الحكماء الذين افترقوا المسالك وجوانته الواجب ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 أن يقال يتجدد أمر بحدوث العالم بحال ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 التجدد أما حربه الواجب ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 صفاته وأحواله الأولى إلى الترتيب بحدوثها علم ليس غرضه ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 فالأجانب الواجب ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 على الغرض ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 الصفات الحسنة والأحوال الإلهية ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 لأحوال المآب ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 أولى الواجب ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 أو أكثر ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 ملك الحال ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 حكيم ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 الأدراج ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}
 مريم ^{لكن} ^{سبع} ^{طبيع} ^{أو غير ذلك} ^{لا يتجدد} ^{حال} ^{لكن} ^{سبع}

لأنه من أجل
العالم

[illegible]

نفسه وليس لنا نفس كونه داع
الرجوع نفس كانه على م

ملازم عدم

اذ ادنا صنف ح المذكر حذت العالم منها ما قالوا ان غنه حاج الاثر
 لا المؤثر الجذوت لان العدم لا يكون اثر السن فابر السن لانه ان كان حادنا العالم
 الداري كانه حادنا فقال الداعي لهم القول الحذف مع لست الا ان الزام اشترى يعطيل الوا
 به لم يزل عن فاضل الحزب الجوز ان كان هو وجه كثر الفعل مسبوقا بالعلم فهذا الداعي
 لانه قد ثبت ما مر ان علم الجاهل لا يمكن ان لا يكون له الجذوت ايضا سبق العدم حال كل
 فان العالم لو وجد بغيره او بالفساد او اقل او اكثر لم يضر ذلك في سبوت العدم فاحصا
 لوقت من رتب رجح بلا مرجح لما يتنازع عدم الجذوت في العلم الصريح وما قالوا ان
 السبق لا يكون قدما بل علم فاده في اول النمط واما كون غير المتساوي للوجود
 كونه كل واحد منهما موجودا فهو بوقت خطا فليس اصح على كل واحد منهما على كل واحد
 والا لكان يصح ان يقال الكل من غير المتساوي يمكن ان يدخل في الوجود فيجمل الامكان على الكل
 على كل واحد هذا جواب عن الوجه الاول الذي عكبه المبككرو وما لم يكن العالم
 قدما لكانت غير متساوية موجودة جمل لكبر كل واحد منهما موجودا فاعمال كونه
 انهم غير متساوية موجودة جمل بخصه لكبر كل واحد منهما موجودا وما امره ان لا يكون
 ان يصح حكم كل واحد على الكل جمل الا يصح ان يقال الكل من غير المتساوي لكن ان يدخل
 لان كل واحد يمكن ان يدخل في الوجود وهم بغير متساوية فانه يقولون قد رأت
 الله تعالى فغير متساوية لا يمكن ان يدخل في الوجود بحيث لا يبقى له مقدار يخرج من الوجود
 واما كون المتساويين جاعلا فلا يضر غير المتساوي انما يضر كبر الجاهل ربما الى الاول
 قالوا ولم يزل غير المتساوي في الوجود الى ان يتركز فيهما معدوما لا شئ بعدت وغير المتساوي
 المعدوم فمذكور فيهما كذا او اقل ولا يشتمل ذلك كونه غير متساوية في العدم
 عن الوجه الثاني انما يضر كبر الامور غير المتساوي لا يعطل الزيادة والتقصير وقال
 لا يضر

لا سلم ان تلاسه العر المتساوية التي تتساوى في الوجود الا واحد بعد واحد لا تسلسل الربا
 والنقصان اذ غير المتساوي المعدوم قد يكون في كبر او اقل ولا يضر ذلك كونه غير متساوية
 لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 الله على هذا وكذا سطر الله تعالى ثمانية على مقدراته تعالى كونه غير متساوية
 واما لو قلنا لو وجد منها على ان يوجد فيهما ما لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 ان يقطع الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 مع العدم والمالي لم يكن يصح وجوده الا بعد وجود المعدوم الاول كذا الاحتجاج
 لم يكن البية لا في وقت بل لا وقت يصح ان يقال في الاخير كان متوقفا على وجودها
 لانها لم لا يحتاج الى ان يدخل في الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 ومن كون الاخير اشياء متساوية في جميع الاوقات هي صفة لا بيا
 والجميع عندكم وكل واحد اجزاء فان عنيتم هذا الوقت ان هذا لم يوجد الا بعد
 لست اكل واحد منهما في وقت اخر لا يمكن ان يجيئ عوده ها وذلك حال هذا هو
 المتنازع فيه ان يمكن او غير ممكن وكيف يكون مفرقة ابطال نفسه ايان تغير
 لفظها تغش لا تغش به المعنى هذا جواب الوجه الثاني وهو انه لو كان
 لكل الامور غير متساوية لوقت كل واحد منهما على نفسها ما لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 الى ان يقطع الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 التوقي على انفسا ما لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 وقت لم يوجد هذا الحادثة منه ولا من الجواهر وكان وجود هذا الحادثة
 غير صحيح الا بعد انفسا ما لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر لا تعداد الاله لانها في الواحد كسر
 هذا المعنى لان في وقت كثر منه ومن هذا الحادثة اشياء متساوية في نفس
 اذ ما

هذا جمله لا سيما ان حكم المحسوس حكم كل واحد عندكم واحد فلا تصدق في منى ولا اوجاد
 انه موقوف على انقضاء ما لا يمتنع له وان عسى ما لم يرفع امره ما ذكرنا من
 نفس التوقف ههنا ان هذا لم يوجد الا بعد وجود اشياء غير منسبته لكل واحد
 منها في وقت آخر وذلك بخلاف هذا عن النزاع ههنا فكيف يجعل مقدمه في الطالع
 نفسه قوله ايان ايان بان يحضر لفظها لغرض لا يغيره المعنى بصير مقدمه ^{لا يغيره المعنى}
 فالواجب من اعتبار ما يمتنع ما عليه ان يكون المصانع الواجب الوجود غير مختلف
 النسب الاوقات ولا شيئا الا انه ههنا كونها اولها وما يلزم من ذكرها لزمها
 ذاتها الا ما يلزم من اختلاف ما يلزم منها فبقية التعريف ههنا في المذاهب المتكثرة
 الاحتمال بعقله وان هو ان بعد ان يحل الوجود واجدا لما نزع عن كل
 والجميع فكمما هو حاصل من حيث الحكم وهو انه لزم من اعتبار ما ذكرنا ان الواجب واجب
 في جميع صفاته واجتماعه الاول ان يكون الواجب غير مختلف النسب الاوقات الا
 في ما يمتنع من صفاته ولا وسط كما لعقل لاول وان ما يلزم من الاعتبار المذكور لزمها
 ذاتها سواء كان بوسط او لا كالقول والنفوس الا فلا وما يلزمها نفس ما يمتنع
 كغير النسب جميع الاوقات واجدا غير مختلف والاما ان اعتبار جميع صفاته الا
 ما يلزم من اختلاف ما يلزم من الاوقات والاشياء الاربعة والجزءات الا ان
 ولا وضاع الكائن للارواح العقلية والاشياء البتة كبقية التعريف الحوادث
 الزمنية فالههنا هو المذهب المتكثر الاحتمال يعني لما عرفت المذاهب المتكثرة ان
 يعتبر بعقله دون هو ان وان محتمل ما يستدعي عقله بعد ان يجعل الواجب واجدا
 لانه لا يمتنع من التساؤل فيه دون التقدم والجزء فان ذكره من التساؤل
 النزاع في جهة الواجب 2 القاب وباديها في التساؤل

عامة الشيء هي الوجود وجود ذلك الشيء وبهذا الشيء مما عليه
 سواء كان علمه فاعلمه وقابلية وادراكه الرب ربها الوجود النازل من المبدأ
 الاول المسمى بالحق وفيه مسائل المسئلة ان كل فاعل القدر والادراك
 يستعمل في العلم ومن حاز ان يكون حكمه لما تقدم في قدم العالم لا يستعمل
 على قدم العالم يكون علمه نفسا والاشياء اولها وفاته وانما ذلك ان لا يكون علمه
 بالقدر والادراك فادراك ذلك لستم لا تستعملان والاشياء متساوية لان لا بد
 من ان الله تعالى لا يعمل بالقدر والادراك وان حركته فلا تشبهية تشبهية العقول
 وذلك لانهم ان لو لم يكن لغناه بالمساواة لان العالم المتكثر مسكلا بالمساواة
 نفسه العرف والحق العن العام هو الذي يكون غير متجانس في حاجته في اموره وادراكه
 وفي صفاته من زياته وفي صفاته كائنه اضافة لزام لمزاجها الى ان في حاجته
 حتى يتم لزامه واما من حكمه زياته في كل احوالها غير ذلك اضافة لما
 كعلم او علمية او تدرك او فادركه فهو تدركها الى حسب صفات الشيء
 من حكمه زياته اي غير اضافة او اضافة والممكنة ما يمتنع ان يحضر لها نسبة
 عن اولها لانه لا بد ان اصناف الممكنة الى الشيء ساكنة ان يحضر لها نسبة كاشكل
 واللون الحسن في الممكنة الى رساها ذلك كعلم والقدرة والعالمية والقدرة
 فاما صفات متكررة رساها غير رساها فلا المندور والمعلوم لا اضافة
 كالمبدأية ولا ولية والبعيدة وادراكه تدركه العن العام هو الذي لا يتعلق بغيره بل
 اشياء زياته وفي الصفات الى ان لا يمتنع من زياته الملائمة لبعضها البعض
 في نسبتكم الى كائنه العن الصفات الى ان لا يمتنع من زياته الملائمة لبعضها البعض
 الوجود بالغير والمباين ان يقول في اجحاح الى كائنه اضافة كالمبدأية ولا
 لما العن

[illegible][illegible]

وقد عرفنا ان اتصال النسخ وما يجري من ذلك لا يوجب استحالة الوصل
 في الواجب لكن كيف يتم ذلك في العلة وانما كان لا غرض له في السائل اذ حاربه الغرض المستلزم
 هو اعلال منه كالغرض في العلة المستندة للكان كما هو في الغرض في غايته فعل المخار والموافق
 من الغايه لانها لم تكن لفعل المخار والعن تتم كل ايم حركه اراده فهو متوقع ابد
 المذكورة الراجعه اليه كونه مفضلاً او مستحقاً للمدح فاصل عن ذلك ففعل اهل الحركه
 والارادة معناه ان كل مستحق في اراده فهو مستحق ومنعكس يعكس العكس الى ان لا
 يحتاج الى الاستحسان فليس يحرك في ارادة والمقصود ان الله لما ابتداء عن مطلق
 ان لا يباشر فعله التجري الا ان كان مستحقاً بخلافه لغرض المحرك للاظهار في الارادة فانها
 مستحقة بحركتها وهم وحسبها اعلم ان سال عن الخيرة احسن من
 سئل لم يدخل في ان محبان العن الا ان كثر الاسان من اللحن منزهة ومجده
 تركه ينقص شئ كل هذا هذا العن هو اسوال من جوابه وبغير السؤال ان سال
 ان الفاعل لو فعل لغرض يعود اليه لا يعنى فهو مستحق لكن لم لا يجوز ان يفعل لان الفعل
 واجب من عمل الكمال فبئس عاقل فساد ما مر من حسن الفعل وجوبه من سئل لم يدخل
 ان محبان العن بل المقصود الاحسان هو كونه مما نزهة من المذمة او مجده وصيرت محققاً
 للمدح وكل ذلك ضد العن المطلق وقد عرفت ان صدور الفعل اضافي لا يوجب استحالة ان
 كثر ان في هذه الفصول مع ذكر الفعل الجليل الواجب له المنة والتجدي استحقاق
 المتأخر والمدح والتجدي الخاص المنة لان العاقل لم يخل من العن والوجوب العنانية
 عرفت في الحسن بانه كل فعل ينقص استحقاقه او الاستحقاق في ذم فان اقصى
 ذكره ان استحقاق الذم هو واجب الا فلا والعقبة بانه كل فعل ينقص استحقاقه
 ان لا يتجدد من طلبة خالص الا ان يغزل في مثل النظام العقل

في اعم الساتر مع وعنه الواجب لا ان ينقص منه ذلك النظام على ترتيبه
 معقول لا مضاهة وذلك هو العناء ومن جله ستهند من سبيل انصافها
 لما سبق ان الواجب لا يجوز ان يفعل لغرض ويرى العن الساتر لا المحرك
 بفعل الصفة ارادة ولا الحسب مع ولا على الجراف فارد ان سئل ان النظام المتأخر
 من الموجودات الكائنية الفاسدة كذا صدر عنه فقال ان عناية بالخالق
 والى مثل النظام الكلي ان يسل نظام جميع الموجودات من الاول الى الاخر يعلم البارز
 السابق غايته الموجودات مع لا وفات المنزلة الغير المتناهية التي يلقن ان
 يقع كل موجود من هذه واجبة من الاول فوات امضى فاضة ذلك النظام في ذلك الزمان
 والفصل والذات المفضة في جميع الاحوال لعقل في ذلك الفيضان منها ومن جله
 وعدسان فيضها فمن العناء والعناء هذا السبب هو المسألة عند اهل العلم بالمتن
 لانها تعبر بالموجودات على الوجه الذي ذكره القدر المتناهي من صون النام من سبب
 اجزائه في الخوض والوضع قبل وجوده ثم يوجده عاقل المصون والتمسك بهذا
 العلم عند الفلاسفة فخطا الى كثر المعلوم ما عاقله وعند اهل الميتا العالي ان كثر
 ما عاقل المعلوم والجاهل من هذه الضلوع ان الله لا يفعل لصدقه الارادة لان هذا
 يوجب استحالة بل فعله انما يكون من الحسنة اذ لا يلزم منها الاستحالة لان ايم نفا
 بعض العلم بالنظام الكلي وافاضة ذلك النظام ولا خفاء ان هذه الفصول
 بعد سببها من النظامات المسببة في اسباب العقول واسمها هذا النظام
 ما رجع طرق وهذا الفصل مع اربعة فصول بعد يستعمل على الطريق الاول
 منه قد عرفت ان الحركات الساترية قد سئل ان ارادة بكلمة ما رادها حركه
 ويعلم ان مبدأ الارادة الكلية المطلقة لا دل على ان يكون لها مفعلة معارف

في هذا الفصل في قول من قال ان الحركات
 التي تستعمل في العقول والاشياء
 فانهم يرون ان العقول لا

وان كانت سكر الجوز بعضيتها لم يصحبها ففرقا ^{ان كان سكر الجوز بعضيتها} ما اراده مما نسبته الختام ^{المذكور}
وان تعلم ان المراد الكلي ليس مما يجده ^{المراد الكلي ليس مما يجده} ونضرم على انقطاع او على اتصال بل ^{ان كان سكر الجوز بعضيتها}
ان يكون يحصل الطبع او بعدد ^{المراد الكلي ليس مما يجده} ولا من رادها لا يجوز ان يقال ثم نزل
لها منفوقا حصل ولا يجوز ان يقال لم نزل حاصلا وهو مطلق بل
كما لا يهاجر حقيقته ليست له ^{وجوده فيها} ولا يخلطه ^{لا يخلطه} لئلا يفسد ان كان كذا ^{لا يفسد}
بما اجسام السماوية ليست بنفسها اجساما ان يحصل منها حيوان ^{لا يفسد}
كما علمه عالمنا لان نفس الواحد منها مرتبط بدنه بحيث تتم له طلب ما يرضى الكمال ^{لا يفسد}
منه ولولا هذه الكما جوهري من مباين ^{لا يفسد} واما نفس السماوية اما صاحبها الجوز
صاحب اداة كلية ^{لا يفسد} يعلق بها لنسبها ^{لا يفسد} لا يمكن ان كان وفهم سر
ادان ^{لا يفسد} من هذا الفصل ان يحرك السماوية ^{لا يفسد} ففهم انفسه ليست ^{لا يفسد} وقيل من ان
قد سعى النمط الملائم الحركات السماوية ^{لا يفسد} مستطعة بارادته كلية ^{لا يفسد} وجره وان
ان لم يكن الاول لا ارادة الكلية المطلقة ^{لا يفسد} اي لا ارادة التي لا تعلق لها بالحركة
التي تنبئ ارادة الجوز من القوى الجسمانية ^{لا يفسد} بسببها ^{لا يفسد} ان يكون اذاما
مفارقة لان اجسام ^{لا يفسد} وقونها لا تدرك الكلمات ^{لا يفسد} ملكا لذات اما كذا كماله
الجوهر يحصل كمالها بالفعال ^{لا يفسد} ولا اوله ^{لا يفسد} والفعال ^{لا يفسد} الملائم النفس فان كان
فلا يجوز ان يكون يحرك السماوية ^{لا يفسد} فاما العقل ^{لا يفسد} المحض لا يصحبه ^{لا يفسد} ففهم
كثير فله بالقدرة لا ارادة ^{لا يفسد} كما مر بل كذا ارادة ^{لا يفسد} ارادة ^{لا يفسد} سببه ^{لا يفسد} بالغاية ^{لا يفسد} كذا
وقد مر في آخر النمط الملائم الحركات السماوية ^{لا يفسد} طلبت ارادة ^{لا يفسد} ما هو اجس ^{لا يفسد}
ت المراد الكلي ليس مما يجده ^{لا يفسد} ونضرم على انقطاع ^{لا يفسد} كالحركة المستمرة ^{لا يفسد} والفعال ^{لا يفسد}
كالحركة الدورية بل كذا شيئا ^{لا يفسد} واجزا ^{لا يفسد} اما مخرج الطبع ^{لا يفسد} ومحدومها ^{لا يفسد} امارات

خوهر كماله ^{لا يفسد} به ^{لا يفسد} فلا يجوز ان يقال لم يكن ^{لا يفسد} سبي ^{لا يفسد} لا نزل ^{لا يفسد} حصل ^{لا يفسد} الا ^{لا يفسد}
ملائم ^{لا يفسد} الا ^{لا يفسد} وكان ^{لا يفسد} حاصلا ^{لا يفسد} له ^{لا يفسد} وهو ^{لا يفسد} حصوله ^{لا يفسد} طال ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} استماع ^{لا يفسد} طلب ^{لا يفسد} الحاصل ^{لا يفسد} بل
كلامه ^{لا يفسد} حاضره ^{لا يفسد} حقيقته ^{لا يفسد} ليست ^{لا يفسد} حزنه ^{لا يفسد} مسعوره ^{لا يفسد} ولا ^{لا يفسد} ظنية ^{لا يفسد} ولا ^{لا يفسد} محسوسة ^{لا يفسد} لان ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} المحض
انما ^{لا يفسد} كذا ^{لا يفسد} ليست ^{لا يفسد} العواشي ^{لا يفسد} الجسمانية ^{لا يفسد} وهو ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} منها ^{لا يفسد} والحركة ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} بخلاف ^{لا يفسد} ذلك
فانه ^{لا يفسد} مراد ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} جوهري ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} تجده ^{لا يفسد} ونضرم ^{لا يفسد} على ^{لا يفسد} الاتصال ^{لا يفسد} في ^{لا يفسد} الجوهر ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} يكون ^{لا يفسد} مرتبطا
بجسم ^{لا يفسد} كذا ^{لا يفسد} سببه ^{لا يفسد} فاما ^{لا يفسد} مرتبط ^{لا يفسد} اجسا ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} حيث ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} اصة ^{لا يفسد} يطلب ^{لا يفسد} ما ^{لا يفسد} يرضى ^{لا يفسد} الكمال
اعني ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} يكون ^{لا يفسد} كذلك ^{لا يفسد} احصت ^{لا يفسد} بها ^{لا يفسد} وصارت ^{لا يفسد} انسا ^{لا يفسد} واجدا ^{لا يفسد} ولولا ^{لا يفسد} هذا ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} يتباط
لك ^{لا يفسد} الجوهري ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} سببه ^{لا يفسد} ففهم ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} المحض ^{لا يفسد} كذا ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} اذ ^{لا يفسد} هو ^{لا يفسد} ليس ^{لا يفسد} صاحب ^{لا يفسد} اداة ^{لا يفسد} حزنه
واما ^{لا يفسد} النفس ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} صاحب ^{لا يفسد} اداة ^{لا يفسد} حزنه ^{لا يفسد} مستطعة ^{لا يفسد}
في ^{لا يفسد} جسم ^{لا يفسد} كذا ^{لا يفسد} ماذ ^{لا يفسد} هب ^{لا يفسد} اليها ^{لا يفسد} المسا ^{لا يفسد} وان ^{لا يفسد} او ^{لا يفسد} صاحب ^{لا يفسد} اداة ^{لا يفسد} حزنه ^{لا يفسد} مفارقة ^{لا يفسد} قد ^{لا يفسد} تعلقت
بالسما ^{لا يفسد} لنسب ^{لا يفسد} ضربا ^{لا يفسد} بزا ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} استكمال ^{لا يفسد} بواسطة ^{لا يفسد} حزن ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} والجوهر ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} المفارقة
كما ^{لا يفسد} يقال ^{لا يفسد} بنفسها ^{لا يفسد} بواسطة ^{لا يفسد} اي ^{لا يفسد} بما ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} للفعال ^{لا يفسد} قوله ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} كان ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} كان
نفس ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} صاحب ^{لا يفسد} اداة ^{لا يفسد} كلية ^{لا يفسد} وانما ^{لا يفسد} لم ^{لا يفسد} نطق ^{لا يفسد} السبح ^{لا يفسد} لانه ^{لا يفسد} متردد ^{لا يفسد} فذا ^{لا يفسد} ذلك ^{لا يفسد} سببه
لا ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} نفس ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} جسمانية ^{لا يفسد} مندر ^{لا يفسد} كذا ^{لا يفسد} للحركات ^{لا يفسد} والارادة ^{لا يفسد} الكلية ^{لا يفسد} التي ^{لا يفسد} تتعلق
الحركات ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} بتجملها ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد} وبني ^{لا يفسد} مباح ^{لا يفسد} الفضول ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} يتباط ^{لا يفسد} هذا ^{لا يفسد} الحزن
والسر ^{لا يفسد} هو ^{لا يفسد} انه ^{لا يفسد} يجب ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} يكون ^{لا يفسد} صاحب ^{لا يفسد} اداة ^{لا يفسد} الكلية ^{لا يفسد} والجوز ^{لا يفسد} شيئا ^{لا يفسد} واجدا ^{لا يفسد} حزنه
لا ^{لا يفسد} يتباط ^{لا يفسد} وبن ^{لا يفسد} الحركات ^{لا يفسد} المتصلة ^{لا يفسد} اسان ^{لا يفسد} ومنه ^{لا يفسد} ولا ^{لا يفسد} يمكن ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} يقال ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} يحركها
للسما ^{لا يفسد} الباع ^{لا يفسد} سهوا ^{لا يفسد} الى ^{لا يفسد} او ^{لا يفسد} عصب ^{لا يفسد} بل ^{لا يفسد} يجب ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} يكون ^{لا يفسد} اس ^{لا يفسد} محركة ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} عقل ^{لا يفسد} العقل
ولا ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} يكون ^{لا يفسد} ملجوس ^{لا يفسد} في ^{لا يفسد} محار ^{لا يفسد} لنسب ^{لا يفسد} ذاته ^{لا يفسد} او ^{لا يفسد} حال ^{لا يفسد} او ^{لا يفسد} لنسب ^{لا يفسد} بها
اراد ^{لا يفسد} ان ^{لا يفسد} ليس ^{لا يفسد} من ^{لا يفسد} لا ^{لا يفسد} غايتها ^{لا يفسد} الحركات ^{لا يفسد} السماوية ^{لا يفسد} وبها ^{لا يفسد} لتبين ^{لا يفسد} بالمبادئ ^{لا يفسد} للعالم ^{لا يفسد} العقل ^{لا يفسد}
المحرك

انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

وان شئت ما وجد ذلك المادى بقدره انه قد مر ان الحركه لا تادى كونه صادرا عن
 تصور حركه كاني الجسوبات واما الصلابة عن التصور العنق فهو كما صدر عن
 محققه العلة التي يطلب الكمال والخير ويحرك السوء لانه ان كثر لدفع شئ
 لانه انما يحصل الذي يفعل وسفتر من حاله ملاه فلا جاله غير ملاه ثم ربح الى حاله
 فلهذا او لغيره لان الحركه السهويه او العصبية انتهى عن هذا الموضع المطلق ما دون
 هذا الحركه السهويه كذا الصلابة عن العمل العنق وكل حركه كاني رادى من هذا الموضع
 بخلافه وكل يطلب بخلافه محسوس في درام الحركه لفظ الطلب ولفظ الطلب لفظ المحسوس
 والمحيته لفظ الطلب العنق فان حركه السوء المعسوق ومخاراما لئلا ذام او جال
 احياله او شيئا نسبته ذامه او لغيره صلا لانه ان كان لئلا ذامه او جاله فذلك الاتي
 ان كثر لئلا نسبته ذامه او جاله والا فلا مدخل للمعسوق في الغرض من الحركه وحي لا كثر
 لانه هذا طلب ولعله في الاول لم يوقف انما لطلب المحال في ذلك لو كان لئلا
 محسوسا من لئلا نسبته لا لسفر فلا سال بكاله الا على نفعه ونسبته لفظ العلم
 وذلك لانه كان المستند الى بعد مسبق نوعه بالنعاف ^{لأن الحركه كاني رادى}
 او لئلا جاله فلا ذامه اما ان يحصل في ذلك فاما ولا يحصل ابدأ فان حصل وقاما لم
 نفعه ذلك محال لما مر في الموضع السابق لئلا حركه السوء في ذلك ان يفت ان يحصل
 فالحركه طلب المحال لان حصول المعسوق جاله العلم محال فبقي ان الحركه كاني رادى
 وح لا ذامه ان كثر لئلا نسبته مسبقا ولئلا نسبته مسبقا ولا اول اطل الا لئلا
 المستغنى عن الوقوف عند لئلا وطلب المحال فبقي ان كثر لئلا نسبته مسبقا
 ان كان النسبه بكاله كمر بل انما على نفعه ونسبته المستطع من حركات الحركه كاني
 لان المستند الى بعد مسبق نوعه بالنعاف فلهذا حركات غير ضرورية

ما دعاه ^{و يكون كل عدد مخصص بالنعاف يكون خروج الفعل لا محاله ونوعه}
 او لئلا حركه بالنعاف فلهذا حركات غير ضرورية
 ما دعاه ^{ما دعاه}
 السائل ومبدأ ذلك في احوال الفهم هي هيات قياسه وانما حركه بالنعاف
 فيها حركه الفعل ما كثر من النعاف ^{انما حركه} اذ ثبت ان الحركه كاني رادى
 دائم النوع وكل عدد من ضربه ما كثر من لئلا فلهذا حركه لا الفعل ضرورية وانما
 لنوعه او لئلا حركه بالنعاف اذ كان كذلك فلهذا حركه بالنعاف
 ما بالأمور التي الفعل المعسوق وهو الفعل في ذلك النسبه فلهذا حركه بالنعاف
 القوة كاني الفعل فيها المالى ترشح الحركه على السافات من حركه النسبه الفعل
 لان الحركه بعض من الفعل على السافات فلهذا حركه بالنعاف اذ كان كذلك
 السافات لما مر ان العالي لا يفعل لاجل السافل فلهذا حركه بالنعاف
 جال كونه راسخا عن الحركه الفاضله من العقل فلهذا حركه بالنعاف
 عن الحركه كاني رادى بل بعض من الفعل عليه وترشح عنه على ما حركه فلهذا حركه
 الى مبدأ البراهة على القوة ولا فاضله على السافات فلهذا حركه بالنعاف
 لان الحركه هيات فاضله الحركه على السافات ان يخرج كانه لا وضع حركه السوء
 لا الفعل شيئا بعد من على سبيل النعاف فلهذا حركه بالنعاف
 بالقوة السوء كاني رادى حركه الفعل ما كثر من النعاف فلهذا حركه بالنعاف
 الحركه فلهذا حركه بالنعاف فلهذا حركه بالنعاف
 والعالي لا يفعل لاجل السافل وقد عرفنا فيها وبقي من سائلان وهو ان سائل
 يجوز ان كثر من النسبه في الجميع احيلا وهو الله وانما قال ان سطاوا وكثر في سبطه
 كل فلهذا حركه

قوة الافعال واحدا في الجو في الفصل الثاني منه لو كان النسبة به واحدا
 كان النسبة في جميع السماوات واحدا وهو محال ولو كان لواحد منها نسبة لا
 نسبته المنهاج وليس كذلك لان العقل قد وقع في بعض اقوال ارسطو
 ان النسبة به في الجميع واحد وذكر في مواضع اخرى انها كثر وزعم قوم ان النسبة
 لكل ذلك تلك بحيث به فتنه الشبه فلهذا الفصل عما انها كثر وليس كذلك
 الوجه في كونه واحدا في الفصل الثاني وقرن ان يقال للنسبة به في الجميع واحدا
 والا لكان النسبة بالجميع احدا ضرورة وليس كذلك يقول بطلان ان يحرك السماء
 الارادة بحركتها لعرض الشبه بالعال فاختلاف بحركتها جبر وسرعة ورطو اما كثر
 لا خلافا ولا عرض الشبهية ومارم رد ذلك اختلاف النسبة به فعرض الراء
 ولا فاضة لكل ذلك لا كثر عال ان وجه القبول على وجه مخصوص فسرط ما قال
 لانهم ان النسبة بالبداهة ولا فاضة وذلك مستلزم من القول ليس به امتياز
 كل عقل غير آخر فدل على ذلك ان يكون النسبة واحدا فان قلت لم لا كثر
 ان يكون النسبة به واحدا وانما يحلف الجبر لا خلافا للمواد فلا يقبل مادة
 فذلك لا الجبر لا جهة معتبه وعلا كفته معتبه قلت لو كان كذلك لما
 امكنه الجبر لا خلافا تلك الجهة الكثر فلا كثر حركته ارادته وايضا
 يجوز ان يكون النسبة به لكل ذلك فلا يحيط به والا لم يكن لشيء من الحركات
 والجهة الكيفيه وليس كذلك لان العقل في المثلثات فانها نسبة
 البروج دون ممثيل البروج هي نسبة اسولة فآلم لا جهة ان يكون النسبة
 بالجميع واحدا واختلاف الحركات انما يكون للغايات بالساعات والاشياء
 الفصل الثاني لم لا يجوز ان يكون النسبة به واحدا وانما يحلف الحركات

لان النسبة با فاضة الحركات يحصل بذلك لم لا يجوز ان يكون النسبة به
 واحدا جهات واعساب كثر اختلاف الحركات لاجلها وما تعرضت
 لها وهم ومنه ذهب قوم لان النسبة به واحد فدل على الحركات
 كان يجوز فيها ان يكون متساوية لكنها لما كان سواها ان يحرك لا اي جهة سبق
 فقال العرض الحركي ان كان لها ان يطلب الحركه على هذه نفاية لما يجب ان
 يكن الحركه اصلها لذلك جعلت بين الحركه لما ليست عن منها الحركه والعرض
 على هذه نفاية ذهب قوم لان النسبة به بالجميع احدا كان راجعا
 ان يكون حركات الافلاك متساوية بالجهة والسرعة والبطور اذ كان عرض النسبة
 حاصله لذلك لكنها انما احلقت لاجل نفع الساعات وان لم يكن غرضها الحركه
 ذلك فاختارت ذلك جمعا بين غرض نفعها وفائدة الساعات كما ان رجلا
 حرا لو توجه سمع موضع لفضا صاحبه واعرض لغيره لطلب ان يصل اليه الى
 المطلوب على السواء لكن احدهما مختص بالفضا نفع الساعات فوجب حركته
 ان يسلكه وان لم يكن سلكه لاجل نفع الغير بل لاجل اذ هذا هو تقرير التوهم
 ونحن نقول لو كان ان يتوخى هذه الحركات نفع الساعات جاز ان يتوخى الحركه
 ذلك ايضا وكان يقال ان يقول لما كان لها ان يحرك ان يسكن سواها
 الامر ان مثل حركته الحركي ثم كان ان يحرك لرفع الساعات اخارته بل اذا كان
 لاصول وانها لا يعمل لاجل الساعات انما طلبت شيئا عاليا فسمع نفع صحف
 ان يكون حركته الحركي كذلك احاط الشئ على السؤال لوجهين احدهما ان
 لو جاز ان يطلب حركته الحركي نفع الساعات فل يجوز ان يطلب اصل الحركه نفع الساعات
 لانه في فتح باب طلب نفع الساعات فعال امكن له ان يحرك ويسكن لكنه اختار
 الحركه

لاجل الغاية بالسافل وهذا خلاف مذهبكم لما كان الدليل الدال على ان
 لا يفعل شيئا لاجل السافل لا يفرق بين اصل الحركة وبين هيتها وجبان لا يحسن
 هذه الحركة لاجل السافل كما لا يحسن اصل الحركة لاجل السافل ورد على الجواب
 انه قد علم ان الحركة لا تقع الا في محلها السببي وهو البراءة وانما اختلفت
 على ههنا مقصده لزيادة فائدة وليس السكون من الحركة مستويا ومن ذلك ان
 احسنت الحركة لاجل السافل اذ لا يحصل من السكون البراءة وحازت سوية السكون
 والحركة السببية من حال السكون ايضا سوية لان ههنا العالي من السببية
 اذ لا يمتد العالي لا يفرق فيها فيحصل السببية بالسكون كما يحصل بالحركة فبما كان
 الحركة ليعنى السافات ورد على الجواب لما كان في الفصل المتقدم ما هو
 ان يقال سلمنا انها لا يفعل ههنا الحركة ليعنى السافات لكن لا يجوز ان يفعل لان
 السببية لا فاضة انما يحصل بذلك ^{منه} واذ كان كذلك مع الاختلاف ^{في السببية}
 كما ما يبين لاختلاف من اليعنى فاذن المستببه بها امور مختلفة بالعدد لان
 حاز ان يكون المستببه من الاول اجلا واحدا لمساوية الحركات في انما دورته
 اذ اثبت ان اختلاف حركات الساعات ليعنى السافات وانما لم يكن
 ذلك ليعرض لغيره ان يكون سبب اختلاف ما يقدم على اليعنى فاذن المستببه
 امور مختلفة وان حاز ان يكون المستببه من الاول واحدا او ثلثه كما وجد في كلام
 ارسطو لان المستببه من العرب لما كان مجازا في وجوده وكما لا اللهيم حاز ان
 اللهيم مستببه به في مجاز ان يكون الحركة المستببه من الحركة المستببه
 وما به مختلف الحركات المستببه من القريب ^{فان} والامام بالحركة الدورية احبه
 لا فلكا سوا كان سببه هناك او لا فاضة السكون والحركة المستببه عليها

وحيث لا سلم امتناع السكون عليها لان الزمان لا يدور من الحركة كما هو معلوم
 كانت حركته اجدادها اجسام على البدل فحاز سكونها سببه على قدر حركته ووجد
 داما او على البدل كذا سكونه ليعنى السافات فلو لم يحصل بالعدد ^{نفسه}
 يكون الفعل متجدد النوع ^{فان} زيادة بقصر الزمان لان كل واحد
 كنه هذا السبب بعد ان يعرف بالجملة فان هو من البشر وههنا عالم الغوم فان
 عن كنهه ما دون هذا فكيف هذا ويجوز انه اذا كان الحرك من فرد سببه ما يبال
 على الجرد امر ان يعرض فيه بدنه الفعالي بلبس ذلك السبب بطلب الدوام
 تعرض بغيره من الفعالات تتبع الفعالي بنفسك وانت اذا طلبت الحق ^{بالجملة}
 فانه فرما لاح لك سبب واضح حتى فاحشه اذا علم ان كل فلك مستببه بالعلم
 في البراءة من الغوم وفاضة الحركه على ان لا يقع له في حضوره كونه السببه
 السابق هذا القدر كنهنا وليس ان يكتفى بنفسنا باصابه كنه ذلك الوجه ^{المختص}
 فان الفعالي الجسم المعقود في السواغل البدنيه عاين على حاطه ما دون ^{ههنا} في الفعالي
 مثلا كما هي كنهه من كالات النفس الحيوانه فكيف هذا ويجوز ان يحرك الفلك
 اذا اراد سببه ما العال نال من السببه على التجرد امر العرض من بدنه الفعالي
 بذلك السببه بطلب الدوام كما تعرض في ابداننا بواسطة الفعالات لغوينا
 فان الواحد منا اذا اراد السببه ما ساد في بعض كالاته العلميه ^{في} السببه
 بعض كالاته العلميه يعرض بدنه الفعالي بان لا يندرك حتى يكتفى استدانه
 العلم او العمل الذي السببه وانت اذا طلبت الحق الجهد المائل والارتماء ^{بالعلم}
 فرما لاح لك سببه هو تحرك النفس على كنهه اوضح بعد ما اطلعت على احوال النفس
 قبل ان يعبر احوال النفس اليك فاحشه واعلم انه كيف كنه ذلك انها كنه

هذه شبه الحركات لا عقلية صرفه وان كانت حالات غير عقلية ^{بمستبعد} صرفة
 بل ان العقل الجسماني وان كان يولد المعقولات في نفسه ^{بمستبعد} بحيث لا
 يحس بتعدادك وبتماما، ذلت للاحركات يزيدك ثم ان السهولة صرفة
 البان مناسب لما كان فيه فاسم ^{بمستبعد} اراد ان يفتي على كفة ذلك لا العقل الثاني
 لا العقل النفساني ان ذلك لا العقل الذي هو شبه الحركات الحيوانية لا عقلية
 صرفه وان كانت تلك الحركات حاصلة عن العقلية بالصره ^{بمستبعد} فمحسود
 الجسماني التي لذلك يعني اذا ارادت النفس العقلية ^{بمستبعد} بالعالى لغرض
 هذه شبه الحركات محسودا في الجسمانيه وبقية تلك الحركات حركه جرم الغلاف
 كما ان الواحد منها اذا لا محسودات بمثل حاله صورته ^{بمستبعد} بل ذلك المعقولات
 نوعا من تلك ^{بمستبعد} فمحسودا في قوة الجسمانيه الى حال تلك الصور اذا
 للاحركات يزيد من فجا واهنازا او غضبا وسهوا ^{بمستبعد} منه العقل قد
 على اعمال مناهية مثل حركه القوع التي في المدرة وقد يكون على اعمال ^{بمستبعد} مناهية
 مثل حركه القوع التي للسما ^{بمستبعد} ثم سمي الى مناهية واخرى غير مناهية وان كان ^{بمستبعد} المستبعد
 قد قال ان غير المعنيين ^{بمستبعد} هذا هو الطريق الى ان اسباب العقول الى
 اسرارهم ان السهولة صرفة ^{بمستبعد} من السان مناسب لما كان فيه فاسم ^{بمستبعد}
 ان لتمامه واللاتها به عرض الى ذلكم بالذات متصلا كان او مفصلا ^{بمستبعد}
 امتداد مناهية وامتداد غير مناهية وعدد مناهية وعدد غير مناهية ^{بمستبعد} واما
 القوع فاما بالمحرف بالنهاية واللاتها به ^{بمستبعد} فان القوع ان كانت ^{بمستبعد}
 افعال مناهية عدة كضربات مناهية او حركات مناهية او ^{بمستبعد} لتمامه
 على لتمامه موقفة مناهية بفعالها ^{بمستبعد} فتنال مناهية في نفس المدرة ^{بمستبعد} فاما ^{بمستبعد}

سواء

في غير مناهية في ازمنة مناهية ان كانت القوع تدور على افعال غير مناهية
 العنوا والمدرة او منها يقال لها قوع غير مناهية مثل حركه القوع التي للسما ^{بمستبعد} فاما
 على حركه مناهية غير مناهية ^{بمستبعد} ازمنة غير مناهية ^{بمستبعد} ثم قد يطلق السان الى غير المناهية
 على القوع بالمعنيين ان كانا قد سالان على فجا وهو الذي بالذات ^{بمستبعد} بالعرض
 اسان الحركات التي تعمل جردا او ^{بمستبعد} التي بها الوصول الى الموضع غير محسود ^{بمستبعد}
 يكون ان الوصول محسودا ^{بمستبعد} فان الاتصال المشي المتعارف والجركم وغير ذلك ^{بمستبعد}
 لا يقع في ان ثم ان رول عنه كونه موصلا ^{بمستبعد} ثم ان مقدار المحرك للجد ^{بمستبعد} وكيفية
 غير موصلة فيه وان لم يكن موصلا لا يكون النسب مفادقا ^{بمستبعد} وحركا ^{بمستبعد} ريدان ^{بمستبعد}
 ان من كل حركه من مختلفين ^{بمستبعد} تسكنه لتسكن الحركه التي تكون الزان مقدارها ^{بمستبعد} في القوع
 الدورية واختلف القدماء في سبب هذا السكون فقال به ارسطو انما ^{بمستبعد}
 اقل الطور واجبا به ^{بمستبعد} الشئ على بونه بان كل حركه منتهى الى حد ونقطه ^{بمستبعد} كمنه ^{بمستبعد}
 المحرك الى ذلك الحد ^{بمستبعد} وذلك لفظه ^{بمستبعد} حركه ^{بمستبعد} وصل ^{بمستبعد} سمي اعتبارا ^{بمستبعد} كونه موصلا ^{بمستبعد} للمحرك ^{بمستبعد}
 مقربا الى الحد ^{بمستبعد} وكمنه ذلك المحرك ^{بمستبعد} ان الوصول موصلا ^{بمستبعد} باللفظ ^{بمستبعد} لان ^{بمستبعد}
 باللفظ ليس زمانا ^{بمستبعد} مثل المتعارف والجركم بل هو ان اذ هو حاصل ^{بمستبعد} ان الوصول ^{بمستبعد}
 وجود العدة وانما ^{بمستبعد} البعده ^{بمستبعد} ان حصول المبعوث ^{بمستبعد} ولا كمنه ^{بمستبعد} لان ^{بمستبعد}
 والاول ^{بمستبعد} ان الوصول ^{بمستبعد} باللفظ ^{بمستبعد} حاصل ^{بمستبعد} قبل ^{بمستبعد} لان ^{بمستبعد} هذا ^{بمستبعد} اذا كان ^{بمستبعد}
 باللفظ ^{بمستبعد} انما كان ^{بمستبعد} كونه موصلا ^{بمستبعد} باللفظ ^{بمستبعد} انما ^{بمستبعد} ان الوصول ^{بمستبعد} الى ^{بمستبعد}
 طرف ^{بمستبعد} المحرك ^{بمستبعد} على ^{بمستبعد} المسافة ^{بمستبعد} والطرفان ^{بمستبعد} غير ^{بمستبعد} متقسمين ^{بمستبعد} فيكون ^{بمستبعد} انما ^{بمستبعد}
 فليس ^{بمستبعد} ان يكون ^{بمستبعد} المحرك ^{بمستبعد} موصلا ^{بمستبعد} باللفظ ^{بمستبعد} ان الوصول ^{بمستبعد} رول عنه ^{بمستبعد} كونه موصلا ^{بمستبعد} ثم ان
 مقدار المحرك ^{بمستبعد}

سواء

مقدار المحرك

بعض
اذ لم يحركه او اجزأه كل جزء من اجزاءه فانه منقسم ايضا الى اجزاء مستمرة بعضها على بعض
قال كذلك لا يرد بدل اللفظ المسماة المفارقة لاماسه فانه لو خذ ان كل طرف من
اللاماسه ماسه وفي كل من لان غير الماسه لانه لما بينا ان غير كل شيء الى اذا غير
ذلك الشيء انما قلنا صار غير متصل وما قلنا صار مفارفا كما قالوا لان المفارقة حركة
والجود لا يقع في اية وليس لها اول حيث يتوالت في ان خلافه والكون موصولا فانه يتوالت في ان
بدنه فالحركة التي يجب ان يطلع الى القوة عليها من حيث هي غير متناهية
الدورة فدرية الفصل الاول من الفصول الملهة المذكورة ان القوة التي تملأها
لها الى التي يتوالت في افعال غير متناهية في العدة او المدة وظهر في الفصل الآخر
ان الحركة التي يمكن ان لا تمسح بالدورة فاذل الحركة التي تكون القوة النسبة غير
متناهية في الحركة الدورية اسان اعلم انه لا يجوز ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية
يحرك جسما غيره لانه لا يمكن ان يكون الا متناهيا فاذا حرك جسمه جسما من مبداء
جركه لا متناهية في القوة ثم اذا فرضنا ان يحرك اصغر ذلك الجسم تلك القوة بحيث ان يحرك
الكثر من ذلك في المبدأ المفروض فيقول الزاد الى القوة في الجانب الآخر فيصير الجان الآخر
متناهيا ايضا هذا محال اذ ان سبب ان القوة الجسمانية لا تتوالت على افعال
متناهية في العدة او المدة واعلم ان القوة الجسمانية الغير المتناهية لو حركت جسما فاما
ان يكون يحركها الى البعد او الطبع لانها اما ان لا تكون زائدة على الجسم كمن يزعم ان القسمة
محال ان اما لا اول فلما سئل عن هذا الفصل واما الثاني فلما سئل عليه بقوله تعالى
وسر هذا الفصل ان يقال لا يجوز ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسما
لان كل جسم متناه لما بينا من ابعاده فاذا حرك جسمه يتوالت في الغير المتناهية

من مبدأ مفروض حركات غير متناهية في البعد او المدة من القوع فان غير
لاكثر البعد ثم فرضنا ان ذلك الجسم لا يتحرك حركتها آخرتها بالمتوسط
واصغر منه المقدار سلكنا القوع بعلمنا ان ذلك المبدأ المفروض يجب ان يتحرك بالمتوسط
المتوسط لان المبدأ الطبيعي في الجسم الاصغر اقل من المبدأ في الجسم اعظم وكما قلت
فقط المتأخر اكثر الاتصال والماكان مبدأ التحرك واجدا بالفرق وحال من الزيادة
بالقوع في الجانب اليسرى فرض الانهاء فيه فلم ينقطع المتحرك في ذلك الجانب وقد مر من
غير متناهية متناهية ولعل ان يقول دورات الشمس لا زال عندكم غير متناهية وكذا
دورات القمر ان الساعات اكثر من الاول والخارج الزاد على غير المتساوي واعتبر كل واحد بان لم
لاخذ ان كثر الحركات في العدد متساوية لكنها متفاوتة في السرعة والبطء وان كثر
الجسم الاصل اوسع فلا يلزم المتساوي في الجانب الآخر وحول ان الحركات غير المتناهية
كثيرة ارضية غير متناهية فلا يلزم المتساوي في الجانب الآخر وكل زمان فرض كثر غير ذلك
ففيه كثر غير ذلك لا بطا فخرج من الزاد حركات لا يصغر على حركات لا اعظم ولمن الحال
مقدمة اذا كان متساويا حركتها لا متناهية ذلك الجسم ان يقول لا كثر التحرك
فبلاصغر لاكثر اجماعا ابيض لا خراطيم حث لا معا وفي اصلا لما رجع رباب
امناع كون القول الجسمانية غير متناهية التحركات القدر ادهشنا ان يتناح
كونها غير متناهية التحركات الطبيعية تقدم لذلك مستدمات اولها ما ذكر في هذا الفصل
وهو انه اذا لم يكن الجسم متناهي ومعا وفي التحرك على التحرك كان متناهي ولا كثر ذلك التحرك
وقبول التحرك متساوي ولا اصغر لان المبدأ واحد ولا كثر الاصل ان لا متناهي
وهذا ظاهر مقدمة اخرى في القول الطبيعي الجسم ما اذا حركت جسمها لم يكن حركتها
معدلة المتحرك في الزمان

فلا يجوز ان تعرض سبب الموت القبول بل عسى ان تعرض ذلك بسبب القوة
القوة الجسمانية المسماة بالطبيعة اذا حركت جسمًا لا يكون له جسمها منقلا ولم تحركها
اصلا والالم كمن الطبيعة طبيعة لذلك الجسم لا تعرض بسبب كبر الجسم منقلا وسواء
القبول بالامر المتقدم الاول بل ان عرض تفاوت في سبب القوة ما كان كقوة البعض
منسبة القوة في الجسم كبرانه ان كانت مشابهة للقوة في الجسم الاصل حتى لو فصل
ولا كبريل الاصل لسايتها لقوتها بالاطلاق وانها في الجسم لا كبر قوتها كبر قوتها فيها
بالقوة نسبة تلك زيادة هذه مقدمة ما لا يأتى الى ان القوة في الجسم كبر
اذا كانت مشابهة للقوة في الجسم منقلا عن كبر نسبة من الجسم لا كبر لاقوة جسم الاصل
كنسبة الجسم الاصل حتى لو فصل لا كبريل الاصل كقوة الجسم المنفصل وقوة جسم
متساويين مطلقا الى القدر والماثر كقوة الجسم كبر قوتها كبر القوة
التي في الجسم الاصل فان ذلك القوة مثل القوة في الجسم الاصل زيادة اسارة قبول
لا يجوز ان يكون في جسم الاجسام قوة طبيعة تحرك ذلك الجسم لانها في ذلك لان قوة ذلك
الجسم كبر قوتها في قوة بعضه لو انفرد في ذلك جسمه القدر في ذلك الجسم كبر قوتها
المحرك واحدة بل المحرك في كل ما لا يخلو في المحرك في كل ما لا يخلو في كل جسمها
ومبدأ مفروض حركات بعينها في عرض ذكرنا وان حرك الاصل حركت مناهية
كانت الزيادة على حركتها فانسبة مناهية وكان الجسم مناهية لا منسبة
فلا يجوز ان يكون في جسم الاجسام قوة طبيعة يحركها كبر قوتها في ذلك لان
ذلك الجسم كبر قوتها في قوة بعضه لما كانت المقدمة المالة وقد علم ان المقدمة مناهية
ان زادت جسم القدر لا يخلو في الحركه حتى لم يكن ان كبر نسبة المحرك كبر نسبة المحرك كبر

فلهذا صرح الشيخ ههنا بان نفس السماء حسنة ^{وهم} ومنه يعلم ان
 ما كون منها في التحرك لا دائم التحرك فيكون لغرض هذا البركة فاسمع اعلم انه يجوز ان يكون
 محرك غير منها في التحرك محركا آخر ثم يصدر عن ذلك الآخر حركات غير منها هي
 انها تصدر عنه لو افرد بل على انه لا يزال يفعل على المبدأ الاول ويعدل واعلم ان قبول الانفعال
 الغير المناهية عن المبدأ الغير منها في المبدأ الغير منها على سبيل الوساطة غير
 ما هو على سبيل المبدأ في وانما يمنع من الأجسام اجزاء البدن في هذا السؤال
 يوم ورود في الفصل السابق مع جوابه وقدر ان يقال القوة المحركة للسماء الملا
 لو كانت حسنة لكانت منها هي لما تقدم ان القوة الجسمانية منها هي فيكون منها في التحرك
 لا دائم التحرك فيكون تلك القوة قوة لغرض هذا البركة الدائمة وقد فرضنا هذا كذلك
 فاحاط انه يجوز ان يكون محرك على غير منها في التحرك محركا في حاله في جسم في سجد
 تلك القوة لغرضات اذ رايته متصله غير وانه يصدر لذلك غير تلك القوة حركات غير
 في ذلك الجسم اعلم انها تصدر عنها لو افردت بل على انها سيفعل اياها غير ذلك المحرك العقل
 سيفعل سبب الانفعالات ثم اكد هذا الجواب ان قبول الانفعالات الغير المناهية
 الغير منها في المبدأ الغير منها على سبيل الوساطة الى بواسطه الانفعالات الغير
 المناهية عن المبدأ على سبيل المبدأ الى بواسطه الانفعالات الغير المناهية
 القوى الجسمانية هو المالك فقط لما ذكرنا ان القوى الجسمانية منها هي
 لا لا ينفقها وانما في السماء لتجر كما دام ^{اشارة} فالجواب في المقار
 العقل لا يزال بعض من حركات نفسانية للنفس ليس في هذه النفسانية
 معتم منها الحركات السماوية التي المذكورة من لا ينبغي لان ما في المقار

فما يقع ذلك لما متصل على الزل المحرك لاداء هو الفاعل لاكن غير هذا
اراد ان يشار الى لفظة حوالا النفس من اليافين وهو كون القوى الجسمانية قابلة
للافعال غير متناهية وكونها مؤثرة على سبيل الوسايط فقال ان الفعل لا يزال ^{بشيء}
بمحركات نفسانية ^{بشيء} تلكها ذات نفسانية ^{بشيء} مؤثرة على سبيل النفس السامية ^{بشيء} في الفعل
حالة لغزات خيالية ^{بشيء} مطلوبة للتسببه في استجواب لاوضاع ^{بشيء} من القوة الى الفعل
واقاضة ^{بشيء} على الساقلات منعت لها بواسطتها اذ اداح جزءه محركا ^{بشيء} لمحركات
جزئية كادتم ^{بشيء} في احوال النفس ^{بشيء} ولما كان لا يثر الفعل ^{بشيء} المفعول ^{بشيء} المستلزم ^{بشيء} لكونه
دائم الكمال ^{بشيء} للفعل ^{بشيء} فماتبع هذا ^{بشيء} الى مر هذه ^{بشيء} لافعال ^{بشيء} البائس ^{بشيء} ايضا ^{بشيء} دام ^{بشيء} فعل هذا
كأنه ^{بشيء} المحرك ^{بشيء} لاداء ^{بشيء} المحركات ^{بشيء} السماوية ^{بشيء} او ^{بشيء} العقل ^{بشيء} بالنفس ^{بشيء} الجسمانية ^{بشيء} بل ^{بشيء} محرك ^{بشيء} المحرك ^{بشيء} النفس
ولاكن ^{بشيء} غير هذا ^{بشيء} الى ^{بشيء} لاكن ^{بشيء} محركا ^{بشيء} بالبدان ^{بشيء} ويشاهد ^{بشيء} سقوط ^{بشيء} سلال ^{بشيء} تام ^{بشيء} ان ^{بشيء} المؤثر ^{بشيء} لادائه
في ^{بشيء} الجسمانية ^{بشيء} لا ^{بشيء} لادائه ^{بشيء} من ^{بشيء} العقل ^{بشيء} فان ^{بشيء} لا ^{بشيء} كونه ^{بشيء} له ^{بشيء} للتغير ^{بشيء} وان ^{بشيء} جاز ^{بشيء} ذلك ^{بشيء} المحرك
صدور ^{بشيء} المحركات ^{بشيء} عنه ^{بشيء} في ^{بشيء} غير ^{بشيء} اجتناب ^{بشيء} الى ^{بشيء} النفس ^{بشيء} العلوية ^{بشيء} اس ^{بشيء} شهادة ^{بشيء} صاحب ^{بشيء} المشايخ ^{بشيء} في ^{بشيء} هذا ^{بشيء} ^{بشيء}

ان يحرك كل كوة يحرك محركا غير متساويا وانه غير متساوي للقوى وانما لا يمكن لقوى
 ومفعول عنه كثر لا يحاجم حتى يظنوا ان الحركة بعد الاول قد تحرك بالعرض لها في
 اجسام والعيان لم يجعلوا لها تصورا بغير عقلية ولم يحضروا ان الصور العقلية
 متحركة في النفس غير ممكن لما تحرك بها ام او تحرك بالعرض في سبب متحرك بذا
 وانما ان حقت لم تتحرك ان يقول ان النفس الساطعة اليه لا تتحرك بالعرض
 بالحواس ^{الحواس} وذلك لان الحركة بالعرض في ان كثر المتساوي صار له وضع ووضع ما هو في
 من ذلك سبب الى علم هو في الذي هو منطوق

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

[Handwritten signature]

منه و العصور
فوقها الاشياء
من جميع السموات واحد

وان المجرى السماوي بنفسها المبطنة بغير اجسامها فلزم تحركها بالعرض لان الحال
في المتحرك بالذات متحرك بالعرض قالوا المتحرك زحفت او يتحرك بخارج الى متحرك ولا
متسلسل بل عسان يهوى الى متحرك غير متحرك زحفت متحرك او العلة الاولى العقل
لاول مرتبة عليهم انهم فسروا حينما قول ارسطو فانهم يدعون ما بعد من هبة ذلك
صريح بان متحرك كل كره يجرها يتحرك عن مناه وان المتحرك الغير المتساوي يكون
بقوة جسمها فلهذا في هذا القول ان متحرك كل كره هو متحرك وعقل هو لا
غير هذا اللازم المسمى انهم اعترفوا بان النفس في السماوي ثم تصوروا انهم لم يبادر
تصورها بالجرية وهذا هو ان تصور العقل لا ان تصور الجسم في السماوي بالمتحرك
وكل متحرك لذاته وبالعرض من جسم او جسم فلزم ان يكون للسماوي انما نفوس
الطاقة وعقول هي المتحرك بالعرض حتى يتحرك الى متحرك من السماوي ان ذلك لا يكون
اذا تأملت لم تجد ان يقول ان النفس في الطاقة التي لها متحرك بالعرض لا بطريق المحرك
لان الجري بالعرض ان يكون للنفس وضع وضع جسم الذي هو في موضع في ذلك
الوضع او الموضع سبب الوضع او الموضع عن محله الذي هو في موضع متابع ليس النفس في
حالة في البدن حتى يصح ان يقال انها متحركة بالعرض كذا حكم العقول
اشان لاول النفس حشيان لوجوده فلهذا كذا علم ان لا يكون حشيان ان لا يكون
مبدأ الواحد بسيط اللهم الا بالتوسط وكل جسم كذا علمت مركبة من نفس وصور
مستفح لك ان المبدأ الا قرب لوجوده من النفس او غير متحرك فلهذا حشيان ان
كذلك عنه انان مفعلا كذا علمت ان لا يكون الواحد في الصور على الاخر
بالاطلاق والاطلاق بل بالاجزاء لا ما هو على كل اجزاء او لها

اي وجود الجسم عن سبب كذا علمت

ولا يكون مفعلا لا في نفس بعين توسط فالحلول لا ان عمل عن جسم المستفح
لكي وجوده عن عقول متباعدة الاسكت ان هذا المبدء لا ان سلسلتها او حشيان
العقل هذا الفصل مع الذي بعد سبب علم ان العلم بالذات لا بالذات
ويستدعي ان الواجب نفس حشيان لوجوده فلهذا كذا علمت ان لا يكون
مبدأ الواحد بسيط اللهم الا بالتوسط كذا علمت في العلم بالذات من كل جسم كذا علمت
لاول مركبة من النفس وصور مستفح لك ان المبدأ الا قرب لوجوده من النفس او غير متحرك
عن نفس كذا علمت وجود الجسم مستفح فلهذا حشيان ان صدر عن النفس او غير متحرك
معا اذا اخبر ان صدر واحد بها عند الصدر الاخر عن صدر كذا علمت ان العلم
لا ان ليس منها مفعلا في الاطلاق والاطلاق مطلقا لا اخرى بل بحسب حال
على توجد كل واحد منها او توجد معا لكنها المتوحد معا عن مبدأ قريب
لما عرفت فلا يكون وجود الجسم الواحد فيكون الصادر لا ان وجود الجسم الواحد
صور ولا سبب في الجسم لعدم الجسم بل هو يعمل بحضرة هذا مبني على ان النفس لا يوجد
بدون جسم فالحل لعلها كما هو من هبة ارسطو والسخ واذ اعرفت ان الصادر
لا ان عمل مستفح لهذا العلم وجوده عن عقول متباعدة بين الذوات هي مبادي
تجربيات لا اولها فلا سكت ان هذا العلم الذي هو المفعول لا اولها سلسلتها
العقول في وايضا متحرك لذلك من اولها لا ملال او في حشيان العقل من سبب كذا علمت
في كونه معللا ان لم يكن حجة لذلك نفسه فلهذا كذا علمت ان لا يكون
الكثرة العالية لها وكذا علمت ان الكثرة العدد ولزم مفعلا على الصور كذا علمت ان لا يكون
جسمها كذا علمت ان الارض من ارض المركز او خارج المركز او ملكا غير
مطلوب الذوات

اول كذا ستا هو من اجز كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 نية النج على كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 لا فلا ان الكواكب ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 وصيرها الى كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 يعرف سيرها الى كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 يحرك الكواكب الموجودة بالارض بعد رعايه اصول الحكمة الى كذا ستا من عياره
 يحرك كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 سبعة اذ من كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 من كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 للحر كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 الكواكب السبع وخصها بالسبع الباقية للستات السبع كذا ستا من عياره
 حركات السيارات بخلافه طولا وعرضا وارتفاعا وسفلا ورجوعا وسرعة وبطءا
 وبعدا وبرأ وحرارة وان اجزاء كل جسم بسيط منها كذا ستا من عياره
 حركتها كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 وبعضها غير محيط بحركتها كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 التي كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 العالم وسائر كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره
 غير المحيط سميت الدورات والكواكب مركزها وهي مركوزة في كذا ستا من عياره
 محيط بالارض كذا ستا من عياره لا من الفلز كذا ستا من عياره

لا يمتزج العلك عن الكواكب ذلك زعم قوم ان كل كوكب من الكواكب من جنس واحد
سواء الكواكب الالهية كالعلك فلاكم بواسطة الكواكب اذ ان الكواكب كالمسحوق
عليه الا باعضايم ان فم بعد ذلك وبواسطة الفوق المجرة فصل هذا المذهب بكون الكواكب
العالكية لست اثباتا للعلك العظمى من الشيطان واولاها والى الكواكب
جول الارض سبب ان الكواكب من كونها لا بان تحرق لها اجرام الا فلان كبريت
اذلك بصره انك اذا ملحت حال التبريد حركة المضاعفة وادوية حال عطارد في الجو
وانه لو كان هناك انحراف بوجه حرمان الكواكب حرمان ذلك بكونه لم يضر ذلك كذا
اراد ان يفسد ما طرعه من الكواكب بخلاف الا فلان بحول الحسان الماء
سان كذا الحركة المتبقي لكثير المجرة تبين عليه وبمنه بوجه حرمان الكواكب
امتناع الحزن والقيام على الفلكات واليهات ريقوله ان الكواكب من جنس واحد
لا قول بان تحرق لها اجرام الا فلان فم بطلان مدغم سدد رجحة لا يدل الا فلان
امتناع الحزن والقيام على مجدد الجهات لا على كل ذلك لا لاني رها ان جد سق هو
انهم وجدوا بالوصول من كونه دورا لغير اذ انهم الشمس في الارواح اذا وصل الى
ربهم الشمس في الحضيض اذا قابل الشمس في الارواح ثم اذا وصل الى ربهم الشمس
كان في الحضيض اذا ما ان الشمس في الارواح فاستدلوا بذلك ان المراد
اذا كان مع الشمس في الارواح ايضا هناك اذا جرت الى المركز عن ذلك الحضيض الى التوال
تحرك الارواح عن ذلك الموضع الى خلاف المتوالي حيث يكون البعد بين الارواح والشمس كالبعد
الشمس الى المركز اذا وصل المركز الى الشمس في الارواح الى الشمس في الارواح فم كذا المركز
في مثابة الارواح في الحضيض اذا وصل الى مثابة الشمس في الارواح الى ربهم الشمس في

لا خلاف في صانعها وحركتها وصرفها الطبع ثم تقدم سائر من النظم الذي هو في النوع
 الجفر نوع كل منها من شخصين الذين لا يبرأ من احدهما بل هما متساويان في كونها طبيعة
 للطباع العنصرية في القياس على الطباع العنصرية طبيعة خاصة فيكون لكل واحد من
 هذين الخزانين كونه بعض تلك الاجرام سمياً وبقية البعض في اسم اسبابها بل ان الجواهر المتبادرة
 وبعد هذا الحق بيان ذلك اننا اودع في هذا الفصل المنسلان بياناً للربان هما الفصل
 في الفصول السابعة هداية اذا فرضنا جسمها بصدور عنه فعل فاما ان صدر عنه اذا
 صار شخص ذلك الشخص المعين فلو كان جسمه فذلك على الجسم فكل حيوي كان اذا اعتبر حال
 المعلوم مع وجود العلم وجدها لا يمكن ان يكون الوحي الوجود فتعد وجود العلم
 ووجودها ولكن وجود الخيال في علم الخلال في الحاد في العلم مع هذا الفصل في
 فصول بعدة سئل في الطريق الرابع لبيان الفصول اما ان يدعى فما بعد امتناع
 جسم من جسم اما هو حال الجسم في الوجود العام وما ذكر في هذا الفصل وفيه خاص
 امتناع كون الجسم الحاد في الخيال واما في هذا الوجه فيمكن ان يكون امتناع احداهما ان العلم
 يتشخص من ان صدر عنها المعلوم لانها ما لم تتشخص في قول الله ثم ان العلم لما كان
 بالذات في المعلوم في وجود المعلوم ووجوده متاخر عن وجود العلم ووجوده فان
 اعتبر المعلوم مع وجود العلم كان حاله لا يمكن لعدم الوجود مع العلم ان العلم
 يكونان متماثلين فيكون ان ينشأ عن نفسه كونه وجوباً واما انهما معاً لا
 انك كما فان قلت ان اريد المعنى المعية بالزمان فلا يلزم معية الوحي ولا يمكن ان
 العلم مع المعلوم الزمان مع ان وجود العلم سابق على وجود المعلوم ان اريد المعية
 الوجود فذلك صحيح لكن ما في الكلام ليس كذلك فان عدم الخلال ووجود الخيال في العلم

من عدم الخلاء واجب لزامه وجود الحق واجب لعدم الخلاء واجب
 أو مستند علمه لأن الواجب لا يستند علمه غير مستند علم الخلاء مستند ما لا وجود
 فلو عدم الخلاء لو كان من ذلك لغير فلا بد من تقدمه إمامهم أن لو كان علمه لا تقدم العلم
 بالعلية لا الزمان ولعل أن يقول سلمنا معصيتها لكن لان لم معية وجودها وإمكانها
 ولو كان كذلك لم اما كون الحق واجب لوجوده بهام او كونه عدم الخلاء كذا وكذا
 وإمكانها فإذن فاذ اعتبرنا شخص الحاصل البقاء كان موجودا في مكان شخص
 العلم مستند في الوجود والوجود على شخص المعلوم فلا بد اما ان يكون عدم الخلاء واجبا
 او غير واجب وجهه فان كان واجبا وجوبه كان الخلاء الحق واجب وجوده
 انه ممكن كذا مع وجوده وان كان غير واجب فلو كان في نفسه واجب في الخلاء غير ممكن
 ان سبب قهره ان لم يمتنع مناهم فلسفة في السماوات على ما تحته والحجج في
 لما علم المتقدمات لتلك فلا يجوز ان يكون الحاصل في الحق لو كان في مكان مستند علم
 الوجود والوجود على شخص المعلوم المتقدم ان يكون هو اما كان الحق في الماهية في الماهية
 وجلا في زمان كونه غير الخلاء الحاصل واجبا وجوب الحق في الامان فان واجبا وجوب
 لا يستلزم وجود الحق في نفسه ان يكون وجود الحق في وجود الحق في الخلاء في الماهية
 الماهية ان وجود الحق في ما هو كونه متسامع وجوده هذا صنف وان لم يكن عدم الخلاء واجب
 مع وجوده كان ممكن متسامع وكذا كان ممكن مع وجوده كان ممكن في نفسه اجبا لعدم
 الخلاء مستقلا لانه هذا صنف في نفسه من السماوات ليس على ما تحته الا
 لما كان محو فانية واعتبر في الامام ان عدم الخلاء وان كان موجودا الحق ان لا يتم تزامنا
 بوجود الحق في وجود الحاصل في آخر عدم الخلاء لان وجوده ليس الزمان حتى يتم ذلك

بل بالمطلقة وما مع معلول السليم بحث ان كونه معلولا له حتى ما خرج عنه وجوده ووجوده كانه
 ما مع المستند اليه كونه مستقدا اذ كان المستند اليه لا يقول السليم في الفصل الاول ان الجاوي
 اذ كان مع الجاوي كونه مستقدا على الجاوي لان الجاوي لا يكون له وجودا ولا لغيره
 وهذا الجاوي مستند الى ما له واجبات من غير ان يكون مستقدا على الجاوي والجاوي انما
 ومعينه على الجاوي وجود الجاوي لروية فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 واحد عندكم فكونوا عينا لروية ولان سئلنا اننا انما فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 من اخرجنا من المعلول ما خرجنا الاخرها كما مر في كونه مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 الاثام وان يقال لو كان الجاوي على الجاوي لان الجاوي مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 وجود الجاوي لا يكون وجوده مستقدا واجبا فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 رد المنع وما ان يكون الجاوي على الجاوي ما هو سر في اقوالنا فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 الله يوم ولا يمكن قد ثبت مما مر ان الجاوي ليس على الجاوي واما الجاوي فلا يثبت
 اليوم الى انما على الجاوي ما به الى اليوم لان ذلك لان اليوم لا يثبت ما به مستقدا
 او متباين بوجه ما للجوا كونه متباين لعل في الجاوي لان الجاوي مستقدا على الجاوي لكونه
 الى الواجب بعد ما برزنا من الغر والفساد واقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 لو لم يكن الاضاح على اساني رسا في المسامح كونه الجسم على الجسم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 ولعلك تقول هب ان الجسم الساوي عن جسم فلا بد ان يقول انه لا يثبت من غير الجسم جاد
 سواء كان غير اجزا او غير اجزا لا يمكن ان يكون الجاوي وجوده مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 كما عرض في بعض كونه الجاوي مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 انما كان وجوده مستقدا على الجاوي اذ كان مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 حتى

حتى مجرد وجوده السطح فلا يجب ان يكون معلولا بل يجب ان يكون معلولا
 بل كان مع العلم لا يجب ان يكون مجرد سطح الاصل وجوده المستند اليه فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 زمانيا اصله اما الثاني فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 وجاوي مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا على الجاوي وجوده مستقدا
 على الجسم الساوي مستقدا على الجسم الساوي مستقدا على الجسم الساوي مستقدا على الجسم الساوي
 علم الاجسام الساوي مستقدا على العلم الساوي مستقدا على العلم الساوي مستقدا على العلم الساوي
 وانهم يجعلون وجود الجاوي على وجود الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 الجاوي لكونه مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 ولهم الجاوي كذا كونه وانما قال سواك من اجزاء غير اجزاء لان العلم الساوي مستقدا على العلم الساوي
 الى مباديها اختلفوا فقال بعضهم انها باسرها مستقدا الى الفاجت برب صدد وانها
 بحسب تبت القول التي هي شروط تلك الصدد ان الجاوي لكونه صادرا بحسب شرط اقدم
 كونه اقدم وقال بعضهم انها مستقدا الى القول المحل في المراتب مقدم الجاوي مستقدا
 الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 مجرد سطحه الدخيل لانه مستقدا على سطحه كونه مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 سطحه الدخيل فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 على الجاوي لان العلم مستقدا على سطحه الدخيل مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 زمانيا على الجاوي حتى يقال انما معها يجب ان يكون مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 انما يكون للعلم لانه مستقدا على العلم ولا بالعلم لان الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا

اجساما كسبي

في الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا
 في الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا على الجاوي مستقدا

[illegible]

اذا احاطا معا لم يكن ثم لم يمتلئ بحدة نفس لا يمكن ان لم يمتلئ كان خلا انما يعرف بعض
 اذا كان بحدة فلهن ثم يتحدوه ان كبر الحرج عظماء او غير محط بهم فكون خلا هذا
 سوال اخر حرام ونقول ان كل اجدر الحاول المحل يمكن بحسب ذكركم ضلوكا منهم
 ولهم امكان الخلا فاحاط بان اعتبار مكانها لا ينعض مكان الخلا لان امكان الخلا انما
 ان لو كان هناك بحدة السطح الباطن ويحق المكان حتى بان سلاء سمي كان ولا وان لم يمتلئ كان
 خلا واما اذ الم يكن ذلك فمتساك الا خلا ولا ملاء ولعالم ان يقول لمتسا انه لا يمتلئ امكان
 الذي يترك اجسام بل لاحضا انهم امكان الخلا الذي لمعنى ابعاد بحدة عن المادة مع انه
 ممكن ايضا عندكم كما ترى في المظهر الاول اسان وهذا القول اجدر بعينه نسبت
 الى صون الجسم بحال وان نفسه ليس يكون كصورة او الى حلقه يعني ان البرهان المذكور
 اسناع كون الجاوي على المحوى فم سواء جعلت صورة الجسم الجاوي او نفسه ليس يكون كصورة
 النوعية او مجموعها فان سئل امكان الخلا جاصل مع الجمع ان العلم عالم يتنفس لا يور
 ويبدد السطح الجاوي من كثر الصون الجسمية والنوعية فلهن امكان الخلا واما الم
 بالمتحول فانها قابله فلا يكون قاعلة مذنب فليست ان له لتسجام السما
 علا بعضها لبعض انت ايضا اذا فكرت من نفسك علمت ان الاجسام اما تفعل
 بصور لها والصورة القاه بها الاجسام التي كالتية لها انما يصد عنها افعالها
 فوسط ما فيه فزاهي ولا توسط الجسم من النفس من الجسم فلهيول او صون حركه
 او لا يوجبها الجسم فان الصون الجسمية لا كذا سببا بالهيول لا لا اجسامها
 بل لعلها كمن زعمون الاجسام لفرصتها يتحد عليها او اعراض لما يمتنع
 الاجسام السماوية علم بعضها لبعض الخ اذا انهن من الاجسام سواء كان فيكم او غير

ليس على الجسم ويجعل ايضا ما ذكر فاما ان المحو لم ينشأ ان يكون على الجواهر ولا هذا البطلان
منه ما في ان الجسم انما يفعل بصورته اذ الهيولى تكونها فاما يكون فاعلم لما ثبت من
الفاعل لا يكون فاعلم ان الصور الجسمانية هي الصور الجسمانية النوعية والصور الجسمانية
التي هي صور كلياته للجسام الى النور المتعارفة انما تصدر عنها فاعلم انما يتوسط الجسم
فكل الصور صور له اما الصور الجسمانية فلا فاعلم انما يفعل بعكسها ونسخها ويختصها
ونسخها انما يكون بعد حصولها في موادها فاعلم فاعلم انما يتوسط موادها فاعلم فاعلم
في الوضع وكذلك الجسم للفاعل لذلك فان النور لا يستحيل ان ينشأ من بل ما كان متعارفا
لجودها او متعارفا بالنور الا ما كان متعارفا لوجودها وهذا ما كان لا يصدر فاعلم
المتحرك ان يفعل بعض اجسام خاصية بدون اعتبار الوضع واما الصور الغير الجسمانية
فانما صار تحت ضخم جسم بل ان فعلها بخر حش هو النفس انما يكون في ذلك الجسم وفيه لا يكون
الذات الفعل جميعا وحي لم يكن نفسا لذلك الجسم فاعلم ان الصور لا تفعل في وسط
المواد متعارفة الوضع في علم الجسم وان يكون في العلم لا يكون في العلم في الصور
فان لا يمتد ظاهر ذلك الجسم في وسط وضع بين الصور الفاعلة من الجسم الجسمانية
والصور اذ ليس للوضع قبل الجسم علم في العلم اذ لا يكون حتى يوجد في العلم لا يوجد
الجسم اذ اعلم هذه المقدمات علم ان الصور الجسمانية لا يكون اسبابا للأجسام ولا
لهيوليات للأجسام لا الصور بل بالامر ط انما يكون ان يجعل الاجسام معدة لقبول
صورها بتجدد علتها من اهل الصور كالتا فانها تجعل جسم الماء والجواهر المستحسن
لقبول صور المدونات والحرارة واللاطف فوهنا آخر الفصل المشتمل على اثبات
المسألة في ترتيبها للوجود هداية وتبجيل فتدبر ان كان جواهر غير جسمانية

[illegible]

ان لكل جسم سادى مبدأ عقله معاً بل مبدأ الآخر واما الماى فلما سادى سائر الاجسام
 ليس له آخر فاذن كان مرتبة اجسام السادى الى الوجود مع رتبة العقول في لزوم
 وجودها ما رآه في استنادة الوجود مع زوال السماوات كما يصدر عن العقل الاول
 عقل ذلك عن العقل الذي يعمل ذلك على هذا الى ان يتم لاجرام السماوة فان لم لا يجوز
 ان يكون العقل الاول والعقل الذي هو اول العقول الموجبة للافعال عقول لنفسه بل قد
 ان السماويات لا يجوز ان يصدر عن عقل واحد لا عن بعض بل بتعدد الاجرام السماوية
 مع العقول التي ليس عليها ما رآه الى آخر كلامه واما ان ابتداء الفعل الذي على السوادى
 من العقل الاول وما بعده متغير للانسان فيعلم ذلك رادة بمحصل في الضرر في
 ادنى ان يكون جوهر عقلي سلم عنه جوهر عقلي وجرم سادى معلوم ان لا ينفك عما له من
 واحد حشيشي ولا حشيشي حشيشي هناك الا بالكل شيء منها انه بداره امكان الوجود
 واجبة الوجود وانه لعقل ذاته ولعقل الاول فيكون العقل الاول هو الموجب لوجوده
 وبما له في حاله عند مبدأ الشيء بما له من جهة مبدأ الشيء لفرق ولاه فيقول فلا يمانع ان
 هو متوفاة من محلات كمن لا له ماهية امكانه وجوده من غير واجب
 اراد ان يتبين كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الاول فيعرف انه قد علم من العقل
 ان مرتبة العقول الموجبة للسماويات مع رتبة السماويات ولا يتحقق ذلك الا بان يصدر
 من جوهر عقلي وجرم سادى وتربط المنطق الحاشي في الواحد جميع الوجود لا يصدر عنه
 فلو صدر عن شيء ما كان ما لا يكون ذلك ان لو كان له حشيشان في كل من العقول حشيش
 بعضها بتمامه وهو لا يمكن وبعضها بموجبه وهو وجود الوجود وبعضها السبب لادام
 وهو العقل ذاته وبعضها النسبة الموجبة وهو عقل موجه فكل من كل من العقول باعتبار ما له

ما له من المبدأ لا وجوب الوجود او باعتبار ما له النسبة الموجبة الى عقوله مبدأ الشيء
 واعتبار ما له من جهة انه لا يمكن ان يعتقد دام مبدأ الشيء لفرق وانما محرم الشيء باعتبار
 واحد من اثنين لعدم البرهان في ذلك لا في الوجود بل في حجاب الوجود ان العقل
 سادى فلا يجوز ان يكون لها حشيشان مع ذلك انها لا تافاجد بها ان كان اختلاف في
 العقل لم يتركه العقل ان كانا خارجا عن مرتبة ان يكون العقل مصدرا لها ولم يترك اما الترتيب
 او التسلسل فاذا ذكرتم حيث يسمي الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاحاط بان العلم المجموع
 للركبة من الماهية الوجود اذا لا تزل لا يصدر الا عن هذا المجموع وكل من الحشيش غرض لا يحد
 فان لا يمكن غرض للماهية والوجوب الوجود واليات بقوله ماهية امكانه وجوده
 عنى واجب ثم يجب ان يكون الامر الصوري منه مبدأ للكل الصوري ولا يمانع ان يكون
 مبدأ للكل من المناسب للمادة فكل من ما هو عاقل الاول الذي وجب مبدأ الجوهر عقلي في الآخر
 مبدأ الجوهر جسماني ويجوز ان يكون في الآخر تفصيل ايضا الى امرين بها يصير سببا لصون
 ومادة جسمانية كل من الحشيش للعين العلم الاول الذي هو الوجود وعقل المتوفاة
 حجاب للصون في حيث ان كان فانفس عليه من مبداه وكل من الحشيش للعين العلم الاول الذي
 لا يمكن ان يتبدل ذاته اسببه بالمادة لانه حاله ذاته التي هي المادة فالاولى ان يحول الى
 اسببه بالصون مبدأ للكل من اسببه بالصون وهو العقل وما هو اسببه بالمادة مبدأ
 للكل من المناسب للمادة وهو الفكر لفر المعقول في العلم وناسبها لكل العقل الموجب
 للصون في وجوب الوجود لانه حصول صور من العز والعقل ذاته اسببه بالمادة في الآخر
 لانه حصول صور ذات الله في المادة فلذلك جعل الشيء عقلي موجب مبدأ للعقل
 دون وجوب الوجود وعقل ذاته مبدأ للفكر دون لا يمكن ويجوز ان يحصل المال

الى حشيش يعقل اياه ويعقل امكانه فكل ما عساه يعمل الداء سببا لهيول الفكر
 واما عساه يعمل لامكان سببا لصورة لان فعل الداء كما مر ان سببا للمادة ^{لعمل}
 لامكان ^{وهم ومنه} والسبب اقلنا ان لاختلاف لامكان لا يخلو
 بحسب ان يصير عكسه حتى يكون لاختلاف الذي لا دار كل فعل يوجب محله متسلسل لا غير
 بهام فاما تعلم ان الموجب لا ينكس كليا ^{هذا سؤال يوم وروحه جوامع وقصر}
 ان يعال اذا كانت الحشيش المذكرة والعسل سببا لوجود عقل فلكل حشيش ذلك العقل
 بالزم بر البهول لا فلا لال غير بهام اذ ملك الحشيش جواهر لكل عقل احاط بما اذا ملك
 ان كل عقل فلكل صفة ان معاني عقل فلكل العقل ينقل على كثر لا يلزم منه ان كل عقل
 على كثر وجان صدر عنه عقل فلكل لان العقل محله بالانواع محاز ان ينهل على
 لا موث حشيشه في شئ وقد عرفت ان الموجب لا ينكس كليا ^{تذكر لاول من يدع جوهرا}
 عقلها هو المحقق مبدع ^{وتوسط جوهرا عقلها} وتوسط جوهرا عقلها ^{وخرما سببا} وكذلك عن ذلك الجوهر
 العقل حتى يتم الاجرام السماوية ومنها ان جوهرا عقل لا يلزم منه جرم ساو ^{وكان}
 قد علم في النمط الحاصل ان لا يباع ايجاد الشئ بدون توسط الة ومادة معدة
 العقل لاول الذي اوجبه الواجب غير توسط سبب كان هو المبدع وابدع بتوسط
 العقل لاول العقل لان الفلك لا يقتضي ان يوجب الموجب لكن بالتوسط كاجاب ما
 المار للاختلاف في الموجب لاجل وان توسط العقل لان العقل للمادة والفلك لا يخلو
 على هذا ان ينهل على العقل لا يلزم منه جرم ساو ^{والعقل} لاول العقل لاجل ان ينهل على العقل
 العقل والعقل لاول هو مبدع المحقق لان ايجاد سائر العقول وان كان بدون توسط
 الة ومادة معدة بل كان توسط العقل كلف العقل لاول فان بجادة ما كان ^{توسط سبب اصلا}

وانما سمى هذا العقل لانه ذكره في مقام جعل العقل المتعلق بهيول العقل
 اسان بحسب ان يكون هيول العالم العنصر لانه من العقل لاجل ولا يشع ان يكون
 للاجرام السماوية تصرف المعاونة فله ولا يكون ذلك لسبق ازلها ما لم يعقل بها الصور
 واما الصور فسفر الضاير ذلك العقل ولكن يختلف هيولها ^{بما يختلف} باختلاف
 لها بحسب تعدادها المحلقة ولا مبدع الا خلاها الا الاجرام السماوية تفصيل ما يلي
 جهة المركز ما يلي جهة المحيط واما جوارق تدور على اركان الارض فاصيلا وان فطنت
 بحلها وهناك يوجد صور العناصر ^{هذا اسارة الارض ورواها في عالم الكون}
 والنفاه عن سببها وتقرر ان هيول العنصرات المستركة منها تقدم ^{بالطبع}
 الصور الحسية والصور الحسية على الصور النوعية وذلك لان هيولها لا يلد لهيول
 وهي لا يجوز ان يكون جسمها من السماويات كما مر في هذا النمط ان الجسم لا يخرج ان يكون
 ولا لهيول الا للصورة ولا نفسا لانها انما تعمل بتوسط لاجام حتى انها العقل
 لاجل لما كانت هيولها بالنفس الدات فابله للغير بسبب وجود الصور ذواتها والعقل
 لا خربايت الذات الدات لا يلد وان يكون لشيء بايت الذات قابل للغير مدخل في ازم
 الهيول عن العقل واما سبب ذلك هو الطبيعة الخاصة المستركة بين الاجرام السماوية
 الموجبة للجرم المسترك كما مر في هذا النمط فكل من الاجرام السماوية ضرب من المعاونة
 في لزوم الهيول المسترك وقد مر في النمط لاول ان الهيول يحتاج فيها الى الصور
 في لا يتم لسبق ازلها الهيول الا ان صورها وعلل الصور ايضا ^{كذلك} ذكر العقل
 لكن شبه العقل الى الهيول المسترك كغيرها من اجزاء واختلاف الصور لا يلد
 حال وليس كذلك العقل الفاعل فكل من قبل القابل ان يحل بسببها الهيول العقل
^{نقص الصورة دون}

عن العمل وعروض هذا الاستحواض سند عن الصواب وهو احتلاق ^{استعداد}
 كما اذا سخن المآخذ فصار مادة سند المناسب للصورة الهوائية ^{استعداد}
 فصار رزقها ان يعض عليها الصورة الهوائية ^{استعداد}
 ايضا سند ^{استعداد} لا سبب الا لاجرام السماوية المستقيمة لفصل كذا العنصر
 السبب البعد عن المركز المحيط كما نفل عن فم من الطبعين ^{الكذب}
 ومن اجزاء الجسم قرب تلك السند مجازة تلك الاستبعاد ^{استعداد}
 فصار رازا ولا بعد لسكونه وبعده عن المجال برد وكذا فصار رازا ^{استعداد}
 المار كان جارا اقل جران من النار وما على الارض من رازا اقل من الارض وقلة الجرم
 والبرق موجب لطول ان المبروت اما من الجران او من البرودة فصار رازا ^{استعداد}
 ما يفتحق الغاير هذا سبب الى وهو نوجبان كجر الجرم لا غير متقوم ^{استعداد}
 لا رازا وذلك غير جاز عند الفلاسفة لا بد ان يكون لاجرام السماوية باحوال
 اخرى من الحركات والافاضة او الخواص من العناصر ^{استعداد}
 فيها بحسب ^{استعداد} السماوية وبرايمور منصفة بالسماوية امتزاجات ^{استعداد}
 لغوي بعدة وهناك يقولون المنقول النباتية والحيوانية والناطقية ^{استعداد}
 الذي يلهذا العالم وعند الناطقة نفع ترتب جود الجواهر العقلية ^{استعداد}
 الاستكمال لآلات البنية ما لها من الافاضات العالمة من الجوار ^{استعداد}
 على سبيل الاقضاء فان تأملك ما اعطيت من الاصول ^{استعداد}
 البرهان اراد ان يبرهن اسباب امتزاجات العناصر ^{استعداد}
 فقال لامتزاجات يحصل شئ واحد ^{استعداد}

من السماو اما النسب وكما اذا السهم موضع ما بها بعض ^{استعداد}
 الموجبة تجوز للطافة الموجبة للجميل ^{استعداد}
 لا امتزاجه لغز وتلك المجازاة بحسب ما سبب ^{استعداد}
 وكذا عدم المجازاة بوجوب البرودة والكثافة وهبوط الجسم ^{استعداد}
 واحرا تلك اما الاخر من المنفعة السماوية ^{استعداد}
 العاكية ولا اتصال ^{استعداد}
 امتزاجات من العناصر لا امتزاجات الحاصلة ^{استعداد}
 عناصرها كما وكفا واحلاف ترا كنهان ^{استعداد}
 محله بقبول القوى التي بعد امتزاجات ^{استعداد}
 قرا وبعد امتزاجات ^{استعداد}
 والحيوانية والناطقية العقل ^{استعداد}
 نصف مراتب الجواهر العقلية ^{استعداد}
 العقل الاول ^{استعداد}
 والبصائر ^{استعداد}
 كان محال ^{استعداد}
 من الاجرام ^{استعداد}

اراد ان يبرهن هذا النمط بقا النفوس ^{استعداد}
 والمعنويات ^{استعداد}
 الكلمة ^{استعداد}

قال المصنف

وكيفية وقوع النفس الكائنات انما وسه بالجزء المجردة بموضوعات من الماثل في
هذا النمط مايل المسألة في رتبة الوجود واحوال النفس الناطقة بعد البدن
منه تا، امل كذا ابتدا الوجود من الوجود بالاسر من كذا حتى ينتهي الى الوجود
ثم عاين من الاختصاص والاسر من كذا حتى ينتهي الى النفس الناطقة العقل المستقلة
عن الماثل مراتب الوجودات كما مر في آخر النظم المتقدم فاما ان الوجود
كيف ابتدأ من الواجب الذي هو اسر من الوجودات ثم العقل الاول لا العقل الثاني
المنفرد السواد من النفس العقلية لا العقل الاول حتى ينتهي الى العاقل من كذا
الوجودات ادنا بالكونها فابله منقولة اياما من الصور المنفردة كونها ناقصة
بها من عاينها متوجها الى الكمال من كذا حتى ينتهي الى اسر من كذا فارتفع
القيود في الصور الحسية التي هي اسر من منها ثم الصور النوعية بانواعها التي
هي اسر من الصور الحسية ثم المراتب من انواع الاحكام ومناجياتها وارتفع
المراحب بحسب القرب البعد من كذا لا التراكيب الباطنة للصور المعنوية والنباتية
والحيوانية والانسانية وهذا الترتيب من التراكيب لا عند وجود النفس
النفس الناطقة من مراتبها الكمالية لا العقل المستفاد الذي هو عمل مراتب الصور
وبعد ترتيب النفس من القبول العقلية فهذا هو الترتيب من كذا الى كذا
من كذا حتى ينتهي الى الكمال من كذا حتى ينتهي الى اسر من كذا
النفس الناطقة التي هي موضوع ما للصور العقلية غير مطبوعة الجسم به بل انما
ان ان الوجود في الجسم انما يكون ان كذا ان كذا وحافظا للعلام مع ما الموت
تصريحه بل كذا ما هو مبدأ الوجود من الجواهر الباقية

ط الصورة

وذلك

ان من ان النفس الناطقة باقية بعد محو ما عن البدن وتبقى له قدر من الوجود
ان علم وجود النفس من غير الوجود ابدأ من البدن شرطاً معاً لان النفس الناطقة
التي هي عمل الصور العقلية ليست في البدن فاقية به كمراتب النمط الماثل حتى يحتاج
لنفسه ان الله افتقار الحال الى العمل بل يعلقها بالجسم ان كان كذا ان كذا
فغير البدن الموت عن كذا ان كذا وحافظا للعلام مع ما لا يضر جودها بل كذا جودها
ما قبلها هو مبدأ الوجود من الجواهر الباقية والعاقل ان يكون في النمط الماثل
ان صدور النفس العقلية من كذا وطريقها الى البدن واذا كان البدن شرطاً لجودها
فلم لا يجوز ان يكون ايضا شرطاً لبقائها وحياتها ثم زفساد البدن فسادها
تبصر اذا كان في النفس الناطقة قد سادت ملكة الاتصال بعقل الفاعل المضر
فقد ان لا تلتصق بها فتلذذها لا بالها اذا ان شئت ان النفس الناطقة ليست
في وجودها لان كذا العقلية في البدن يترتب ان النفس الناطقة كذا هذا العاقل
بالبدن حاله غير العقلات فصارت الاحساسات ولا فكا من جهة العقل
فصلها الى الفطرات شيئا بعد شيئا صادرة اجرامها وجعلتها ملكة الاتصال بعقل
الفاعل لم ينفعت عن البدن لان عقلها الصور العقلية بذاتها لا بالالات
البدنية كعلم في النمط الماثل انما احتاجت الى الاحساسات واذا ثبت
ليست بحاجة في العقلات الى البدن لزم ان لا يكون بحاجة في الوجود الى البدن
لكنه بحاجة في العقلات الى ان لتعمل موفقة على الوجود وانما وسم هذا
العلم مع الفصول التي قبل بالبتقر لان البتقر جعل غير البصير بصيرا والذاكر
الفصول احوال النفس الانسانية التي هي في الانسان من كل شئ سببها
بالبتقر

كما علمت

لا ان لمخالفة عنها كذا في ما يكون من سبب
 العالم كلال البصر الآخرة للشوق كلال كما تعرض لا محالة القوى الحسية والحركة ولكن ليس
 هذا الكلال بل كغيره اما كغير القوى الحسية والجبرية في طريق انحلال والتعلق العقلي
 اما ثابتة اما في طريق النمو والازدياد وليس في كلال عرض لها كلال لا يجب لا يكون
 لها فعل بنفسها وذلك لانها علمت ان حسنها عن المال لا ينقص وازدادت سائما فاقول
 ان النفس قد تعرضت لغير ما تستغفر عن فعله فيسبب ذلك ليدل على انه لا يفعل له
 واما اذا وجد له الاستغفار عن ولا يجتنبه العلم على ان له فعله بنفسه
 سبب حجة اخرى ان النفس الناطقة تدرك ما لا بالها وتعرف ان فعل النفس الناطقة
 لو كان في الآلات فكما تعرضت للآلات كلال تعرض لها في فعلها كلال يصدر عن هذه الطبيعة
 واضح فان انحلال السطو في انحلال المسدوط كما ان التعلق الحسية والحركة كما كانت
 فعلها بالآلات الجسمانية مكلما تعرضت لآلات كلال عرض لها ايضا كلال لكل الآلات
 باطل اذ ليس كل تعرض للآلات كلال تعرض للنفس في فعلها كلال وهذا سبب حجة اخرى
 كان موجبا كليا وبما بين الجسمانية قد كلال الآلات لا كلال النفس في فعلها بل كغير
 اما باسما على جارية او زائدا على ما كان في سبب لا يخطأ في هذا الاستحسان
 المتقدم وهو ان فعلها للآلات يدرك ومنها تحت المحذور والشر اذا كان تعرض لها
 كلال لآلات كلال كلال حواس الوجدان وهو ان حال قد تعرضت كلال الآلات
 البدنية لها كلال في العقل كلال كفي في سبب السخوة وضعف القوى الجسمانية فانها
 قد يصير خرفا ضعيفا العقل فاحاب ان هذا حسنا لعزلها عن السطو
 المذكور وتعلم في السطو ان حسنا عن كلال لا ينقص شيئا فان قلت
 كلال

يمكن توجه ذلك بطريقا معارضة وهو لا يصح الجواب انه حسنا عن المال
 قال لو كان فعل النفس في آيات غير آياتها معرض لها كلال بكلال الآلة المال بل
 اذ قد تعرض لها كلال بكلال الآلات قلت نعم ان كلالها في السخوة بكلال الآلات
 المحار ان كلالها عن فعل نفسها ليستغفها بغير البدن في ضعف القوى الجسمانية
 وكفى احتياج البدن لا التدبير كما يكون في الامراض الحادة لان النفس قد يكون في
 واستغفار عن كماله فيسبب ذلك ليدل على انه لا يفعل له في نفسه واما اذا وجد في
 لا تستغفر عن من فعله في نفسه ولا يحتاج في العلم على انه لا يفعل له فلا يفسد كماله في
 لا يخطأ في حتمية استغفار المال في دليلنا دون دليلكم ولا هذا اشار اليه بتوروا واذكر
 سائما واعترض على ما لم يأت في الجوز ان كماله زيادة العقل في سبب لا يخطأ في زيادة
 والعلوم وان كانت قوة النفس على المحار ان كماله المعبر في زيادة النفس على كلالها
 معين في الصحة البدنية وكذا في ما قلنا في آخر السخوة والفساد الواقع زمان
 الكهولة واقعا فانه يزداد على ذلك المعبر والحاصل ان كلال السخوة كماله واقعا في
 المعبر لذل العقل في آخر السخوة دون الكهولة لزيادة المقدرة في العلوم
 كما في هذا الاعتراض الحجة انما يرد على المال البدني اذ لا يمتنع من سبب في المال
 فلو بدل في الزمان لارضا في صفة كما قال انه لكنه قد كلال الآلات ولا كلال النفس
 تعطلها بل كغيره تعطلها زائدا على ما كان وعلى كماله كافي في الزمان لا يصح ان يقال
 ان كلاله في المقدرات والعلوم لا بعد ذلك قد كماله في المقدرات العلم كثر في نفسه
 العقل زيادة بقر ما نزل ايضا ان القوى القاهة مالا يدان كماله كماله في الزمان

لا سيما القوية وخصوصا اذا اتبعت فلا فعلا في القوى وكان الضعيف
 مثل تلك الحال في القوى
 كماله في القوة الضعيفة
 اثر القوية

واما فعل البقاء العاقل فتكون كغيره من الحوادث واصف
 غير محتاجة وجودها وتعمل في البدن لتدبره ان القوي الجسمانية كل سكر يوافق
 كان الباصرة اذا سالت عليها لا يصار عرض لها كلال ولذلك خلقت لاجل ان العالم
 لا يتوالى عليها لا يصار فلا حكمها ولو توالى عليها السهم ضعفت بظهورها وكذا حال
 الجسمانية اذا ادركت القوي الجسمانية شيئا قويا شديدا لم تمارس في الجاسية
 ضعفت كما ان الباصرة اذا ادركت السهم لم يحس البقية والذن والسامع اذا ادركت
 صوت الرعدة لم يحس بصوت كذا السامع اذا اجتت راحة قوته لم يحس الضعيف
 سائر القوي الجسمانية والقوي العاقل بخلاف ذلك فانه كلما كثر علمها التعلل
 وقوي على العقل الضعيف بعد فعل القوي لانه يصرح بالادراك فانها تاكل ايضا وتذكر حيث
 تعلم بالمعادنة المتكررة لانها قوت رسته ولذلك قال الشيخ وان فعل القوي العاقل كغيره
 كغيره الخلاف وصفه فمتان القوي العاقل لا يملكها كمن لا يفعل وكل من جسمانية
 مكنها كمن لا يفعل انما هو بالمال ان القوي العاقل ليس بجسمانية واعتبره
 بان الخيال يترك له بعد حمل الجبل الخواب ليس المراد بقوي المجسوس اضعف كقوة
 وضعف بل يترك ما يترك في الجاسية وضعف زاده بتصرفه ما كان يفعله بالاله ولم
 له فعل خاص لم يكن له فعل بالاله ولهذا فان القوي الجسمانية لا تدرك الا بها قوتها
 ولا تدرك ادراكها بوجه فانه لا آيات للملا الا انها وادراكها ولا يفعل لها الا
 ما ارادها وليست القوي العقلية كذلك فانها تفعل كل شيء هذا حجج اخرى على
 وتدبره ان كل ما لم يكن له فعل فيه بل لم يكن له فعل في الآلة ولا فعله اذ لو كان
 فعل في الآلة اذ في غير التدبير ان فعل الآلة فلا يدركه بزاوية تفعلها في الآلة الاولى

لا يدركه

6

واما لا يكون له فعل في الآلة ولا يفعله الذي بهن الآلة والالوجية اخرى وسيل
 ولهذا فان القوي الجسمانية لما كانت تدرك بالاله لم تدرك الآلة ولا ادراكها بالاله والقوي العاقل
 مدرك للجميع ما ظن انها الا انها ولا ادراكها فيجعل بين المدة صنفين من الماني ان
 العاقل ليست باله جسمانية في الكبرى نظر الخوا ان يدرك المدرك بالاله وتدرك الآلة
 تدرك بالاله اخرى وتدرك الآلة اخرى تدرك هذه الآلة بالاله الاولى وهي لا تسلسل
 زاده بتصرفه لو كانت القوي العقلية منطبعة في جسم من طبقة دماغ لها شياطة العقلية
 او كانت العقلية البلية انما تسفل بجعل صورة المتفعل لها فان استأنفت العقل
 بعد لم يكن فكره وحصل لها صورة المتفعل بعد لم يكن لها ولا انها مادية فلو لم يكن لها
 يحصل لها من صورة المتفعل من دية موجودا في مادة ايضا ولا جسم لا يتجسد في
 الصورة التي لم تزل في دية المادته ما لعدم فكره وحصل في مادة واجبة يكون في
 ما عر ارض عينا بها صورتان لشئ واحد معا وقد سبق بيان هذا ما ذكره من الصور
 بها بصير القوي المتفعله بعقل الآلة بها كمنه الصورة التي للشئ الذي فيه القوي المتفعله
 والقوي المتفعله مفارقه لها اذ اما ما ان كمنه تلك المفارقه لوجه المتفعل اياها ولا
 المتفعل اصلا وليس له اجد لا من يصحح هذا حجج اخرى على المظنون
 القوي العاقل لو كان في جسم من طبقة دماغ او غير ذلك لكانت ايمان العقل ايا
 او لا العقلية اياها وكلها باطل لان القوي العاقل يفعل كل عضون في دية دية
 السطرية فلا يكون في جسم لما حاصرت العقلها لذلك الجسم والآلة لم يحصل
 معاني الصور ذلك الجسم في اهر بجال كما سبق اذ لم يجر حدوث عقلها لم يتم افعالها
 داما او لا عقلها اياها لانه ان كمنه عقلها مفارقه صورة ذلك الجسم المفارقه جاصلا

فادام

بلزم بعضها دائما وان لم يكن امتنع دائما لامتناع حصول صوت اخر كما امتنع قلما
 لو كانت جالته في جسم لها حادثات بعضها لذلك الجسم لوجبت المنعقلا لما كان
 صوت المنعقل فقد حصل لها صوت ذلك الجسم بعد ان لم يكن فيكون ذلك الصوت جالته
 في ذلك الجسم كغير القوة العاقلة حاله في ذلك الحال في الحال جالته كغير ذلك الصوت
 لصوت ذلك الجسم لكونها جالته بعد حصول الجسم فلزم ان يكون له مادة واحدة صور ان
 وهو باطل كما مر في النسخة الرابع والاربع اعراضها بها لان المادة انما يتحد الشخص
 كانت اعراضها مستقلة في محال الصوت الجادته صوت معقول حاله في ذلك الجسم
 حاله فلما هو حاله في صوت ذلك الجسم خارجية حاله في لا بالتوسط فلما لا بد
 امتناع اجتماعها تحلها لهذا لاشارات فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل متناهي
 مدته ولا يصل في كثر مر كثر في قوة قابلية للتعدد متناهي في الثبات قال
 لا على انها اصل بل كالمركب من شي كالمركب من شي كالمركب من شي كالمركب من شي
 ولا اعراض وجودها في موضوعها فتوقع فساد وجودها في موضوعها فلم يمتنع فيها
 واذا كان كذلك لم يكن لها وجود في نفسها قابلية للتعدد بعد وجودها بعلها وثباتها
 انما سمى هذا الفصل تكلم لهذا لاشارات لان المقصود منها بيان النفس
 مع بقاء بعلها بعد موت البدن وذلك انما يتم بهذا الفصل قال فاعلم من هذا
 ان النفس الناطقة غير منطبعة في جسم فاعلم من انما عاقله بذاتها قال لا يمتنع هذا
 على ثبات النفس لبدن وتقدم ان الجوهر العاقل متناهي في النفس الناطقة اما اصل
 او كثر في المان باطل كما تبين فتعبر كونه اصلا واذا كان اصلا لا كثر قابلية
 لان كل ما يقبل في ذاتها مكان فسادها ما يفسد فسادا ولا يمكن عرض وجود

فلا بد من رجل وجملة الجوزان كمنزلة الفاسد منساج فنام الموجود بالحدود من ان كمنزلة
الفاسد من ان في المادة تقوم به امكانه وسنخ ان يستدعي فاسد فبالم من ان كمنزلة الجوزان
ما تقوم به قوة فساد. ومن معنى آخر فلا كمنزلة اصلا لاننا قلنا ان لا يجوز ان لا يكون اصلا
لانه لو لم يكن اصلا بل كمنزلة من شئ كالجمل وشئ كالصون فلا بد من وجود البسط فيه ^{للسلسلة} دعاء
ولا يكون له البسط فالبطلان للفساد والامكان في سيطر كاسنا فلكل البسط مجردا كمنزلة
للجوزان مجالا للتعقيلات لما مر في المبدأ الما لان كل مجرد عاقل لا معنى للنفس الا في كمنزلة ان
كمنزلة جزئ النفس وقد فرضناه ام حركها هذا خلف على هذا المفسر سقط ما قالوا ان
جزئ النفس لو كان باقيا لما لم تقا تعقيلات النفس اذ ان كمنزلة شرط بقا التعقيلات
الاخر لان هذا المأزود على من يمتنع على الشئ الثاني اما اذا ابطال بالحلف كمنزلة فلا بد
الحج انما يتم ان لو ثبت الامكان وجوده في ان كل مجرد عاقل ايضا لم يمتنع فيها لعدم
فالمزج مجرد بها وذلك لانها لو كانت حادثة لكانت باقية للعدم والوجود وانهم يامروا
والاعراض وجودها موضوعا بها هذا جواب سوال هو ان يقال لا عرض البسط قابلة للفساد
فذلكم منقوض بها فاجاب ان قوة فساد امنا لما قامت لموضوعا بها الجاهل لجوزانها
فلا يمتنع تركها بخلاف لا كمنزلة لوجوده جابل فانه يمتنع تركها فورا اذا كان كذلك بعض
اذ اثبت بهذا الحج ان النفس كمنزلة سيطرة على حادثة المجل البطلان للفساد فكل هو سيطرة
حال لا يمتنع الفاسد ايضا لبعض من الحج وانما قال بعد وجوده لا تعلها وباتبا بها
لانها ليست بمنسج الف لا مطلقا والا لكانت اجزاء لوجودها وانها المبدأ
ان العاقل لا يجزأ المعقول لاشياء لغز لسنا في قصور وهم ونفسه ان
فما من المصداق بين مع عندم ان الجوزا الما لكان اذا عقل صورة عقلية صار

فلفرض الجوهر العاقل عقل آكان هو على قولهم لعينه المعقول من آهل روح كان
 عند ما لم يعقل أو بطل منه ذلك فان كان كان سواء عقل أو لم يعقلها وان كان
 منه ذلك لكان بطل على انه جال له او على انه كان على انه جال له والذات باقية فهو ليس
 بالاستحالات ليس على يقولون وان كان على انه دام فقد بطل في ام وجدت من لفر
 ليس ان صار شيئاً آخر على ان كانا ملت هذا ايضا ملت انه بعضي هو في مشترك
 ويجدد مركباً بسيطاً لما فرغ من بقاء النفس بعد البدن مع معقولها اراد
 ان يتن كغيره ايضا فانها بطل المعولات فشرع في بطل قول المتأخرين اتحاد العاقل
 بالصورة المعنوية فقال ان قوماً من الحكماء المقصد من ههنا ان الجوهر العاقل
 اذا عطل صورته عقليه صار هو الوجود لكان لا يورث صفة الجوهر العاقل عقل هو
 هو انما ان سعى الجوهر العاقل كان قبل ان يعقل او لم يكن فان بقي كان فكذلك
 عند غيرهم العقل في هذه العقل سواء وهو محال وان لم يكن كان فقد بطل امر كان
 لا اتحاد وذلك الامر الذي بطل لما ذكرناه او صفة من صفاته وجوده كان اعميه فان كان
 صفة الذات باقية كانت كذلك هو لا سجد لا العقل ولا الاتحاد على ان يكون
 كانت الذات فقد بطل ام وجدت من لفر لانه صار شيئاً آخر واجد به واذ انما ملت
 على انه بالجسم كثر وفساد اذ كل من صير شيئاً آخر ولا يبقى بعد الصيرورة فذلك
 وفساد وفساد في تحت الكثرة والفساد ان ذلك بعضي من اهل الميتافيزيقا
 المحاصل بعد الاتحاد تجدوا امر مركباً لا يمتزج والصورة لا تجدوا امر واحد من مركب
 والصورة لا يمتزج في غير طر الحوا ان كثر الصفة الزائدة عدم العقل وعدم الاتحاد
 ودر سجد العقل والاتحاد زائدة عن نفسه وايضا اذا عملت ام عملت الكثرة

كما في سجد ما عملت كثر سواء عملت او لم يعملها او صير شيئاً آخر وانه من ممتزج
 ذكرنا هذا زائدة منه بل امتناع الاتحاد ونقرر ان الجوهر العاقل اذا عمل
 واتحد مع ثم عمل مع العقل اتحد العقل اما ان كثر كان عند العقل اتحد
 شيئاً آخر فان كان فكل من العقل وعدم العقل سواء وهو محال وان صار شيئاً آخر فاما
 بطل كونه أو لا فان بطل فلا كثر عند العقل سجد وبطل ما ذكرناه وان كان كونه اياً
 ان كثر أو لا سجد وهو خلاف من ذهبهم لانهم انما ذهبوا للاتحاد العاقل المعقول او نفس
 لا اتحاد من كثر وهم ومنه وبولاء انما يقولون ان النفس الناطقة اذا عملت شيئاً
 فاما تعمل ذلك الشيء انما بالعمل للفعال هذا هو قولنا وايضا بالبال العقل للفعال
 هو ان يصير نفس العقل للفعال لانها تصير العقل المسند الى العقل للفعال او بعينه
 النفس كثر العقل المسند وهو لا يبين ان يجعل العقل للفعال متجداً ودر صفة
 دون سجد ويجعلوا الصلوا واحداً يجعل النفس كثر واجل الى كل معقول على ان كان
 في قولهم ان النفس الناطقة العقل المسند حسن بصورة ما به العالم بالاجزاء
 زعموا ان النفس الناطقة اذا عملت شيئاً فاما العقل انما بالبال العقل للفعال قال سجد
 هذا جواز من هذا الحكم ان العقل النفس انما كثر انما بالبال العقل للفعال لكن بولاء
 قالوا ان الصلوا النفس العقل للفعال هو ان يصير نفس العقل للفعال وان النفس الناطقة
 بعينه العقل المسند وانما يصير العقل المسند اذا صار نفس العقل للفعال منفصلاً
 الناطقة بكثر النفس العقل المسند وانما بطل ذلك انه اذا اتصل النفس العقل للفعال
 فاما ان متصل به كماله واتممه ولا يكمل له فان كان لا يلزم ان يكون متصلاً ببعضه
 ان يكون العقل للفعال متجزئاً وقد علم ان الجواهر العقلية ليست متجزئة والا يلزم

معقولة
 المستندة الى
 العقل

صدر لا سبب عليه وان كان الاول لهم ان يكون النفس له طبعه كما هو مدرك لكل معقول ^{الفعل}
 وذلك على ان لا جازية في قولهم انهم من هذا الجاهل حال آخر حيث ان النفس ^{نفسه}
 العقل المتفاد حسن مقتضى النفس التي لها بالعقل للعقل ^{نفسه} كما كان لهم طبع
 مفور في نفس العقل المعنوية كما انهم في تلك المراتب وهو حشفت كلهم ^{نفسه}
 من انفسهم انهم لا ينفون ولا فرود في نفسهم وقد افضت زاهل زمانه رجل ^{نفسه}
 هو ذلك المتألف من اداسية من اول ^{نفسه} العرض من بين الحكمة ان العقل بهذا
 الاتحاد هو فرود في اناسه انه صنف كما ان ذلك كان ذلك الكتاب من غير احجاب ^{نفسه}
 في فساد ما اشتمل عليه الحشفت النمر الودى ^{نفسه} اناس اعلم ان قول العقل ان
 يصير شيئا فلا يصير شيئا لا يصير شيئا لا يصير شيئا لا يصير شيئا لا يصير شيئا
 من ثمة بل ان كان شيئا واحدا فصار واجدا في قولهم من غير معقول ان
 كل من من موجودا في اناس من غير ان وان كان اجراما غير موجود في بطلان ذلك
 موجودا ان كان المعدوم بل في ثمة من غير اوله بحيث ان كان في ثمة من غير اياه
 وان كانا معدومين فلم يصير احدهما الاخر بل انما هو من غير ان الماء صار اياه ^{نفسه}
 لما يصير في المايه وليس هو اياه او ما يصير في هذا الجوى ^{نفسه} لما فرغ من ابطال من غير
 في الاتحاد انما ان البطلان في الاتحاد مطلقا وتقرر ان قول العقل ان شيئا صار شيئا
 بطلان بل لا معنى لما كان بطريق من حشفت اوله ان في غير البس من حشفت اوله
 فيكون الشيء الاخر من غير اياه كصيرورة الماء اياه ولا يصير اسود وغيره كما ان شيئا
 من ما كان بطريق التركيب ان سفر الى الشيء الصار من غير من غير كالمصير اياه
 كما نفاها من الرطب والغل كراية ان يصير شيئا اجدا في ثمة من غير ^{نفسه} وهذا
 وذلك في ثمة

المدور

وهذا حال من معقول قوله فسوى اى تحت لا اصل له واما ما انما انما انما
 صدر الاتحاد انما ان كونا موجود من او معدوم من كونا اجدها موجودا او لا يوجد في الكل
 اطل انما اذا كانا معدومين فلا يهاه اناس من غير ان لا واحد الما انما ان اجدها معدوم
 ان كونا المعدوم هو الصاير والامر الما ان الذي صار الصاير هو الصاير اياه والقسم الما
 بل لا يستحال ان الما اذا كان معدوم ما لم يصير شيئا في ثمة كذا ما كان الية واما لا ان كان
 لو كان معدوم ما سوا جئت عند معدوم من اوله انما انما لان المعدوم لا يكون غير الموجود
 مصير اياه لان المعدوم لا يصف بالوصف الموجود فلا يكون مصير اياه ولكن ذلك
 قال لو كان اجدها معدوم في المنع الاتحاد اية المعدوم حال المعدوم لا يكون معدوم
 حاله الوجود فيقول كلامه فقد بطل كون المفروض المعدوم مائتا ومصير اياه ان
 كان المعدوم في الامر المتقدم الى الصاير سوا جئت من اوله ان كان المفروض مائتا
 في ثمة لا يفرق من كان في ثمة لا يها مصير اية فيكون من كان في ثمة الكون هذا اذا كان
 معدوم ما فقط اما اذا كانا معدومين فلم يصير احدهما الاخر لان المعدوم لا يصف بفعل وجود
 بل يصير من بين شيئا لا يمكن الا على طريق الكبر والفساد في ثمة الما صار هو اياه
 ان الجسم البز كان ما حلق الصور المايه ليس الصور الية او ما يصير من هذا الجوى كذا
 في ثمة لا يمكن ان يكون الية انما لو كانا موجودين كذا انما انما لان ذلك ان كانا
 موجودين في وجود من انفسهم لم لا يكون ان كونا موجودين في وجود واحد في ثمة
 على التراجع ^{نفسه} في ثمة في ثمة ان كل العقل فانه ذات موجودة في ثمة
 الجلايا العقلية تقرر من في ثمة آخر اذا بطل القول في الاتحاد فكل شيء في ثمة
 موجودة تقرر في الصور العقلية تقرر من في ثمة اخرى جلة الشيء ما ظهر في جملته

ما يمكن من ذلك لا من العذر وعلما لا انفعالا لان بالذات افضل مما بالغير ^{لغير}
 شايبة لا اعتبارا بالعلل لكونه مقصدا ومقتضا لكونه المذرك فاعلا افضل ^{باعتبار}
 لكونه مقصدا ومقتضا لكونه المذرك مستغلا وقد يكون بحسب المذرك ان يكون
 مذكرا بعلته لا معلولا وكونه المذرك محجودا الاما دال ان المذرك بعلته افضل ^{المذرك}
 معلولا لان العلم بكنه العلة التامة موجب للعلم التام بمماهده معلولا ^{لغير} وليس العلم التام
 بالمعلول موجب للعلم بمماهده علة لان العلة ترحب في ما هو موجب لها ^{باعتبار} المعنى
 هو هو والمعلول بوجوبه معلول لا يستضي علة المعنى وانما بعضه علم ما وادراك
 الواجب لا شيئا افضل اقسام لا ادراك في نفسه وفي كون الشيء مذكرا ومذكرا ^{ادراك}
 كنه لا شيئا وجبا فيها وهو فعل في حال ومن جهة العلة لانه تعاكس يذكر كنهه وغيره
 فانه التي هي علة الاشياء وعللها قوله فانه متعلق افضل بعين هو افضل الاجزاء
 فانه متعلق ادراك الجوهر العقلي لا شيئا اما ادراكها للواجب فيمكن ادراكها
 بالمعلول بل اسرار الواجب عليها ومضيق في علمت ما بعد الواجب ^{الواجب} العقل مذكرا
 الواجب لا يتأخر عن العقل بل يزداد وانها لان ذواتها على ما بعد ما وبعد ^{باعتبار} لا يمكن
 ادراكها بنفسها ^{كلها} في شئ ثم جازية عن جوهر عقل مقصور لان محجوزا عن العقل الى
 هو العقل الذي في صور المعقولات واما العقل النقي فسطحهم فيها بعض تلك الصور ^{باعتبار}
 يستعدادها وانما لها بذلك العقل في هذه الادراكات مستعددة المبادي لانها
 قد يحصل بالاستعداد لا بالعلل على المعلول وقد يحصل بالعكس وقد يحصل من الجوهر الخارجية
 او الدافعة لمقتضى المناسبات لانها تستعمل بان بها العلم بالنسبة لا العلم بالادراك
 واما لا العلم بالاشياء واما لا العلم بما يتاخر في مقتضى ادراكها ^{ادراك}

الرسم الحق وانما سمي بالاشئ والرسم لانها حادثة رايها كالفعل المبني ^{للمعنى}
 وهم وينسب وعلل يقول ان كانت المعقولات لا يتحد بالعقل ولا بعضها ^{باعتبار}
 ثم قد سلم ان واجب الوجود بعقل كل شئ وليس اجدا حاصل هناك كنهه ^{للمعنى}
 كان بعقل انه نداه ثم لم يزل في مقتضى عقله فانه ان يقبل اكثر حالات اكثر لازمة
 متاخرة لا دافعة لذات متوهمه وحالات ايضا على كنهه ^{باعتبار} اللوازم والذات ^{للمعنى}
 او غير مباينة لا سلم الوجود وكلاهما عرض له كنهه ^{باعتبار} اللوازم ^{للمعنى} اضافة ^{للمعنى} واما ^{للمعنى}
 والسبب لك كنهه لا سيما لكن لا يتاخر لكونه وحده انه ^{باعتبار} هذا سؤال ^{للمعنى}
 على ما في جوابه ويقر من ان قال انك ذكرت ان الصور المعقولة لا يتحد بالعقل ولا ^{باعتبار}
 بعض بل هو صور مباينة مستقرة في جوهر العاقل ثم سلم ان الواجب ^{باعتبار} كل شئ ^{للمعنى}
 صوراً متباينة مستقرة في ذاته ثم لم يزل ان لا كنهه ذات الواجب اجدا حاصل كنهه ^{باعتبار}
 فاحاط بالواجب لما عقل انه نداه وكان انه غلة لكثرة لزومة ^{باعتبار} العقل اكثر ^{للمعنى}
 العلم مستلزم ^{باعتبار} العقل ^{للمعنى} صور المعقولات لازمة متاخرة عرض له ^{باعتبار} واصاحات ^{للمعنى}
 مستلزمة لما علم ان الواجب العقل الاول ثم المال ^{باعتبار} ما لا يعلم ^{للمعنى} لا عرضا ^{للمعنى}
 هو كذلك في متاخرة عن مقتضى وكثرة اللوازم ^{باعتبار} التاشية ^{للمعنى} الذات ^{للمعنى} لانها في حيز اللوازم ^{للمعنى}
 كانت اللوازم مستقرة في ذات اللوازم او مباينة فعلم ان كنهه ^{باعتبار} ذات الواحد ^{للمعنى}
 بذاته المستقر على بالعلية والوجود لا يفسد كنهه ^{باعتبار} كما ^{للمعنى} ان الواجب ^{للمعنى} كنهه ^{للمعنى}
 لوازم اضافة ^{باعتبار} واما ^{للمعنى} كنهه ^{للمعنى} كنهه ^{للمعنى} كنهه ^{للمعنى} كنهه ^{للمعنى}
 وجدته في قوله لم يزل في مقتضى عقله فانه نداه ان لم يزل كنهه ^{باعتبار} فانه ^{للمعنى}
 لا اجل علمه فانه نداه ان حصل اكثر ^{باعتبار} وقد مر ان ^{للمعنى} هو العلم ^{للمعنى} فانه ^{للمعنى}

وسبب
 فانه ما لا يمكن

ولا يخفى ان القول بكثرة التوارث في احوال الواجب ان يكون السبب عللًا وما لا يكون معدداً
من اجده ونقول ان الواجب ان لا يجرى جرحاً لوجوهه وكونه محلاً للملكية في كل ذلك مخالف
منه بالحكم وانما الزم القدماء في العلم عنه في احوال ظهور تمام الصور المعنوية ليدروا بها
المسألة المسئلة المشاؤون اتحاد العاقل بالمعقول يستجيب لها جديلاً في الترام حين
واعلم ان هذه البراهين انما ارسلت لهم لجعلهم العلم حصول صورته المعلوم في العالم انما
اذا جعل معنى لغيره اضافة الى المعلومات كالبصير الباصرة فلا تدرى من سببها
اشارة الاشارة الخرم قد تفصل كالعقل الكليات بحيث سببها منسوبة الى
منه في شخصه شخصه كالكسوف الخرم فانه قد تفصل في نوعه في سببها اسباب الخرم
واحاطه العقل بها وتعتبرها كالعقل الكليات وذلك غير لازم لاجل الخرم الزمان لها الذي
حكم انهم في الآن وقبله او بعد بل مثل ان يفعل ان كسوفاً جرمياً تعرض غير حصول
خرم في وقت كذا وهو جرمي ملازم متتابع كذا ثم ربما وقع ذلك الكسوف لم يكن عند العاقل
احاط به في اوله وان كان معقولاً له على الخرم الاول لان هذا ادراك آخر جرمي يحدث
حدث المدرك في ذلك مع زواله وذلك الاول كبر زماناً الدهر كله وان كان علماً جرمي في
العاقل لان من كون القمر موضح كذا ومن كونه في موضع كذا كسوف معين في وقت
زمان لآل الجبال في مجرى عقلة ذلك امر بافتقار بل يكون الكسوف في وقت وبعده
اشارة الى المقدم من ادراك الجزئات على وجه كل لا يمكن ان يتغير بغير الحركات في ادراكها
وجرمي بغير تغير في السبب ان الواجب بل كل مجرد انما يدرك الجزئات على الوجه الاول
ومقرر ان العقل الجزئي على الوجه الجزئي ثم ان تفعل الجزئي متعلقاً بالزمان في وقت الواقع
او سينتج وتعتبر على الوجه الكلي هو ان تفعل غير متعلق بالزمان كما تفعل بغيره وجوب

باسمه منقوله تلك لا سبب له بل يكون نوعه من شخصه يختص بالجزء من العمل
 كسوف حرمي بسبب سبب الحزم حله ان يفعل ان ذلك الكسوف بوجه حصول العمل
 وقت كذا ما ربح كذا ما سببه اول الجمل مثلاً عقد الراس العزم حرمي نوعه في حجم الوقت
 الموصوف البصير المذكور ايضا كذلك وكذا ما سببه اول الجمل عقد الراس بهذا النوع
 من العمل بوجه حرمي الحزم فان ربح ذلك الكسوف العاقل بهذا الوجه لا يفعل
 وقع اوله وانما ان لم يتصور نوعها في شخصها لان عمل المعلول لا يتصور لاجل الحزم
 اذ علم المدعي ان كثر منعتة معقلها انما منعت العمل الحزمي ان لو عمل حرمي
 انما حرمه اوله بوجه يكون حرمه تحريمها حتى يختص بها الحزمي المعلول ذلك انما كثر ان
 نوعها من شخص حرمي الحزم الذي هو العمل فلو عمل حرمي حرمه لزم العمل حرمي الحزم
 الحزمي الكثر فاما كون ربحه في كثر معين ان كثر على الوجه الثاني لا هذا انما
 الكتاب يتصور وعقلها كما يعمل الكلمات قوله ان هذا ادراك آخر جزئي متعلق بوجه ذلك
 غير ادراك الحزمي يعمل الكسوف الحزمي سببها غير بعد زمانها من وقت
 او مستمع لان هذا ادراك الحزمي بوجه تبغير صغير المدرك فانه محدث مع جوار المدرك
 ومن ان يرد الى الحزمي لان ادراك الحزمي على الوجه الاول فانه ثابت بما سببها كان الحزمي حدث
 او حدث مع كثر علماً بحرمي فانه من يعمل الحزمي كثر الحزمي اول الجمل مثلاً ان كثر في اول الترتيب
 كثر كسوف معين بوقت محدود من زمان كثر في الجمل ان كثر بزمان كثر في اول الجمل
 فذلك الوقت غير ساعات مثلاً كثر فعله لذلك الكسوف امراً بما قبل الكسوف وهو بعد
 وما هو منه كثر في الكتب ان يعمل الحزمي على الوجه الكلي من ان يعمل اوصاف الكلية غير
 بالان كما لعن جلوسه بان جلوده انسان كثر عالم روم الى غير ذلك من موضع كثر عظم السبب

مستند او صاحب خبره کذا الی غیر ذلک

حتى لا يبقى وصف لا وقد اعتبر فيه موافق لما ذكرنا السهم فنهنا لان من لا يشاء
 المحسنة واجبة لا اسباب حرم نوعها في شحها هذا محسن هذا الفصل الرابع
 في هذا الموضع ^{نبيه} ان قد سطر الصفات الاشياء على وجه منها
 بل ان سورة الذكر ان اسفر ذلك استحال صفة مستقر غير مضافه وسها مثل
 يكون السهم في ادراكه على تحريك جسم ما ولو عدم ذكر الجسم بحال ان مال انه قادر على تحريك
 ما بحال هو اذن غير صفة لكن من غير لغزنا ذاهب في اضافة فان كونه قادرا عليه
 له واحد بلزمتها اضافة الى امر كل من تحريك اجسام بحال مملو لوقوعها او كذا في اشياء
 وقد دخل في ذكره وعمره وحجانه وشجر دخلا مانا فانه ليس كونه قادرا على اضافة لاضافة
 الميسنة تدل على لا بد منه فانه لو لم يكن ذاهبا صلا لا الامكان لم يقع اضافة الفع الى تحريكه
 ابدا ما ضر ذلك كونه قادرا على التحريك فاذن اصل كونه قادرا لا يغير سغير لحوال المقدور
 من الاشياء بل انما سغير لاضافات اكارجه فوط هذا القسم كما لمنا بل الذين
 هذا الفصل شامل على اضافة الصفات ما ان ما يحتمل منها لدهر وما لا يجوز وتقرر
 الصفا ما ان كونه مستقر في الموصوف كالحق والقدرة اضافة محتمل ككون السهم
 او سالا لسر اخر وهذا القسم كونه السهم في الفصل الثاني والمستقر في الموصوف
 مبسطة لاضافة الموصوف الى غير او مبسطة لاول كالسواد والبياض المستقيمة
 سغير سغير المضاهية كالدن او سغير كلعلم فانه اربع اقسام القسم الاول
 الاخر اذ الغرض من سغير الموصوف كالدن صفة البياض كجدار السواد واما الدن
 فلا سغير الموصوف سغير فان السهم اذا كان قادرا على تحريك جسمه ولو عدم ذلك الجسم
 كونه قادرا على تحريكه كذا الجسم لانه ما يقع داه قادرا بل لانه ما سفي اضافة قادريه

الى تحريك الجسم السهم لكان الدن صفة واحد بلزمتها اضافة الى امر كل كونه مستقر
 ذاته لها اذ الدن لا سغير على سفي بعضها اضافة للاحوات ذلك بكل بواسطة اضافة
 الى ذلك الكل كما يكون الدن على تحريك جسم بوزن ما من مثلا وقد ظهر ذلك في سغير وحر
 لكن اضافة الى الكل كونه داه الى عمر ووزنه وغير ذلك عرضية فان ذلك لاضافات
 ما لا بد منه للدن بحيث لو لم يكن لم يكن الدن فان زيد اسلا لو لم يكن لانه كان في
 الدن الى تحريكه ابدا ما ضر ذلك كونه قادرا على التحريك فاذن لاضافة الداه للدن
 الى التي الى الامر الكلي دون التي الاجزاء ولا امر الكل لا سغير فلهذا لا سغير الدن
 الحرات لا يوجب لاضافة لاضافات خارجة فلا يفرها وهذا القسم كما لمنا بل لاول بل لانه
 صفة ذات دون لاول ومنها مثل ان كونه عالما ان سنا للسهم كونه سغير
 عالما ان السهم ليس سغير لاضافة لاضافة المضاهية فان كونه عالما ليس محقق
 لاضافة به حتى انه اذا كان عالما بمعنى كلي لم يكن ذلك ان كونه عالما محملي حتى ان لم يكن
 العلم بالسهم عالما مستقلا بلزمتها اضافة مستقلا فانه هيئة النفس مستقرة (ا) اضافة مستقرة
 محسنة غير العلم بالقدرة وغيره محققها لا كانه كونه قادرا له هيئة (ا) اضافة
 سفي بهذا اذا اختلف حال المضاف لم يعم او وجود وجه ان اختلف حال السهم الذي
 الصفة لاني اضافة الصفة لنفسها فقط بل في الصفة التي يلزمتها تلك لاضافة اضافة
 للسهم صفة للسهم لم يحوان بعرض لم يبدل بحيث الاول ولا بحيث السهم الثاني اما السهم
 الثاني فدر سغير في اضافات بعد لا يوتر الداه هذا القسم الثالث المستقر
 المستقيمة لاضافة الموصوف الى غير المعنيين سغير الغير كلعلم فانه صفة مستقر في العالم
 مستقيمة لاضافة لا متناه سغير سغير المعلم فان العالم بالهذه لانه الداه سغير علمه يخرج
 عن الداه

وذلك لان العلم بكل شخص اضافته الذاتية من العلم بالعلم بالعلم
 فحتماً لا يكون العلم بالخراب علماً آخر ما نعلمه من انما اذا علمنا مقدمه دخل
 فيها زيد مثلاً كقول كل انسان حيوان لم يكن هذا العلم بعينه العلم بالنتيجة وهو العلم
 بغير حيوان لان العلم بالنتيجة علماً آخر مستقلاً ما لمرة اضافته مستقلاً في السمع
 جدي من النفس اضافته جدي من خصوصية العلم بالمتقدم وغيره من خصوصية العلم بالمتقدم
 اليها بخلاف القدر فانها من جهة واحدة بعضها اضافات للاحداث ولكنها للقاء
 واحدة اضافات محتملة الى الاشياء ولو قل العلم بوجوده من العلوم في العالم او
 حقيقة عند العالم كما هو منسوب للفلاسفة والاشياء لما احتج الى هذا التكليف
 لان حصول صورة الشيء المثل حقيقة مغايرة لحصول صورة شيء آخر والمثل حقيقة
 ما ذكره الشيخ رحمه الله في غاير العلوم سواء كان العلم مفرداً بهذا الشيء او
 من النوع من النوع محتملاً اذا اختلف حال المضاف اليه من عدم الوجود او
 الوجود الى العدم او اختلف حال الموصوف اذا عرف ذلك فكل ما لا يحوز عليه المعبر
 بغير ضابطه المقرن العارضة لا اضافته ولا بغير ضابطه المستضيفة للاضافه والمضيق
 بغير اضافته ويجوز بغير الإضافات البعيدة العارضة كما مر في القدر اذ لا يكون
 في الذات ليس نفس الشيء هذا بقدر ما في الكتاب والقائل ان يقول لا يجوز ان يكون العلم
 صديقا اضافته والغير منسب للمعلوم انما في بعض الاضافه لا غير ذلك لا يوجد
 ذات العالم فان قلت العلم بوجوده صورة الشيء في العالم او مثل حقيقة عند هذا
 صفة مقترنة قلت قد مر في الهياط لانه في محله اذا كان هذا التقدير صحيحا
 ومرتبة ايضا الفادات المذكورة في بعض الواجب فكيف يكون لها مثالا
 اضاف

اضاف محضه وكوكبا دارا وعالميا هو كونه في حال مقترنة في نفسك معها اضاف
 لازمه او لاحتمالاتهما في حال مضافه لادواضاف محض اشار الى الصفة
 في بعض الاضافه لان كون الشيء مستقلاً او متعللاً للشيء آخر اضاف ليس بقرينة في
 ذات الموصوف بقرينة القدر والعلم بغير هذا النوع من الصفات لا يسمي بغير
 الموصوفه منها بحيث هو ان يقال لاضافه عند الفلاسفة والاشياء صفة وجود
 محتملة في الخارج وهو لا يكون ان يكون حاصلا في موضوعها لا متناع فقام العرض بذاته
 فاذا انقضت لم يبق بغير موضوعها بالعرض وان كان ذلك حاز بغير الواجب بل
 كل شيء مقترن به بالقبلة ثم محتملة ثم بعد ذلك لا يخلو عن هذا الا بالترام كون
 الإضافات اعتبارية او سلبية فالواجب الخروج بحجبان لا يكون علم الجرات
 علما زمانيا حتى يدخل في الآن الماضي والمستقبل معرض لصفته اذ ان بغير
 بحب ان يكون علم الجرات على الوجه المقدس على اعلال ان الله وحده ان يكون علما بكل
 شيء لان كل شيء لازم له بوسطا او بغير وسطا بل اليه بعينه ورون الذي هو فصل
 الاول اذ اوجبا اذا كان بالاجب لا يكون كماله يعلم ان العلم بالجزئ على الوجه
 الكلي ان العلم بالجزئ بغير علته في زمانه ووقته او واقع او مستبعد على الوجه الجزئ
 يعلم زمانا يعلم ان العلم بالجزئ على الوجه الاول بكون عن الغرض العلم على الوجه الثاني
 عرضة للغير بحجبان لا يكون علمه بتر الجرات على الوجه الجزئ الا بالزمن الغير ذاته
 كما مر في الفصل السابق والغير على الواجب بل بحجبان لا يكون علمه الجرات على الوجه
 الذي عن الغير بحجبان لا يكون علمه عالميا بكل شيء لان كل شيء كانه في بوسطا او بغير
 بصل اليه بعينه قد مر الذي هو فصل فانه لا بد ان اوجبا ما علم ان لا يجب صدور
 لا يصدقها

واذا كان كذلك كان عالما بالكل على الوجه الذي ذكره او فصلا الله به على ان يكون مالا يتبع
 مالا يتبع على الجواهر وقد يكون مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع
 فصلا الله به او مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع مالا يتبع
 انسانا فالعناية بها هو احاطة علم الاول بالكل بالولعبان كونه على الكل حينئذ ان كان
 المصطفى ما في ذلك واجتنبه عن احاطة به ففكر في الموجود وفي المعلوم مما اجتنب العلم
 من غير ان ينفذ قصد وطلب من الاول الى الثاني ففكر في العلم الاول في نفسه الصواب في رتبة وجود
 الكل من حيث العلم بالكل لما يتبع اوله الى العلم بالسائر الى الواجب لا يجوز
 ان يفعل العرض في صدره بل يكون مختصا بالكتاب على ما في علمه عينه التي هي علمه بالكتاب
 ويتبع الفصل السابق انه تعالى عالم بالكل وذكر في هذا العلم علمه بما فعل لم
 ان يكون عينه ما ذكره هنا ومعنى كلامه طاهر لكن لا نرمز بهذا ان لا يكون لشيء اصلا
 لا للسان ولا للعرض ان من هذا الحكم خلاف ذلك المسألة في كونه دخول
 الشيء في النفاذ الا في هذا فنقول ان شاء الله تعالى في الوجود منها امه ٤٧
 يجوز ان يتغير وجوده على غير المثل في السناد اصلا ومنها امه ٤٨ ان لا يكون باضلا
 فضلهما الا يكون بحيث عرض منها شرها عند ازديادات الجواهر في مصادمات
 المتغير كما في النسيئة امه ٤٩ اما علمه بالاطلاق واما بالحقيقة ولو كان الوجود
 المحض مبدأ للنفاذ لوجود الخير في الصواب كان وجود العلم لا واجبا لنفاذ
 بل وجود الجواهر العقلية بما سببها وكذلك العلم لما في بحث صانته فان في ان لا
 يوجد خبر كثير ولا يولى به بحر زامن من قبل شره كما في ذلك مثال خلق النار فان النار
 لا تفضل فضلهما ولا يمكن وجودها في كمال الوجود الا ان يكون بحث يودي

و يعلم ما سبق لها مصداقته من اجسام حيوانية ، وكذلك لا احكام الجواهر
لا يمكن ان يكون لها فضلها الا ان يكون بحيث يمكن ان يبادى اجوارها من
حركتها وسكونها ، و اجوار مثل النار في تلك الاجزاء مصالحها ايضا
و قد علم ان يبادى اجوارها و اجوار النار التي في العالم الى ان يبادى اجوارها
ضار في المعاد ، في الجوى او في طهيحان عاليت عاقل منهن او عضتها في امر المعاد
او يكون القوى المذكورة لا ينعى عنها او يكون بحيث لها عند المصاكاة عارضا
و عليه سبحانه في ذلك من انما هو اقل من انما هو السامع في اوقات اقل من اوقات السامع
و لا هو زائد من في العنانه الاولى من انما هو المقصود بالعرض و السراجل في البدن
بالعرض في نه سلا من عرض المراد ما يحترقها ما يكون بحقه اول
من لا يحق في نفس الامر و السر بعكس ذلك في الامور الممكنة بالنسبة الى الجواهر
سببهم الى خمسة اقسام لان الممكن اما خيرا او شرا و لا هذا و لا ذاك و لا خيرا اما
خيرا محض او يكون خيرا عالميا كالاشياء التي فيها كمال لكن كمالها قد يوقر الى شرا
عند المعاد و المقاربه السامع محض او يكون خيرا عالميا في هذه الدنيا
اقتسام و الدليل ان من السامع المحض الذي هو عالم بالمتساويين في نفس الوجوه
لان الكمال لا يفرق بالحكمة الباطنة منها فبعض السامع المحض الذي
خيرا عالميا اما موجودا في الجواهر المحض كما يقول ما سببها فيجب ان
يوجد لان الواحد موجود محض كبر و الجواهر المحض مبدأ للذاتان الوجوه المحض
ضرور و كما الذي خيرا عالميا في برك الخرا الكثرة و عدم الامكان به احتراما
عس و قد علم عرضا بعض الاحيان شرا كثيرا و ذلك من انما هو النار و ان النار خيرا

من حسابها بالغ في الحران لان كل معونة بها في المصالح المستطاع بها ^{محصل}
 بكل حرارتها وذلك لا يكون الا ان يكون بحث نودى وتولم ما تنفع مصادرتها
 من الاجسام الحيوانية والنباتية وكذلك الاجسام الحيوانية لا يمكن ^{محصل}
 ما لها من الضرر الا وان يكون بحث مبادئ في حرارتها وسكناتها التي هي
 ضار بها وفضائل مولا الى احتمالات ومصادمات موزنة وكذا احوال ^{جسام}
 الغير الحيوانية كالماء والهوا وغير ذلك كذلك لا يمكن كل ضايل اجسام الحيوانية
 وغير الحيوانية التي في العالم الا وان يبادى احوالها الحادثة الساكنة من الافعال
 والاقوال الا فكل رالى ان بعض لها حظا اعتقادا صار في المعاد والوصول الى ^{المحتر}
 ادنى فوطه جان امر عامل على مثل منهن او عصب ضار بما سئل المتبادر
 اذ لا يمكن القوى الحيوانية وغير الحيوانية على وجه كذا الا وان يكون بحث بعض ^{لها}
 عند المصادمات والملاقات عارض حظا وعلية صحت امر مفسر لكن هذا وان
 لكنه في استخاض طلبة بالقياس الى استخاض الى المنس عن ذلك في اوقات اول مراد
 السلامة لما كان لزوم ان البحث للكثير معلوما وكان الوجود في ذلك العلم
 كما مر في الفضل السابق من حيث العناء فكان في قول الشرا فكل له كالمستوفى
 بالعرض في كونه السعدا خلافا لغيره في القدر الذي به يوجد الخيرات فكان مرضى ^{بالعرض}
 وهم ونسبه وفكر يقول ان اكثر الناس الغالب عليهم الجهل في طاعة الشهوة
 والغضب فلم صار هذا الصنف منسوباً فيهم لانه فادر فاسمع انه كان احوال
 البدن هيبة حال الباطن في الجمال الصحة وحال المتوسط في الجمال والصحة
 وحال السخو والمسامحة لا السقم والادان ما لان من السعادة العاجلة ^{البدن}
 مستطاع

مستطاع امر او مستعد او مستلان كذلك حال السقم هيبة حال الباطن
 في فضيلة العقل والخلق في الدرجة القصوى في السعادة والاخرى في الحال
 ليس له ذلك لا سيما في المعقولات ان جهل ليس في الجهل لضان في المعاد وان
 ليس له كغيره من العلم جسيم في المعاد الا انه في جهل الجهل في العلم في حظه
 من خيرات الاجل واخر كما المستقام والسقيم او عرضة لادنى في الآخرة وكل واحد
 الطرز في راد الوسيط فليس غاليا اذا اصف الى الطرز النافذ في الاجل
 النجاة له افر هذا سؤال يودم ورد في ما مر جوابه في رتب ان يقال ان
 في ان السائل في حجبها بصدور الافعال الاذانية عنه يصير سبب تلك الافعال ^{سعيدا}
 او سقيا بل في طبعه وشهوته وعصبه الغالب على الناس في بوجب الشقاء
 بحسب هذه القوى فان الغالب عليهم الجهل في طاعة الشهوة والغضب وكذا ذلك
 مفسرة امر المعاد فكان السرة الناس على ما لا ناديا فاحاط به كان احوال ^{البدن}
 بحسب الطاهر والباطن ملائمة الباطن في الجمال الصحة والمتوسط في ما والفتح
 الباطن والمستقام او السقيم والاولان ما لان من السعادة العاجلة مستطاعا وافر
 او مستعد او مستلان من اهل الله في القسم الباطن فكل ذلك حال النفس بحسب العلم
 والخلق بل في الباطن في العلم والخلق الحسن المتوسط منها والباطن في الجهل
 ورداءة الخلق والنسب الباطن في العلم والخلق لها الدرجة القصوى في السعادة
 الاخرى والمتوسط لا سيما في المعقولات وان لم يكن لها الثواب الجزيل في النعيم
 الجاهل في العلم في المعاد لكن كغيره في جهل الباطن في نيل حظا مما في الخيرات
 لا جلا لالباطن في الجهل ورداءة الخلق كغيره كالمستقام والسقيم فلم في الآخرة

عبد الرزاق

وكل واحد من الطرفين يرد في الوسط غايته الناس ما العز لا اول قطا
 واما الطرف الآخر فلان الجبل المركب لا يسخ ما در النسبة الجبل البسيط ^{الطرف}
 يرد في الوسط اكثر منه من اهل النجاء اكثر من غير اهل العذاب ^{الشر}
 ليس هذا ما ذكرناه وفي بحث لانه في بيان ان الحجة غايته هذا العالم ^{العصو}
 واهل في الآخرة اكثر من الجبل البسيط وان كان ما عني عن في الآخرة لكنه ليس
 فان عدمه خير منه الا ان يفسر بحريته ما لا تعاقب وجه تخطيط البحث لانه ما
 اراد بالحق هذا المعنى في الفصل السابق لانه الفصل الذي بعد الفصل الذي قبله
 اراد ما ذكرناه والسؤال في ما ورد على ذلك لانه سئل ان كان في الهم من ان الحق يحب
 القوى البلية اكثر من يحب النفس القطعة وجه مكلف في ان يقال يعلم والجهل
 البسيط اكثر من الجبل المركب اذ اجد الى هذا الطول قال هذا عرضة لكذا انما
 تعرض لهم عرضة لكذا في اقله ونفسه لعرضه ^{منه}
 لا يعنى عندك ان السعادة في الآخرة نوع واحد ولا يعنى عندك انها
 لا تبال الصلا الا بالاستكمال في العلم وان كان ذلك يجعل نوعها نوعا استوفى
 بعض عندك ان يغار بين الخطا ما يات له لعصاة النجاء بل انما هو الهلاك ^{الشر}
 ضرب من الجبل انما تعرض للعذاب المحذور وضرب من الوديله وخدمته وذلك في
 اقل النجاة من الناس ولا يصح بلا من جعل النجاء ومقتضى عدد مصر في غير
 الجبل الخطا ما صرنا لا الابد واستوسع رحمة الله وسبغ لهما فضل
 بيان هذا الفصل مستعمل على جواب السؤال المتقدم في الاول ان يفسر
 ان السعادة لا خروية نوع واحد لانها الا الكامل في العلم وذلك دليل

الانسان

انما هما لا يمازج السعد والسوء والعنف سائر النجاء وذلك اكثر ما جاب عن ذلك
 ان السعادة التي تعطى لاهل العلم وان كان اسرها انواع السعادات في السعادات
 الاخرى ثم غير متجيزة فيها بل كمنزلة اصحاب لظلال الحسنة ولا فاعل المرضية بحسب
 مراتبها انواع السعادات وعن الماني ان كل حقيقة الوجوب العذاب لا بد ان يكون
 لوجه الجبل المركب اما بالي اخلاص الوديله ولا فاعل في زمينه انما هو جيل العذاب
 المحذور وذلك في اقل النجاة من الناس وتليد بالنسبة الى الخلاص من الوديله ولا فاعل
 النجاء ونسب على عدد قلة من العلماء الاستحقاق الحكماء الباطنية في لظلال الحسنة
 ولا فاعل المرضية ومصر في غير اهل الجبل الخطا الى الابد واستوسع رحمة الله
 قال تعالى ورجس يستحق كل من يتكلم في فاطمة والعصاة المصدر وما يعظم به الضأ
 كالجلل عندهم سنا اراد الماني بهم ومنه او لعلك تسأل هذا امكان
 ان يترتب القسمة الماني عن خوف الشر تنكر حوايلك انه لو كان على ان يخلق ذلك كان
 سببا غير هذا القسمة كان القسمة الاول وهو في غير النجاة هذا القسمة اصله
 ليس كمن ان كمنزلة الحرة اكثر من سلع في الاول بحث في حجة شر ما يكون عند الحكماء
 الخادم ما ذاب في عن هذا فقد جعل غير نفسه كان الماني جعل غير الماني الماني
 وترك جود هذا القسمة او على صفة المذكور غير لان الجود على الماني
 هذا سؤال يرمي وردة كل الاشارة السابقة مع جوابه في السؤال الثاني
 فلم في بيان ان السابدين في الوجود اما خبر محض او ما عني في الخبر فلم يبرأ
 القسمة الماني عن خوف الشر حتى كان العكس اذ جاز ان يكون في هذا القسمة الشر
 لكان هذا القسمة غير هذا القسمة بل كان القسمة الاول انما قلنا انه كان غير هذا القسمة

لان هذا التسمية اصله مالا يكن مجرد حق عن سر دلل فلو نرى عن هذا
 فقد جعل غير منفرد وجعل النار والماء غير الماء وترك هذا
 القسم هو على هذا الصفة غير لا ينق الجود الكابل كما مر فلهذا دخل في قوله
 وهم ومنه ولعلك تقول فان كان القدر فلم العقاب فماتل
 حواس ان العقاب للنفس على خطيتها كما سنعلم كالمريض للمبدن على عجزه لا
 من لوازم ما سبق اليه لاجل الماخذ التي لم يكن موقوعها بدلا لادب
 ما يقعها واما ان يكون على جهة اخرى من مبدن له من خارج فجدد يشترط اذا
 سلم معاقبة من خارج فان ذلك ايضا يكون حسنا لانه قد كان على كثر
 الخوف موجودا في الاسباب التي سبقت في الاثر والصدوق كالمريض
 فاذا عرض من اسباب العذر ان غارض احد مقتضى الخوف لا اعتبار من كذب
 الخطا والى بالجرعة وجب الصدوق لاجل العرض العام وان كان غير ملائم
 الواجد ولا واجبا من جنس اجسام لولم يكن هناك لاجاب المبدن بالقدور ولم يكن
 في المبدن الجزية المصلحة كلفت عامة كثر لكن لا بد من لقب الحزن لاجل
 الكل كما لا بد من الجزية لاجل الكل فمقطع عضو ولو لم لاجل المبدن فكيف يمكن
 ما ورد في حديث الطيم والعذر من حديث فقال تعالى لها انهارا الظلم وانفعا
 لها وجوب كلف هذه ولا اخر سلك على ان ذلك من المقدمات لا دلالة لعدم راجب
 وهو كليا بل ان من المقدمات المستهون التي يجب عليها ارتداد المصالح لعل فيها
 ما يصح بالبرهان بحسب بعض النفا على ان اذ اجتنب فحشا من قبلت للآل
 دورا مشا لها وانت قد عرفت اصناف المقدمات في موضع آخر

هذا سون يوم ورد على الفصل السابق حجاب وسير السؤال ان بيان
 فلم في الفصل السابق بيان وقوع الكائنات اما ان يكون بقدر الله وخلق
 ملك من صدور لا تعارض على لسان بطون الجبر والاسبق الجواد الكريم فواحد منهم
 عرف ذلك بوجهين احدهما على قواعد الحكمة وان العقاب للنفس على خطاياها من العقاب
 الباطل والآخر ان الردية او كالمريض للمبدن بسبب سببه وجوبه على المالك لان
 اعز ذلك فكما ان الحق للمريض للمبدن بسبب ان الضمان ضروري وكذا في العقاب
 للنفس بسبب سبب رد ابل العقاب بالفساد والاطلاق للمنفعة ضروري وهو الله
 الموقد التي تظلم على الاقضية لكن لما كانت الامانة الواردة في الكتب الهامة
 اذا اجريت على طواها متضبة للعقاب الجسدي من عند الفاعل القدر
 واما ان يكون العقاب على جهة اخرى من مبدن له خارج فجدد يشترط ان
 معاقبة خارج على هو مقتضى المطاوع فلهذا ايضا حسن فان جود الخوف
 في الاشياء التي سببها اسباب العقاب المنفعة في اغلب الاوقات وكثر
 الناس لانهم يكتفون عن ارتكابها وبحسب تصديق ذلك الخوف لان تصديق
 ما كثره ويستفيض لزيادة النفس فاذا عرضنا سبب المبدن الذي تدر به الله
 ان غارض احد مقتضى الخوف والصدق في والى بالجرعة وجب الصدوق
 من حيث ذلك العقاب لان ربنا العقاب حاز لاجل العرض الكلي وهو كلف الخاف
 به من اسباب العقاب الموجبة للنفس اذ كان ذلك العقاب غير ملائم لذلك
 الواجد ولا واجبا ايضا من جنس اجسام لولم يكن الا حاب في ذلك الواجد ولم يكن
 في ذلك العقاب المصلحة عليه عامة كثر لكن لا بد من لقب الحزن لاجل الخوف اذا وقع

في ماله الكلي كالا يفسد الى البحر لاجل الكل معطى عضو لولم لاجل
 صلاح البدن بجملة فان ذلك من جهة الخير الكثير الذي يلزم من بطل
 فعله ان ما يتبني طواير الآفات غير مخالف لقانون العقل يقال لم
 يفسد لفت وان لم ينظر اليه وما اوردوا من انه لما كان معن ففعل
 الانسان بفضاء الله وقدره يكون لسان مجبراً غير قادر على الفعل
 والترك واعتبار المحرر والامامة ظلم وول ذلك عدل وول الظلم ولاخذ
 العدل واجبة الجواز الغني على ان هذه المقدمات بدوينة كلمة ليس
 مثل الكس من المقدمات المستهونة المشتهية على مصالح الجمهور مع ذلك
 بكمية فانها على تقدير كونها نفعاً اما لصحة النسبة الى بعض الناس
 ما يسمون الله تعالى مع المقدمات الواجبة التي ذكرناها في جواب هذا السؤال
 لا يفسد الاموال هذه وقد بينا في المنطق انقسام النضام الضروري وغيره
 فان الامام هذا الجواب ضعيف لانه مبني على وجود الخوف فكما قال ان
 كان القدر لم العقاب مختران يقال ان كان القدر نلم الخوف فكلها
 واجراً فاذن لا يجوز ان يجعل احدهما مقدمة لبيان الآخر بل الجواب
 الصحيح ان يقال ان العقاب انما هو القدر وطلعت ما عني به القدر
 باطل وجوابه ان ما ذكره الشيخ على مذهب من قال ان الله تعالى مختار لا
 لا انسان ففسد قدره على وجه لا يلزم الجبر على وجه الحق من مذهب اصل
 المسألة وما الذي ذكره في جوابه غير لائق بالقادر الحكيم العاني
 الا على مذهب الجبرية وكلامه لا على المذهب المختار عند اهل العلم

الشفاة وفيه مسائل وان اللذات الباطنة التي بالذات الحسية
 وهم ومنه ان قد سبق الاوهام العامة ان اللذات المستعولة
 وان عدنا لذات صرفة وكلها خالات غير حتمية وقد ذكر ان ثمة
 من حتمية من ادعى بدار ما يقال له السال لانه صفة هذا البطل هو
 المنكوبات والمطلقات واما بجرى مجراها وانهم يعلمون ان الماهية
 ولوني غير حسي كالسطح والورد قد تعرض له مطعوم ومنكوج فرفضه لما
 لخاصة من لذة القلب الوهمية وقد تعرض لمطعوم ومنكوج في حشيرة
 مفضل اليه بها مراعاة للجسم فكل من مراعاة الجسم تارة والذات
 هناك من المنكوج والمطعوم واد اعرض للكرم والباسل لانه انعام
 موضع آفة على الالذات مستحسنة حيوانية منافس فيه وآفة غيرهم
 على العنبر من غير ان الانعام به وكذلك فان كبر النفس لتسخر الجوع
 عند الجحاش فظهر على الوجه ويجبره هول الموت ومفاجاة العطش عند
 مناجرة المبارزين ربما اجمع الواحد على عدمه فيهم ممطبا طهر الحظر لما
 من لذة الجملة لو وجد الموت كان تلك يصل اليه فتمت فدان ان اللذات
 الباطنة المستعولة على اللذات الحسية وليس ذلك العاقل فقط بل في العجم
 من الحيوانات فان في ذئاب الصيد ما يتبني الجوع ثم تمسكه على صاحبه
 جملة المراضعة من الحيوانات تو ثوما ولدته على نفسها وربما خاطرت
 بحماية علمه في خطرها ذات جانيها نفسها فاذا كانت اللذات
 الباطنة

عظيم الظاهر وان لم يكن عمله فاقول ان العقلية
ان الذات العترة العالم من تدرك الجواس الطاهرة وما تدرك غيره لذات
صغفه خياله لاحقة لها فنية السج لهذا الفصل في وجود لذات طاهر
في اقوى من الحسية الطاهرة لوجود منها ان اقوى للذات الحسية آثارها
عنده العامة لذات المنكوح والمستروب والذلة الوهبة اقوى منها لان
منا اذ حصل له غلبة ما لو في امر حسي ليس كالبود والسطرح وما يجر هذا المجر
ويجعله في تلك الحالة مطعون ومنكوح فقرضه وتعرض عنه ولو تركه لما كان العقل
الوهمية فالولم كثر الذلة الوهبة اقوى لما آثرة على الذلة الحسية والصاحف
مطعون ومنكوح ويجعله اصحاب الجسم فيترك الالذاد بارعا للجسم فهذا ال
على ان مراعاة الجسم آثر والذلة الكريمة اذا تعرض له لذات الانعام على استحقاقه
على الالذاد مستحق حيواني متنافس فيه من المطعون والمستروب عن ذلك
وربما اثر فيه نفسه شرعا لا لانعام به وكذلك مركز كبر النفس على
الجوع والعطش المعين ولا طلب للمطعون والمستروب يحافظ لما الدم
استحقاقه بول الموت عند مفاتيح المبارزين وربما اهتم الواحد على غيره كما ركبنا
ظهر الحظوظ والهلاك لما يتبع من زلف الجهد لوبعد الموت كأنه ذل ان قد يصل اليه
موتة ولولا ان الذلة الوهبة اقوى من الحسية لما فوت اللذات العاجلة على
لاجل الغير وهمية اجمل فعظم ان اللذات الباطنة الجمالية اقوى للذات
الحسية اليسرى المحصورة العقلاء بل في المحسوسات الحيوانيات العجم فان
كل الصيد مما يطارد على الجوع ومساكن الضيق لصاحبه وبما يجله الله

والراضع من الحيوانات فهو ولد لها على نفسها في المظنوم المشروب في محل
ويعاينها في علمه اعلم من محاطتها ومقابلتها محاماة على نفسها ويجاظمها
واذا كانت اللذات الوهمية والخيالية أقوى من اللذات الحسية التي هي على
كيفية العقلية أقوى منها اول فذلك لان قوة اللذة وضعفها بحسب الادراك و
فان اللذة ادراك على سنان العطب الهلاك فيتم اى دخل في روية الدم
الكثير ندمه ولا ينعى لها ان شئ الى قول من يقول انما الوصل على حمله لا
يأكل فيها ولا يشرب ولا شئ فانه سعادة يكون ذلك والذي يقول هذا صحت ان
ونفاله يا مبكين لعل الجبال التي للدايك وما فوقها الذوايح وانهم رجال انعام
بل كيف يمكن ان يكون هذا الاخر شبه لعددها المنكر واللذات الروحانية
فالاولى كانت بعد الموت على حال الامنة باللذات الحسية في المظنوم والمشروب
والمشروب وغيره فانه سعادة لنا مع هذا القائل ثم من اللذات الروحانية
بصيرتها فقال لا خفاء ان حال الملايكه والعقول الذوايح وانهم رجال انعام
مع انه ليس اذ لا ليل والذوق الكمال بل لا شبهة لاجدهما الاخرى المسماة في
اللذة والام نفسه ان اللذة هي ادراك ونيل الوصول به وعند ذلك كل
وخرجهت او كذلك والام ادراك ونيل الوصول به وعند ذلك انه وشر
ختم على ما هي في اللذة والام ليس منزهة عن النفس بعين المفارقة فقال للذات هي ادراك
ونيل الوصول ما هو عند المذكور كان وخرجهت او كذلك معنى الادراك قد مر
هو الوصول انما يصغر على الادراك لان الادراك هو الوصول للذات دون وضو
ليس عليه لان مجرد وضو الذات لا يحقق اللذة وانما يصغر على النسل لان النسل

بدون ادراكه لسلطه ولو قلنا ان السلطان على الادراك فكله في الاله النسل ^{على الجاه}
 وذكر الشيخ جازا الحجة في التعريفات وانما قال لوصول ما هو عند المدرك كال ^{نقل}
 ولم نقل لما هو عند المدرك لان الله است ادراك الله في فطر بل في ادراك حصول
 الله في المسائل على ادراك الله وانما قال هو عند المدرك كمال خبر ان السمع في كماله
 وخبر الكمال لم يصفه المدرك كالمسئله وخبره فلا يملك له وقد لا يملك له هو ^{صلته}
 والمعتبر كالمسئله وخبره عند المدرك لا في خبر الامر والمدرك باعتبار ان اعتبار المدرك
 عن القوة كالمعتبر ان ادراك المدرك من وجه الاله استعداد به لا في خبره في كماله
 وانما قال بحيث كماله لان السمع في كماله كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 لانه ان لو ادرك في تلك الجهة كالمسئله فلا فانه كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 فادراكه من جهة الاله كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 وهو قوله في حيث كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 وهذا اجتناب عن المسمى بان الله ادراك الملائم بحيث هو الملائم ولا ادراك
 الثاني من حيث هو الملائم في ما بيننا من فوائد فيود فان قلت لا نسلم ان الله هذا ^{بعدم}
 والصحيح ان يقال في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 ولما ارادة قلت كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 ذوقه في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 سلمنا ان لم نعلم ان ادراكه كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 المطلق في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 والسلطان هو جازل سر آكل في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 والامر

والامر على التباين في السمع الذي هو عند السمع خير ومسل المطعم الملائم والملائم الملائم
 والذي هو عند العصف خير من الفلانة الذي هو عند العصف فان واعشاره في الجاه وان
 واعشاره في الجاه وان واعشاره في الجاه وان واعشاره في الجاه وان واعشاره في الجاه
 انهم ذوي العقول في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 لا ادراك كل لذة فانها متعلق بامر في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 هذا الفصل ما هو عند المدرك كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 وكذا السمع والسمع فان السمع في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 وذلك كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 فالذي هو عند السمع هو خير ومسل المطعم والمنكح او فرد ذلك الذي هو عند السمع
 فالعلة في السمع في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 هو الجاه وان واعشاره في الجاه وان واعشاره في الجاه وان واعشاره في الجاه
 كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 الموضع الجاه والكرامة وانواعها والعلا تجميع في ذلك في خبره في كماله في خبره في كماله
 العصف في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 لا يصلح انما قال باستعداد به لان السمع في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 لا يصلح فيما يجوز الاستعداد به لان السمع في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 الطائر كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 لا يملك الرذائل في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 الطائر في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله في خبره في كماله
 الكمال الجاه

وذكر احد ما غير آخر قوله وكل لذة الى الاخر اذ ان الشئ حاصل من اللذة لان هو
 في هذا النظم مبني على ان اللذة متعلقة بسنتين احدهما وجود كمال في الشئ ^{والمال}
 اذ انك لم تر حبه هو كذلك ونعم وحسبه وعل طائفاً طين ان رالك لا الحس
 ما لا يلدنم اللذة التي تناسبها من اللذة والسياسة فلا يلدنم بها ما يلدنم
 بالحوادث غير محابيه بوزن المسامحة والتسليم ان الشرط كان حصولاً وسعياً ^{جميعاً}
 ولعل المحسوسات اذا استقرت لم تستعربها على ان المرض والوصف بحسب عند التوابع
 لا الجاهل الطبيعية مغاضة عن حقي التدرج لذة عظيمة هذا سؤال ^{هو}
 وروية على تعريف اللذة مع جوابه وتقرين ان الصحة والسلامة كان حزم مع ان لا
 يلدنم بها المذاق الحلو فاحاطت به لا سلم ان لا يلدنم الصحة والسلامة وان سلمنا ان
 لا يلدنم بها لكن شرط اللذة حصول الكمال في الشعور والحسوسات اذا استقرت
 لم تستعربها لان النفس هل على حواسها فان الجوان والبركون اذا استقرت
 في العضو لا يحس بها كذلك الصحة وان سلمنا اذا استقرت لا يحصل الشعور بها فاما
 اذا استقامت كالمريض والوصف اذ الجاهل الطبيعية دفعه طاهر التدرج ^{يكون}
 لذة عظيمة الوصف جميع التوابع الرجوع المغاضة لها فاحاطت به لذة ^{واللذة}
 قد يصل فكرة كراهية بعض المرضى للجواهر فضلاً عن ان ينهي لذة شائعة ^{للسر}
 ذلك طائفاً فاما سلف لا نهى في ذلك الحال والسر في الجسد من حيث هو
 هذا سؤال آخر جوام وتقرين ان اللذة لو كانت ادراك ما هو خروجه كان ^{حصول}
 اللذة حيث حصل هذا المعنى ليس كذلك فان بعض المرضى يكره الجواهر فضلاً عن ان
 منه لذة شائعة فاحاطت به ان يحصل السر في ذلك الحال لما لنا ^{ان}

ان الحزن والسر تحسب محبة احوال المدرك اذا لا شعوبه الحس من حيث هو خروجه
 ان الحزن انما يكون خيراً ان لو ادرك من حيث هو خسر ^{بمنه} ان اردنا ان نستظهر
 السامع غنائما سلف عمر اذا لطف فهمه زدنا فقلنا ان اللذة ادراك كمال
 حيث هو كذا ولا ساعل ولا مضاد للمدرك فانه اذا لم يكن بالما فارقا امكن ان لا يشعر
 بالسرطاما غير السلام فيل على طبعه اذا عاف الحلو واما غير الفاع فيل المتعجب
 تعاف الطعام اللذة وكل واحد منهما اذا لال مانعة عادت لذته وسهوه وتاذي
 شأخما هو لان تكرهه ^{فهمته} يعني ان اردنا ان نوضح تعريف اللذة ونطلق لفظها
 ونستطاع التوضيح المذكور وان كان ذلك كما ذكرنا في الحق معناه في اللذة ونقول
 اللذة ادراك فيل بوضوح هو عند المدرك كمال خسر حيث لا يكون ولا ساعل ولا مضاد
 للمدرك كما في كنه المدرك فارقا غير الساعل ساعل المضاد فانه اذا لم يكن ساعلا فارقا
 امكن ان لا يشعر بوضوح الكمال الحزن حيث هو كذلك اما المضاد فكم يكره كنهه مانعة
 لذته للمريض عن لذته بالحلوى واما الساعل فكم لا يستلذ بالمانع عن اللذة ^{بالطعام}
 اللذة وكل واحد من المانع والساعل اذا لال عادت اللذة والسهرى كما كان يحصل
 شأخما يكرهه قبل الزوال عافا ان كان ^{بمنه} فانه كذلك قد يحضر المستمع ^{الوجه}
 يكره القوة الدركية ساعل في مرض الموت للمريض او مقومة كافي الحذر
 فلا ساعل به فاذا انقضت القوة او زال العائق عظم الالم ^{بمنه} يعني ان اللذة لا يحصل
 مع وجود اللذة بعد عدم الادرآله فكل ذلك الالم يحصل وجود المولم عند عدم
 المدرك اما بان كنه القوة المدركية ساعل في مرض الموت او يكره القوة المدركية
 مع عدم عرقها

كما في العضو الجذر فانه لا سالم بالمعنى بل الطبع والجمع فاذا استعينا بالقوة او زال
 عظم لا لم المسلم في اللذة والالم العلين عنه انه قد صح اسات لثما
 نفسا ولكن اذا لم يقع المعنى الذي يسمى ذوقا خازا لا يجد اليها سوف وكذا قد صح
 صوت اخر في نفسنا ولكن اذا لم يقع المعنى المستعمل في القياس كان الخوازان لا تقع فيها
 ما لم لا خير ازمال الا احوال العين حليم عند هذه الجماع مكال الماني حال في نفسنا
 وصبت استقام بمثل الحية عنه على ان العلم بوجود اللذة وان كان
 لا يوجد في النفس كما يوجد في سائر العلوم بوجود الالم وان كان نفسا فهو ايضا
 لا يوجد في النفس كما يوجد في سائر العلوم لان العلم بالمال المسماة هذا في العلم والذ
 مثل الحية في النفس مكال الاول العين فانه لا يشاق في هذه الجماع لان لم لا في
 مثال الماني من لم نفس الالم لا مريض فانه لا يحترق في الحية منه كل مسلة
 فهو سبب في جعل المذكر هو بالنفس السبع خرم لا سلك ان الكرات وادراكها
 متساوية في كل السبع مثلا ان سكت العضو الذي يكتفه الحلاو ما حذر عن مادته ان يفتها
 ولو وقع مثل ذلك لاعتبر في خارج كانت اللذة فانه وكذلك المعلوم والمعلوم وكما في
 القوة العنصرية ان سكت النفس كقوة علم او كقوة شعور يادى يحصل في العضو عليه
 السكت في ما رجع او يذكى وعلى هذا سار القول في كل الجوهر العاقل ان مثل قوته ^{عليه السلام} ^{التي هي في حيزه}
 التي لا اول قدر ما يمكن ان يال منه بهما الذي يحتمل مثل من الوجود كمال على ^{عليه السلام} ^{التي هي في حيزه}
 محترق في السبع مبداء في بعد الحيز والى الجواهر العنصرية ثم الروحانيات السماوية
 ولا جرام السماوية ثم ما بعد ذلك مثلا لا يماثل الذات فلهذا هو كمال الذكر
 نصير

العالم

نصير الجوهر العقل البعل وما سلف هو ان كمال الحيوان ^{عليه السلام} ^{التي هي في حيزه}
 العقلية وانما كمال من الحسية وهذان الحثان هما عين مطالع هذا النظم ^{بغير}
 لا ان يقال لما كانت اللذة ادراكا كان خري يحصل للمذكر فكل مسلة في كل كمال
 لذتها فهو سبب في جعل المذكر فذلك كمال كمال في خري الف سلك المذكر ثم
 الكرات وادراكها التي تتعلق بها اللذة مختلفة بحسب اختلاف القول في السبع
 والعنصرية والهم والعقل في كل السبع ان سكت العضو الذي يكتفه الحلاو
 والعضو المخصوص كقوة يحصل في الجواهر مكال كمال في حيزه خارجة من حيزه
 وحيز الجامعة او كمال حلاو لا عسب في خارج فان كمالها فان اللذة متساوية
 فان النام في هذه الجماع ما يجد في النظم وكذا القول في سائر الكرات ^{السبع}
 من الملبوس في السبع وغيرهما واما في العضو ان سكت النفس الحيوانية كقوة ^{عليه السلام}
 المخصوص في علم او كقوة شعور يادى في العضو عليه كمال الهم ان سكت بصور ^{عليه السلام}
 مرجع او بصور في سائر كمال كمال سار القول في المذكر لا وهذه كلها كمال
 حيوانية مختلفة وادراكات حيوانية لها والجوهر العاقل الذي هو النفس ايضا كمال
 وهو ان مثل في سائر الواجب في ما سطره فان العقل الواجب في ما هو علم غير كمال
 ثم مثل في ما هو في الوجود في ما هو علم نفسا خاليا عن سائر الطبع والادراك
 وحيه لا يكون من ما مثل في سائر ما هو علم في سائر كمال كمال في الجوهر العقل لانه
 نصير عقلا بالفعول هو مذكر كمال هذا كمال في حصوله فاذن هو كمال في ذلك
 وهذا هو كمال العقل وما من الحيوان وهو سبب في عدم العلم من كمال
 ومنه انه انما يكون في الحاد ما وقد مر في هذا المذهب النظم السابع

السج اخار هذا المذهب كما بالمبدأ والمعاد ^{اللا} ولا ادراك العقل خالص ^{اللا}
 من السج الحس شوب كبر وعده نفاصل العقل انكاد منها الى الحسية محصورة
 في قلة وان كثر فيها لاسد ولا ضعف معلوم ان نسبة الله الى الله نسبة المدرك
 لا المدرك لا الادراك لا الادراك نسبة الله العقل الى الشهوانية نسبة الحس الى
 وما ساق الى مثل كسفة الجلاء ونسبة الادراك ^س بين شيان الله العقل
 اكل الحسية يعرف ان يقال لا ادراك العقل اقوى كسفة الكثرة لا ادراك
 الحس يدرك العقل اكل اسرف واذ كان كذلك كانت الله العقل اكل الله
 الحسية اما ان ادراك العقل اقوى كسفة فلا ان العقل سلح لا كسفة المعقول خالص
 سوب العوارض واللوح والجل لا يدرك لا العوارض المعاني بطوح الاجسام فالادراك
 العقل خاص لا كسفة عن السج الحس سوب اما ان ادراك العقل كسفة لا ادراك الحس
 ملا في عده نفاصل المعقولات لا كسفة منها في ذلك لان اجناس الحس في انواعها
 والمناسبات الواقعة منها غير متساوية والمدركات الجواس محصورة في اجسام
 فلهذا ان كثر فانما كثر لاسد ولا ضعف كالسواد من المحل والمجلا والمز
 واما ان يدرك العقل اسرف وظاهر لان يدرك الله المعقول الواجب العقول
 والنفوس وبقا في شياء ومدرك الحواس المحسوسات الحسية فاذ كان كذلك
 كانت الله العقلية اكل الحسية لان نسبة الله الى الله نسبة المدرك
 لا المدرك لا الادراك لا الادراك اذ في الله وضعها ما كان لادراك المدرك
 ولا ادراك وضعها لان الجدة والمجدة كحان يكونا متطابقين بقول اسد
 والضعف ليس مع جنة الذين يولون لسط البصر فانه كان بعض اللوان
 اسد لسطا

اسد لسطا فوحان في بعض ما هو باض اسد بعض نسبة الله العقلية الى
 كسفة جليلة الحس ما ساق من الحواس الكاملة مثل كسفة الجلاء ونسبة الادراك العقل
 لا الادراك الحس فان جدهما برك اخر واعترض لتمام بانما نجد عند لكل والشهوانية
 حاله محصورة يعرف الله الى ادراك وكل كاذ كثر اولواهم ما اقيم عليه بهانهم
 ذكرتم ان الجوهر العاقل له هذا المعنى هو سلبه وهذا الوجه لا سقيم النفس
 لانه ليس غوي وعليكم ان يسيوا البرهان على ان حال الجوهر العاقل في حاله المخصوصة
 التي ذكرنا عنها صحح لم الجلم لوجوده لن عقلته سم قال وما بطل بولكم ان النفس
 بل الموقب عالمة بهذه المعلومات مع انها لا تحدا الله العظيمة التي يصفوها ^{ولو كان}
 لا ادراك نفس الذات كانت كسفة كاذ كثر مدرك والقول في سفر اسد به
 الدين مانع من حصول الله قول يكون السج مانعا من حصول سغ من حصوله والحق
 اما بما في تعريف الله ان عند ادراك الفل بحال دوقه منهم النفس
 بسنة ساقا اما الحسية وظاهره واما العقلية فلا في رابعين لادراكها
 ولا عراض من لا عراض البدر مجرد لكاله لادراك الحق كالاته فوق ما يطر
 حتى يوزها على الجوة والسباق والاطم لانه النفس كذل لاهل العلم عند ادراك
 المايل مجرد ونهذه الغارة قد مرا الحسالة الواهية والنفس موم الله سوب كسفة
 لادراكه واستغلا النفس بهر المبدن من غير ادراك فلهذا لا يحصل الله عند
 عدم لادراك لا كسفة الله حاصل فلا يلزم كسفة السج مانعا من حصول عند حصول
 منه لان اذا كانت البدن لا شواغلة وعواقبه ولم تسحق كالك
 المناسب لم تالم يحصل صفة فاعلم ان ككسفة لاهنه وفك اسباب ذلك

بعض من ينهت عليه هذا جواب سوال متردد وهو ان سال لوك سأل الذرة العقلية
 الادراكات والعقلات يوحى ان تشا في الهيا وتلد وتنا لم يحول اضداد
 كما تشا في الذرات الحسية وتنا لم تنواها والسر في ذلك ان الحجاب لا يستر
 والنا لم ياح النبالا المعقولات موجودة من غير متعلق بها لانه في مرتبة السفل
 النفس بر الدين المحسوسات من غير ان لها المعقولات ولا منها ما وجد
 التي يوحى بها ابعثها في لم تنوا لها واما اضدادها فلما كانت مستقرة غير
 وكان النفس في بعضها لم يكن مذكور لها فلم تشا منها ^{السفلى} نفسه واعلم ان
 التي علمت من انما الصفات وهما الحق بجانب الدين ان كانت بعد المفاضة
 كنت بعد ما كما انتم لها كما يكون كما لا يمكنه كان عنها سفل فوقها فراغ
 فادركت حشيت من مفاضة ذلك لآل المتناهي لعل تلك الذرة الموضوعة وبول النبال
 الروحانية فوقها لآل المتناهي لعل تلك الذرة الموضوعة وبول النبال
 السفل والدين من الجملات ولا خلاف في الصفة التي هي الصفات هي صفات النفس
 لا جهة بجانب الدين ان كانت بعد المفاضة في كنهها بعد المفاضة في كنهها
 كما لا يمكنه كان عنها سفل بواسطة تعلقات اخرى فاذا رآك العلوي بالدين كنهها
 لا يمكنه حشيت من مفاضة لآل المكنع الصفات لا يحسن لما في مذكور وغيره فاذا
 رآك ذلك العاين احسن به وذلك لآل الروحانية معال الذرة الروحانية فكان تلك الذرة
 فوق الذرات الحسية كما وصفه في ذلك لآل فوق لآل الجسمانية فالمراد الحق
 فوق لآل الجسمانية المسلم في مراتبها والسعداء ^{منه}
 هم اعلم ان ما كان في رتبة النفس من صفات لا يستوي ذلك الكمال الذي رتب له المفاضة
 في رتبة مجزور وما كان في رتبة غير مستوي ولا يدوم بها المعذبة

في رتبة مجزور وما كان في رتبة غير مستوي ولا يدوم بها المعذبة
 منه ثم مقدمة من صفات مراتبها استواء وتساويها ان فساده حال النفس
 لاستعداد ذلك الذي يوجب بعد المفاضة او سفل رتبته في لآل ما ان
 لم يقص ان رتبة العقل او رتبته اضداد الكليات هذه اقسام لآل رتبته في كنهها
 وكل منها اما بحسب الظهور والقوى العقلية هذه اقسام والذين كنهها
 الغرض بحسب الترتيب في رتبة مجزور بعد الموت ولا يمكنه سببه عذاب وممكنه سببه
 الراسيح التي بحسب الظهور الصانع مجزور يدوم به العذاب لآل الجمل المرتكز الراجح
 كانه صون للنفس من مفاضة السخ لم يذكر هذه القسم هذه الفصل صريحاً
 داخل تحت المنصاف الذي علم السخ بانه غير مجزور وما يمكنه بالذرة في رتبة السخ
 التي بحسب العقلية وغير الراسيح كالاخلاق الملكات الرتبة المستحكمة والمستحكمة
 وغير الراسيح التي بحسب القوى الظاهرة كاستعدادات العوام والمفلة وهذا رتبة العواصر
 الغرض من رتبته اذ جمعها في رتبة الموت اجمالاً لعدم رتبته واما كونها هيئات
 في رتبة رتبته ولا فاعل في رتبته لآل كنهها محذرة من الرداء وضعفها في رتبة
 الرتب في بطون ^{وذلك} ولعلم ان رتبته المنصاف لآل سفلها في نفس شتيقلا الكمال
 السور في رتبة رتبته لآل كنهها في رتبة العذاب لآل الجمل
 والممكن في المعصية على رتبته في رتبة الجمل في رتبة رتبته في رتبة رتبته
 السور التي لها رتبته المنصاف التي ذكرنا اما سببه لآل كنهها في رتبة رتبته
 لآل كنهها في رتبة رتبته لآل كنهها في رتبة رتبته لآل كنهها في رتبة رتبته
 ولا كنهها في رتبته لآل كنهها في رتبة رتبته لآل كنهها في رتبة رتبته

اذ ليس من غير ان كسب الدنيا كالموت الذي لم يمت به من الجماعة فذلك
 العباد ما يكون للحاجد ان الذي كسبه و اضداد كما لا يتم لان اعتقاد ضد المال
 لو حجب الخيال والمهملين في الدنيا كوا لا سفلر الكالات بعد المنيه بها والمؤمنين
 على طهرهم حقيقة توجب لان النفوس التي منتهت بكالاتها ان لم تنفصل عن الكالات
 كما سفلر في المهملين والى سفلر فان كسبت ما اضداد الكالات في الحاحد وان
 الكسبت عن ذلك في المعرض وانما اعتدوا لا سفلر فيهم بالكالات الغايبة عنهم
 لعدم الموت بوفور ذلك الكالات المهملين واسوانهم جالا الحاحدون ثم الموقرين
 لانها فيهم بما سفلر عن ذلك الدناب والدرجات فعلم ان البلاء الذي لا الحاحد
 من وطئه ما هذه لا حول الا الحين ولا يلبث الله الذي على سفلر له قلب وقدرته
 فقال كسب اهل الاقل الالهة لم يمت بها وانما سفلر فيهم بال النفوس ذوات
 العباد ما بال طلبة الحاحد ما بها حقه ان حازر وان ذلك الحزم عنها بعد المنار ثم حزم
 زوال العباد ما بال طلبة عنها وحزم يصير من اهل السلامة وان لم يحرف ولا ذكر لها سفلر
 سفلر ما بها كالم كسب الموت فلا يكون متناقم معذب واجاب عن سفلر حزم
 النفوس الكالات في سفلر المعقولات على سفلر في طلبة بعد المنار في سفلر
 ما الكسبة ووجدان ادركته على الوجه الذي ادركه في سفلر قبل المنار في
 ادراك فطوره ما رتب بعد المنار في ذواته اذ كان في ذلك ثم المنة اذها واما
 التي كسبت اضداد الكالات فيها واعتقدت انها كالات ورجت الصور لا ما ادركته
 في بعد المنار في فقه ما رجته فحتمت تصير معذب بفقدها ان رجت الصور التي
 مع وجود الحزم عنها والعار في المنة هو ان اوضح عنهم وزر مقارنته اليه

لا يزل الحزم

وانكوا من السواغل فخلصوا الى عالم القدس والسعادة وانهم سفلر في الاعلى وحصلت
 لهم من العلم ودرجتها العار في ان الكاملين في القوة العظمى المنزهون
 الى الكاملين في القوة العلية هو التجرد عن العلل الحسنة اذ افاضوا الله
 بخلقهم والجنس في عالم الكون الى العباد الواسع في عالم القدس واستسوا بالكمال
 لا على ما هو شاهد ما ادركته وحصلت لهم اللذة العليا والسعادة القصوى التي
 من كرامات جعل لهم سفلر في دار المانع عنها كالمرايا المصوفة في الحاحد في سفلر
 العالم وليس الا لانداد منفردا في كل وجه والنفس المبدية في السفلر في
 تا، مثل الجبروت المعرض عن السواغل يصيبون في ان ايمان في هذه اللذة حقا
 وافرا قد يكون فيهم فستعلم عن كل سفلر هذه اللذة التي وصف بها النوع في
 السواغل ليست مستصر على ما بعد الموت بل العلم المحصول لا سفلر في العلم في
 المنزهون عن العلل الحسنة بحوزة هذه اللذة في كثير من الاوقات في كرامات
 توجه اليهم الله بخلقهم فستعلم تلك اللذة عن كل سفلر فيهم سفلر فيهم
 السلفة التي في العظمى ولم تظفرها مباشرة لا نور لا رضى له الحاحد في سفلر
 ذكر او جانتا سفلر الى اجوال المنارات غسبها غايب في سفلر في سفلر
 ووجدت في سفلر مع لينة مقترنة بعض ذلك في الاحسن وقد سفلر في ذلك في سفلر
 وقد حرم هذا بغير سفلر اذ ذلك في افضل البواعث في كرامات في سفلر
 فستعلم في سفلر في كرامات في سفلر طلب الحمد والمنافسة في سفلر
 الغرض في هذه حال اللذة العار في سفلر في سفلر في سفلر في سفلر
 التي لم يفسد في سفلر في سفلر ولم يفسد في سفلر في سفلر في سفلر

حازر في العلم

ما شئ لا مود الحساسة المكنة اذا سمعت خيرا او روجا ناسا ولا مود العالم غشيا
 سابق لسنوفا الهيا ولا يور سبغ لك واصابها وجد سدره لذ عظمه
 ذلك الحجة ودهش ذلك للناسبة الى تلك النفوس مع عالم القدس وترتيب
 هذا بحر مناسدنا وجد كثير للناس الملائكة الذين هو العظمة والسلامة والمناسبة
 الاصلية افضل البنوع لان بالنيات كثر افقها ما بالنسبة لكونها
 اي كان عيشة طلب الكمال لفظا السلامة والمناسبة لم ينع لم لا يكون
 التام اليه بكون راحة شاعر ذلك وظلمة الرغبة انعم ما بلغ اليه لم يطلب
 الوصول الى المرتبة العالية فهذا النوعان هم العار من الملة دون بالذات
 العالم لفظا الرجال العظمة الخاف الحسية السدره تعالى حبات من العظمه
 اي صلبت غشيا اي عطاها مبعث ح اي سدير المناسفة عزاجبة العزم للرغبة
 منه لاما البلية فانهم اذا ماتي اوما خلصوا بالبدن لا سعاد بل هو هم
 واعلمهم لا سعادون في غير ما ونه جسمهم موضوعا للخلع لا سلم ولا مسخ ان كثر
 ذلك جسماسا بها او ماسه به ولعل ذلك بعض هم آخر الامر لا يستعداد الا بصار
 المسعد الذي للعار من الفرق المالة من السعد البلية وهم قوم لا اواركهم
 لا سعاد لان تلك النفوس تنس لموت البدن الدليل الدالة على تناء النفس بل ذلك
 والعالمون بها بعد البدن قالوا انها سفي سامة لحاوها عن اسباب التناذي
 ويحصل لها نوع السعد بالانتم بها لسعد راحة الله وهذا هو الحق لغيره
 اكثر امل الجنة البلية وقالوا انها لا حزن ان يكون مظهر عزمه ان كان لا يلد
 الا بالاية جسمانية فذهب بعضهم الى انها سوان اجسام اخر لا سعاد بها

لا يصير مدبته لذلك اجسام فان ذلك سماح بل ان تنهل تلك الاجسام للنجل
 ثم ينجل الصور التي كانت اعتقاده وروها فان كان اعتقادها الى شهادت
 الخيرات الاخرى ثم حجب ما تحسها والامشاهدات بعفا بل يجد ان كثر
 الاجسام لا اجرام السماوية وحازان كثر متولد من الهوا ولا ذنبه محمذ عن
 الروح الحيوانية هكذا كن انية في كمال العبداء وقال ان هذا قول كثر قال
 بعض اهل العلم لا يحازون في نفوس ولعل ارادهم العار اني احاز ان نفوس هذا العاق
 آخر الامر لا استعداد لان اتصال المسعد الذي للعار من هذه اقول لينة لا طيل
 فلما الناسخ في اجسام من جنس كثر فيرسل في الارض افضل كل مراح
 لبعضهم وارها النفس تنسخ وكان الحيوان لا بد نفسان لم يحسن ان يفسل
 فناء يكون ولا ان يكون عدد الكائنات من الاجسام عددا معارفها بالذوق
 ولا ان كثر من نفوس من رتب حتى يربا واحدا متصل او متداخ عنه متراغم
 ثم اسقط هذا واسمع لما تجد في موضع اخر لنا اراد ان يفسد الناسخ
 والعالمون بالناسخ منهم من قال ان النفس تنسخ في اجسام اخرى فيفسل فيفسل
 نسخا فيهم زحور تعلفها بدن حيوان اخر وسامها فيهم زحور تعلفها بدن
 وسما فيفسا فيهم زحور ايضا جسم جاد وكما رسخا والسخره هنا اراد
 ابطال الاول فلما قال فلما الناسخ في اجسام من جنس كثر فيفسل فيفسل
 ابطال اجسام اخرى بها انه قد ثبت فها مر ان يحصل مزاج صالح لتعلق النفس بوجه
 النفس العقل الفعال فكل بدن يحدث كحدث مع نفس معلومة فلو تعلقت
 نفس اخرى فيفسل الناسخ لم ان يكون لحيوان واحد نفسان وهو محال

والفائدة

٤١

اقول ان النفس
 لا تنسخ في اجسام اخرى

ولقد هنالك نفس آخر لا تسعها ولا تكفيها من الله تعالى انما فلا تكفيها
 هنا طرفة من الحجة مستندة على وجودها النفس مع الدين الحجة الثانية ^{لعل}
 النفس المنارة من غير مدرك آخر فاما ان يتعلق بحسب المنارة او غيرها او بعد
 بزمان لا يسجل لا يسمي منها اما تعلمها بعد المنارة في باطل روحها صديقا
 ان فصل كل من ابدن كبري من آخر وذلك الحال الذي ذكره فساد الابدان الكثيرة
 كونها كذا الطوفان والوقوع المملكة العامة الذي انه لا يفران كبري
 الابدان الكريمة على عدد النفوس المنارة او الكثرة او قل الكل باطل اما لان
 فلما في الوجه الاول اما لان فلا يفران اما ان يفران من حيث ما يدان كبري ^{حد}
 وجه كبري حوران واحد هو نفس او نفس بعض الابدان المستعدة للنفس ^{لعل}
 ايضا الحال طرأ من وجه دور النفس العقل او فصل النفس بعض الابدان ^{لعل}
 للنفس من غير آخر من العقل لان من منه محال ان احدهما اتصال تلك النفس ^{لعل}
 لاندان دون نفس غير اولوية والمانى حدوث النفس من غير ان لا يحتمل ^{لعل}
 برغير اولوية وفيها طرأ اما لان فلا يفران من حيث ما يدان كبري ^{لعل}
 دين اجد او نفس بعض النفوس مع طرأ وذلك لان اما ان يفران كبري ^{لعل}
 نفس وقع من طرأ الحجة الاولى او سداغ وتماح فلا فصل بين النفس ^{لعل}
 البعض فلا تكفيها من الله تعالى انما فلا تكفيها ان لعل من غير آخر في المنارة
 بزمان بل من نفس واحدة مدني في الكثرة من طرأ او لعل من المنارة ^{لعل}
 زمان في حارة طرأ من ذلك بعض حارة العقل في سائر اقسامه فلم ^{لعل}
 لازما هنا طرأ الماد كما في هذه الحجة على سبيل الاحمال في نفسها ^{لعل}

ثم اسط هذا واستفاد من موضع اخر لما وهن الحجة بقدر صحتها
 يدل على ان المناسخ لجميع النفوس في جميع الاوقات فباطل اما البعض ^{لعل}
 فلا ادخل في سجال فناء بعض مدان من كون البعض في سجال كون عدد ^{لعل}
 الكاسية مثل عدد النفوس المنارة في وقت الاوقات المسددة في كل الموضع ^{لعل}
 في اللذة والاشباع اما ان اجل من يفسد هو الاول بزمان لا في اشياء ^{لعل}
 ادراكا لاشياء اشياء كما لا الذي يورث في طرأ مكان في العدم في اشياء ^{لعل}
 للنفس لا شغل له عند العشق المحض في اشياء بصورة حصة دابة ما والسوق ^{لعل}
 لا يمتنع هذا في اشياء اذا كانت الصورة في اشياء المحسوس في كمال الخيال ^{لعل}
 زوجه كاشياء لا كبري في اشياء المحسوس في كبري في اشياء المحسوس في كبري ^{لعل}
 فانه قد ان شأنا وفاته من واما العشق في اشياء في الاول عاين لادام ^{لعل}
 لادام عيش في غير اولم عيش في كبري في اشياء المحسوس في كبري ^{لعل}
 في اشياء كبري في اشياء المحسوس في كبري في اشياء المحسوس في كبري ^{لعل}
 الاخر اخبار الى راب الجواهر الباقية في اللذة والاشباع وخرج من الاول ^{لعل}
 مرتبة الواجب في اشياء وافضلها في اشياء الواجب في اشياء ^{لعل}
 بزمان كمال الذات في اشياء في اشياء في اشياء في اشياء ^{لعل}
 ولا مانع من ادراك في اشياء في اللذة والاشباع في اشياء في اشياء ^{لعل}
 المانع في اشياء في اشياء في اشياء في اشياء في اشياء ^{لعل}
 الى الحبس المفظ الذي في اشياء في اشياء في اشياء في اشياء ^{لعل}
 بصورة حصة دابة في اشياء في اشياء في اشياء في اشياء ^{لعل}

صورة الحوزة من حوزة

ودر ساج الیام ایا که نزد الوضو الیام والعشق یمنی و لا ینهاج ^{حصول} ^{بصورت}
 فی المشوق والمسوق و کلاهما یمنی و لا ینهاج و لا یستقر ذلک الا اذا کان
 حاضر ارفع غایبا و زوج کما اذا مثل صور المعسوق الخال لم یحصل ^{بصورت} ^{المعسوق}
 لاجلها مشوق ان یعمل فی الجرح کما یساق فانه مال المعسوق ساق و فانه یمنی
 معشوق و قد عرف من فی العشق الواجب مدرك الذام الکامله کما یمنی غایبا
 لغایبه معسوق الذام سواء عسقم غم او لم عسقم لکن عسقم عن زواج معسوق لزام
 لا یستقر حکی غایبه هو و کذا فی الموجودات و اطلاق لفظ العاشق علیه ان کان
 مستعمل عند الجرح ساق لم یستعمل فی غیره لانه یمنی فی الجرح و المحقق ان الیام الذام
 و المستعمل بدل لفظ الذم لا ینهاج لان اطلاقها علی الواجب یمنی لکن یمنی غایب
 الجرح و ساق المستحقون به و من ذلک انهم یمنی به و من یمنی به و انهم الجرح
 العقلیه القدسیه لیس فیها لاول الا ان الیام الذام یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 سوف بعد المرحله من مرتبه العشق و المشاق و فیهم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 نالوا نیلا ما فهم ملذذ من مرتبه یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 اذی و لما کان لک فی زفیه کان ذی لک و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 محاکمه یمنی به حال اذی الحکمه و الدغدغه فی تأخیر ذلک شیئا بعد ذلک
 و مثل هذا السبق مبداء حرکتها فان کانت الحکمه محتمله لا یقبل اطلاق الطلب
 الهجر و النفوس البشریه اذا مال العظم العلیا حیوانها الذم کان اقل
 اجزاها ان یکن عارضا فی لا یخلص عن علاقه السبق اللهم الا ان یجوز
 من الاحتمال المرتبه الذمیه من مراتب لا ینهاج مرتبه الجواهر العقلیه ^{عقلیه}

فانهم یمنی به و واجب الوجود لا ذلک انهم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 انهم یمنی به و واجب ان یمنی به لان یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 هو انهم یمنی به و واجب ان یمنی به لان یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 الجواهر العقلیه سوف اذا قد عرفنا ان السبق انما یمنی به عند فقدان المعسوق و واجب
 لغیبه ذام الجواهر العقلیه لا یمنی به لان الواجب انهم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 و المرتبه الذمیه مرتبه العشق و المشاق و فیهم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 ما دامت الابدان و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 انهم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 و ذلک لان ذلک المشوق و یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 و وصول الی الوضو و هذا لاولی شبه یوجب ما اذی الحکمه و الدغدغه فانه یمنی
 شیئا بعد ذلک و مثل هذا السبق کما یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 الی النسل یطلب الحکمه و الطلب یحقق الیهم المامه و الا یمنی لطلب النفوس المستغفره
 فی الحقیقه الالهیه لا یحصلون عن لاول السبق ما داموا فی الدنیا بل یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 کما هو عارضا من شیئا و من اذا یخلصوا عن العلاقه الدنیاه و انقلبوا الی الآخرة
 یخلصون عن ذلک السبق و یخلصون الیهم الیهم المامه و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 بشریه متردده بین جهنم الربوبیه و السعاده لادراجها بهم ثم یلویها النفوس
 و عالم الطبیعه یمنی به الیها فاصول لربها بالمشکوره ^{الطبیعه} ^{المعسوق} ^{المعسوق}
 النفوس البشریه الیهم لم یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به و من یمنی به
 الربوبیه الدنویه

فادح الله تعالى فسيماهم ما سئوا اياه واعتزل من ملكه ونوضه لبعض المعاهد
 هذه طراصة لقصته واما جل رمزه فهو ان سلامان من صرنا للنفس الطامع والبسالة
 للعقل النطري والوقوع العاقل للنظرات المتخلفة اماها من سيات ان تترك
 لما ان يصير كمن لا يعرف من سوي وجه سيجل كسفاد او هو وجه النسخ فان امره
 سلامان للنفس الناطقة والوقوع الحيواني لا يفرق للنسبة والعصبة بالتحصيل والوقوع
 جدره الذات البدينية في المطالب المحسنة وعسرها الميها الى سيجر العقل كما سخر
 سائر القوى لمكن فطريها الى تحصيل ما رها الفاسد واما البسال ياها انخذل
 الى عالمه اجتهاد العقل العلي والوقوع العاقل للمعاد المحسنة المطالب البدينية
 المسماة بالنفس المطمئنة والوقوع للعقل النطري بلبسها نفسها بدل اجتهادها
 مطالبها البدينية وترد بها الى انها صاحب حسنة البرق للامع بالسجائب المظلمة والخبير
 الساجدة في انوار الانسفال لا تفرق الفاسد وان عاجها اماها اعراض العقل عن الهوى
 وفيه البدينية لاجل طامع النفس الطامع بالعقل النطري في الملكوت المحمدي وفيها
 عالم القدس وفطر الحيل لقطاع القوى الحسية والخيالية والوهمية عنها عند
 الملك الاصل وجرحه المذموم تلك الذات البدينية المعادة وتعدس طمس الوجه
 الكمال في المنارات فان احلال حال سلامان بغيره اضطرار النفس عنها انذار
 قوى البدينية سغلها فوفها وجوهها لاجل النسيان لا انظام مصالها في تدبيرها
 المدين الطامع هو الوقوع العصبية المستعارة عند طلب السقام والطامع هو
 السهو في الجاذبة لما يحتاج اليه البدن في قواطعهم على هلال البسال السار
 فتورا لعقل في آخر الجرح لسبب الى النسيان اياها واهلاك سلامان اياهم

تركا للنفس الطامعة سعمال القوى البدينية ورواها هيجان الشهوة والعصبة والاعتزال عن
 الملكة ونفوسها اعراض انقطاع تدبيرها عن البدن وصيرورة البدن كمن يصر في غيب
 القوى في سلامان في السلامة البسال الى السجائب نعال سرد الى كل كلام
 حين في عالم الى اذا وقع سمعك في علم الفصل في مراتب السالكين بدينية
 المعروض عن مناج الدنيا وطبها بها كمن يسم الزاهد المواقف في نفل العبادات
 من القيام والصيام نحوها كمن يسم العابد والمصرف فيكره الى قدر الجود في حشرها
 لسرف في الحق سر ونحن باسم العارفة وقد تركت بعض طين من بعض السالكين
 لمناسبة الزاهد العابد والعارف وذلك لان المتوجه لاجناب الحق لم يجتهد
 لسفاه عن الحق وسجل عنه يستعمل غير الوصول الى المأمول في طامع المستعارة
 اذ المأمول لا بد من قرب الله تعالى وعنه يبعد ذلك المطلب في البحث في الزهد
 والقرب في العبادة ولا سيما الى عالم القدس العرفان في المتخلف هو الزاهد المتصرف
 العابد المتسمي هو العارفة وقد تركت في اللام بعضها مع بعض ركبانا واهلهم
 ونسبنا واهلهم لاهل اناس المركبة في الفصل في نفاذ الزهد العباد
 الزاهد عن العارفة في عالمها ما كان من سائر مناج الدنيا مناج لاجل عند
 العارفة من ما علم شغل سيرة عن الحق وتكبر كل كرس في الحق والعبادة
 غير العارفة في عالمها ما كان من عمل الدنيا لاجل ما حذر في الاخرى الى آخر النوا
 وعند العارفة يا ضمها لله في نفسه المتوهم والمجمل الجرحها بالنعوذ عن حساب
 العز والرجاء الحق في صير مسالمة للنفس لاطن حيل في سبيل الحق لا تتركه محض
 البطل في السرف الساطع وبصير ذلك ملكا مسفرة كلما استراطل في النور الحق

فصل في

فصل في

عن مزاج من لهم بل من شيع منها له فكر من كلته من خطا مسلك القدس
 الزهيد عن العار من معامل ما كانت ترى من سماع الدنيا سماع لا يرى عند
 العار من سماع السمع السمع عن الحق عند الوعد اليه لعدم اللغات الى غيره
 عند الملاحظ الى اسواه والعبادة عند العار من معامل ما كان
 لعل الدنيا لاجروا بها في الاجرة وعند العار من باصة ما لهم في عباد الله
 والعزائم الى الاشياء والقوى نفس المتوهم والمختار لجرها بالاعتماد عن حجاب
 الى عالم السمع وفصير لهم والقوى مصلحة غير منارهم للسمع بسجل الحق بصير مطيع للنسبة
 كما صار سماع الطير بالرباضة واصار ملك العادة ملك مسخرة اذ العادات في حق
 الطسعات فكما شاء الله سبحانه وجل اجناب الحق لما عن جهة القيم القوى بلع تسليح
 فصير الكلية الى ذمارة وقوله منظم في سلك العذر الفصل الرابع في النوع
 اساه لما لم يكن الانسان بحيث يجل بوجهه بالامانة الاخر من جنسهم ومعاد
 ومعارضة بحران منها فترفع كل منها صاحبه عن لاهم لو توهمه سيفه لا زرع
 على الواجب كثر او كان فما شغل ان يمكن وجب ان كثر من الناس معاملة وعدل الخط
 يفرضه سماع ممتزج اسحق والطاعة (اختصاصه) ما يتدل على انها زعدي
 لما عن قولنا ما هيته الالهة العابد والعارف اراد في هذا الفصل اقامة
 البرهان على وجود العارف ثابت اخبره وهو النبي على الم يقول لما كان في سائر
 مدتها ما يطبع انه لا يمكن ان يسلح حجة في كل ما يحتاج اليه هو واهله بالذات الغناء
 واللباس المسكر او بالعرض كالمواصلة والابن اذ ذكر انشاء حسنة
 وملك الشار كونه الامعاء وانه يعطى كل واحد منها صاحبها في مسايله ما وجد

او معارضة ان يعمل كل منها عملا في معاملته الاخر حتى يرفع كل منها عن مهم حقا
 لانه لو تولى احد منها تهمة ما يحتاج اليه اجمع على كثر الى ان يسمع او يسمع
 اسكر فوجان كثر من الناس معاملة وانا نون على مساو بالنسبة الى الحق
 والوضع للتأويل في السماع المنهج الى النقل الموجب لانظام العالم وذكر
 القانون لا بد وان شاع سماع مخصوص بسخا والطاعة والاعتقاد والامان
 مقبولا ووضوح كل قوم طريقا لغيره حسب انهم واعتقادهم وذلك بقدر السماع
 المذكور في الشريعة واختصاصه بالطاعة لا يمتنع الايات هي المحرمات تدل على ان
 الايات والسور عن عند الله وعارضه البراهمة ان النبي عليه السلام باحسنة الفعل
 لما فيه الاستماع فلا حاجة الى النبي اخذ ذلك معلوم سواء الى به النبي ولم يات وان
 باجمحة العقل فيمنه الضرر فهو غير مقبول جابه النبي او ما جاءه ولا ان ساكن في جوابه
 ممن لم يعمل اليهم لاني كاذب وغيرهم يتعاملون خارجا عنهم سائمين عن السماع والقتال
 وجواب الاستمالة لاجابة الى النبي فما حكم العقل فيمنه سماعه او سماعه لغيره
 الاجرام من هذا البطل بالحجج الى فكر وروية وكل نظر جارفة وقوم الخلفان
 فلهذا السماع وجواب الثاني لانهم ان مناهتهم معاملاتهم فخرسادة بل كل من
 وليس لنا لغيرهم من جهال الناس وحاز اتفاق المشايخ على الباطل انما الكلام اذ كما
 الناس السالكين وسط العالم اذ الخلاف في السماع انما يتوقف عنهم وجب ان
 كثر للبحر في المسح من غير العذر الجذر فوجب قصره في الجوارح والسماع مع
 المعرفة حياطة للعرض ففوضت عليهم العبادة المذكورة للعبادة وكررت عليهم
 ليحفظ الذكر بالذكر حتى استمرت الدعوى الى العدل للقيم للبحر في النوع

لما إلى النبي الكريم من عند الله طاعها بكونه حسنا ومن ابها بكونه سيئا
 فوجبان كونه الحسن المسيحي جزءا من عند الله طاعها بكونه حسنا ومن ابها بكونه سيئا
 سراً ولا منه ليجعلهم الخوف (الصالح الطائفة لا تصاد فاداً لا بد من معرفه الحارثي والله
 والسارح وهو الذي علم من المعرفة سبب في المعرفة ففرض العبادان وكررت اوقات الام
 واياهم السيرة السيرة حسنة السميت الذنوب لا العدل في السيرة التي هي معرفة الحق النوع
 ثم رزق مستعمل العباد لعدن النعم العظيم الدنيا الاجر الجزل الاخرى ثم رزق العباد
 من سببها المنفعة التي حصوها فانها هم مولود في حوزة فاضلة لا يمكنهم الرحمة
 والنعمه التي نالها حبا بآثارها محاسبهم اثم واسمهم ثم رزق مستعمل العباد بعد
 النعم العظيم الدنيا وهو يحاطه الدعوى النعمه الحق النوع لا اجر والنواب حسب الموعود
 ثم رزق العباد من رزقهم بالمنفعة التي حصوها فانها هم مولود في حوزة فاضلة لا يمكنهم الرحمة
 كما من الفضل السابق فاجل الناس مع النعم الباطل الاجر الجزل فاضلة لا يمكنهم الرحمة
 لستبنا الظالم هذا الوجه ثم لا الرحمة والابن الاجر الجزل النعم العظيم الى النعمه
 وهي للذات المحسنة والكلمات السردية بلحظ حبا بآثارها محاسبهم اثم واسمهم
 فعلى المعرفة في نوازل السيرة والعبادة قائم السيرة واسمهم العادة وبذلك ان كل
 المراد لا من اجل سيرة مستعملها وطلب ذلك في العزاضة الفصل في مراد العارفين
 الذات في عبادته هو اسان العارفين في رتبة الحق لا اول لا سيرة ولا
 شاعره على عرفانه وتعبده كما لا ينبغي العباد ولا لها نسبة سيرة الى
 لرغبة ورهبة وان كانا فكل من المرغوب منه او المرهوب منه هو الداعي والمطلوب
 وكل من الحق ليس في الاواسطة الى سيرة هو الغاية وهو المطلوب

فقط

فوقه لا يوثق على عرفانه الظاهر كما لمناقص الاول لان الحق لا يوثق
 وبحسب ذلك مبنيون بديم مقدمه وهو ان الناس لخواص متعلقين ارادة العارفين
 قوم وهم الصوفية المتألم من الفلاسفة ان ارادة العارفين متعلقين بما هم دون غيرهم
 العباد بالذات هو الله ومحسنة منزهة عن كل ما سواه فكل من اراد بالذات هو فقط وذلك
 لان الكمال والكمال محسوس بالذات فلما كان الكمال اذ اذ اثم كانت المحسنة اسندة والمحصل
 ههنا اذ لا كل فوق كل الله تعالى ولا اذ اذ الكمال في العارفين فلهذا ان كونه محسنة العارفين
 اقول المحسنة وكلما كان الجسد كان اسير في المحسنة ولا ينبغي ان المانم السيرة حسب
 عن كل ما سواه حتى بعد عن سيرة محسنة اياه والحق السيرة في السان ههنا على ذكره قال
 لا يعرفون انما متعلق ارادة العارفين معرفتي ومحسنة حصول حزيل ثواب الخلاص عن السيرة
 عقاب لان ارادة لا متعلق الا بالمكن اذ لا ارادة في المسائل الباطنة التي طلبت الوفاء
 والمسيح مجال اذا عرفت ذلك فان قلت ان سيرة زود المحسنة ان كونه ارادة لان
 مجال الصفة والمسالمة الفلاسفة الماني مجال فيهم احسن ان طلبا بسيرة اذ ذلك كما هو
 المذهب لان هذا ما لا يلائم الارادة وبكونه رتبة الكلام العارفين في الحق
 الاول يعرفانه في السيرة غير ولا يوثق على عرفانه ههنا اذ العارفين اما غرضه
 بالذات من عند الله فيجعل ويجي ان عبده لئلا يتركه كما كان له اذ لم يحسبه اياه
 لذاته تعالى والماني ان عبده لانه سخي العباد والمالك ان عبده لان العباد نسبة
 سيرة الى النسبة سيرة في رتبة سيرة في النسبة كالاول هو الطبيعة العلية لان الغرض
 هم لان اذا الغرض هو بالناس في العباد ثم المالك لان الغرض هو العباد بالناس
 فالغرض من هذه الامة ان يه فقط او من ملاحظة العباد ههنا غرض الذات

اصح

وعمد ذلك من اغراض في ماضيه اللهم والحق كمر اغراض الغرض بالذات على الطبقات
البلية العبدون الله تعالى الربعية المواب لا الوهدة عن العباد بل لو كان كذلك كان ^{المعقول}
فيه والمرحوب عنه هو الداعي الى العبادية فليكون الا لاسطة لا ينسب غير ذلك السبق والعام
وهو المطلق ومن فليكون الغير هو المعصود بالذات والحق الغرض المراد بالعام الغرض
آسان والمستحيل توسط الحق مرجوم بزوجته فان لم تطعم لذة البهجة ^{صطعها}
انما معارفه الذات المخوصة فهو ينجون لها عاقل عما وراها لما بين
غرض العارف بالعبادة وغرض غير منها اراد ان يتخالف ذلك الغرض بالرجل
ان يخرج من ان يجعل الحق اسطة لا حصول الثبات الخلاص من الغفاب فهو مرجوم
جهة ان لم يدق علم البهجة الحق فطعمها ان يطلعت بها فان لم يدق ذلك كان ينسب
لا طلبها بل انما عن من الذات الماقتصر من الهامتنا من عن سائر الذات عادل
وما مثله الفاسط العارف من الاصل الصبان الفاسط المجهل فانهم لما غفلوا عن
طبايح خضر عليها البالفون انقصت بهم المباشرة على طبسات اللعب صاروا
سجّون من اهل الجأذاز وروا عنها ما يفرض لها ما كفى على غيرها مثل
هو لا الذي غفلوا عن البهجة الحق واما الذات الناقصة الخبيثة لتساكن ^{المستحبة}
كسل الصبان الفاسط البالفون الكا ملين فان الصبان لما غفلوا عن الطبسات
التي تحضر عليها البالفون يطلبونها واقتصروا بالمباشرة على طبسات اللعب والاهل
سجّون من اهل الجأذاز عدلوا على طبسات الالهة واللعب كهم من لها ما كفى على غيرها
والله المحنك من كل محارب الدهر واذور ان عدل العايف الكان بالعارف
ان كن والعاكف المنة كذا من غرض النضر صرة عن سطة البهجة الحق

[illegible]

ولا تثار لأخبار والسمت الطريق المستقيم هو حاد روضه الفصل و
 درجات العار في روي إحدى عشر الأولى درجة المريدن ^{المراد من السلوك إلى} اسان اول درجات
 حركات العار فمن استمونه ثم الحاراده ^{والمراد من السلوك إلى} من يقترى المحبص بالمقتل البرهان
 او السائل النفس العقول لا يمانى ^{والمراد من السلوك إلى} من الغيبة في اعتلاق العروة الوثقى متحرك
 مشرعة إلى القدر ليصل إلى رزق لا تقال مادامه رجبته هذين في مريد
 للعار فمن السلوك لأخبار الحو درجات اولها درجة الارادة وان يحصل
 للألسان بها باليقين البرهان ^{المراد من السلوك إلى} هو قول المراد بالبطر السلهة والنفس
 القدسية هو اوسطها او يسكنها النفس العقول لا يمانى ^{المراد من السلوك إلى} ان هناك تسعة
 وان كان العقول الغيبة لأعلاق والعروة الوثقى ^{المراد من السلوك إلى} إلى الله مرضا
 عما سبقه قال نوال من كذا اطلق في قوله ^{المراد من السلوك إلى} من كذا لسمك العروة الوثقى
 فوجب لك الغيبة ان تحرك ستره ^{المراد من السلوك إلى} وفيه ملاخبات الحو لسان رزق ادراك
 وبهجة ختامه مادامه حصة ^{المراد من السلوك إلى} هذين في مريد فالارادة الى مطالعهم الى الغيبة
 انحرال السيرة لأخبار النفس لسان ادراك قوله ما يعبرك الى العرض بها الاعتلاق
 الى اجتهاد واعتصم الدرجة الثانية ^{المراد من السلوك إلى} الى رجب الرضا اسان ثم انه
 ليحتاج الى الرضا والرضا موجهة لالملة اعراض لا وليجية ما دون الحو
 في مشيئته ^{المراد من السلوك إلى} والى ان يطوع النفس لسان النفس المحسنة ليخبر في الخيل
 والوهم الى التوهمات المناسبة ^{المراد من السلوك إلى} للامر القدر منصرف عن التوهمات المناسبة
 السفلى ^{المراد من السلوك إلى} والمالك لطيف السيرة للغبية ^{المراد من السلوك إلى} الدرجة الثانية من الحوض السائل
 لأخبار القدر من الرضا الغرض منها من بلاد اولها ازالها دون الحو

6

عن سبل الامار والاحسار والى ان يطوع النفس لسان ^{المراد من السلوك إلى} والى القوة المحسنة
 للشهوة والعصف بالخيال والتوهم لأحداث الذات اليه ^{المراد من السلوك إلى} دفع المطالبات المحسنة
 المحسنة ^{المراد من السلوك إلى} والى القوة العاقله للمعارف المحسنة والمطالبات المحسنة
 الحال الى التوهمات المناسبة ^{المراد من السلوك إلى} للامر القدر منصرف عن التوهمات المناسبة
 السفلى ^{المراد من السلوك إلى} والمالك لطيف السيرة للغبية ^{المراد من السلوك إلى} الدرجة الثانية من الحوض السائل
 الصوره العقلية الغيبية والمعارف ^{المراد من السلوك إلى} لالهة سرهم وذلك في التوهم لا المطالبات
 مستمع مع وجود المانع فالواجب ^{المراد من السلوك إلى} لا ازال المانع ثم التوهم والمانع اما خارج
 او داخل ^{المراد من السلوك إلى} الامر لذل وان الموانع الخارجية ^{المراد من السلوك إلى} كمن تحمدا والى ازال الموانع
 الداخلية ^{المراد من السلوك إلى} وتسمى بعدلا والمالك ^{المراد من السلوك إلى} التوهم النفس المحسنة لأخبار الحو كمن توحينا
 والرياضة ^{المراد من السلوك إلى} تسخير البهيمه لغو والتجته لأزال المستن به الطريق ^{المراد من السلوك إلى} ولأول
 لغو ^{المراد من السلوك إلى} عليه الزهد المحسنى ^{المراد من السلوك إلى} المالى يعبر عليه اشياء العبادات المستفوعة لالملة
 ثم الحان ^{المراد من السلوك إلى} المستحذ ملغوى النفس ^{المراد من السلوك إلى} لالملة الجان بها من الكلام موقف القول ^{المراد من السلوك إلى} لاوام
 ثم نفس الكلام ^{المراد من السلوك إلى} العاقله ^{المراد من السلوك إلى} زكى ^{المراد من السلوك إلى} تعبان ^{المراد من السلوك إلى} بلبغ ^{المراد من السلوك إلى} ونزعة ^{المراد من السلوك إلى} وجهه ^{المراد من السلوك إلى} وسميت ^{المراد من السلوك إلى} رشيده
 واما الغرض ^{المراد من السلوك إلى} الثالث ^{المراد من السلوك إلى} من علم الفكر لطيف ^{المراد من السلوك إلى} العشق العفيف ^{المراد من السلوك إلى} الذى هم ^{المراد من السلوك إلى} بامرهم
 سبل ^{المراد من السلوك إلى} للعشق ^{المراد من السلوك إلى} ليس سلطان ^{المراد من السلوك إلى} السهوى ^{المراد من السلوك إلى} لاول ^{المراد من السلوك إلى} الغنى ^{المراد من السلوك إلى} عليه ^{المراد من السلوك إلى} الزهد ^{المراد من السلوك إلى} المحسنى ^{المراد من السلوك إلى} لاوام
 على ^{المراد من السلوك إلى} غرض ^{المراد من السلوك إلى} الدنيا ^{المراد من السلوك إلى} وسم ^{المراد من السلوك إلى} ستر ^{المراد من السلوك إلى} اعلان ^{المراد من السلوك إلى}ه ^{المراد من السلوك إلى} ادفع ^{المراد من السلوك إلى} بعلق ^{المراد من السلوك إلى} القلب ^{المراد من السلوك إلى} بها ^{المراد من السلوك إلى} وان ^{المراد من السلوك إلى} ترك ^{المراد من السلوك إلى} طاهرا
 لا ^{المراد من السلوك إلى} يحذر ^{المراد من السلوك إلى} الغرض ^{المراد من السلوك إلى} هو ^{المراد من السلوك إلى} تصفية ^{المراد من السلوك إلى} الما ^{المراد من السلوك إلى} طر ^{المراد من السلوك إلى} والى ^{المراد من السلوك إلى} على ^{المراد من السلوك إلى} الله ^{المراد من السلوك إلى} اجد ^{المراد من السلوك إلى} العباد ^{المراد من السلوك إلى} المقدره
 بالاف ^{المراد من السلوك إلى} فضائل ^{المراد من السلوك إلى} الله ^{المراد من السلوك إلى} لا ^{المراد من السلوك إلى} يعلم ^{المراد من السلوك إلى} والعدن ^{المراد من السلوك إلى} وغرها ^{المراد من السلوك إلى} لتصور ^{المراد من السلوك إلى} الهوى ^{المراد من السلوك إلى} مشغولة ^{المراد من السلوك إلى} لاوام
 الغيبية ^{المراد من السلوك إلى} منصرف ^{المراد من السلوك إلى} عن ^{المراد من السلوك إلى} السفلى ^{المراد من السلوك إلى} كاعرف ^{المراد من السلوك إلى} قبل ^{المراد من السلوك إلى} ان ^{المراد من السلوك إلى} العار ^{المراد من السلوك إلى} يستقر ^{المراد من السلوك إلى} الغيان

والوهم

من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

على بياضهم الهوى

لجرحها بالتعود لاختلاف الحنجرة بها إلى الجان الطيبة المستخرجة من العنق
لأن المستخرج إلى الجان الطيبة وسفر في الدماء إلى اللسان المستخرج من
المسطة الواقعة في الصوت الذي هو مادة النطق لحصول سببه في العنق
عنوان اللسان المستخرج لا في هذا بل في العنق المستخرج من العنق
في لسان العنق وسبقها فما ان فرغ من سببها تلك العنق من سببها
البدنية وهذا إجماعنا بالذات وأما العرض فهو ان سببها العنق هو اسطمة
السمع الكلام الذي نحن بآكله العنق عند الأرواح وذلك ان اذا قرنت
الصوت كرم باعث على طلب الكمال فوتر في النفسانية التي هي لينة النفس
ولست ان ذلك الكلام على الجان التي لسببها النفس الطيبة لسانا طيبا
وقبل إلى التوجه لاذلك الكلام حيثما كان ويجازا كان هذا العنق عند
سمع شيا من المعشوقين الأطباء وطرطاب إلى الرئاسة الجاه الديور عند
ما سبب ذلك في تلك النفس التي لها غلة أمانها وطوعته لما ذلك والما
الكلام الوعظ اقتضاها كانا وغنت في فائده في لسان ذلك كالمسألة
كلامه في النفسانية بلغة ان كرم حسنة واضحة العلم في كمال
من غير زادة ونقصا في الوعظ البصا صحت البلاغة صار ما في النفس العنق
لا سببها في الحارة الموجهة إلى العنق في هذا لول سببها الكلام
ظاهر في وجه حسنة وزوج يحصل هناك إبداعا في الظاهر في مشهور
بالسوق إلى العنق الحرف يحصل في سببها الجمل والنعمة في النفسانية
وكما في نفعه لينة اذ الصوت العنق في الدماغ ولشوق النفس

واللغات ما أثرته الأفعالات لنفسه البسط والقبض الحزن وغيرهما
وسميت ربيلا أي كثر موديا لا سبيل الحق وإذا حصلت هذه الأثر
النفس يحصل الإخبار الحق ويقوى على القوى وتجذبها إلى الأثر القوي وأما
الغرض لما كان غرض الفكر اللطيف أن يكون مقبلا إلى الكمية والقيمة
العنفية النفس النفا إلى الذي مبداء من هذه النفس النفس المعشوق
في الجوهر وكثيرا ما تحب شيئا بل المعشوق رافعا إلى قوله ورضاه ويحظه
العشيق كما في الجنس الحيواني الذي مبداء بهن حيوانه وطلبه بهن
الكثيرا ما يكون بصره وظفنه ولو في الأغصان والآلات فيفسد النفس رغبة
وانقطاعا عن المسوغل إليه رغبة أخرى أيضا من معشوقه فتعذب القوى
والإنسان العكس من ذلك فإنه كما قال في المحقق ما كثر من النسيان الذي هو السهل
بالكسر الخلق جميعه بل الدرجه الكثرة والدرجة الواح إنسان ثم إنه إذا
لغيت الإرادة والرياضة ما عشت له حساب لإطلاع نوره الحق بل قد
كانها راق في بعض الزمان تحذره من أهل السمعة عند ثم أوفاء وكل وقت
وجدان وجد إليه وحده ثم إن لم يكن عليه من الغرائز إلا المعشوق لا ريب
هذه الدرجة يحصل للمريد بعد الرياضة فإذا بلغه رادته ورياضته
حينما عرضت له أنه لذو ظهر ويحضر سريعا لإطلاع نوره الحق كانها
روق تلمعها حينها سريعا ثم تحذره من هذه الأثر سميت عند أهل الطريقة
أوفاء لا حظوا من السمعة فو على الله المراجحة الله في معنى تلك مقرب
ولا ينبغي إرسال وكثيرا ما يكون محفوقا بوجدان وجد إلى مثله لما حصل له من لذ
ذلك الوقت

ثم ان هذا لا يوافق كذا اول الرضا فلهذا لم اذكرها فيها كثر فقال عن ابي عن
 والجلسا مع جلسائه الى السبله والجلسا لجلسائه ومضى الى معاناسه واما
 اللوامع بالعباسي لانها لغتاه وبقية الدريج الرابع والاربعون المذكور
 اشارة ثم ان لو كان ذلك حتى يغتفر في غير الرضا من كل ما كان من خارج
 من ذكر زعفران امرائه عاشر فكان يركب الخيول كل من هذه الدريج الرابع
 بصيرا لا معان في الارضا من تحتها بل في اللوامع في غير حال الارضا من تحتها
 من الخيول في الارضا بصيرا من خارج من كل ما كان من خارج من تحتها
 امرائه عاشر فكان يركب الخيول كل من هذه الدريج الرابع والاربعون
 من كل ما كان من خارج من تحتها بل في اللوامع في غير حال الارضا من تحتها
 ولعل ان هذا الحديث على غير ما يشهد به من كونه من جنس جليسة لا يستغفر
 عن قران فادى الى الرضا لم تغفر عاشره وهذا للتبليغ
 هذه الدريج الخامسة للمرض اذ الى الدريج التي ذكرناها قبل من غير ما عليه
 العواشي واللوامع من قول من قال لما رآه عليه لأمير العظم بغيره او ما قلنا من
 عند دفر حتى تنسب جليسة لا يظن ان قران فادى الى الرضا بصيرا من تحتها
 لعلها متوقفة لعوده فلم تغفر عاشره وهذا للتبليغ
 هو مستغفر عن استغفان في ملك الجاهل السكتة الوفاة ولا اختيار
 منتصبا عن طريقين فقال في نسخة الخراف ما يشهد به في نسخة ايراد
 التبليغ كما ان لعل الدريج السادسة في جرح المعارف اشارة
 ثم ان السبله في الرضا من تحتها بل في اللوامع في غير حال الارضا من تحتها
 والوصف

تستغفر

والوصف بها بابتداء يحصل له معارف مستغفرة كانه صاحب مستغفرة وسبغ فيها
 فادى اقلها عنها اقلها من اسنا الدريج السادسة الى ان يصير المرض
 بالرضا من تحتها بل في اللوامع في غير حال الارضا من تحتها
 سها بابتداء يحصل له معارف مستغفرة كان ملك المعاد في جرح مستغفرة
 في ملك المعاد في جرح مستغفرة كان ملك المعاد في جرح مستغفرة
 والدائمة المستغفرة الى ان الدريج السابعة والاربعون المذكور اشارة
 الى هذا الحديث ظاهر في ما فادى اقلها عنها اقلها من اسنا الدريج السادسة
 حاضرا او طاعا عن غير المرض على دام الى الدريج السادسة يظهر عليه من العروج
 لاجاب القدر في الرجوع عنه فادى اقلها عنها اقلها من اسنا الدريج السادسة
 بصيرا من تحتها بل في اللوامع في غير حال الارضا من تحتها
 فكر جرح كونه عابسا حاضرا او طاعا عن غير المرض على دام الى الدريج السادسة
 اي سها الدريج السادسة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 هذه المعارف في جرح مستغفرة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 المرض في الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 ذلك لان جرح مستغفرة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 وهو ظاهر الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 فلا يوقف امره لا مستغفرة بل كذا لا جرح مستغفرة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 للاعباء في نسخة في جرح مستغفرة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 ثم ان بعد المرتبة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة
 لاجلها في نسخة في جرح مستغفرة الى ان الدريج السادسة اشارة ولعلنا من الدريج السادسة

احيانا

اعتبر من غير وجهه بحال التدريس ان لم يكن لاحتياطه لئلا يفسد للاعتبار
 له تعرج على لم الرزق الى حياض التدريس فكل من هو مستقر من جهات لا الحق العاقل
 حاله يحقون جو (مستحقين) والعين للنوع من العيون كالحلقة والحق والفرع والفرع
 المكان جاز ان يكون مباحا للفرع والفرع لا ينفك عن طوافه ^{الاستعداد}
 حوله الدرجه العاشرة والدرجه الترتيب ^{صار} اشارة اذ اعتبر الراضة الى النيل
 سيرة مرآة مجلو مجادى بها سطر الحق ودرت على اللذات العلى وخرج سيرة بها
 اثر الحق كان له نظر الى الحق نظر الراضة وكان بعد مبردا اذا اعتبر المراض
 نيل الراضة وصل الى السيل المعصود صار سيرة وفسد كراوية والقوة الى الحق مرآة
 مجلو مجادى بها سطر الحق فمما ان الحق فاضت عليه اللذات المعقبة ^{الضر}
 انك لا تلهى تصير في حاسبه لما بالعين من زينة يات الحق فلهذا نظر الى
 نظر الى الحق نظر الى ذهابه في مقام الترتيب حتى يظن ان الحق كالتنقل عن
 العار من وقال اللين عن الى اصبحت فاضل للدرجه الحادى عشر ودرج
 الوصول ^{بعض} اشارة ان لم يغيب عن نفسه فليحفظ حجاب التدريس فليحفظ الراضة
 من حيث هي لاجلها من حيث هي من حيثها وهناك بحق الوصول هذه الدرجه
 الى الدرجه العليا والدرجه الوصول الى الله والى ان يصير بحسب الغيب عرفا
 فلا يلحظ الاجابات الحق لو يلحظ رتبة الراضة لا يخرج من لاجلها الاجابات
 لا يخرج من رتبة رتبة حجبها لسان الحق كذا الدرجه العاشرة فكل من لاحظ
 اليها بالجازا والبعض من هذه آخر درجته السلوك الى الحق فدرجات ^{السلوك}
 والى بعد الراضة لم يزل لا سبيل للسلوك لتسعد ذلك لان كل حركتها مبداء
 وسط

ووسط ومنهى اذا كان معاربه كل جدح الوصول الى الله لا يكون دفع فكل من
 لكل منها ايضا ابتداء ووسط وانها والجميع سمع فالواحد والهدى كروا لانس
 لبداه السلوك المعارف والمحصل الملك لوسط ولا اعتبار بالتردد والقوة
 لاحظه اذ لا دل من كل مسئلة يكون ابتداء ذلك الحدة والمائة جازا بيلة المائة
 ملكا مستقر منه الفضل الى ان كل درج الى درج الوصول الى قصبة النسيك اليها
 منتهى لا لغات الى المن عن شغل الاعتداد بما يوطع النفس ^{عبر النسيك}
 من سبب الدار من حيث هي الذات ان كان بالحقية والافعال بكلمة على الحق ظهر
 اراد ان يتنزل الى كل درجه من الرفعة والعبادة وغيرها بقصة بالفساد لدرج الوصول
 موجه لاما احفظ ذلك الدرجه عنه فان لا لغات الى المن عن شغل الراضة
 بالرفعة الترك الى ما يفر عنه لتسفال بما يسرى الحق لان المن عن شغل الحق
 لتسفال انما الملك انما هو اعدادهم وذلك لان الجبا بالسفر من كل امة كبر ^{الهدى}
 موديا لانس اخرى بالرفعة عنه ولس لتسفال بغير الحق الاعتداد بالنفس كاطوع
 النفس لاجل العبادات وغيرها ليعبها عما افعلها عجز وضعف والعبادة
 موداة الى احترامها عنه ^{التردد} وهو عجز النفس لانس ان ثم عقبه ان لم يدرج
 المنهية الى درج الوصول المنهية على نقصانها بتضمين التنبيه على نقصانها قبلها
 فقال الشيخ بزمه الذات من حيث هي الذات وان كان ما شغل من حيث هي حيث
 يصير مترددا بين النفس الحق فعددت هذا الدرجه ايضا لاما يحترق عنه
 بالسلوك ثم ذكر ان الخلاص من حيث ذلك الوصول لاجل الحق الفضل من حيث
 معاني العار من زوايل السلوك لا منتهى الوصول العار من حيث هي

معناه ان يتنزل الى درج
 من حيث هي من حيث هي

للذات المريدة بالصدق مشية لا الواحد ثم عرف
 عن صفة الصفات والجملة صفة الكمال والاولى سلبية الذاتية ايجابية والسلبية
 بغير من في اب العارف وبل يستغنى عن الحق ونقصه اذا انزلك السوا على
 الميل والصفات التي يخرجها تحملا لها بالجملة عنها اذ الصفات غير محركة لغير فصل عنه
 مستحق للناس اليه كالتعبير عن العيوب وان لا يلفظ اليها بعد الصفات ونقصه وان
 مع كمالها الى الكلية ومن الدرجات اذ مع شمسها الغلاسة درجتها الواضحة السلبية
 والعرفان بعد افاق درجات التزكية بقدر ما استحقته اوج صفات الحق والذات
 المبررة بالحق والصدق من صفات الكمال لا استغناء ولا هذين علاما لا قدرا عليه
 والعلم والرحمة والعدل والولف وغيره ومن الصفات الوجودية لله تعالى
 لا كرام والسلبات مثل كونه ليس لا يخرج عن احوال هذا فكونه في الجلال
 ولا كرام وج لصلواته والادب مختلفا ما خلا بقا الله تعالى العرفان من صفات الحق
 هناك صفات لا يوصف بها لا سالوا ولا اسالوا الا الله الواحد القهار واليوم التوحيدي
 ومن الدرجات يسمى بوجها الفصل طرقات العارف والحاد والعرفان للعرفان
 عنه من ان العرفان للعرفان هو قال الثاني من وجد العرفان في ان وجد
 بل بعد المعروض به فقد خاض تحت الاضواء هناك درجات تليها اول مرتبة درجات
 اثباتها لا احصا فانها لا يفهمها الجريش لا تسد حجابها ولا كسفت
 عن الخيال وراحت ان يعرفها فليدركها لانها صمد من اهل المشاهدة ليس
 من الاصل لها العز ونا السامع لا اثر لما عرفه التوحيد الموحيد من ان
 العرفان ليس العرفان لا الحق ان ليس من الموحدين انهم يربون مع الحق شيئا عن

اذ العرفان نسبة بنى العارف المعروف السببه تعادوا المتسبين امام طلب عرفان
 للتي خشي كونه ما وجد العرفان على المعروف فهو خافض معظم بحر الوصول هناك حركات
 ليست باقل من الدرجات التي مرت على السلوك بل على الكبريتها لانها هي الحدس لا تستمر
 العبارات في ذلك لان سير العارف سيرة الله وسيرة الله لا اول ولا آخر ولا اول ولا آخر
 التي غير الله غير صفاته بل احوال العباد ان مناهية معتبر بها واما الذي هو في ذات
 وصفاته ثم هو غير مناهية وبها وقعت الاشياء في كل المجدول لو كان الجرد ادا
 الكلمات بل في الجرد بل ان منه كلمات بل في ليست بمعلومة ولا معينة لان العباد
 موضوعه للمعاني التي يتصورها اهل اللغة واما التي لا يصل اليها الا بمراتب
 فكيف توضع لها الفاظ حتى يعبر عنها بذلك الفاظ وكيف توضع لها من تصور
 البنية لتستفي الخيال فان خيال العارف يدرك ما ليس من العارف في حال الوصول الى خاتمة
 القدس محكاة بعدة كما في الجملة العاكسة اليها هذا في وضع الشيء في غير محكاة
 مناد عبد الوهم والخيال في الفرق بين المشاهدة واليقين في فعل ان لا اول اذ رآه
 مناد عبد الوهم والخيال اذ رآه المشاهدة الفصل في خلاص العارف في احوالهم
 منه العارف في مشرب في شام في الصغار في تواضع من اجل الكبر وينسب طر الجاهل
 ما ينسب طر النبوة وكذا لا يمشي وهو زحان الجنى وكل شئ فانه في من الحق وكيف لا
 تسوي في الجحيم عند سوا صبية اهل الرحمة قد شغلوا بالاطل العارف في طر
 الوجه طيب النفس كثير البسم تعظم الصغار في تواضع من اجل الكبر وينسب طر الجاهل
 مثل في المعروف وهذا في الخلق ان اعني اليها اسم العامة والتسوية من الخلق اثران
 خلق آخر وهو الرضا وهو ملكة تنفي لانك اذ على من الخوف من هجوم من الجزر على

الحزن علی
قوام و صلوات
الاعراض فیما ان

بطريق الاستفهام اهل الرحمة يدعونوا بالباطل اذ لا يذكرون حلول باب الله ضد الله
 وهو باطل ههنا لفظان مترادفان في اللفظ اسم والبسامة سواسية في اللفظ
 وفي جميع ما غير ما س ^{الغرض} حصة العارف له احوال لا يحتمل فيها النفس من الخفاء ^{الغرض} استعان عن غير ما س
 سائر السوايل الخارجية الى ذات اربابها ليس الى الحق اذ اياها حجاب من نور ^{الغرض} الا انهم في الحجاب
 ستم قبل الوصول فاما من عند الوصول فاما سفل الحق من كل شيء ^{الغرض} او كما سمع من
 لسعة النور وكذلك عند لا يفرق بين لباس الكرامة فهو ههنا خلوص الله به بحكمة
 العارف له احوال لا يحتمل فيها الصوت الخفي رشح الطائر فضاء من سائر السوايل الجاذبة
 له وبذلك احوال ههنا اوقات كثر فيها من جملة السيرة فتوجه الى الحق اذ اظهر له قبل الوصول
 غير الحق ما هو من نفسه ورفعه كما ينزل استعداد له للوصول الى ربه كسيرة كما
 عرضت من قبل الى غير الحق كذا لانه كما هو مستغنى في راي هذا المانع فلا يحتمل
 سائل آخر واما عند الوصول الى الحق فلا يمانر من جملة ما وادى اما لكونه مغفلا بالحق
 لا يحسن السمع آخر اما بسببه استغفاله بالحق والعقول من استغفار الجاهل من اما لسم
 الجاهل بسببه السمع فلا استغفاله من الجاهل من الحق كذا عند لا يفرق عن حجاب الحق
 لباس الكرامة لانه ليس بل سلفي كل ما يرد عليه بانك يطول بسانية فهو ههنا خلوص
 به بحكمة النفس الصوت الخفي صوت جناح الطائر والحجاب الجاذب لا يرفح
 لا ينفذ الى الحق الطائر ^{الغرض} انما يغيبه التجسس والتجسس لا يستوي به العصب
 من هذه المنكر كما يعتبر به الرحمة فانه مستقيم ليرى الله في العذر واداه
 امور في نوح لا يغيبه مع غيره اذ اجسم المذوق من بما فاد عليه من غير العلم
 العارف لا يهتم بالتجسس والتجسس لا ينفذ تجسس احوال الناس فيجسسها لكونه
 مغفلا

مغفلا احوال نفسه داهلا عن غيره ولا يجسس الا فارغ او ضايفا او غائبا لا يجسس
 العصب عنده من هذه المنكر كما يعتبر به الرحمة الى كونه رحمة اكثر عن غيره فانه
 مستقيم به لا ينفذ من التجسس والتجسس لا يستوي به العصب ^{الغرض} فانه
 الغافل في فعل العصب له اذ امر بالمعروف او نهى عن المنكر لكونه من من ينصح
 لعنه من نوح لا يستغفله على خلوص الله واداه عظم المعروف فربما ستره من غير اهل
 غير علمه فستره لا يمانر اذ عظم المعروف او نهى اهل الجسد بل لانه غير مستحي لا
 الى لانه التجسس والتجسس لفظان مترادفان بمعنى التجسس يستوي به الى لا يجسس
 يعتبر به الى نفاه ونصبه للغير والتجسس الى عظم غارز العصب ^{الغرض} فانه
 العارف يتجسس وكيف لا يكون مغفلا عن قبيح الموت وجواد وكيف لا يكون مغفلا
 محبة الباطل وصفا وكيف لا ينفذ الكبر ان تجسسها لانه يستغفله لا يمانر
 وكيف لا يكون مغفلا الحق ^{الغرض} العارف يتجسس اذ لا خوف له من الموت لا يمانر
 بما له من النعمة والسعادة بعد الموت وجواد اذ هو معرض عن محبة الباطل وهو متجسس
 وصفا الى كثير الصبر والعفو عن الزلات اذ نفع الكبر ان يغفل عن ذلك التناك
 ونسأ الاحقاد اذ الموت خسران وانه قد يكون مغفلا الحق من الادب ما يعسر
 ما سبغوا على الحق البذر الى راحته الى الحق لان من ينصح الكرم اما بذل
 لم يمانر به في هذا امر وجودي وكيف عرض من لا يحب علمه فانه ذلك عذر في الاول ان كان
 نذال النفس في الجماعة ان كان من غيرها ونواجود لا يمانر ان كان مع العذر في العفو
 الا انه في الجملة المعول اسم المكان في العزل او لانه لا يمانر في الباطل المعنى
 عند العارفون قد خلفوا في الهم تجسسهم في الحق اذ اعلم علم ما خلف
 عند

منه واعي العبر فوما استوى عند العارف انكشف الترف بل بما اثر العرف
ولذلك بما استوى عند النفل والعطر بل بما اثر التفل ذلك عند ما يكون
الفاجين السجدة ما خلا الحق وربما صغا الى الزينة واجبت من كل ^{عقلية} ^{الارضية} ^{حسنة}
وكن الخناج والسقط وذلك عندما تعتبر بآدم من صفة الاحوال الطاهرة فهو كذا ^{السلبي}
البيان كل شيء لا يمتري خطوه من الغاية الاولى او يقال ان يكون من قبل ما كانت
بهواه وقد يختلف هذا في عارفين وقد يختلف في عارفين ^{الوحي}
العارفون يختلفون فيهم ولا راد ان يختلف فيهم في السويع الداعية ^{بما} ^{يختلف}
عندهم من ذواي الغيب رات في الامسا فربما لسان عن العارفين ^{والسنة}
بل بما اثر الفقد وربما استوى عند تغش النكته والطيب بل بما اخار الاول
وبذلك عندما يكون الخطيب السجدة وما سوى الحق وهذا نوع من العبر وربما ^{يحل}
لا الزينة بحسب من كل جنس كونه كبره ناقصة وسقطه ذلك عندما العبر عادة
من صفة الاحوال الطاهرة يحصل له عبر لما طلب الحسن البها في كل من ذلك ^{الشيئين}
احدهما الحسن البها الزنا في خط من الغنا فلا ذلة الما ان لا حسن اقر
الى ان يكون من قبل ما علف عليه لسوقه ولا موهبة مسته الكماله واخلات ^{هذه}
لا احوال فربما يحسب خلاف العارفين وقد يكون حسب اختلاف في عارفين ^ط
والسنة تغير احوال الفقر وغدا والترف السقم والتفل تغير الكلام لعدم ^{استعمال}
الطبيب العطر الطيب الصغ والميل وعقيد كرس الكرمه وعقيد البجور ذرة الخداع
الناقص يقال صراح للصالح لم يقر فيها الغايج والسقط الودل والبها الحسن ^{المرح}
ومال خطي فلان عند لا يبر خطوه بالضم والكسر وجهه اذا صار ذا سر
وشر

وقد علف عليه ان قبل علمه واجباً منه العارف ربما ذهل فيها
المفعول عن كل شيء فهو من علم من لا تكلف كلف المكلف لم يفعل التكلف حال
لعلمه والمخرج من خطية ان لم يفعل التكلف العارف قد سرق في ما يسير
من حاشية الفقد من حيث الفعل عن كل شيء حتى ينفه فاضل لهذا السبب انك لست ^{بشيء}
فلا تسم بذلك ذوق علم لم يكن اذا التكليف يكون لمن عدل التكليف مع ذلك ^{المرح}
في حال فعل التكليف لانه وان كان فلا للتكليف لكن اذا لم يكن على حال كونه فاعلم
لا يكون مكلفاً لانه في الغالب مما حلف به وانما التكليف في الجملة يكون لمن قصد
من ان لم يفعل التكليف كالبصير السران ولذلك اوجبت الفاضل الزايم الى هذا
بقوله بل من اجتمع خطية في الزم على نفسه شيئا بغيره وقصده واما من فعل كل شيء
التكليف التعمد بغيره فالتكليف لئلا لست الذهل لا استعمال ولا جرح
لا اكساب في حال خطي خطا وخطة ان تهر من الفضل ما في قلب العارفين
اشارة جلية خاب الحق عن ان يكون من راحة لكل وادع او يطلع على الا واحد بعد واحد
ولذلك فان اسئل عن هذا الفن ضحكة للمفعل عبرة للجعل فمن سمع فاستاذ عنه
عليه ثم ينف اجعلها لانسائه كل منسركا خلقه حباب الحرس سحابة وقل
واعظم من ان يصل كل احد او ان يطلع علم الا واحد بعد واحد اشارة من هذا
طريق اولها فان نهضت الى الطريق ان الطبيب يكون الا واحدا فاذا دخل فام
منامة آخر ومن يدره وترج ما سئل عليه حصول هذا الفن اصعب منه اذا سئل ^{الفعل}
منه سأل ضحك من كل حال للجعل عبرة وتبته بذلك فمن سمع فنفق بعض من نفق عنه
فذلك لوصف تمام فيه انها لانسائه الفن فلعلمها لانسائه فلا يسير ذلك

اذا استفسر احدنا عما خلق له كما قال علم الله انهم اكلوا من شجرة من الشجر من
 المروع وهو مورد الساربه واصبحكم ما تفجروا عن ولاستحيوا من الغيبض
 ولتختم بفتح هذا النمط بعض مصطلحات اهل التصوف بقول الخاطر غديم
 ردة النفس السوانج الواعية الى امرها من انفسها والساقد والرجاء بها
 النفس ما كان حصول ما يلائمها في المستقبل ان كان هو ملاحظ النفس في حاله
 عليها من اعطائه او في مضمونها كالاتي النفس البدن وتحريك الاله المعبره لا
 النوع مع قطع النظر عن اسباب الطبيعة الرضا هو خلق لاجل صاحبها ان كان
 والخوف من هجوم من الاجزاء على قوت من البسط او كوز النفس في كل
 وضرب من البصر من النفس في مبدل دواعيها فها هو في واما لكلال
 القوي الجبرية او القوي اول الهام او مقام محزن لم يبق الذكر عينه ولكن في
 الشخص سبعة وذكر في السبعة النفس بنكبة في ذلك الواح من حركات في
 ليدبر نظرا فتطوّر ليرغم كالبرون في الحاطات البهي هو اقبال النفس خباب العالي
 دون الانساق اللدني البدني المفرق من كبر المتصرف في القول البدني المحلقة
 هو كبر النفس على القدر بحيث يغيب الحس بعالم السبعة الحواس غير المحسوس
 غير من الحواس كبر هو سائر قدس النفس من ان يقال نظام الحركات الصخرية
 عن هذا الجارية والهيبة لا تزد على النفس طرفة عين ولا حظه من المبادئ
 للقول لا نسب الى الحق ان في نسبة بعيد ولا في حال النفس من اسبابها
 انوار الملائكة فصار مظهره لشيء المبادئ التوحيد في افراد النفس
 من اجرام بحيث ان كل ربع يطوّر ملاحظته ما سوى الحق المكاسم في علم
 باهر

ملاحظه
 في
 ملاحظه
 في
 ملاحظه
 في

امر حروي ما ضنا او اننا نفكر او حدس او سائر غيبى الفناء هو سقوط ملاحظه
 النفس لوانها منسقة لسنفراها في ملاحظه ما يلبذ به والمجهر هو سقوط ملاحظه
 ما سوى المحسوس عن الفناء ايضا ههنا عشر من كبر مصطلحاتهم والصول الذي
 احق في هذه الملك السرفه في اسرار الامات الغرسة واسباب
 العلامات العجيبة من الحجاب الصادق من انشاء والكرامات الواقعة من الاله
 والسيور الصادق والسيورة وان اسرار من اطلعت عليها فقد فاز فوزا عظيما وقصود
 الفصل الاول العاد من قد يسلك عن التوب مدة اسارة اذا
 امسك عن التوب المروز وشدة عن معناه فاشيح بالصدوق اعقب ذلك في
 مذاهب الطبيعة المسنونة اذا سمعان عارفا امسك عن التوب المنقوص
 بالارضا من مدة طويلة فادق سهلا للصدوق فان في الطبيعة اسباب لذلك
 ان اغديرها وقت عليها وسجد اليها بعد ذلك سجدا والمرز والمنقوص
 اي اعنف من انما منه بذكر ان القول الطبيعية التي فيها اذا
 سفلت عن تحريك المواد المجردة بهضم المواد الردية والحنظف المواد المجردة
 قلل البخل غيبة عن البذل في انقطع عن صاحبها العذامه طويلة لو
 انقطع مثله عن حاله بل عشرين مدة هذا هو ذا المحفوظ الحق قد
 السج على سبيل ذلك مطلقا م ذكرنا العار وخاصة ذكر من ان كسر يدنيا
 وهو ما في هذا البنية والنفسانما وفي الآخرة ذلك ان القول الطبيعية
 بها كنف عن تحريك المواد المجردة بسببها بهضم المواد الردية
 كافي لأمراض الحادة بقت المواد المجردة التي من هذا سلاسله المده

في
 في
 في

في
 في
 في

محفوظ على حالها فلا يحتاج الى البدل فلا يقع الحاجة الى الغذاء او الاحتياج اليه
 انما يكون لتجديد النسيج في المواد المحيطة بها انما انما الغذاء عن صاحب المواد الرد
 مئة مدين لو انما في ذلك الانقطاع في غير حاله الى اغنيته عن القوت
 المدد او غير ذلك المدد بل هو في ذلك محفوظ الجوع الشرب بل ان الهبات
 السابقة لا النفس تبط منها هيئات لا قوى بدنية كما يصعد في الهبات السابقة
 لا القوى البدنية هيئات سال في النفس كغيرها انما تعلم ما تعبر في شئ الجوع
 من سقوط الشهوة وفساد الهضم العجز عن افعال طبيعية كانت موافقة لمطامير
 هذا هو النفس في قد سبق في النظم السابق ان كل واحد من النفس والبدن
 هيئات تعرض لصاحبه لا يفقد تبط هيئات نفسانية الى قوى بدنية على وجه
 حزن كما تصعد القوى البدنية هيئات النفس على وجه كل وكفا لا تبط وانما علم
 الواحد منها اذا استسبح الجوف تعرض له سقوط الشهوة في الطعام وفساد الهضم
 والجوع عن افعال الطبيعة التي كانت مطاوعة له حتى تكاد لا يصدق على النفس لا يمكن
 من الجوع كغيره من النفس من ان في الطبيعة اسبابا للاسكال عن القوت من غير
 معاداة اسان اذا اصاب النفس المطمئنة قوى البدن انما هي في النفس
 مما بها التي تخرج اليها احتيج اولم يحتمل فاذا اشتد الجوع شدة لا تحملك
 لا استغفار عن الجوع المولى عنها فوفقت الافعال الطبيعية للنسوة بالقوى النفسانية
 فلم يقع التحلل الا دون ما يقع في حال المرض هذا اسان الى ان يستحسن
 وهو ان النفس المطمئنة لما راضت القوى البدنية وطوعتها بحيث تجد في
 في مما بها التي تنوجه اليها سوا احتيج الى تلك القوى من تلك الهبات او الا اذا
 حذب

حزن النفس هالاعالمها اسندا بحجاب تلك القوى فاستد كغفلت القوى عن
 ولا افعال التي لت اليها من الحزن والهضم والتغذية المستوربة الى النفس البتة فلم تأ
 والتحلل الا دون ما يقع في حال المرض فلما سعت في الغايب المبتدح بحجاب الجوع
 الغنا منه وزهرتها قال عليه لست كما جدكم انما ابست عذيري في تطميني واستسقي اما
 ان هذا التحلل الاحتياج الى الغذاء اقل ماء المرض فينبغي عليك ان تفضل
 وكفى لا المرض الحار لا يعزى عن التحليل للحار وان لم يكن لغيره الطبيعة مع ذلك في
 المرض مضاد مستط للثوب لا وجود له في حال الاجتراب المذكور فلعاد في المرض
 لسبب في الطبيعة المواد وزاده امر من مقدار تحلل مثل سوا المزاج الجار وقد ان المرض
 المضاد للثوب في بعض تلك هو السكر في البدن في حركات البدن وذلك نعم المعين في
 اول الاحتياط فونه فليس يحل في ذلك المضاد لمذهب الطبيعة هذا ما كان في التحلل
 والاحتياج الى الغذاء هيئات اقل مما في المرض فذكر ثلاثة اوجه في الاول سعت في المواد في
 القوت في الثالث المجموع اما الاول فلان المرض الحار لا يحترق من تحلل سبب ان الغلبة
 الواردة على المواد المسماة بسوا المزاج وان لم يكن في التحلل لتصرف الطبيعة واما الثاني
 فلان المرض يوجب مضاد القوى لبدنه وتضعفها للاطلاط الودية والكفائات
 الفاسدة فيحتاج الى زيادة المواد المحبوبة لتقوية تلك القوى التي لا ينبغي تنجيط الا عند
 تعادل الاركان وذلك المضاد غير موجود في حال الاجتراب في الحار في العاد في المرض
 في الاحتياط المواد المحبوبة فيسبب في الطبيعة عنها وزاده امر في ما ما ذكر ان
 المرض يوجب الاحتياج الى الغذاء واما الثالث فاما السكر في البدن اللازم حاله
 لا يحل في سبب القوى لبدنه افا عيها في تلك الحالة والسكر في البدن في بعض قوى

عن اللان

قوى وحفظ المواد عن التحلل اذ الحركات ^{سنة} اقوى المجلات العارونى بحفاظ قوت
 من المرض لم يحل لك ايسا كالعن من غير حواء مضاد لهذه الطبيعة الفصل
 2 ان العارونى يمكن من افعال الشاقة اذ يمكن ان عارفا اطلاق قوتهم فعلا
 او بخرى اذ جرح كخرج عن رشح من غير فلا يتلف بكل ذلك الاستدراك فلفه محال كبر
 من اعتبار من هذه الطبيعة اذ يمكن ان عارفا اطلاق بقوتهم فعلا كحل قوتهم
 قلة او تحرك جسم او جرح كبر من غير بحيث لا تطفئ عن بلا ساق الجرح هذا لا مشا بالكار
 فالتجديد سدا من مذهب الطبيعة كالحج اليه نفسه قد يكون للانسان
 على اعتدال زوايا الجرح من الطبيعة كحصول المنه في بقية في فحور ثم تعرض
 له ما في خط قوتها عن ذلك المنه حتى يعجز عن عكسها ما كان ستر ساق في تعرض
 له عند حواء جرح او تعرض له في غير ما متضاعف من منته حتى تستقل
 بكنة قوتهم كالتعرض لى العض او المنه فيه ولا تعرض له عند الانشغال
 كالتعرض له عند الفرج المطرب ^{بلى} ستر هذا المنه سبب يمكن من افعال الشاقة
 مطلقا ثم في العارونى خاصة اما الاول فاعلم ان مبدأ القوت البدن هو الروح الحيوانى
 فالعوارض الموجبة لانفاس الروح وجر كنه لا الداخل كالحوية الجرح بسبب الحفظ
 القوت والمستقيمة لا ينشأ وجر كنه الى الخارج لوجها رفاعها كعضو والمراحم
 عند سلبها يرفع لا شغل الروح حمية والسكر المعدل اذ المنظر السكون حراره
 الروح ونضرا لارواح الدماغية فلذلك يرد وزيل العقل والفرج الميطراد
 ينسب الروح انفسا طامعلا لا المنظر لانه لو حث انشغال الروح واذا غف
 ذلك فاعلم ان الانسان اذا كان على اعتدال زوايا الموجبة لزيادة العمل نقصان
 صلا

هذا معيار القوت من تعرض لى منه ههنا ما ذكره في خط قوتهم عن ذلك المشي جرح
 عن غير ما كان قادرا عليه قد تعرضها حال كذا كفسا عفا منهن قوتهم حتى يستقل
 بذلك النضا عفا كنه ما كنه المنه القوت والاسترسا لا ينشأ طو كنه الشغافه
 والمنافسة طلب العالم عند سلبها من غير منة ولا انشغال السكر فلا يحجب لو غبت
 للعارونى ههنا لا تغنى عن الفرج فاوليت القوت الى سلاط او غشيت عن كنه كرك
 المنا فسه فاستغلت قواه حمية وكان ذلك اعظم واجبه ما كنه عند طريق الغضب
 لا اذ كالبصر المحي ومبدأ القوت اصل الجرح اذ اعرفها سباب زياد القوت
 الطبيعة تغنى الا ان العارونى يكون ذلك سباب قوتهم واستداز زوجه سبب المحي
 اقوى من زرج غير وطلب عليه على مخالفة المحي لا من طلب غير ولهم ذلك لدمه من المحي فالبر
 الحرة لى القوت اصل الرحمة حاز ان يقوى في عالم زوايا الا الله على فعل لا كرك
 عليه كنه الناس كنه القار كركم الله وجهه والله ما ولعت اب خبير يقوى حيا منه
 ولكن ولعها يقوى ربانته عن اعراض في الفرة الشا ط واول اعطت بر لا يلا و
 والغرا طلب العالم الفضل في سبب حيا وعن الغيب انان اذ الملك ان عارفا
 حدث عن الغيب مبقا ما يستل او من فصدون لا يقتصر على الا ان به فان
 لذلك في مذهب الطبيعة اسبابا معارمة اذ سمعت ان عارفا اصاب
 عن الغيب رما عار فوعه بغيرى او بنذر فلا يتعد ذلك فان لذلك في الطبيعة اسبابا
 ومن خاصية الله للعارونى ان من كنه كركم الله وجهه في سبب حيا
 لاول في الامارة الى البرهان حاله اسان الجحيم والعاسر متطابقا على ان
 الانسان ان شال من الغيب فلا ما في حال المنام فلا ما في عن نفع مثل ذلك
 النيل جال السقط

غيب فاصاب

الاما كان الى ذواله سبيل ولا ريب انه اما ان كان ^{او ذواله} فالتشابه والتعارف
 يستندان به وليس احد من الناس الا وقد حرت ذلك في نفسه بحاجته الى المهمة النصف
 اللهم الا ان يكون احد منهم فاسد المزاج فانه يفسد العقل والذكر واما الفاسد فيستبصر
 من منتهات ^{من الغيب} هذا ما يشي به كل لادني ونزوي ان يقال لا لسان يطلع على
 في النوم وكل من كان كذلك يطلع في السقط اذ لا مانع من ذلك الا وهو ان ذواله كما
 يخرج كمن من ان لا لسان يطلع على الغيب الباطن اما الصورة فيدخل عليها التجربة
 والتشابه في التجربة والتشابه والتعارف ان التجربة تحقق امر من التشابه وان
 لتبين ان لا يغير يطلع على الغيب في النوم اما عيننا او اوتاملا والتعارف في حصول ذلك
 للتأخر في كلاهما باثبات اما الاول فظاهر واما الثاني فلا بد ان يكون صدر الناس الا وهو
 ذلك في نفسه تجار المهمة النصف في ذلك الا ان يكون الشخص فاسد المزاج ضعيف التوكل
 المتخيلة المذكور اذ النفس لا تستعمل صلاح المزاج الفاسد فلا يمكن التوكل في العالم
 العقل في تسلط سلطان الوهم فيجاء في الاصل في اذ ان المتخيلة والمذكور ضعيف
 فاصرف في حال النوم اذ الحجاب في الصورة العقلية اما كمن المتخيلة والجانب المذكور
 واما الفاسد فيفسد على كذا التنبهات المستترة في ان الجزاء الصادرة من
 العالم العلوي ^{على وجه} وعلمت في سلف ان الجزاء مستترة في العالم العقل فيفسد
 على ثم قد نهت عن اجرام السماوية لها نفوس في ادراكات حرة وادراكات حرة
 مصدر عن ان حرة لا مانع لها من تصور اللوازم الحرة لمحركها الجزاء في الكسب
 في العالم العنصر ^{في الكسب} هذا النفس من حرة مقدم الناس في الموعود في الكسب
 ان يقال اذا استتب صدر الغيب قبل وقوعها في العلوي والنفوس في نفس الغيب

في النفس جال في النوم والمقدم حتى لما بين في هذا النفس اذ لا الملازمة كما سيجي
 اما المقدم فبأن اذ مدغم ما سلف ان الحرات من سمة في المتعارفات على وجه كل علم
 ايضا ان الاجرام السماوية لها نفوس من طبع في موادها ذات ادراكات حرة وادراكات
 معتبة مصدر عن ان حرة ان الحركات الحرة السماوية المسلمة للحرات الحادثة في
 هذا العالم مصدر عن تلك الادراكات وعرف ان العلم بالعلم اذ المعلوم لا يتفكر عن العلم
 بالمعقول واللازم فكل الحرات الواقعة في العالم العنصر قبل وقوعها في العلوي لتلك النفوس
 على وجه حرة في المعقول على وجه كل منها ومن قبلها في ^{منها} ثم ان كان ما يوجد في
 من النظر مستوفى لا على ان الشخص في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقول المتعارفة الي
 لها كالمبادي في نفوسها باطمة غير من طبع في موادها بل لها معها علاقة ما لا نفوسها
 مع ابدانها وانها شال تلك العلاقة كما لا ما حقا صار الاجسام السماوية زائدة ^{في ذلك}
 لظواهرها في حرة كل اجمع لكونها علم ان الحرات في العالم العقل فيفسد
 كل في العالم النفس ان يتأمل في حرة ساعية بالوقت والنفسان في
 ما من مبدء في الحسائر المستقر في الحكمة الحسنة العرف واما عند الراي في
 الحكمة الكسفة فلها مع تلك النفوس باطمة غير عال في اجرامها مذكور في ^{سطح} الكسب
 وللكتابات بذراياتها كنفوسها الناطقة على ان كان هذا حقا فلا اجسام
 السماوية زائدة في سبب في كذا سنان الحرات الواقعة في عالمها في العالم العلوي
 وحصول النسيم واللوازم في الراي لان كمن يندرك الحرات والكلمات في واحدة
 سعاد في الراي في ذلك الحصول بخلاف ما ذهب اليه المتأدون في تعدد المذكر
 ويجمع ما ذكر ان الحرات في العالم العقل فيفسد على في ذلك في العالم النفس في ذلك

هو عالم النفس المادي
 نفسا على ان ذواله في

بوصف الحدود معتقاً ومن اشأن المذهب المشائى قوله ان النفس
 الكلى والجوهر الى المذهب المشائى وقد ذكر كلامه ثم ان كان ما سير اليه فظهر من
 الاصل ان النفس ان لها من وسائطها صاير للاجسام السواء من زائدة عن وجودها
 النفس مستورة بالنفس حال زوالها التي هي في صفة المفعول في قوله ما يلوح وهو حسن
 المستور هو الحكم بوجود تلك النفس في النظر المودى لاذلك الحكم قوله ان النفس
 او يكون النفسان معا عطفاً للجسم على الجسم او يكون عطفاً على الجسم اسم ان المفعول
 اذ انفسوا في نفسنا كما في قوله تعالى ان تدبرن في الأمر ليرى رسول الله ولو قرى النفس
 يكون الوارد للحال المسددة في امكان استغناء النفس عن العالم العقل
 انسان والنفس ان تنفس في ذلك العالم بحيث يستعداد زوال الحائل وتلت
 ذلك فلا يمكن ان يكون بعض النفس في بعض العالم ولا يندرك استغناء
 هذا انسان لما لا راحة النفس الموعود طريق لاجال ان قولنا اذا ار
 صور الغيبية فيها قدر نسمة نفوسنا جارية النوم وتقوم انكر قد عرفتم النظم
 الدال ان النفس ان يصل العالم العلوي في نفس في ذلك العالم بحيث يستعداد
 زوال المانع واذا كان كذلك فقد منعت بعض النفس فيها بزعام الغيب في النفس
 ثم ما من جودى هو الاستعداد وعدمى زوال المانع ونفس القول فيها مستدر
 مقدمة شأى بعد ذلك المسددة في ان النفس قد تستغل بعض القوى عن العصر
 نفس القوى لنفسنا من متجاذبة متنازعة فاذا هاجت الغضب مشغل النفس
 وبالعكس اذا تجرد الجسم الباطن لعمى شغل عن الجسم الظاهر وكاد لا يسمع ولا يرى
 فاذا انحدر الجسم الباطن الى الظاهر اضل العقل انه ما يتبع من حركته الذكر
 النفس

باعتبار

لا يستلزم الاستعداد

عند الاستعداد

التي يسقر فيها كسر الاله وعرض الفاضل خروا ان النفس ايضا تجرد في
 الحركة القوية فتخلو عن افعالها الى عالم الاستعداد واذا استمكن النفس عن ضبط الجسم
 الباطن تحت تصرفها فحارت الجوارح الظاهر ولم تاد عنها الا النفس ما يعتد
 هذه مقدمة من المقدمة الموعود في تفصيل الموانع والاستعداد وهي ان القوى النفسانية
 والجسمية متجاذبة متنازعة في كل منها تستغل النفس عن غيرها فان الغضب اذا استبعث
 الشهوة وبالعكس اذا تجرد الجسم الباطن لاجل علم شغل النفس عن الجسم الظاهر فيكون
 لا يسمع ولا يرى وبالعكس اذا انحدر الجسم الباطن الى الظاهر اضل العقل انه
 القوة المتكثرة في العقل حركته العقل فاذا انحدرت المتكثرة الى الجسم الظاهر اضل
 العقل اداة حركته فتستطيع عن حركته الفكرية وفي بعض النسخ افعال العقل الاله الى افعال
 ذلك لا انحدرت العقل الاله وعرض اضلاع العقل عن حركته الفكرية من كفو
 ان النفس تنحدر الى حركته الفكرية عند هيجان قوى الغواي اما للمعاونة والمعاودة
 فتجاوز اجرائها انما هي من الغفلات والادراك العقلية بعكس ذلك اذا صار
 النفس ذات مكانة بان تضبط الجسم الباطن تحت تصرفها وانها ليست حادها (ايها)
 صفت الجوارح الظاهر ولم تاد الا النفس منها من يعتد بها اذا كان انسان مستغنيا
 في الفكر او يحيل في فز بالاجسام البصر السمع والشم الجوارح لا يتدبر لا تقطاع وتجاوز
 ان صفت بعض النسخ حارت الحجة في الحلة في اسباب الحيل
 بنسبة الجسم المتكبر في روح النفس الذي اذا كان من صاير النفس حكم الباطن
 وزوال الناقص الجسم عن الجسم بصف صرامة هيئته الجسم المتكبر في حكم الباطن
 دون الحسوس ولا يحضر ذكر كل ما قيل في امر النظر النازل خطا مستقما واساس النظم

محيط حار و قادم للصورة في نوح الجبس المنزك صارت من هذا سوا كان
في ابتداء حال الرسام فيها في الجبس الخارج او بقاياها بقاء الجبس او بناها بعد
الجبس او دفوعها فيه لا في قبل الجبس في الزمان الجبس المنزك هو عيان عن
المنزك في اذا كان في ذلك اللوح من صاار المنزك على الماء بعد ما دام مرتسما في ذلك
لا الرسام سبب لا يحال اما من خارج او من داخل في الاول على ملأه اقسام اقسام
يحدث مع جردنا بسبب حصول صورة القطر المار عندنا بعد كل مكانها في الاول
والمانيان في بقايا السبب صورها المنقلة الى مكانها المانيان المانيان في
في زوال السبب كبقاياها في مكانها المانيان عندنا في مكانها المانيان
ولهذا السبب في القطر المار في الخط فان صورة القطر اذا بقيت في مكانها
لا في عندنا بعدنا في المانيان فاذا استويت في تلك الجاه وفي اخرى المكان الاول
منه وخط مستقيم وكذلك السبب الدوان هذا اذا كان السبب الخارج اما الذي
الداخل فقد ليس بالي في الان لا في في ذلك لم يحزم السبب في هذا الفصل لوجوده
فقال ان كان قوله ما قلنا فاعل الجبس وذكر كمنض في الظرف في حال حصر الجبس المنزك في ان
المسألة قد يكون في سبب اخل قدسنا بعد من المرض في المبرور من صور
ظاهرا حاضرا ولا ينفصلها الى جبس خارج فيكون اسما منها اذن سبب
او سبب في سبب في الجبس المنزك قد سئل ايضا في الصور الجاه في عند
والتوهم كما كانت في ايضا سئل في عند النحل النوم من نوح الجبس المنزك في
ما يجوز من المانيان المتقابلة قدسنا بعد قوما من المبرور من المرض
والمبرور من المانيان المتقابلة على مراجعهم لا على من السبب او من تعينه في
صور

صورة الجسم حاضرة وانما يكون منها والصحيح ان ليست بغيرية اذ
 المحض لا يسا به وليست من الموجودات الخارجية والا لو كانا سليم الجسم
 انهم اذا غمضوا غمضهم لا يسا مدونها ودمنا ان كانا من الجسم
 صورة المسامير في الجسم المشترك ان لم يمتدوا وليس في ذلك فها من جسم مشترك
 في داخل آوالقوة المتحددة في قوة متصرف في خزانة الحمار تركيبا وفضيلا
 او من حيث ثقل المتحددة كالنفس الناطقة التي تدار في الصورة منها بواسطة المتحددة
 القابلة لما يثرى لا الى المشترك في السبب الناطق امتدادا واسما للنفس والوهم
 في موثر الباطن فالجسم المشترك قد يتغير في صورته الخاصة في معدن الخيال والوهم
 كما ان تلك الصورة تتغير فيهما من الجسم المشترك وهذا شبهة لعاكس الصورة المرآة المتقابلة
 المسدودة المانع عن عمل المتحددة في الجسم المشترك منسوبة الى الصادر عن
 هذا الاستقاس شاعدا من حيث طابعه ليسفل لوج الجسم المشترك بما رسمه فم عن
 كانه بمن عن الخيال بزاوية من غضبه من غضبه واعتلى بالطن او بالي بالطن بضبط الخيال
 عن لجهن ان متصرفا فيه باعنه فيستغل في الاذعان له عن التسلط على الجسم
 فلا يمكن من التفسير في ان حركته ضعيفة لانها ما بعد لا متبوعة ما اذا سكر احد الساعلم
 ويتساعل اجد فرما عجز عن الضبط فتسلط الخيال على الجسم المشترك فتلقح فيه
 الصورة مجسومة ما هذا من النسبة ما كونه معدمة لما اني تحدد
 ان كل من جزا بالسؤال متدرة وان سال لوانك الصورة من معدن الخيال والوهم
 الى الجسم المشترك لوج في ذلك كل في كل حال فيزود انفعال لولا الصادر المانع
 من هذا الاستقاس لوج ان يدوم بدوام الراسم والمرسم ولكن لم صارنا ان

اذا استعنت النفس على كمال العالم بزرع الخيل البر ولباه وذلك لا يمر
 احدهما بغيره ولا الخيل وهو انه اذا استراح وزال ذهنه وكان الوارد امره بغيره
 الخيل لنفوس طمانه فتجول البر الكون بالطهر من النبوة للآخر الغريب واما ما يعود للاثر
 ان النفس تمل الخيل الطمانه جميعا فانها معاونة لها في حركتها وخاصة في افعالها
 السواخ الغريبه اذا جله الخيل السواغل زاله سبب النوم او المرض بنفسه من الخيل المسار
 السواخ جميعا شالجه ومن الوارد خيرا والترحيل الباعده من المذموم من الاثر المتذات
 الموهوبه لتفصيل القول في الموانع ولا يستعداد ولا يصبط حاصله في قبايل كمال
 الانسان قد شاهدنا سببا غير خارج اذا زالت الموانع الحسية والسبب المتخيلة
 المصورة للصور العن الحقيقه او النفس الناطقه الملوحة للصور الخفيفه الغيبه فلا
 اذا زالت الموانع الخارجية قد نشأ هذا الصور الكاذبه عند سكون العقل النفساني
 ودرست هذه الصور الغيبه عند وقوع العمل الخيال كل شخص في كمال النوم والمرض فلا
 قد نشأ هذا الصور الغيبه في النوم او المرض الملهمة سبب وقوع ذلك في النظم
 اشارة اذا كان النفس في الجوهر ليس للجوانب المتجاذبه فلم يقدان مع لها هذا الخلس
 ولا تتنازع جبال البقعة فربما زل الاثر لا الذكر فوصفها في وربما استول الاثر
 فاسترق الخيال اسراقا واضحا وانعصب الخيال لروح الجسد في لاجهته في ستم
 استفسر في لاسيما والنفس الناطقه مطاوعة غير صادرة في فعل النوم في الذكر
 والمرور في هذا اولى واذا فعل هذا صار الاثر في هذا منظر ادهشا في غير ذلك
 وربما يكون في هذا في نور الهيبة او كلاهما يحصل النظم وربما كان اصل احوال الرتبة
 سلاهيها كان مقرر الانسان صغير الفناء في المذلة في اول الفصل واما هذا

وكذا ستم

الرتبية

فان كان

فاساد له الكبرياء والموالاة وكل من كان كذلك يطمع على الغيب والنظم ونظر في ان
 الناطقه اذا كانت في الجوهر واقنه للجانبين قد نشأ لها مثل هذه الفرضه ولا غنى
 النظم الى الخلاص من السواغل الحسية والتخيلة في كمال العالم القدس منه بطمانه لا
 النفس في الاثر ان كان صغيفا بفتك الذكر ولا يصير من هذه كالاها في الخاطر
 كما قال النصارى في القدس في روعه وان كان موريا فاسترق الخيال اسراقا قويا
 صغيف الخيال لروح الجسد في لاجهته في ستم فاستفسر في لاسيما
 الناطقه مطاوعة الخيال في هذا التصور غير صادرة في ذلك النفس في كمال النوم
 في المرض الموهوب في هذا اول ان فعل في القدسي في اول اسد من فعل النوم في الفناء في
 للصعيف في المرض الموهوب في هذا اول ان فعل في الخيال هذا البعير صار الاثر في هذا وذلك في
 مختلفا في السند والصعيف في هذا منظر ادهشا في غير ذلك فاستفسر في لاسيما
 صورة المذكرة في ما نشأ في كمال العالم الا في كمال المنظر او كلاهما يحصل
 النظم وربما يكون في كمال احوال الرتبة في بعض النسخ في احوال الرتبة في كمال اسلا
 سلاهيها وجه الله المكرم في سماع كلامه في غير اسطر الخلس في كمال المنظر او كلاهما
 لا اعتبار في الهتاف الهتاف الصياح المطاوعة في مقدمه يدفع بها في احوال الهتاف
 منه ان القوة المتخيلة جبلت في كمال العالم الا في كمال المنظر او كلاهما يحصل
 سيرة المنقل في النفس في كمال احوال الرتبة في بعض النسخ في احوال الرتبة في كمال اسلا
 لا يحاله وان لم يحصلها في ما هيها ولو لم يكن بين القوة في كمال المنظر او كلاهما يحصل
 في اسلا في الفكر في كمال احوال الرتبة في بعض النسخ في احوال الرتبة في كمال اسلا
 في كمال المنظر او كلاهما يحصل في كمال احوال الرتبة في بعض النسخ في احوال الرتبة في كمال اسلا

مسدودا

ان كان في العن

منه وانما يقتضيه بضرير الخليل الاول اعروض من المثلث المحضر
هذه الاماويل تعرض لجميع الحواطر السالفة حاله المفردة بما مضى فكل من ذلك
لا يتصور المتخيلة واما استلزامه عن الذكر يستلزم المتخيلة لا الاستنباط ولا الضبط
كما عرفت حتى نفس من كماله الى كماله العكس ورجوع الحاضر لما كان قبله ثم الى
قبله الى غير ما يصل الى الانسان الاصاله بعد ما يبرجوا اليها مرتبة بعد مرتبة واما
عنه ان الرجوع والاستلزام مضطاد ما ينوع ما من الخليل الاول المسألة في
هذه الاماويل بدت لما كان من لا تفرق في الحكم مضبوطا في الذكر في حال
او نوم مضبوط مسقرا كان لها ما اوجيا صريحا او علما لا يحتاج الى تأويل والتعبير
وما كان قد بطل فهو وبه محال في نواحيه يحتاج الى احدى ما ذكره كالحكم بحسب
والاوقات والاعادات والوجوه الاولى في الجملة لا التعبير اذا علم الانسان السالفة
الرسام لا ما الروضانية فما كان منها مضبوطا في الذكر حاله السطر او النوم
لما كان لها ما اوجيا صريحا او علما لا يحتاج الى تأويل وتعبير وان لم يكن كذلك بطل
ذلك لا بد ويثبت الذكر محالاته واستقلالاته احتاج الى احدى ما ذكره والتأويل والتعبير
بحسب احوال الاوقات والاعادات وذلك لان استلزام الخليل لا يعبر الا بالناسب
بكمية مناسبة الى ما في ذلك كالحكم بالناس الى كل شخص بالناس لا بحسب احواله
او بحسب ما تراه من احواله لهذا محالنا التعبير بحسب احوال الصناعات والولايات وغير ذلك
اذ كل ذلك مضبوط في الاعادة بما لا يقتضيه الاخر ولما لم يكن استلزام الخليل مضبوطا
نوعه مخصوص بتكثير الناس من شيعته وجو العقل واجتماع صيرير الخليل لذلك
صار التعبير الروايات واما ويل الوجوه من الاماويل العشرة التي سطر بها بعض الناس

[illegible]

ثم اني لو افصفت حرمات هذا الباب فها هنا صدقناه
 لطال الكلام وزلزل صدق العلم هاهنا صدق الايمان لصدق البصيرة ^{الصدق} قال
 لو حلت حرمات هذا الباب ما ساءلنا به وحكامنا لصدقناه لطال الكلام وزلزل
 لصدق الاحوال فلا يزال الايمان لا يصدق البصيرة وهذا آخر الكلام في كنهه لا جاز
 على العبد ليعلم ان محرمات نور ما تدركه الا بالسر انما ان كنهه لا يصدق لها بعالم العبد ^{الاولاد}
 ان كان عالم النوم فاما ان لا يصدق في المحل وهو الزوايا الغريبة عن العبد او يتقرب ^{فان}
 تقررها فلهذا فهو المحتاج الى التعبد والالتزام فيقبل اضعاف الاجرام وان كان عالم ^{السطح}
 فاما ان كنهه السر مخفية وافنه الجوانب المتخادعة ولا فان كان لاول من ما هو في
 صريح لا يصدق الا ما يدل منه ما يصدق وقد كثر سببها بالملامات التي هي اضعاف الاجرام
 وان لم يكن السر مخفية مستغنية بالحق محرمات الخيال كما سبق ان لم يكن ادراك السر
 لاصطلاحها بعالم الغيب وهذا ان كان عالم النوم هو اضعاف اجرامه المحققة وذكرنا
 له اسبابا باللائحة اسناد الصون الجارية في الخيال المدرك عالم العبد لا الجاهل ^{الصور}
 فلهذا هو ما يعينها ان لم يصدق في المحل فيها اذ ما سببها لا يصدق والحق المحل ^{الصور}
 اسندت تلك الصور عند النوم منها الى الخيال ثم الى الجاهل المسترك في غير مزاج الروح ^{الخال}
 للثقة المتخذة اذ ذلك لا يوجب غير افعال فذكرنا اسبابا الصبر لعلبه الصغار والحق العلم
 اجماره والبيض لعلبه البرون والسود والاور لعلبه السودة وان كان عالم العبد
 فاما ان كان المرص في الصبح والما في السمر والاسطوانة كاذبه وما يرمى من الغول ^{الحسن}
 واليطان الفصل في خبرات العادات ونمسايل الاسماء المتشابهة ^{الاسماء}
 بنينه والذكر قد يفتك عن العار من اخبار كاد ما في قلب العادة فبادر الى

على الكذب بل ما سال ان عار فاحسن الناس فسقوا واستسحق فسقوا اذ عارهم
 محض بهم وزلزلوا اذ هلكوا الوجه آخر اذ عارهم فصرف عنهم الوباء والموتان او السيل
 والطوفان اخشى بعضهم سبب اولم سفرهم طيرا ومثله ذلك لا ماضة في طريق المسح الصريح
 فتوقفنا لا نجل فان لا سبب من اسباب اسرار الطبيعة وبها تنال ما ان تقتصر بعضها
 على كنهه ^ا وقد وثق من العادة من اخذ في العادات بجهل ان لا يصدق ذلك المذهب فان
 لا سال ذلك اسبابا في هذه الطبيعة كالحج بعد انما قال كاد ما في سلب العادة ولم يقل ان
 سلب العادة لان تلك الافعال ليست من يفتك على اسبابها بخلافه العادة بل انما كان كنهه
 لا يعرف ذلك لاسباب الموت على درر الطوفان وهو موت من لا يهاجم المسدات في سبب
 ذلك بوجه البصيرة ^ب ذكرنا وحسنه ليس في ان كان السر الناطقة للسير ^{علا}
 البدن علامه لطباع بل خبره في آخر ^{صريا} علمت ان كنهه هذه العادة منها وما يتبعه ^{سادس}
 لا بد من سببها في الجهر حتى ان وهم الناس على جرح معرض في قصاص الفعل ^{علا}
 ما لا يصدق فيهم مثله الخزع على قراره وبيع اولم ان الناس في مزاج مدرجا او دفنوا اسدا ^{امراض}
 او فراق منها فلا يتبدلون ان كنهه لبعض النور حكمة وقدس تاثيرها بها وكنهه ^{الاسماء}
 كانه نفس العالم وكا يوتر كنهية مزاجية كنهه قد اترف بمبدأ الجحش ما عده اذ سببها
 هذه الكينونة لا سيما في جرم صار اوله لمناسبة ختمه من بهن او قد علمت ان ليس كل مسخ حمار
 ولا كل مبرج مبادي فلا يستلزم ان كنهه لبعض النور من النوع حتى يفعل في اجرام ^{منفعل}
 عنها اسناد بهن ولا يستلزم ان يصدق عن نوعها الخاصة الى قوى من سبب في سببها
 اذ كانت شجرت ملكها بهن فاما البذر فيفسد من ارضها او خربا من غلها ^{هذا}
 السان مني على هدمات وقد ذكر بعضا من قبل فلهذا قال بذكره وبعضها بذكره ^{سببها}

اما المذكي فببشره اجماعا ان النفس الناطقة ليست بحالة في المدين بل فاعلمها
وتعلمها بالدين انما هو على التبريد والصفاء والمان ان يكون هي الاعتقاد بالشيء
منه واعتقادنا لطون الارادام وكالفرح والغم والخوف فسادا في النفس لا بد منها
له الجوهر وما لو كره ذلك ان يتم الماشي على صانع فذكر ان جلا ففسد اذا كان الجذع فوق
ولا نزل له اذا كان على الارض كذلك لوهم قد تغير المخرج بانسحاب الروح وانسحابها
ناخذ البدن الصحيح بالتميز في المرض او احده البدن المرضي بغيره الصحيح اورد فمما يحل
وصفة الرجل في سقوط الحركة عند هجوم الخوف غير ذلك اما النفس تهوان على ان
ليس يعلم ان يكون بعض النور ملكه تجاوزه ما يترجم عن ذلك الاجسام اخر لشد قوتها
نفس من العالم وكما يؤثر بها بواسطه كسفه مزاجية مبانته الذات لا يورث انصافا
اجسام العالم كمنسبات الى المبادئ لما ذكرنا في الفصل المسمى بخوارق العادات
تلك الخوارق من هذه الكينات وخصوصا في جسم صاروا لا يتولوا كالماتر لئلا
ذلك الجسم يدين في ذلك البعض من النور المخرج والعرق غير ذلك قوله لا سيما وقد علمت انه
ليس كل شئ يحجب حجاب سواله بل ان يقال كيف يصدر عن النفس لا يوجد بها اذا انس لا يورث
للا با فاعلم انك قد علمت انه ليس كل شئ يحجب حجاب السماع فانه من شئ ليس يحجب
كل شئ فبما اردت ان الاستقراء مبرور انه ليس يارد فلا يتكاد وجود نفس كمنها هذا
حتى يظن اجرام غير بدنها لا يفعل بدنها وتعلق كبران غير بدنها فتورث قواها ما
في قوت بدنها لا سيما اذا قوت ملكها بالرياضة حتى تفر قوا البدن عن بدنها فتظهر
او غضا او خوفا من بدن غير بدنها وبالجملة كمن ملك النفس في راس الفضل الفلكية المدين عالم الكثر
والساد با حداث الاشياء والعداها وما فران هو البرزخ الموصوف سجدت سجدات الى صدر

سأله سجد السكون في حدود المصلحة في سبب حصول تلك النوع لبعض النفوس
 اسان من النوع وبما كانت النفس تحت المزايا لا أصل لها عند هذه المناسبة
 للنفس شخصتها ونفسها لا يحصل المزايا وقد يحصل ضرب الكسب في النفس
 كالمجزة وليس كذلك كما يحصل في الدنيا والله لا يبار لما كانت النفوس
 عند السجدة النوع اراد ان سجد احضار بعض بدل النوع دون المعصية
 النوع وقد كان حسب المزايا لا أصل لها بل ان ذلك المزايا بعد له من هذه المناسبة
 مناسبة المعاني يصير تلك النفس شخص تلك النفس مع استعانة وقد يكون المزايا
 على المزايا لا أصل وقد يحصل ضرب الكسب من النفس على العباد المدينين تصفيتها
 بالروضة فانه اذا اسند الذكاء والصفاء يصير النفس كالمجزة اب النوع والما
 كما يكون لا وليا لله لا يبار وبما لا خفاء وجه بغير ان سبب النفس
 النوع اما ان يكون عن شخصها او غيره وهو اما كسب المصلحة في الفرق بين النفس
 والساجد قال في سبب له هذا جلة النفس في كونه خيرا او شرا امرها النفس
 في محض من انشا او كرامه لا وليا وزيد في كونه من هذا المعنى لا بد من
 جلة فيبلغ المبلغ الاقصى الذي لا يمكن منه ان يستعمل في الشر
 فهو الساجد الخشن قد تكسر قد رقت من غلو اية هذا المعنى فلا يجوز
 ولا ركا فيه ان الذين حصل لهم هذا النوع بحسب المزايا لا أصل له
 ابن الولي الساجد لانه ان كان خراصة وامر كما النفس بالطاعة العظمى
 اذا ادعى النفس واظهر المعجزة بالتجدي الا وهو الولي وركبته نفس زكية
 النوع بحسب جلية تسليم أقصى لغاها وان كان سريرا لست في السر فهو الساجد

اما ان يكون كحسبك وتبرؤك عن العامة هو ان تبتري من كل شئ
 هو طيب وعجوز وليس يخرج منك بلك ما لم يستبين الكبر جليلة دون الخرف
 تصدقك بالعلم نعم من يدرك تنبؤك لك ان اعتصام بحبل الوفاء ان يخرجك
 لمتنكا وما توفنا سمك ما لم يتبره لستقاليه لك فالصواب ان تشرح امثال
 اليبغ لا يمكن ما لم تذكر عنها قائم البرهان والاعلم ان الطبيعة عجائب القوي العالم
 النعالي والقوي الساندة المستفاد اجتماعات غرائب نطرح في القوي
 ان تنقل وطلب التمتع على العامة فان ينكر كل شئ من الخراف والكرامات كالمفسد
 الذي يظن ان انكار ما لا يحيطون به علما هو الحكمة والفسفيس بل يجب ان يعلم ان
 عن العامة انكار الكرامات وغيره من الغرائب هو فعل ضعفا العنول الذين لم يروا
 العلوم الحقيقية لم يطعموا واطعموا اسرار الطباع اذ ليس الجبل الجاني بلك ما لم يرفع
 اقل من الصديق بالعلم عليه يتبره دليل فعلم ان طبادر على الانكار اذا سمع ما يحكم
 بل يعظم بحبل الوفاء والامل ان ازعجك لمتنكا وما رده سمك ما لم يدرك الدليل
 لمتنكا فالصواب ان تحل امثال لك لا يبقه لا يمكن ما لم يطرد طاردا البرهان
 لان عالم الطبيعة عجائب القوي العالي والساندة امثرا حاشية للفرس العجائب الذي
 ولا يبرأ الصديق والطيب الحفة والخرف ضد الرق ردم ههنا الحق واليهج ترك
 البهية للسوم والذود الطرد حاشية وصيته انها الاح ان تخلص
 هذه الاسان تخرج من الحق القمك فحق الجلم لطائف الكم قصته عن المتبدل
 والجا بلين ومن لم يروق الفطنة الوفاء والدربة والعباد وكان صفاء مع الفاع
 اركان من ملحقة هؤلاء ومنهم فان وجدت من يتبعها سيرة واستقامة
 وسيرة

وسوقه على شرم الى الوساوس وينظر الى الحق من الرضا والصدق فانه ما تنكر
 فيه من دجائج مغرقة تستفسر ما تسلف لما استقبله وعاهد بالله وبما لا
 خارج لها لحي فها توبية مجر الى متناسيا كان اذعت هذا العلم واضعته فانه
 وسلك كذا بالله وكذا ذكر الشرح ان محض هذا الكتاب عن الحق من انزال
 عن يدنا وجعل له مهيا للسا علقن ثم اوصى بصيانته هذا الكتاب عن يمينه
 وعن المعتمد من ضد الحق اتم الجا بلين عن ليس استناد يحصل الحق وان
 سلك الى العولم عن زك ان من قبله هذا الحق للث وقابعهم وذلك ان الناس
 يحسبونهم خسر في ان لا يمان ان يكون معصدا الحق ولا ولا اول امان من ان
 الرضا وطلب السيرة الاول هو الطالب الحق الحق الحكمة والمات هو المتبدل ان
 معصدا فاما ان معصدا الحق لا الاول هو الجا بل والمات ان لا يمان لا يمان لا يمان
 لاخر من الاول هو البليد والمات هو من فهمه ومتكديهم فاحس ان به الصيام عن
 البذر الا مع والافادة للز الاول اذا من عن المسحوس فتم كالمع الجا بلين
 ومن مع الجهال علما اضاعه ومن مع المستوحش معظلم قال ان وجدت من
 شأ سار طبعه عن ضد عقل المظن استقامه سيرة ان استقامه على العمل وسيرة
 واما ما ينزع اليه من الوساوس من سلك الحق الرغبة طلب السيرة مع هذا استجماعه
 له من السرا طما يطلب من هذا العلم على سبيل احباط والتدريج والسيرة من
 لما اعطيت سابقا لما يعطيه لاحقا وعاهد بالله لا تضع فان اضعت العلم
 فانه يعني عليك فني الطعام ما حبا للضيق والبذل الا لانه والوفاء المستقل
 بالسيرة والدربة التجريم وصفاء ميلة والفاعه المحلة من الناس والمجوز نورهم

الجلال اعدل را الهج جمع الهج وى داي صغر لست طاعا وى الغنى والمجيد
 واعينها ووشى شوق الكسر فيها والسيرة القلب وتفسر مع تبارك
 حدثت النفس ولا سم من الوساوس ولا ستر من طلبا الزاوية وسالك
 اسلوب الى عطيت فما ندم والناهي لا فناء وما اذا مع الحزن انما فساه

وهو ما لغز ما اردنا شرح هذا الكتاب

وشكر الله تعالى بما هذا الاما كما املنا

والحمد لله رب العالمين والصلوة

على خير خلقه محمد وآله

المنز



مكتبة محمد بن ابراهيم بن ابي
 مكتبة الشريعة بوزن كى
 على ايدى عن الحق الزاوية
 المحقق عن ابي طاهر الداني